بسم الله الرّحمن الرّحيم

جامعة الجزيرة

كليّة التّربية – حنتوب

قسم اللّغة العربيّة والدّراسات الإسلاميّة

الأدلّة النّحويّة عند ابن ولّاد من خلال كتابه الانتصار لسيبويه على المبرّد : دراسة نحويّة صرفيّة

عصمت أحمد العجب الأمين

بكالوريوس اللّغة العربيّة وآدابها جامعة القرآن الكريم كليّة اللّغة العربيّة وآدابها 1994 م

ماجستير اللّغة العربيّة جامعة الجزيرة كليّة التّربية حنتوب 2015 م

رسالة مُقدّمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في اللّغة العربيّة

تخصص (نحو صرف)

1439 هـ - 2018 م

الأدلّة النّحويّة عند ابن ولّاد من خلال كتابه الانتصار لسيبويه على المبرّد : دراسة نحويّة صرفيّة

عصمت أحمد العجب الأمين

لجنة الإشراف :

الاسم	الصفة	التوقيع
د . محمّد الإمام إبراهيم الإمام	المشرف الأوّل	
د . عادل الطيّب محمّد أحمد	المشرف الثّاني	

التّاريخ 27 / يونيو/ 2018 م
الموافق 13 / شوّال/ 1439 هـ

الأدلّة النّحويّة عند ابن ولّاد من خلال كتابه الانتصار لسيبويه على المبرّد : دراسة نحويّة صرفيّة

عصمت أحمد العجب الأمين

لجنة الامتحان :

الاسم	الصفة	التوقيع
د. محمّد الإمام إبراهيم الإمام	رئيس الجلسة	
د. محمّد أبو عبيدة محمّد الزّبير	الممتحن الخارجي	
د. البدري الأمين دفع الله أحمد	الممتحن الدّاخلي	

تاريخ الامتحان 27 / يونيو / 2018 م
الموافق 13 / شوّال / 1439 هـ

الاستهلال

قال تعالى :

(رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ) [1]

---

(1) سورة النّمل : آية (19) .

الإهداء

إلى الجنود الذين وقفوا معي وآزروني بأرواحهم

في كلِّ خطوة من خطوات هذا البحث ....

- **إلى والدتي العزيزة وأنا ألمحُ تجاعيد السّنين وعرق الجهد على محياها** ....
- **إلى الرُّوح التي ما فتئت تحوم حولي تحفّزني روح والدي أسكنه الله الفردوس** ....
- **إلى خزين العون والسّخاء الخال العزيز (علي)** ....
- **إلى رفيقة السّفر والصّبر وقد طالت الرّحلة (زوجتي)** ....
- **إلى من ترتسم على وجوههم ابتسامة الفجر (أبنائي)** ....
- **إلى (أصدقائي) وكُلّ من أحببت**

تقبّلوا مني ثمرة جهدٍ اقترضتُ ثمن نجاحه منكم

أسأل الله أنْ يتكفّل عنِّي بالوفاء ...

الشّكر والعرفان

تتصل حياة اللُّغة العربيّة الشّريفة العجيبة اللّطيفة بالقرآن الكريم اتصالاً مباشراً ؛ لأنّه هو الذي حفظها عبر القرون وسيظل يحفظها إلى أن يرث الله تعالى الأرض ومن عليها ، لذلك يرى القدماء أنّ حُبَّ الله تبارك وتعالى ، وحُبَّ الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم – وحُبَّ العرب ، وحُبَّ اللُّغة العربيّة ، تترابط فيما بينها ، وأنّ الإقبال على تفهُّم اللّغة العربيّة من الدِّيانة ، قال الإمامُ أبو منصور الثّعالبي المتوفى سنة 458 هـ : " فإنّ من أحبّ الله أحبّ رسوله المصطفى صلّى الله عليه وسلّم ، ومن أحبّ النّبي العربيّ أحبّ العرب ، ومن أحبّ العرب أحبّ اللّغة العربيّة التي نزل بها أفضلُ الكتب على أفضل العجم والعرب ومن أحبّ العربيّة عُني بها ، وثابر عليها ، وصرف همّته إليها ، ومن هداه الله للإسلام ، وشرح صدره للإيمان ، وأتاه حُسنَ سريرةٍ فيه ، اعتقد أنّ محمّداً خيرُ الرُّسل ، والإسلام خيرُ المِلل ، والعرب خيرُ الأُمم والعربيّة خيرُ اللُّغاتِ والألسنة ، والإقبال على تفهمها من الدِّيانة ، إذ هي أداةُ العلم ، ومفتاح التّفقّه في الدِّين وسبب إصلاح المعاش والمعاد " [1] .

أمّا بعد فلأهل العربيّة كلّ الحُب والتّقدير والثّناء والشّكر والعرفان ، فيطيب لي أوّلاً أنْ أقف وقفة إجلالٍ وإعظام لأستاذي / الأستاذ الدكتور : محمّد الإمام إبراهيم ، المشرف الأوّل على هذا البحث ، والذي أنفق في سبيله الأوقات الثمينة ، وأسبغ عليّ من الفضل والعلم ما لا يحيط به الثناء ، وأتقدّم أيضاً بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أستاذي الجليل دكتور : عادل الطيّب محمّد أحمد ، المشرف الثّاني على هذا البحث والذي كابد معي القراءة ، وكان لي خير مُعينٍ ، وشكري موصول أيضاً للدكتور : محمّد أبو عبيدة محمّد الزّبير ، الممتحن الخارجي وللدكتور : البدري الأمين دفع الله أحمد ، الممتحن الدّاخلي واللّذان كابدا المشاق وركبا الصّعاب لمناقشة هذا البحث ، وأخُصُّ بشكري أيضاً أساتذتي الكرام الأجلاء بقسم اللّغة العربيّة والدّراسات الإسلاميّة بجامعة الجزيرة كليّة التّربية حنتوب , فأتقدّم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أستاذي دكتور : يوسف عبد الله بابكر رئيس القسم ، وشكري وتقديري أيضاً لأستاذي الجليل الموسوعة / الأستاذ الدكتور : عمر السيّد ، والذي قام بتعديل عنوان البحث حتّى يخرج بصورته الطيّبة المُثلى وشكري أيضاً لأستاذي الدكتور : حسام الدّين سليمان ، والذي وضع مكتبته العامرة بين يديّ ، وغير ذلك كثيرٌ ممّا هو دينٌ أعجز عن الوفاء به لهؤلاء ، وأسأل الله أنْ يتكفّل عنّي بشكر هؤلاء جميعاً وأنْ يكافئهم لقاء أعمالهم العظيمة وأنْ يرفع درجاتهم ويثقّل موازينهم والحمد لله ربِّ العالمين من قبل ومن بعد .

الباحث .....

---

(1) أبو منصور الثّعالبي : فقه اللّغة وسرُّ العربيّة ، قرأه وقدّم له وعلّق عليه : خالد فهمي ، تصدير : الدكتور رمضان عبد التوّاب ، النّاشر / مكتبة الخانجي بالقاهرة مصر ، طبعة (1) 1418 هـ ، 1998 م ، ص 3 .

الأدلّة النّحويّة عند ابن ولّاد من خلال كتابه الانتصار لسيبويه على المبرّد : دراسة نحويّة صرفيّة

عصمت أحمد العجب الأمين

ملخص الدراسة

بهر كتاب سيبويه عقول أئمة النّحو واللغة فتناولوه بالبحث والدرس والنقد والتأليف فاختلفوا فيه ما بين متعصّب عليه ينتقده ومتعصّب له ينافح عنه إذ حاول بعض النّحاة أن يستدركوا عليه ويخالفوه في بعض المسائل النّحويّة والصرفيّة منهم الأخفش والجرمي والمازني ثمّ جاء المبرّد بعد ذلك فجمع الاستدراكات التي كانت من قبل هؤلاء الثلاثة وأضاف إليها وجمعها في كتابه المفقود (مسائل الغلط) وقد أحدث هذا الكتاب ضجّة عند النّحاة فأخذوا يدافعون عن سيبويه وعن كتابه , ومن بين هؤلاء النّحاة ، أبو العبّاس أحمد بن ولّاد الذي ألّف كتابه (الانتصار لسيبويه على المبرّد) رادّاً فيه على تلك الانتقادات التي وجهها المبرّد لسيبويه مستنداً في كُلّ مسألة ردّ فيها إلى دليلٍ من أدلّة النّحو ، هدفت الدراسة إلى بيان وتفصيل وترتيب أدلّة ابن ولّاد التي استند إليها في ردّه على المبرّد منتصراً لسيبويه ، واتّبعت الدّراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي لتفصيل وترتيب هذه الأدلّة النّحويّة وتصنيف مسائل كتاب (الانتصار) وإدراجها كنماذج بعد كلِّ دليلٍ استخدمه ابن ولّاد في ردّه على المبرّد ، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أنّ ابن ولّاد كان في مسائل كتابه التي ردّ فيها على المبرّد مُنتصراً لسيبويه يعتمدُ في كلِّ مسألة على الدّليل النّحويّ ، بل إنّه رُبّما استخدم أكثر من دليل في المسألة الواحدة ، كما استند على السّماع عن العرب كثيراً محاولاً بذلك السّير على الطّريق الذي سنّته العرب في كلامها وقلّ استشهاده بالقياس فالمسائل التي استند فيها على القياس قليلة مقارنة بالمسائل التي استند فيها على السّماع كما تعددت عنده الطرق التي استخدمها في ردّه على المبرّد كالاستدلال بمنهج سيبويه والاستدلال بشرح عبارة سيبويه والاستدلال بآراء المبرّد نفسه والاستدلال ببيان العلّة ممّا يدلُّ على تمكنه في الصّناعة النّحويّة وتمتعه بعقليّةٍ نحويّةٍ فذّة كما استفاد من القواعد والضّوابط الكليّة للنّحو العربي فقام بتوظيفها وجعل منها أدلّة وإلزامات ، وكان يُصدرُ آراءه التي تدلُّ على فكره النّحوي الواعي وعن بصيرته النّافذه لا عن غرضٍ أو هوى ، لقد قام ابن ولّاد بعملٍ جليل في كتابه (الانتصار) وذلك لأنّه دافع عن كتاب سيبويه رادّاً على المبرّد الذي يُعدُّ جبلاً في العلم ولكن بالرّغم من المجهود الجبّار الذي بذله ابن ولّاد في كتابه ، إلّا أنّ هذا الكتاب القيّم لم يجد حظّه من الاهتمام خاصّة من شُرّاح كتاب سيبويه ؛ لذلك توصي الدّراسة بالمزيد من البحث في هذا الكتاب الذي حوى أكثر مسائل الخلاف والاستدراك بين النُّحاة الأوائل وسيبويه وتعدد طرق الرّدِّ عليها إذ لا يزال هذا الكتاب القيّم بحاجة إلى البحث في مسائله .

The Syntactic Evidence Contained in Ibn Walaad's Book "The Victory of Sibaweihi over *Almabarad*" (A Syntactic and Morphological Study)

Ismat Ahmed Alajab Alamin

Abstract

Sibaweihi's book has overwhelmed scholars in the domain of language and syntax. Therefore, they have made researches, studies and critical works about it. Their opinions were of two kinds: some were fanatic in their opposition and criticism of the book, while others were fanatic supporters of it. Some grammarians like Alakhfash, Aljurmi and Almazini tried to correct and contradict him is some syntactic and morphological matters. This is followed by the appearance of Almabarad who collected the amendments made by these three scholars, added to them and then collect all in the missing book "Matters of Errors". This book caused turmoil among grammarians who began to defend Sibaweihi's book, among them was Abulabas Ahmed Ibn Walaad who wrote a book "Victory for Sibaweihi against Almabarad". The book included responses posed towards the criticism made by Almabarad against Sibaweihi. Each response was supported by syntactic evidence. The study aimed at explaining, classifying and sorting out the evidence upon which Ibn Walaad based his response victoriously against Almabarad criticism. The study adopted the inductive deductive approach in order to classify and organize the syntactic evidence. In addition to that, to classify matters in the book "Victory", and list them as examples; each example followed some evidence used by Ibn Walaad in his reply to Almabard. The study revealed many results, most importantly; Ibn Walaad was victorious in his book when responding to Almabard postulation. In every matter he relied on syntactic evidence. However, he might use more than one piece of evidence in one matter. He also relied heavily on what was stated about the Arabs use of their language in an attempt to track rules of Arabic and rarely used analogy in his work. Moreover, in his responses he used many techniques such as giving evidence from Sibaweihi's method, giving evidence by explaining Sibaweihi's phrasing, giving evidence embedded in Almabard's opinions and giving evidence by explaining the defect, and these confirmed his competence and intelligence in syntax. He made use of the total rules of Arabic syntax and functionalized them to create evidence and obligations. He used to issue opinions which were induced by his syntactic awareness and farsightedness rather than personal purposes or inclination. Ibn Walad did a noble scholastic work in his book when he defended Sibaweihi. Nevertheless, his valueable book did not receive proper attention. Therefore, the study recommends more researches to be made about topics contained in that valuable book.

المحتويات

الموضـوع	الصفحة
لجنة الإشراف	أ
لجنة الامتحان	ب
الاستهلال	ت
الإهداء	ث
الشكر والعرفان	ج
ملخص الدراسة عربي	ح
ملخص الدراسة إنجليزي	خ
المحتويات	د
المقدمـــة	1
الفصل الأوّل : سيرة سيبويه وسيرة أبي العبّاس المبرّد وسيرة أبي العبّاس ابن ولّاد .	6
❖ المبحث الأوّل : سيرة سيبويه . 7 ❖ المبحث الثّاني : سيرة أبي العبّاس المبرّد . 14 ❖ المبحث الثّالث : سيرة أبي العبّاس ابن ولّاد . 21	
الفصل الثّاني : مخالفات النّحاة لسيبويه .	27
❖ المبحث الأوّل : مخالفات النّحاة لسيبويه قبل المبرّد . 28 ❖ المبحث الثّاني : مخالفات المبرّد لسيبويه . 38 ❖ المبحث الثّالث : مخالفات النُّحاة لسيبويه بعد المبرّد . 44	
الفصل الثّالث : ترتيب الأدلّة النّحْويّة عند أبي العبّاس ابن ولّاد وموقفه من الأدلّة الجدليّة .	50
❖ المبحث الأوّل : السّماع والقياس والإجماع والاستصحاب وموقف ابن ولّاد منها في ردّه على المبرّد . • أوّلاً : السّماع وموقف ابن ولّاد من السّماع . 51 المسائل المستشهد بها على السّماع من كتاب الانتصار . المسألة (1) 64 المسألة (6) 65 المسألة (7) 67 المسألة (14) 68 المسألة (31) 70 المسألة (88) 71 المسألة (96) 73 • ثانياً : القياس وموقف ابن ولّاد من القياس . 74 المسائل المستشهد بها على القياس من كتاب الانتصار .	51

المسألة (3)	79	
المسألة (8)	80	
• ثالثاً : الإجماع وموقف ابن ولّاد من الإجماع .	83	
المسائل المستشهد بها على الإجماع من كتاب الانتصار .		
المسألة (1)	83	
المسألة (9)	84	
• رابعاً : الاستصحاب وموقف ابن ولّاد من الاستصحاب .	85	
المسائل المستشهد بها على الاستصحاب من كتاب الانتصار .		
المسألة (83)	86	
المسألة (114)	87	
المسألة (116)	89	
❖ المبحث الثاني : موقف ابن ولّاد من الأدلّة الجدليّة .		93
• أوّلاً : الاستدلال بالعكس .	93	
المسائل المستشهد بها على الاستدلال بالعكس .		
المسألة (9)	93	
المسألة (94)	94	
• ثانياً : الاستدلال ببيان العلّة .	96	
المسائل المستشهد بها على الاستدلال ببيان العلّة .		
المسألة (10)	97	
• ثالثاً : الاستدلال بعدم الدّليل في الشئ على نفيه .	98	
المسائل المستشهد بها على عدم الدليل في الشئ على نفيه .		
المسألة (31)	99	
المسألة (70)	99	
• رابعاً : الاستدلال بالأصول .	100	
المسائل المستشهد بها على الاستدلال بالأصول .		
المسألة (116)	101	
• خامساً : الاستدلال بدليل الاستحسان .	102	
المسائل المستشهد بها على الاستدلال بدليل الاستحسان .		
المسألة (132)	102	
الفصل الرّابع : **طرق أخرى للاستدلال و تطبيق ضوابط النّحْو عند ابن ولّاد .**		105
❖ المبحث الأوّل : طرق أخرى للاستدلال عند ابن ولّاد .		106
• أوّلاً : مقتضيات الصّناعة النَّحْويّة .	106	
المسائل المستشهد بها على مقتضيات الصّناعة النّحويّة .		
المسألة (25)	106	
المسألة (113)	108	

	• ثانياً : الاستدلال بآراء النُّحاة .	109
	المسائل المستشهد بها على الاستدلال بآراء النّحاة .	
	المسألة (52)	109
	المسألة (68)	111
	• ثالثاً : الاستدلال بآراء سيبويه .	113
	المسائل المستشهد بها على الاستدلال بآراء سيبويه .	
	المسألة (56)	113
	المسألة (58)	115
	• رابعاً : الاستدلال بآراء المبرّد نفسه .	116
	المسائل المستشهد بها على الاستدلال بآراء المبرّد نفسه .	
	المسالة (15)	117
	المسألة (46)	118
	المسألة (104)	120
	• خامساً : الاستدلال بدليل الإلزام .	122
	المسائل المستشهد بها على الاستدلال بدليل الإلزام .	
	المسألة (6)	122
	المسألة (39)	123
	المسألة (99)	124
	المسألة (122)	125
	• سادساً : الاستدلال بشرح عبارة سيبويه .	126
	المسائل المستشهد بها على الاستدلال بشرح عبارة سيبويه .	
	المسألة (3)	126
	المسألة (13)	127
	المسألة (37)	128
	المسالة (117)	129
	المسألة (123)	131
	• سابعاً : الاستدلال بمنهج سيبويه .	131
	المسائل المستشهد بها على الاستدلال بمنهج سيبويه .	
	المسألة (14)	132
135	❖ المبحث الثاني : تطبيق ضوابط النَّحْو عند ابن ولّاد .	
	• أوّلاً : كثرة الحذف على قدر كثرة الاستعمال .	135
	المسائل المستشهد بها على كثرة الحذف على قدر كثرة الاستعمال .	
	المسألة (3)	135
	• ثانياً : الشّاذ لا يُعمل عليه .	136
	المسائل المستشهد بها على الشّاذ لا يُعمل عليه .	
	المسألة (12)	136
	• ثالثاً : العام قبل الخاص .	137

	المسائل المستشهد بها على العام قبل الخاص .	
	المسألة (23)	138
•	رابعاً : الحمل على الأكثر .	139
	المسائل المستشهد بها على الحمل على الأكثر .	
	المسألة (86)	139
•	خامساً : التّحقير سمة من سمات الأسماء .	140
	المسائل المستشهد بها على التّحقير سمة من سمات الأسماء .	
	المسألة (104)	141
•	سادساً : لا يجوز تحقير ما كان من الاماكن علماً .	142
	المسائل المستشهد بها على لا يجوز تحقير ما كان من الأماكن علماً .	
	المسألة (107)	142
	الفصل الخامس : **تطبيق ابن ولّاد لقضايا النّحْو في ردّه على المبرّد .**	145
❖	المبحث الأوّل: تطبيق ابن ولّاد لنظريّة العامل وقضيّة اللّفظ والمعنى وقضيّة المعنى والإعراب في الرّد على المبرّد .	146
•	أوّلاً : نظريّة العامل .	146
	المسائل المستشهد بها على تطبيق ابن ولّاد لقضيّة العامل .	
	المسألة (4)	152
	المسألة (49)	154
•	ثانياً : قضيّة اللّفظ والمعنى .	157
	المسائل المستشهد بها على تطبيق ابن ولّاد لقضيّة اللّفظ والمعنى .	
	المسألة (4)	162
	المسألة (27)	163
	المسألة (30)	165
•	ثالثاً : قضيّة المعنى والإعراب .	167
	المسائل المستشهد بها على تطبيق ابن ولّاد لقضيّة المعنى والإعراب .	
	المسألة (4)	168
	المسألة (5)	169
	المسألة (22)	171
	المسألة (55)	173
❖	المبحث الثّاني : تطبيق ابن ولّاد لقضيّة المنطق في النّحو وقضيّة المعياريّة والوصفيّة .	175
•	أوّلاً : قضيّة المنطق في النّحو .	175
	المسائل المستشهد بها على تطبيق ابن ولّاد لقضيّة المنطق في النّحو .	
	المسألة (3)	177
	المسألة (8)	178

	المسألة (42)	180
	• ثانياً : قضيّة المعياريّة والوصفيّة .	181
	المسائل المستشهد بها على تطبيق ابن ولّاد لقضيّة المعياريّة والوصفيّة .	
	المسألة (7)	183
	المسألة (9)	185
	المسألة (25)	187
	المسألة (44)	189
	المسألة (64)	190
	المسألة (69)	192
الخاتمة		195
فهرس المصادر والمراجع .		198
فهرس الآيات القرآنيّة .		205
فهرس الأشعار		209

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على أشرف خلق الله أجمعين ، نبيّنا محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أمّا بعد ...

فإنّ كتاب سيبويه هو المرجع الأساس في علوم العربيّة ، وله أثرٌ كبيرٌ في من جاء بعده من النّحويين واللّغويين إلى عصرنا الحاضر ، وذلك لأنّه قد صنع فيه أعظم ما يصنع عالمٌ لموضوعه ، إذ أتاه حقّه من التّقصي والاستيعاب وجهد جهداً كبيراً لتحرير مسائله ، وترتيب موضوعاته ، فالكتاب أعظم كتب النّحو قدراً ، وأشملها إحاطة ؛ لأنّه أوّل كتاب نحوي كامل يظهر للنّاس متضمناً قوانين لغة العرب فكان بذلك علامة مضيئة في حركة التأليف النّحوي ، فهو بحقٍّ كنزٌ من كنوز العربيّة , وما يزال جديداً على الرغم ممّا ألّف بعده من كتبٍ وأسفار ، ومنبعاً صافياً لمن يريد دراسة النّحو والصّرف ، بل إنّ جميع النّحويين الذين جاءوا من بعده تأثروا تأثراً كبيراً به ، واهتدوا بهديه وساروا في طريقه ، ولكن سيبويه شأنه شأن غيره من أصحاب الفكر والرأي يؤخذ منهم ويردّ عليهم ، فحينما ظهر الكتاب للنّاس بهر عقول أئمة النّحو واللغة الذين قرأوه ونظروا فيه ، وتناولوه بالبحث والدرس والنقد والتأليف ، فاختلفوا فيه ما بين متعصّب عليه ينتقده ومتعصّب له ينافح عنه ، إذ حاول بعض النّحاة أن يستدركوا عليه ويخالفوه في بعض المسائل النّحويّة والصرفيّة منهم الأخفش سعيد بن مسعدة ، والجرمي ، والمازني ، والمبرّد ، ومن جاء بعد المبرّد كابن جنّي ، وابن السراج ، وأبي بكر الزبيدي ، وغيرهم ، وهذه الاستدراكات والمخالفات لسيبويه لم تكن في كتب يُرجع إليها ، بل كانت مبثوثة في شروح الكتاب المختلفة ، ولكن بعض هذه المخالفات نجده في كتب اللغويين والنحاة أنفسهم ، كالخصائص لابن جني والأصول لابن السراج والتصريف للمازني ، الذي شرحه ابن جني في كتاب المنصف .

كان الأخفش يستدرك على سيبويه ويخطِّئه أحياناً ويعلّل ، ومثله فعل الجرمي والمازني اللذان قرآ الكتاب على الأخفش بعد أن احتالا عليه خوف أن ينسب الكتاب لنفسه ، ثمّ جاء المبرّد بعد ذلك فجمع الاستدراكات التي كانت من قبل الأخفش ، والجرمي ، والمازني ، وأضاف إليها وجمعها في كتابه المفقود (مسائل الغلط) .أحدث كتاب المبرّد ضجّة عند النّحاة فأخذوا يدافعون عن شيخهم سيبويه وعن كتابه , ومن بين هؤلاء النّحاة ، أبو العبّاس أحمد بن ولّاد التميمي المتوفى سنة 332 هـ الذي ألّف كتابه (الانتصار لسيبويه على المبرّد) رادّاً فيه على تلك الانتقادات التي وجهها المبرّد لسيبويه ، مستنداً في كُلّ مسألة إلى دليلٍ من أدلّة النّحو ، وهذا الكتاب هو الذي قمتُ بعون الله وتوفيقه من خلاله في بحثي هذا ببيان وتفصيل هذه الأدلة النحويّة التي استند

إليها ابن ولّاد في ردّه على المبرّد ، ثُمّ تصنيف المسائل وإدراجها بعد كلّ دليل استخدمه ابن ولّاد ، فجعلتُ هذا الموضوع تحت عنوان (الأدلّة النّحويّة عند ابن ولّاد) .

أهميّة الموضوع :

لقد قام ابن ولّاد بعملٍ جليل في كتابه (الانتصار) ؛ وذلك لأنّه دافع عن كتاب سيبويه الذي عُدّ المرجع الأساس لعلم النّحو ، رادّاً على المبرّد الذي " يُعدُّ جبلاً في العلم ، فإليه أفضت مقالات البصريين وهو الذي نقلها ، وقرّرها وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها " [1] ، ولكن بالرّغم من المجهود الجبّار الذي بذله ابن ولّاد رادّاً على المبرّد ومنتصراً لسيبويه إلّا أنّ هذا الكتاب القيّم لم يجد حظّه من الاهتمام خاصّة من شُرّاح كتاب سيبويه فأردت التّنبيه لهذا الكتاب القيّم ، والذي حوى أكثر قضايا ومسائل الخلاف بين النُّحاة الأوائل وسيبويه ، وتعدد طرق الرّدِّ عليها .

دوافع اختيار الموضوع :

لقد دفعني لاختيار هذا الموضوع أسبابٌ عدّة منها :

أوّلاً : أهميّة هذا العالم النّحوي الجليل والمكانة العلميّة لكتابه الذي تصدّى فيه للدِّفاع عن شيخ النّحاة سيبويه ، ثمّ الإفادة من عقليته التي تجيد التعامل مع النصوص النّحويّة وفهمها الفهم الجيّد وتوجيهها التّوجيه الصحيح .

ثانياً : تعلُّق مسائل كتاب الانتصار لابن ولّاد بإمام النُّحاة سيبويه ، الذي كان له أكبر الأثر في من جاء بعده من النّحويين إلى عصرنا الحاضر .

ثالثاً : سأعايش في هذا الموضوع نصوصاً لمجموعة من النّحاة هم الذين وضعوا الأسس والقواعد الثّابتة التي قام عليها هذا العلم الجليل على رأس هؤلاء سيبويه ثمّ الأخفش ، والجرمي ، والمازني ، فالمبرّد وغيرهم من العلماء فلا شكّ أنّني سأفيد فائدة عظيمة .

رابعاً : كثرة مسائل الخلاف والاستدراك وتعدد طرق الرّدِّ عليها في هذا الكتاب , وهذا بدوره يُكسِب القدرة والتأمُّل والتّدقيق .

خامساً : هذا الموضوع سينمّي لديّ القدرة على التعرّف على كيفيّة ترتيب الأدلّة النّحويّة ، والتّعرّف على طرق التّفكير النّحوي لدى النُّحاة الأوائل ومنهجهم في الرّد .

سادساً : كون تلك المسائل الخلافيّة في كتاب (الانتصار) بين شيخين من شيوخ المدرسة البصريّة وهذا يبيّن لنا مدى الاختلاف بين علماء المدرسة الواحدة .

---

(1) ابن جِنّي : سر صناعة الإعراب ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، الناشر / دار القلم دمشق طبعة (2) 1413 هـ 1993 م ج1 / 129 - 130 .

أسئلة البحث :

للنّحو العربي أصول تحكمه وضوابط تضبطه اعتنى بها النُّحاة ليكون الاستدلال والاحتجاج على منهاجٍ موثوق ومأمون ، ولا يستقيم بناء النّحو بناءً متيناً إلّا بتلك الأصول والأدلّة ، ومسائل النّحو فرعٌ من هذه الأصول والأدلّة ومبنيّةٌ عليها ، ولكن أحياناً تتخلّفُ هذه الأصول والقواعد العامّة عند إنزالها على المسائل والقضايا ، إذ لا يكاد يُحكم العلم تمام الإحكام قاعدةٌ أو أصلٌ ، وعلى هذا فقد استند ابن ولّاد في ردّه على المبرّد إلى الأدلّة النّحويّة ، وسيجيبُ الباحث عن الأسئلة الآتية في هذه الدراسة :

ما موقف ابن ولّاد من أصول النّحو في ردّه على المبرّد ؟

ما موقفه من القواعد والضّوابط العامّة للنّحو العربي ؟

ما موقفه من الأدلّة الجدليّة ؟

هل طبّق قضايا النّحو في ردّه ؟

منهج البحث :

اتّبعت الدراسة في هذا البحث المنهج الاستقرائي والاستنباطي ؛ وذلك لبيان وتفصيل أدلّة ابن ولّاد النحويّة التي استند إليها في ردّه على المبرّد منتصراً لسيبويه ، فاعتمدتُ على هذا المنهج في تصنيف المسائل ، وذلك بذكر عدد المسائل بعد كُلّ دليل استخدمه ، وإدراج البعض منها كنماذج بعد كلِّ دليل ، ورتّبتُ هذه الأدلّة وبيّنت أنّه قدّم السّماع على القياس وقد يلحظ القارئ أنّني كرّرت بعض مسائل الاستشهاد مرّة أو أكثر ؛ وذلك لأنّ ابن ولّاد ربّما استند إلى أكثر من دليل في المسألة الواحدة ، فلا أكتفي بالإحالة إلى نصّ المسألة الذي سبق ذكره ، بل أنقله ليكون حاضراً بإزاء العين فأرجو عدم السأم من مراجعة النّص الذي مرّ ذكره وذلك لأنّ حضوره أدعى للتأمُل والرّبط ، واعتمدتُ في هذه الدراسة على نسخة كتاب (الانتصار) لابن ولّاد التي قام بتحقيقها الدكتور : زهير عبد المحسن سلطان ، والتي قامت بنشرها مؤسسة الرسالة بمدينة بيروت بلبنان ، ورقم طبعتها الأولى ، وتمّ نشر هذه النّسخة في العام 1416 هـ ، 1996 م .

هيكل البحث :

المقدمة :

قمت في المقدمة بتمهيد مختصر لموضوع الدراسة ذكرت فيه أهميّة كتاب سيبويه ، ومكانته العلميّة في علوم العربيّة عامّة والدّراسات النّحويّة والصّرفيّة خاصّة ، وذكرت الأسباب التي دعتني لاختيار هذا الموضوع , ثمّ بيّنت أيضاً المنهج الذي اتبعته , وأسئلة البحث وهيكله .

الفصل الأوّل :

لقد عزمت بعد أن استعنت بالله أن أتناول هذا الموضوع في خمسة فصول ، الفصل الأوّل : عن سيرة سيبويه والمبرّد ثُمّ ابن ولّاد ، فبيّنت ملامح شخصيّة العلماء الثلاثة الأجلاء من غير إطالة ، بل اكتفيت فيما كتبت بجمع ما تفرّق واختصار ما دعت إليه الحاجة ، فترجمت في المبحث الأوّل لسيبويه والمبحث الثّاني ترجمت فيه لأبي العبّاس المبرّد ، أمّا المبحث الثّالث فعن سيرة أبي العبّاس ابن ولّاد .

الفصل الثّاني :

قسّمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأوّل تناولت فيه مخالفات النُّحاة لسيبويه قبل المبرّد ، حيث ذكرت فيه أمثلة يسيرة لمخالفات الأخفش ، والمازني ، والجرمي ، وأشرت إلى الباقي لمن أراد الرّجوع وهؤلاء الثلاثة هم أوائل النُّحاة الذين استدركوا على سيبويه ، واستفاد منهم المبرّد كثيراً في مخالفاته لسيبويه في كتابه المفقود (مسائل الغلط) أمّا المبحث الثّاني فذكرتُ فيه مُخالفات المبرّد لسيبويه وقد بلغت المسائل التي استدركها عليه أربعاً وثلاثين ومائة مسألة وهي المسائل الموجودة في كتاب الانتصار ، وفي المبحث الثّالث أشرتُ إلى مخالفات النّحاة لسيبويه بعد المبرّد فالاستدراك على سيبويه والمخالفات له لم تقتصر على المبرّد فحسب ، أو على الذين استفاد منهم ممن سبقوه كالأخفش والجرمي والمازني ، بل إنّ هنالك من استدرك عليه وخالفه بعد المبرّد ، فالذين استدركوا عليه كثرٌ منهم : ثعلب وابن كيسان والزجّاج وابن السّراج ، والسيرافي ، وأبو علي الفارسي ، وابو بكر الزبيدي ، وابن جنّي وابن الطراوة ، وغيرهم من النحاة المتأخرين الذين استفادوا في الغالب من مخالفات واستدراكات من سبقهم من النحاة الأوائل .

الفصل الثّالث :

أمّا الفصل الثّالث : فقد تناولتُ فيه أصول النّحو العربي وموقف ابن ولّاد منها في ردّه وذلك لأنّ الخلاف النّحوي بين العلماء لا ينشأ من فراغ بل يستندُ إلى دليلٍ من أدلّة النّحو، لذا تحدّثتُ في المبحث الأوّل عن هذه الأدلّة النّحويّة وترتيبها ثُمّ بيّنت موقفه من كلّ دليلٍ مستشهداً على ذلك بمسائل كتابه والمبحث الثّاني من هذا الفصل عن الأدلّة الجدليّة وموقف ابن ولّاد منها .

الفصل الرّابع :

جعلتُ الفصل الرّابع : طُرُق أُخرى للاستدلال عند ابن ولّاد وتطبيقه لضوابط النّحو ، فتحدّثتُ في المبحث الأوّل عن الطرق الأخرى التي استخدمها في ردّه ، أمّا المبحث الثّاني من هذا الفصل فجعلته لتطبيق ضوابط النّحو عند ابن ولّاد إذ أنّه قام بتوظيف ضوابط النّحو وجعل منها إلزاماتٍ وأدلّة واستشهدت بمسائل كتابه بعد كُلِّ ضابط أو دليل استند إليه .

الفصل الخامس :

هذا الفصل جعلته لتطبيق ابن ولّاد لقضايا النّحو العربي والاستدلال بها في ردّه على المبرّد فقسّمته إلى مبحثين جعلتُ المبحث الأوّل للاستدلال بنظريّة العامل وتطبيقه لها ، وقضيّة اللّفظ والمعنى والمعنى والإعراب ، أمّا المبحث الثّاني من هذا الفصل فقد جعلته للاستدلال بقضيّة المنطق في النّحو وقضيّة المعياريّة والوصفيّة فهو من النُّحاة المتأثرين بالمنطق ولكنّه كان من أصحاب الاعتدال لا الانقياد في هذا الجانب ، ويظهر ذلك جليّاً في تفكيره النّحوي ومعالجته لبعض المسائل التي استشهدتُ بها .

الخاتمة :

ذكرت في الخاتمة توصيات البحث ثُمّ بيّنت النتائج التي توصّلت إليها هذه الدّراسة ومن أبرزها أنّ ابن ولّاد كان في مسائل كتابه التي ردّ فيها على المبرّد مُنتصراً لسيبويه يعتمدُ في كلِّ مسألة على الدّليل النّحويّ ، بل إنّه رُبّما استخدم أكثر من دليل في المسألة الواحدة ، وكان في محاوراته للمبرّد بعيداً عن التّعصب الذي لا فائدة منه في الحجاج النّحويّ ، كما استشهد أيضاً بالسماع عن العرب كثيراً محاولاً بذلك السّير على الطّريق الذي سنّته العرب في كلامها ، وقلّ استشهاده بالقياس ، وكان يُصدرُ آراءه التي تدلُّ على فكره النّحوي الواعي وعن بصيرته النّافذه لا عن غرضٍ أو هوى ، كما تعددت عنده الطرق التي استخدمها في ردّه ممّا يدلُّ على تمكنه في الصّناعة النّحويّة وتمتعه بعقليّةٍ نحويّةٍ فذّة ، واستفادته من القواعد والضّوابط الكليّة للنّحو العربي بتوظيفها وجعلها أدلّة وإلزامات ، كما قام أيضاً بتوظيف قضايا النّحو توظيفاً دقيقاً حيث استند إليها كدعامة من دعامات النّحو العربي ، فكان عمله عملاً جليلاً يستحقُّ الإشادة والتّقدير والاهتمام .

الفهارس :

بعد خاتمة البحث ذيّلتُ البحث بالفهارس ، فأوّلاً فهرس للمصادر والمراجع التي اعتمدتُ عليها في هذه الدّراسة ثُمّ ثانياً فهرس الآيات القرآنيّة ، وثالثاً فهرس الأشعار .

الصعوبات :

لقد واجهتني بعض المشاكل والصعوبات خلال رحلة البّحث وكان من أبرزها غموض كتاب سيبويه وتداخل موضوعاته النّحويّة وصعوبة فهم نصوصه أحياناً ، ممّا اضطرني لاستصحاب شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السّيرافي ومصاحبتي ايضاً لشرح الأعلم الشنتمري ، والتعليقة لأبي علي الفارسي .

ختاماً لستُ أدّعي بأنّني قد أحطتُ بهذا الموضوع إحاطةً شاملةً كاملة ، فلرُبّما فاتني منه فائت ولكن لعلّ ما قمتُ به يُعطي صورةً مُبسّطة ، فإن كان وافياً فذلك ما ابتغيتُ ، وإن لم يكن فالكمال لله وحده فأسأله أن يُجنبنا الخطأ والزلل في القول والعمل ، كما أبتهلُ إلى الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم يوم لا ينفعُ مالٌ ولا بنون ، وأن يتقبّله بقبولٍ حسن ، وأن ينفع به ، إنّه وليُّ ذلك والقادر عليه ، والحمد لله ربّ العالمين من قبل ومن بعد .

الباحث....

الفصل الأوّل

سيرة سيبويه

وسيرة أبي العبّاس المبرّد وسيرة أبي العبّاس ابن ولّاد

- **المبحث الأول** : **سيرة سيبويه** .

- **المبحث الثاني** : **سيرة أبي العبّاس المبرّد** .

- **المبحث الثالث** : **سيرة أبي العبّاس ابن ولّاد** .

المبحث الأوّل

سيبويـــــه

اســمه ونسبه :

هو عمرو بن عثمان بن قنْبَر ، ويُكَنَّي أبا بِشْر ، وأبا الحسن ، وأبا عثمان وأثبتها أبو بِشْر ويُلقّب سيبويه ، وقد اشتهر بهذا اللقب وغلب عليه حتّى لا يكاد يُعرف باسمه وكنيته إلا بين المتخصصين ولا يكاد يُذكر بهما إلّا في كتب التراجم والتاريخ ، وسيبويه كلمة فارسية تتألف من (سيب) بمعني التفاح و (ويه) بمعني رائحة ؛ فمعناها رائحة التفاح ويُقال بل تتألف من (سيب) بمعني ثلاثين و(ويه) بمعني رائحة ، والمراد ذو الثلاثين رائحة ، أي الكثير العطر ويختلف الرواة في سبب هذا اللقب ، فقيل : لأنّ أمَّه كانت ترقصه به وهو صغير ، وقيل : لأنّ وجنتيه كانتا كالتفاح وقيل : لانّ من يلقاه كان لايزال يشمّ منه رائحة العطر أو الطيب ، وقيل : لأنّه كان يعتاد شمّ التفاح ، وقيل : لُقِّب به للطافته [1] .

نشأته ودراسته :

سيبويه فارسيّ الأصل ، وُلد بالبيضاء من قرى شيراز وهي ببلاد فارس في أوائل دولة بني العباس سنة نيِّفٍ وثلاثين ومائة ومات في خلافة الرّشيد ، وُلد سيبويه ونشأ مغموراً لم يُلقِ إليه النّاس بالاً إذ لم يكنْ أحدٌ يعلم منذ طفولته أنّه سيصبح إماماً من أئمة العربية وعلماً من أعلام المسلمين ، وهنالك أيضاً اضطراب في مكان وسنة وفاته ، فقيل : إنّها كانت بساوة وقيل : بالبصرة ، وقيل : بالبيضاء وقيل : بشيراز ، وقيل عن تاريخها : إنّها كانت سنة 161 هـ وقيل : سنة 177 هـ وقيل : سنة 180 هـ ، وقيل : سنة 194 هـ ، ولكن

---

(1) **انظر ترجمة سيبويه :** السيوطي : بغية الوعاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر / دار الفكر طبعة (2) 1399 هـ ، 1979 م ، ج2 / 229 . وابن خلكان : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق : د. احسان عبّاس ، الناشر/ دار صادر لبنان بيروت 1398 هـ 1978م ج3 / 463 . وعلي النجدي ناصف : سيبويه إمام النحاة ، الناشر / عالم الكتب بمصر القاهرة ، طبعة (2) 1399 هـ ، 1979 م ، 73 . وأبو بكر الزبيدي الأندلسي : طبقات النحويين واللغويين تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر / دار المعارف بمصر القاهرة ، طبعة (2) 1392 هـ 1973 م ، 66 - 72 . وياقوت الحموي : معجم الأدباء ، داؤد صمويل مرجليوث بمراجعة وزارة المعارف العمومية المصرية ، النّاشر / مكتبة دار المامون القاهرة مصر طبعة (2) 1355 هـ ، 1936 م ، ج 16 / 114 - 127 . وأبو الفرج محمد بن اسحق النديم : الفهرست للنديم ، قابله علي أصوله وقدّم له : د .أيمن فؤاد سيّد ، الناشر / مؤسسة الفرقان للتراث الاسلامي ، رقم النشر (116) بريطانيا لندن 1430 هـ 2009 م ، ج2 / 142 . وأبو البركات ابن الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء تحقيق : د . إبراهيم السامرائي ، الناشر / مكتبة المنار الزرقاء الأردن ، طبعة (3) 1405 هـ ، 1985 م ، 54 . وعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني : إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين تحقيق : د .عبد المجيد دياب . الناشر / مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية ، السعودية ، طبعة (1) 1406 هـ ، 1986 م ، 242 . والقفطي : انباه الرواة علي انباه النحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر / دار الفكر العربي القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت لبنان طبعة (1) 1406 هـ ، 1986 م. ج 2 / ص 346 - 360 . وأبو سعيد السّيرافي : أخبار النّحويين البّصريين تحقيق : طه محمّد الزّيني ومحمّد عبد المنعم خفاجي ، النّاشر / مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، طبعة (1) 1374 هـ 1955 م ، ص 32 - 36 . وأبو الطيّب اللُّغوي : مراتب النّحويين ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، النّاشر / مكتبة نهضة مصر ومطبعتها الفجالة القاهرة مصر ، ص 65.

الرأي الأرجح أنّها كانت سنة 180 هـ ، ولعلّ مرد هذا الاختلاف إلى أنّ سيبويه لم يشتهر في حياته مثلما اشتهر بعد مماته ، احتضره الموت شاباً ولم يمهله حتّى يقرأ كتابه على النّاس أو يقرأه النّاس عليه ؛ لأنّ كتابه هو سبب شهرته وسر عبقريته [1] .

نشأ سيبويه بالبصرة فقد رحلت أسرته إليها عن البيضاء فحُمِل إليها صغيراً ونشأ فيها وعاش بين أهلها وعاصر من أعلامها المشهورين : بشّار بن برد ، والسيِّد الحميري ، وأبا نوّاس ، ويونس بن حبيب والخليل بن أحمد الفراهيدي والحسن البصري ، والأصمعي ، وغيرهم ، وعندما هبط سيبويه البصرة كانت الدراسات الإسلاميّة نوعين : دينيّة وأدبيّة وتشمل الدينيّة القرآءات والتفسير والحديث والفقه وتشمل الأدبيّة اللّغة والنّحو والصّرف ورواية الشعر وغيرها ، ولم تكن الدراسة يومئذٍ تلتزم خطةً موضوعة ولا منهجاً مرسوماً ، وإنّما كانت دراسة حرّة في حلقاتٍ يعقدها العلماءُ بالمساجدِ أو دراسة خاصّة في بيوتِ الخلفاءِ و أصحابِ السّلطانِ والجاهِ ، وكان الطلابُ يختلفون إلى الحلقاتِ يدرسون ما يشاءون دون تخصصٍ ولا توجيه ، فكان أحدهم رُبّما خرج فقيهاً محدّثاً قارئاً راوياً نحويّاً إلى آخر العلوم الأدبيّة لا يدعُ علماً إلا درسه وظهر فيه حتّى ليصعب نسبته إلى علمٍ دون علم ، وقد طلب سيبويه أوّلاً علوم الدّين ثمّ انصرف إلى علوم الأدب وغلب عليه النّحو حتّى صار فيه الإمام الأعظم ، قال القفطي : كان سيبويه في أوّل أيّامِهِ قد صحب الفقهاء وأهل الحديث [2] .

وقال الزبيدي [3] : " فبينما هو يستملي على حمّاد بن سلمة قول النبي صلي الله عليه وسلّم : (ليس من أصحابي إلّا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء) فقال سيبويه : " ليس أبو الدرداء " وظنّه اسم ليس ، فقال حمّاد بن سلمة : " لحنت يا سيبويه ليس هذا حيث ذهبت إنّما ليس ها هنا استثناء " فقال سيبويه : " لا جرم لأطلبنّ علماً لا تلحنني فيه أبداً " ، ثمّ لزم الخليل [4] .

---

(1) السيوطي : بغية الوعاة 2 / 229 - 230 .

(2) القفطي : إنباه الرواة على إنباه النّحاة 2 / 350 .

(3) هو أبوبكر محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج بن محمد بن عبد الله بن بشر الزبيدي الإشبيلي ، وله كتب تدلُّ علي وفور علمه منها ، (الأبنية في النحو) ، ووُلي قضاء إشبيليه ، توفي سنة 379 هـ ، انظرترجمته : ابن خلكان : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان 4 / 372 .

(4) أبو البركات الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء 54 .

(5) حماد بن سلمة بن دينار مولي بني تميم المتوفى سنة 167 هـ ، انظر ترجمته في : أبو الفرج محمد بن اسحق النديم : الفهرست للنديم . 6 / 91 . وأبو البركات الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء 42 .

(6) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي ، المولود سنة 100 هـ والمتوفى سنة 160 هـ ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وكان الخليل من أذكياء العرب وعباقرة العلماء صنع للعربيّة كثيراً وأتاها من الفضل ما لم يؤتها أحدٌ من العلماء ، انظر ترجمته : أبو بكر الزبيدي الأندلسي : طبقات النحويين واللغويين 47 - 51 .

شـيوخه :

أخذ سيبويه الحديث عن حمّاد بن سلمة المتوفى سنة 167 هـ [5] ، وقد كان حمّاد إماماً حجة فصيحاً بليغاً رأساً في العربيّة وشيخاً من أشياخها المُقدّمين في البصرة ، وقد يكون سيبويه قد رأى منه في العربية أقلّ ممّا رأى منه في علوم الدّين ومن الآخرين في العربيّة فعدل عنه إليهم ، وأمّا شيوخه في العربيّة فهم : الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى 160 هـ [6] ، وكانت صلة سيبويه بالخليل قائمة على الحبّ الخالص والإجلال المتبادل أقبل عليه سيبويه يوماً فقال الخليل له : " مرحباً بزائرٍ لا يُمل " قالوا : " وما سُمع الخليل يقولها لغيره " وكان سيبويه إذا روى عن الخليل ، وبدا له أن يُبدئ رأياً بعد رأيه قال : " وقال غيره " ، ولم يصرّح باسمه إجلالاً لشيخه أنْ يذكر اسمه مع اسمه في مجال الرأي وحديث المعرفة ، وأكثر الرواية عنه في الكتاب ، وكلّما قال سيبويه : " وسألته ، أو قال لي " من غير أن يذكر القائل فإنّما كان يعنيه [1] ، ومن شيوخه أيضاً يونس بن حبيب المتوفى 187 هـ [2] ، وأبو الخطاب الأخفش [3] وعيسى بن عمر المتوفى 149 هـ [4] ، وأبو زيد الأنصاري [5] ، وهارون المتوفى 170 هـ [6] .

---

(1) أبو بكر الزبيدي الأندلسي : طبقات النحويين واللغويين 51 .

(2) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب البصريّ ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وسمع من العرب وكان من أكابر النحويين وأعلمهم بتصاريف النّحو ، وله فيه مذاهب وأقيسة تفرّد بها ، وكانت له حلقة بالبصرة يقصدها طلّاب العربيّة وفصحاء الأعراب ووفود البادية ، ومن كتبه (معاني القرآن) و(النوادر الكبير) وأخذ عنه الكسائي والفرّاء وسيبويه انظر ترجمته : أبو بكر الزبيدي الأندلسي : طبقات النحويين واللغويين 51 - 53 .

(3) هو أبو الخطّاب عبد الحميد بن عبد المجيد ، مولى قيس بن ثعلبة ، وأحد الأخافش الثلاثة المشهورين لقي الأعراب وأخذ عنهم وعن أبي عمرو بن العلاء وطبقته ، كان من أكابر علماء العربيّة وأئمتها المذكورين ، وأخذ عنه الكسائي ويونس وأبو عبيدة وسيبويه ، وكان ثقةً ورعاً ديّناً ، وقد أخذ سيبويه عنه اللّغة وهو يذكره في كتابه بكنيته أبي الخطاب . انظر ترجمته : أبو البركات الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء 44 .

(4) هو أبو سليمان عيسى بن عمر مولى خالد بن الوليد كان إماماً ثقةً في العربيّة والنّحو والقرآءة ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ؛ وعبدالله بن أبي إسحق ، وروى عن الحسن البصري ؛ والعجّاج بن رؤبة وغيره ، وكان يقعّر في كلامه يُؤثر اصطناع الغريب عن المألوف ، وله كتابان في النحو ؛ الجامع والمكمل أو الإكمال ، ولكنهما لم يقعا لأحدٍ ، ويقول فيهما الخليل :

بَطَلَ النَّحْوُ جَمِيْعَاً كُلُّه * * * غَيْرَ مَاْ أَحْدَثَ عِيْسَى بنُ عُمَر

ذَاْكَ إكْمَالٌ وَهَذَاَ جَاْمِعٌ * * * وَهُمَا لِلْـنّـاسِ شَمْسٌ وَقَـمَـر

وكان عيسى بن عمر ضريراً مات سنة 149 هـ ، وروى عنه سيبويه في كتابه . انظر ترجمته : أبو الفرج محمد بن اسحق النديم : الفهرست للنديم 2 / 110 .

(5) روى عنه سيبويه في كتابه ولم يُصرّح باسمه ، وربّما كان ذلك نوع من التكريم له ؛ لانّه كان يكنّي عنه بأفضل ما يُكنّى به من الرواة والعلماء ، مثل : من نثق به ، ومن لا نتهم فكأنّما أراد سيبويه بذلك أنْ يدعو النّاس لهذه التسمية وأن يشاركه فيها من لم يشاركه إجلالاً له ومكافأةً ، قال السيرافي : " وذكر أبو زيد النحوي اللّغوي كالمفتخر بذلك بعد موت سيبويه ، قال : " كلّما قال سيبويه : وأخبرني الثّقة فأنا أخبرته " . انظر ترجمته : ابن خلكان : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان 2 / 378 - 379 .

(6) هو أبو عبدالله هارون بن موسى البصري ، وكان يهوديّاً فأسلم وحسُن إسلامُهُ وحفظ القرآن وبرع في القرآءة درس النّحو وسمع الحديث ، وروى له الشيخان ، ومات في حدود سنة 170 هـ ، وقد روى عنه سيبويه في كتابه من القرآءات . انظر ترجمته : أبو البركات الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء 37 .

(7) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي ، وهو أوسط الأخافش الثلاثة المشهورين ، وقبله أبو الخطاب الأخفش الأكبر شيخ سيبويه ، وبعده أبو الحسن الأخفش الأصغر تلميذ المبرد وثعلب ، وقال المبرد " أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش ثم الناشئ ثم قطرب " وقرأالنحوعلي سيبويه وكان أسنّ منه ، ويقال أنّ الكسائي قرأ عليه الكتاب سرّاً ، وأمره أن يصنع له كتاباً

هؤلاء هم العلماء الذين ساهموا في صنع سيبويه العالم النّحويّ الجليل وأمدُّوه بما استمدّ لكتابه من مسائل النّحو واللّغة والقرآءات ، وقد كان لسيبويه تلاميذ أبرزهم أثنان وهما : الأخفش سعيد بن مسعدة [7] وقُطْرُب [8] .

شخصيته وعلمه :

كان سيبويه في شخصه إبان الحداثة غلاماً له ذؤابتان ، وكان جميلاً نظيفاً طيّب الرّائحة في لسانه حبسة تعوق لسانه عن الانطلاق والاسترسال ، وكان وديعاً سمحاً حسُن الظن بالنّاس عزوفاً عن الصغائر ، ومترفعاً عن الغنم الرّخيص ، قال الأخفش سعيد بن مسعدة : " كان سيبويه إذا وضع شيئاً من كتابه عرضه عليّ ، وهو يرى أنّي أعلم منه وكان أعلم منّي ، وأنا اليوم أعلم منه " وأخذ عنه الأخفش وكان أكبر منه سناً ، ولمّا برع جاءه يوماً يناظره فقال : " إنما ناظرتك لاستفيد منك " فقال سيبويه : " أتراني أشك في هذا ؟ " وللعلماء القدماء آراءٌ حسنة في سيبويه طيّبة تعبر كلها عن الإعجاب به والثناء عليه ، فقيل عنه : إنّه علّامة حسن التصنيف وغاية الخلق في النّحو ، وكان أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنّحو ، وهو أعلم النّاس بالنحو بعد الخليل وإمام أئمة العراق وأستاذ العربيّة على سبيل الإطلاق ومشتهراً أمره في الآفاق وقال الزجّاج : " إذا تأملت الأمثلة من كتاب سيبويه تبيّنت أنّه أعلم النّاس باللّغة " [1] .

مناظرة سيبويه للكسائي [2] :

كان سيبويه يناظر العلماء ويناظرونه فيظهر عليهم أويظهرون عليه كدأب العلماء في عصره وفي كلّ العصور وتُعدُّ مناظرة سيبويه للكسائي أشهر مناظرات سيبويه كلّها ، بل أشهر مناظرات النحاة قاطبة بما لقيت من دراسة العلماء ورواية الرواة ، واهتمّ بها العلماء لأنّهم لم يروها مناظرة عالم لعالم ولكنهم اعتبروها مناظرة بين مدرسة البصرة ممثلة في سيبويه ومدرسة الكوفة ممثلة في الكسائي واعتبروا النصر فيها لإحدى المدرستين على الأخرى ، وقد كان الدّاعي لهذه المناظرة المنافسة العلميّة والرغبة في مزاحمة علماء الكوفة على أبواب الخلفاء فقدم سيبويه بغداد وقصد يحي بن خالد يسأله أن يجمع بينه وبين الكسائي ، فجعل له

في معاني القرآن ، والطريق إلي كتاب سيبويه الأخفش وكان ضنيناً به لنفاسته حتي ظُنَّ به إدعاؤه لنفسه ولكن لمّا مات سيبويه قُرئ علي الأخفش فشرحه ، توفي سنة 215 هـ ، انظر ترجمته : السيوطي : بغية الوعاء 1 / 590 .

(8) هو محمد بن المستنير أبو علي النحوي لازم سيبويه وكان يُدلج إليه ، فإذا خرج رآه علي بابه ، فقال له : ما أنت إلّا قطرب ليل فلقب به ، وأخذ عن عيسي بن عمر ، وله من التصانيف " المثلث " و " النوادر " و " العلل في النحو " وغيرها ، توفي سنة 206 هـ ، انظر ترجمته : السيوطي : بغية الوعاة 1 / 233 . وأبو البركات الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص 76 .

(1) القفطي : انباه الرواة على إنباه النحاة 3 / 358 . وياقوت الحموي : معجم الأدباء 16 / 118 .

(2) هو علي بن حمزة بن عبدالله بن بهمن بن فيروز الأسدي ، أحد القرّاء السبعة ، قرأ النحو على معاذ الهرّاء والخليل بن أحمد الفراهيدي ، انظر ترجمته : أبو البركات الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء 58 .

موعداً وحضر سيبويه للموعد وجاء الكسائي في ناسٍ من العرب فقال لصاحبه : تسألني أو أسألك ؟ فقال سيبويه : بل تسألني أنت ، فقال الكسائي : كيف تقول : قد كنت أحسب أنّ العقرب أشدُّ لسعة من الزنبور ، فإذا هو إيّاها ؟ ثمّ سأله عن مسائل من هذا النوع خرجتُ فإذا عبد الله القائمُ ، أو القائمَ ، فقال سيبويه في ذلك كلّه بالرفع ، فقال الكسائي : العربُ ترفع في كلّ ذلك وتنصب ، فدفع سيبويه قوله ، فقال يحي بن خالد : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما ، فمن يحكم بينكما ؟ فقال الكسائي : الأعراب وهاهم أولاء بالباب ، فأمر يحي فأُدخِل منهم من كان حاضراً فقالوا بقول الكسائي فانقطع سيبويه واستكان ، وانصرف النّاسُ يتحدثون بانتصار الكوفي وهزيمة البصري ، فقال قائلون : إنّ الأعراب الذين شهدوا للكسائي من الذين أقام فيهم الكسائي وأخذ عنهم اللّغة وقال آخرون : إنّهم رشوا أو علموا منزلة الكسائي عند الرشيد فوافقوه وقال آخرون إنّهم قالوا : القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنّصب ، وإنّ سيبويه قال ليحي : " مُرْهُم أنْ ينطقوا بذلك فإنّ السنتهم لا تطاوعهم عليه " ويقالُ : إنّ الأمين أمر إعرابياً أنْ يقول بقول الكسائي ، فاعتذر بأنّ لسانه لا يسبق إلا إلى الصواب ، فأمر أنْ يقول شخصٌ : قال سيبويه كذا وقال الكسائي كذا ، فما الصواب ؟ فيقول العربي : الصواب ما قال الكسائي [1] .

وقالوا عن موضوع المناظرة : إنّ قول سيبويه هو القول ؛ لأنّه يجري على طريقة القرآن في هذا التعبير ، كقوله تعالى : (فألقَي عَصَاه فَإذَاْ هِي ثُعْبَانٌ مُبِيْنٌ) [2] ، وقوله تعالى : (وَنَزَعَ يَدَهُ فَإذَاْ هِي بَيْضَاءُ لِلنَاظِرِيْن) [3] ، وقوله تعالى : (فَألقَاهَا فَإذَاْ هِي حَيّةٌ تَسْعَي) [4] ، وأمّا قول الكسائي فإذا ثبتت روايته عن العرب فهو شاذٌّ يتكلفون له أوجُهاً من التأويل والتخريج ، وقد فطن سيبويه فيما تقول بعض الروايات ، إذ قال للكسائي وأصحابه حين أنكروا جوّابه : " أمّا عرب بلدنا فلا تعرف إلا هو هي " وفي هذه المناظرة روح المدرستين إذ أنكر سيبويه النّصب لأنّه لم يرَ له وجهاً من القياس ونزع الكسائي إلى العرب يريد أن يسمع منهم ، وبعد المناظرة قالوا : إنّ الوزير يحي أجاز سيبويه بعشرة آلاف درهم وتفيد بعض الروايات أنّه أجازه بها من تلقاء نفسه كأنّما رحمه ورثى لحاله ، ولم يشأ أن يجمع عليه الإخفاق والحرمان ، وتذكر بعض الروايات أنّه أجازه استجابةً لرغبة الكسائي [5] ، خرج سيبويه من بغداد مخذولاً لم يبلغ أمله ، ولم ينزل المنزل الذي كان يطمح إليه ويقولون : إنّه مات همّاً من إخفاقه في مناظرة الكسائي ، والمشهور أنّه لم يُعمِّر طويلاً على أنّه لا يبعُد أنْ يكون الهمُّ علّةَ وفاته ؛ فإخفاقه ببغداد بدد أمله وردّ طموحه ، فليس يبعُد أنْ ورّثه سقماً كان حتفه فيه ، ويُقالُ : إنّه مات بالذرب وهو المرضُ لا بُرْئَ منه [6] .

---

(1) **انظر موضوع المناظرة :** ياقوت الحموي : معجم الأدباء 16 / 119 . والقفطي : انباه الرواة على إنباه النّحاة 2 / 358 والسيوطي : بغية الوعاة 2 / 230 . وأبو بكر الزبيدي الأندلسي : طبقات النحويين واللغويين 68 . وابن خلكان : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان 3 / 464 . وأبو البركات الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء 57 .

كتاب سيبويه :

صنّف سيبويه كتابه في النّحو والصّرف وهما أساس العربيّة ، فموضوع الكتاب جليل بل هو من أجلّ الموضوعات شأناً ، وقد صنع سيبويه في كتابه أعظم ما يصنع عالمٌ لموضوعه إذ أتاه حقّه من التقصّي والاستيعاب ومن الدرس والنقد وجهد ما أسعفه الجهد الكبير والعقل المستنير لتحرير المسائل وترتيب الموضوعات حتّى استحقّ كتابه في النّحو والصّرف أن يكون الكتاب واستحقّ هو به أن يكون في النّحويين إماماً ، ولو وُزِن الكتاب بكتب النّحو كافة لرجّحها وزناً و أربى عليها قيمةً ، فكتاب سيبويه أعظم كتب النّحو قدراً وأشملها إحاطةً ، وقد صنّفه صاحبه شاباً في صدر الحياة الفكرية في الإسلام فهو صاحب فكرته والمتفرّد بتصنيفه ، ولم يُغِر فيه على كتابٍ لأحد ولم يشاركه فيه أحدٌ ولم يضع سيبويه لكتابه اسماً ، فقد كانت تسمية الكتب أمراً متعارفاً لجيله والجيل الذي سبقه ، فالأخفش سعيد بن مسعدة سمّى الاشتقاق ؛ والمقاييس ، والخليل بن أحمد سمّى العين ، ولكن سيبويه كان على نيّة العود لكتابه ؛ لأنّ لديه منه بقيّة ، ولا يزال في نفسه منه شئ ؛ فأرجأ تسميته ، ويؤيد ذلك أنّه لم يقرأه على أحدٍ ولم يقرأه عليه أحد ، وأنّ يونس بن حبيب شيخه لم يعلم بالكتاب إلّا بعد وفاته ، إذ قيل له :" إنّ سيبويه صنّف كتاباً في ألف ورقة من علم الخليل " فقال : " ومتى سمع سيبويه هذا كلّه من الخليل ؟ جيئوني بكتابه " فلّما رآه قال : " يجب أن يكون صدق فيما حكاه عن الخليل كما صدق فيما حكاه عنّي " [1] .

كما أنّ الكتاب ليس له مقدمة ولا خاتمة ، على أنّ العلماء قد سمُّوه عنه ، فدعوه بالكتاب ورضي النّاس منهم هذه التسمية ووافقوا عليها ، فكان يُقالُ بالبصرة : " قرأ فلانٌ الكتاب " ؛ فيُعلم أنّه كتاب سيبويه ، وقرأ نصف

---

(2) سورة الشعراء : آية (32) .
(3) سورة الشعراء : آية (33) .
(4) سورة طه : آية (20) .
(5) أبو الفرج محمد بن اسحق النديم : الفهرست للنديم 2 / 143 .
(6) السيوطي : بغية الوعاة 2 / 230 .
(1) ياقوت الحموي : معجم الأدباء 16 / 117 .
(2) أبو البركات الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء 108 .
(3) هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم النحوي المتوفى سنة 255 هـ ، ولأهل البصرة اربعة كتب يفتخرون بها علي أهل الأرض : كتاب العين للخليل وكتاب سيبويه وكتاب الحيوان للجاحظ وكتاب أبي حاتم السجستاني في القرآءات ، انظر ترجمته : عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني : اشارة التعيين في تراجم النّحاة واللغويين 137. وأبوبكرالزبيدي الأندلسي : طبقات النحويين واللغويين 100 .
(4) هو عبّاس بن الفرج الرياشي ، المتوفي سنة 257 هـ ، انظر ترجمته في : ابن خلكان : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان 1 / 246 .
(5) هو أحمد بن جعفر الدينوري المتوفى سنة 289 هـ ، انظر ترجمته في : أبو بكر الزبيدي الأندلسي : طبقات النحويين واللغويين 234 .
(6) هو عبد الله بن محمد بن هارون ، المتوفى سنة 233 هـ ، قرأ علي الجرمي والأصمعي ، ومن كتبه الأمثال والأضداد . انظر ترجمته : السيوطي : بغية الوعاة 2 / 61 .

الكتاب ؛ فلا يُشكُّ أنّه كتاب سيبويه ، فكأنّ كتاب سيبويه في النّحو كان هو وحده الذي يُسمّي بالكتاب ، أمّا غيره فلا ينبغي أن يُسمّى به ، إلّا على ضربٍ من التجوّز أو المجاملة ، ويُقالُ : إنّ أبا الحسن الأخفش لمّا رأى أنّ كتاب سيبويه لا نظير له في حسنه وصحته وأنّه جامعٌ لأصول النّحو وفروعه ، استحسنه كلَّ الاستحسان فيُقالُ : إنّ أبا عمر الجرمي ، وأبا عثمان المازني وكانا رفيقين توهما أنّ أبا الحسن الأخفش قد همّ أن يدَّعِي الكتاب لنفسه ، فقال أحدهما للآخر : كيف السبيل إلى إظهار الكتاب ومنع الأخفش من ادِّعائه ؟ فقال له : أنْ نقرأه عليه ، فإذا قرأناه عليه أظهرناه وأشعنا أنّه لسيبويه فأرغب أبو عمر الجرمي أبا الحسن الأخفش وبذل له شيئاً من المال ، على أن يُقرئه وأبا عثمان المازني الكتاب فأجاب إلى ذلك وشرعا في القرآءة عليه ، وأخذا الكتاب عنه وأظهرا أنّه لسيبويه ، وأشاعا ذلك فلم يُمكّنا أبا الحسن أن يدَّعِي الكتاب ، فكانا السبب في إظهار أنّه لسيبويه [2] ، وكذلك قرأه الكسائي والسجستاني [3] على الأخفش ، وقرأه الرياشي [4] والدينوري [5] على المازنيّ وقرأه التوزي [6] على الجرمي وبدأه المبرّد عليه وأتمّه على المازني ، ومضى النّاسُ على هذا النحو يأخذونه خلفاً عن سلف ، وينقله أهل قطر عن أهل قطر جيلاً في إثر جيل وعصراً بعد عصر ، حتّى ملأ الدنيا وشغل النّاس ، وما كاد الكتاب يخرج للناس ويطّلع العلماء عليه حتّى فُتِنوا به ، وخلوا إليه يتدارسون مسائله ، ويستنسخون أصوله ويديرون البحوث عليه فكان بذلك مبعث نهضة علميّة قويّة ومثار جهود فكريّة متصلة كان لها في خدمة العربيّة خاصة والثقافة الإسلاميّة عامة ذكرٌ باقٍ وأثرٌ جليل ، فقد صنّفوا في شرحه والتعليق عليه والتمهيد له وترتيب مسائله وحل مشكلاته وتوضيح غرائبه وشرح شواهده وتجريد أحكامه واختصروه واختلفوا فيه ما بين متعصّب عليه ينتقده ومتعصّب له ينافح عنه ، ومنهم من انقطع له حتّى حفظه أو مهر فيه وأتقن فهمه ، وليس هنالك نحويٌّ أو دارسٌ أو مؤلِّفٌ إلّا أخذ عنه عن طريق مباشر أوغير مباشر[1] .

كان المازني يقول : " من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النّحو بعد سيبويه فليستحِ " [2] ، ورُوِيَ في تاريخ بغداد أنّ الجاحظ قال : " أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك ففكرت في شيءٍ أُهديه له ، فلم أجد شيئاً أشرف من كتاب سيبويه فقلت له : أردت أنْ أُهدي لك شيئاً ففكرت فإذا كلّ شئ عندك ، فلم أرَ أشرف من هذا الكتاب وهو كتابٌ اشتريته من ميراث الفرّاء ، فقال : والله ما أهديت إليّ شيئاً أحبّ اليّ منه " [3] ، وكان المبرّد يقول لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه : " هل ركبت البحر ؟ " تعظيماً واستصعاباً لما فيه [4] .

---

(1) انظر : عبد البّاقي بن عبد المجيد اليماني : اشارة التعيين في تراجم النّحاة واللغويين 244 - 245 .
(2) السيوطي : بغية الوعاة 2 / 229 .
(3) ابن خلكان : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان 3 / 463 .
(4) أبوالبركات الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء 55 .
(5) ياقوت الحموي : معجم الأدباء 16 / 117 .

وقال في معجم الأدباء : " وذكر صاعد بن أحمد الجيّاني من أهل الأندلس في كتابه قال : " لا أعرف كتاباً أُلّف في علمٍ من العلوم قديمها وحديثها فاشتمل على جميع ذلك العلم ، وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب ، أحدهما المجسطي لبطليموس في علم هيئة الفلك ، والثّاني كتاب أرسطاليس في علم المنطق ، والثّالث كتاب سيبويه البصريّ النّحويّ ، فإنّ كلّ واحد من هذه لم يشذ عنه من أصول فنّه شئ إلّا ما لا خطر له " [5] .

المبحث الثّاني

أبو العبّاس المبرّد

اسمه ونسبه :

هو محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسّان بن سليمان بن سعد بن عبدالله بن يزيد بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبدالله بن بلال بن عوف بن أسلم وهو ثُمالةُ ، ثُمّ ينتهي إلى الأسد بن الغوث وهو الأزدُ ، فهو الثُّماليُّ الأزديُّ البصريّ ، وُلد بالبصرة سنة 210 هـ ، يُكنّى المبرّد بأبي العبّاس ويُلقّب بالمبرّد ، وقد ضبط بعض المترجمين راء المبرّد بالفتح وضبطها بعضهم بالكسر فأمّا الذين ضبطوها بالفتح فأرجع أكثرهم سبب تلقيبه بذلك إلى دخوله غلاف مزمّلة ؛ توقياً من ملاقاة صاحب الشرطة الذي دعاه للمنادمة والمذاكرة [1] .

قال ابن خلكان : " المُبرّد بضم الميم وفتح الباء الموحّدة والرّاء المشدّدة وبعدها دال مهملة ، وهو لقبٌ عُرف به واختلف العلماء في سبب تلقيبه بذلك فالذي ذكره الحافظ أبو الفرج بن الجوزي في كتاب " الألقاب " أنّه قال : سُئل المبرّد لم لُقِّبت بهذا اللّقب ؟ فقال : كان سبب ذلك أنّ صاحب الشرطة طلبني للمنادمة والمذاكرة فكرهت الذّهاب إليه ، فدخلتُ إلى أبي حاتم السجستاني ، فجاء رسول الوالي يطلبني فقال لي أبوحاتم : أدخل في هذا " يعني غلاف مزمّلة فارغاً " فدخلتُ فيه وغطّى رأسه ، ثمّ خرج إلى الرسول ، وقال : ليس هو عندي فقال : أُخبرتُ أنّه دخل إليك ، فقال : أدخُل الدّار وفتّشها ، فدخل فطاف كُلَّ موضع في الدّار ولم يفطن لغلاف المزمّلة ثمّ خرج ، فجعل أبو حاتم يصفّق وينادي على المزمّلة : المُبَرَّد المُبَرَّد ، وتسامع النّاس بذلك فلهجوا به " [2] .

1(والخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، 122 - 111 / 19) **انظر ترجمة أبي العبّاس المبرّد :** ياقوت الحموي : معجم الأدباء / 4تحقيق : الدكتور بشّار عوّاد معروف ، النّاشر / دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان ، طبعة (1) 1422 هـ 2001 م ، ج . وابن الأنباري : 72 . والسيرافي : أخبار النحويين البصريين 101 . وأبوبكر الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين 603 . وأبو اسحق النديم : 269 / 1 . والسيوطي : بغية الوعاة 241 / 3 . والقفطي : انباه الرواة على انباه النحاة 164نزهة الألباء . واليماني : إشارة التعيين في تراجم 322 - 313 / 4 . وابن خلكان : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان 64 / 2الفهرست . وابن العماد : شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، تحقيق ومراجعة : محمّد الأرناؤوط وعبد القادر 342النحاة واللغويين . و اليافعي : مرآة 356 / 3الأرناؤوط النّاشر / دار ابن كثير بدمشق وبيروت سوريا لبنان ، طبعة (1) 1408 هـ 1988 ، ج / 2الجنان ، وضع حواشيه : خليل المنصور ، النّاشر / دار الكتب العلميّة بيروت لبنان طبعة (1) 1417 هـ ، 1997 م ، ج وحاجي خليفة : كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، عني بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف : محمّد شرف الدّين 156 ، 1205 ، 1107 ، 1087 ، 931 ، 123يالتقايا ورفعت بيلكه الكليسي ، النّاشر / دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان . 1951 ، 1805 1793 ، 1572 1462 1451 ، 1427 ، 1391 ، 1382 ، 1272 .

2(ابن خلكان : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان 321 / 4) .

وأمّا الذين ضبطوها بالكسر فربطوا ذلك بحادثة جرت بينه وبين شيخه المازنيّ ورواها ياقوت الحمويّ فقال : " وإنّما لُقّب بالمُبَرِّد ، لأنّه لمّا صنّف المازنيّ كتاب " الألف واللّام " سأله عن دقيقه وعويصه فأجابه بأحسن جوّاب فقال له المازنيّ : قُم فأنت المُبَرِّد بكسر الرّاء ، أي المثبت للحق ، فحرّفه الكوفيون وفتحوا الرّاء " [1] ، وعُرف المبرّد بهذا اللّقب بكسر الرّاء أو بفتحها لأسبابٍ تناقلها المترجمون كلُّها مقبولةٌ تحفظ له جلال القدر وعلو المنزلة .

نشأته ودراسته :

أمضى المبرّد حياته الأولى في البصرة متعلماً ، فقد لازم كبار علماء عصره ، من مثل أبي عمر الجرميّ وعبدالله بن محمّد التّوزيّ ، والمازنيّ ، وأبي ملحم الشّيبانيّ [2] ، وأبي اسحاق إبراهيم بن سفيان الزياديّ ، وأبي حاتم السجستانيّ [3] ، وأبي عثمان الجاحظ [4] ، وأبي الفضل عبّاس بن الفرج الرّياشيّ وغيرهم كثير [5] .

ولم يكتفِ أبو العبّاس المبرّد بالأخذ عن أئمة زمانه ، بل حرص على قراءة ما يقع تحت يده من كتب السّابقين قال المبرّد : " وقرأتُ أوراقاً من أحد كتابي عيسى بن عمر فكان كالإشارة إلى الأُصول " [6] .

خرج المبرّد من البصرة إلى سُرَّ من رأى تلبيةً لدعوة المتوكّل له ، وبقي في سُرَّ من رأى حتّى قُتِل المتوكّل ، ثمّ تركها متوجّهاً إلى بغداد تلك البلدة التي لا عهد له بأهلها والتي لا يعرف فيها أحداً ولا يعرفه فيها أحدٌ ، ولكنّه استطاع بما أُوتيه من مواهب علميّة وأدبيّة في موطنه الجديد بغداد أن يجعل أنظار أولي الأدمغة من العامّة والخاصّة فيها تتشوّق إليه وتنفتح عليه ، فتمدّد بها ذكره ، واهتزّت بغداد إعجاباً وطرباً ، فآثر البقاء فيها ، وتصدّر بها للاشتغال والتدريس [7] .

---

(1) ياقوت الحموي : معجم الأدباء 19 / 112 .
(2) اليماني : إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين 11.
(3) السيرافي : أخبار النحويين البصريين 71 . وابن الأنباري : نزهة الألباء 164.
(4) ابن الأنباري : نزهة الألباء 150.
(5) أبو العبّاس المبرِّد : الكامل قي اللّغة والأدب ، تحقيق : د. محمد أحمد الدّالي ، النّاشر / مؤسسة الرسالة بيروت لبنان طبعة 1 / 8 - 10 . 1418 (3) هـ 1997 م ، ج
(6) أبوالطيب اللّغويّ : مراتب النّحويين 23.
(7) القفطي : انباه الرواة على انباه النحاة 3 / 249 - 250 .
(8) السيوطي : بغية الوعاة 1 / 301.
(9) ابن الأنباري : نزهة الألباء 177.
(10) ياقوت الحموي : معجم الأدباء 19 / 105.
(11) السيوطي : بغية الوعاة 1 / 18.
(12) ابن الأنباري : نزهة الألباء 183.
(13) القفطي : انباه الرواة على انباه النحاة 2 / 276.
(14) الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد 3 / 263.
(15) أبوبكر الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين 86.

استهوى المبرّد أفئدة طلّاب العلم فتخرّج في مدرسته خلقٌ كثير رووا عنه وتتلمذوا عليه منهم : أحمد بن جعفر الدينوريّ[8] ، وعبدالله بن المعتز[9] ، وأبو الحسين محمّد بن ولّاد[10] ، وابن كيسان[11] والزّجّاج[12] ، والأخفش الصّغير علي بن سليمان[13] ، وابن السّراج[14] ، ومحمّد بن شقير النّحويّ[15] ونفطويه [1] ، ومحمّد بن أحمد بن اسحاق المعروف بابن الوشّاء [2] ، ومبرمان [3] ، وأبو الفضل محمّد بن أبي جعفر المنذريّ [4] ، وأبو بكر محمّد بن يحي الصولي [5] ، وإسماعيل بن محمّد الصّفّار [6] ، ومحمّد بن يعقوب الأصبهانيّ [7] ، وعلي بن إبراهيم القطّان [8] ، وأبو علي عيسى بن محمّد الطوماريّ [9] .

صفاته وأخلاقه :

تحدّث أصحابُ التراجم عن خَلْقِه فذكروا عنه أنّه كان وسيماً مليح الصُّورة [10] ، ومن أخلاقه إلى جانب إشراقة وجهه ووسامته ما تميّز به من ظرافةٍ ولباقةٍ ، فقد كانت مجالسه عامرةً بالملح والنّوادر جاء عن ابن خلّكان قوله : " كان المبرّد كثير الأمالي حسن النّوادر ، فممّا أملاه أنّ المنصور أبا جعفر ولّى رجلاً على الإجراء على العميان والأيتام والقواعد من النّساء اللواتي لا أزواج لهُنّ ، فدخل على هذا المتولّى بعضُ المتخلفين ومعه ولده ، فقال له : إن رأيت أصلحك الله أن تثبّت اسمي مع القواعد ، فقال المتولّى : القواعد نساء ، فكيف أثبّتك فيهنّ ؟ فقال : ففي العميان فقال : إنّما هذا فنعم ، فإنّ الله تعالى يقول : " فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الأبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى القُلُوْبُ التِي فِي الصُّدُوْرِ " [11] ، فقال : وثبّت ولدي في الأيتام فقال : وهذا أفعله أيضاً ، فإنّه من تكن أنت أباه فهو يتيمٌ ، فانصرف عنه ، وقد أثبته في العميان وولده في الأيتام " [12] .

وعُرف عن أبي العبّاس المبرّد أنّه كان حسن الإشارة ، فصيح اللسان ، بارع البيان كريم العشرة بليغ المكاتبة حلو المخاطبة ، جيّد الخّط ، صحيح القريحة ، واضح الشّرح ، عذب المنطق ، إلّا أنّه مع سعته كان شحيحاً بخيلاً .

---

(1) الصفدي : الوافي بالوفيات ، تحقيق : أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، النّاشر / دار إحياء التراث العربي ببيروت لبنان ، ج 6، طبعة (1) في العام 1420 هـ ، 2000 م . 85 / 6

(2)1 / 18 السيوطي : بغية الوعاة .

(3)330 اليماني : إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين .

(4)18 / 101. ياقوت الحموي : معجم الأدباء

(5) ابن الأنباري : نزهة الألباء 165 .

(6)1 / 246 القفطي : انباه الرواة على انباه النحاة .

(7)1 / 275. السيوطي : بغية الوعاة

(8)12 / 218. ياقوت الحموي : معجم الأدباء

(9) ابن الأنباري : نزهة الألباء 165 .

(10)19 / 112. ياقوت الحموي : معجم الأدباء

(11)46 . سورة الحج : آية ( )

(12)4 / 315. ابن خلكان : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان

قال الزبيديّ : " قال أبو بكر بن عبد الملك : كان المبرّد من أبخل النّاس بكلّ شئ ، قال : وقال أبو عبيدة معمر بن المثنّى : " لا يكون نحْويٌ شجاعاً فقيل له : وكيف ؟ فقال : ترونه يُفرّقُ بين السّاكن والمتحرّك ، ولا يفرّقُ بين الموت والحياة ، وقال المبرّد : وأنا أقولُ إنّه لا يكون نحْوِيٌ جواداً ، فقيل له : وكيف ذلك ؟ فقال ترونه يُفرّقُ بين الهمزتين ، ولا يُفرّقُ بين سبب الغنى والفقر ، يُريدُ أنّ الإمساك سببٌ من أسباب الغنى ، والعطاء سببٌ من أسباب الفقر " [1] ، وقيل : " إنّه كان يقولُ : ما وضعتُ بحذاء الدّرهمِ شيئاً قط إلّا رجّح الدِّرهمُ في نفسي عليه " [2] .

ولكنّه في بعض الأحيان ينسلخ عن هذه الخصلة وتنسلخ عنه ، على أنّ بخل المبرّد يجب ألّا ينسينا ما اتّصف به من كريم الطّباع وجميل السّجايا فمن ذا الذي تُرضى سجاياه كلُّها ؟ فكفى بالمرءِ نبلاً أنْ تُعدَّ معايبه .

منزلته العلميّة :

كان المبرّد في مرحلة طلب العلم يتصدّر في حلقة شيخه أبي عثمان المازنيّ يقرأ عليه كتاب سيبويه ، وأبو عثمان في تلك الحلقة كأحد ممّن فيها [3] ، فالمازنيّ يدرك أنّ المبرّد يمتلك من أسباب النّبوغ ما يؤهله لإرتقاء هذه المنزلة وهو لا يزال حدثاً ، وكان نفطويه نقلاً عن السّيرافي يقول : " ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد من المبرّد وأبي العبّاس بن الفرات " [4] .

نقل الزبيديّ عن عبدالله بن الحسين بن سعد الكاتب ، وأبو بكر بن أبي الأزهر قولهما : " كان أبو العبّاس محمّد بن يزيد من العلم وغزارة الأدب وكثرة الحفظ .... على ما ليس عليه أحدٌ ممّن تقدمه أو تأخّر عنه " [5] .

قال أبو سعيد السّيرافي : " وقد نظر في كتاب سيبويه في عصره جماعة لم يكن لهم كنباهته " [6] وقال سمعتُ أبا بكر بن مجاهد يقول : " ما رأيت أحسن جواباً من المبرّد في معاني القرآن فيما ليس فيه قولٌ لمتقدّم ، ولقد فاتني منه علمٌ كثير لقضاء ذِمام ثعلب " [7] .

وحدّث عنه الزبيديّ فقال : " حدّثني اليوسفي الكاتب ، قال : كنت يوماً عند أبي حاتم السجستاني إذ أتاه شابٌّ من نيسابور ، فقال له : يا أبا حاتم ، إنّي قدمتُ بلدكم ، وهو بلد العلم والعلماء ، وأنت شيخ هذه المدينة ، وقد

---

1) أبوبكر الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين 106.
2) المرجع السّابق 107.
3) القفطي : انباه الرواة على انباه النحاة ج3 / 242.
4) ابن الأنباري : نزهة الألباء 165) وياقوت الحموي : معجم الأدباء 19 / 112.
5) أبوبكر الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين 101.
6) السيرافي : أخبار النحويين البصريين 80.
7) ابن الأنباري : نزهة الألباء 165) وياقوت الحموي : معجم الأدباء 19 / 112 .
8) القفطي : انباه الرواة على انباه النحاة 3 / 243) وأبوبكر الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين 101 .
9) ياقوت الحموي : معجم الأدباء 19 / 118) وابن الأنباري : نزهة الألباء 171 .

أحببتُ أن أقرأ عليك كتاب سيبويه ، فقال له : الدّين النّصيحة ، إن أردت أن تنتفع بما تقرأ فأقرأ على هذا الغلام ، محمّد بن يزيد ، فتعجّبتُ من ذلك " [8] .

وقال الزجّاج : " لمّا قدم المبرّد بغداد جئتُ لأناظره وكنتُ أقرأ على أبي العبّاس ثعلب فعزمتُ على إعناته ، فلمّا باحثته ألجمني بالحجّة ، وطالبني بالعلّة وألزمني إلزاماتٍ لم أهتدِ إليها فاستيقنتُ فضله واسترجعتُ عقله ، وأخذتُ في ملازمته " [9] .

وما سبق يعني أنّ المبرّد كان يُعدُّ نفسه للمشيخة والإمامة ، ويلتمس ببصيرته وفطنته وقوّة ذاكرته أعلى مراتب العلماء ، وقد تحقّق لأبي العبّاس المبرّد مراده وأصبح آنذاك شيخ أهل النّحو[1] ، وإمام العربيّة ببغداد وإليه انتهى علمها بعد طبقة الجرميّ والمازنيّ [2] .

مصنفاته وتآليفه :

استفاض علم أبي العبّاس المبرّد ولم يقف عند حدّ ، فألّف في كلّ علمٍ وفن ، فهو من أثرى علماء اللّغة العربيّة تأليفاً وأوسعهم تصنيفاً ، فكتبه التي ذكرها المترجمون أو وردت في تضاعيف بعض المراجع كثيرة ، ومعظم هذه الكتب مفقودٌ ، وقليلٌ منها مطبوعٌ أو محفوظ ، فمن كتبه المطبوعة : البلاغة التعازي والمراثي ، شرح لاميّة العرب ، الفاضل الكامل ، المذكر والمؤنث ، المقتضب ، نسب عدنان وقحطان ، ما اتّفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد [3] .

أمّا كتبه المفقودة فمنها ما أشارت إليه المراجع وذكره بعضُ المصنفين ممّن عنوا بالدّراسات العربيّة في تضاعيف كتبهم ، ومنها كتبٌ أشار إليها المترجمون ولا نعرفُ عنها شيئاً ، فمن الكتب التي ذُكرت في المراجع : الاختيار الاشتقاق ، الاعتنان ، الأنواء والأزمنة ، أولاد السّراري ، الجامع شرح ما أغفله سيبويه ، غريب الحديث ، الفتن والمحن المدخل ، المقرّب في النّحو ، الرّد على سيبويه أو كتاب نقض سيبويه ، ومن كتبه التي ذكرها المترجمون : أدب الجليس إعراب القرآن ، التّصريف ، الحروف الزيادة المنتزعة من كتاب سيبويه ، شرح شواهد كتاب سيبويه ، طبقات النّحويين البصريين وأخبارهم ضرورة الشّعر ، معاني صفات

---

1) ابن الأنباري : نزهة الألباء 171.

2) السيرافي : أخبار النحويين البصريين 72 . وياقوت الحموي : معجم الأدباء 19 / 112 .

3) القفطي : انباه الرواة على انباه النحاة 3 / 252 -252.

4) ياقوت الحموي : معجم الأدباء 19 / 121 - 122 والقفطي : انباه الرواة على انباه النحاة 3 / 251 -252 .

5) السيرافي : أخبار النحويين البصريين 80 . وابن الأنباري : نزهة الألباء 173 . والخطيب البغدادي : تاريخ بغداد 4 / 611.

6) أبوبكر الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين 110.

7) القفطي : انباه الرواة على انباه النحاة 3 / 251 .

8) ابن خلكان : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان 2 / 107.

الله القوافي ، الرياض المونقة ، الكافي في الأخبار ، المدخل إلى كتاب سيبويه ، معنى كتاب سيبويه ، المقصور والممدود الممادح والمقادح [4] .

وفاته :

ذكر أكثر المترجمين أنّ المبرّد توفي في بغداد سنة 285 هـ [5] ، وقيل : سنة 286 هـ [6] وقيل : سنة 284 هـ وصلّى عليه أبو محمّد يوسف بن يعقوب القاضي ، ودُفن في مقابر باب الكوفة [7] .

وقد كان بين أبي العبّاس المبرِّد وأبي العبّاس ثعلب من المنافرة مالا خفاء به ، ولكن أهل التحصيل يفضلون المبرِّد على ثعلب ، ولمّا مات المبرِّد قال فيه ثعلب هذه الأبيات ، وقيل هي لأبي بكر بن العلّاف [8] :

ذَهَـبَ المُبَرِّدُ وانْقَضَـتْ أيَّـامُهُ * * * وَليـَـذْهَبَـنْ إثْـــرَ المبرّدِ ثَعْلبُ

بَيْتٌ مِنْ الآدَابِ أضْحَى نِصْـفُهُ * * * خَرِبَاً وَبَـاقِي النِّصْفِ مِنْهُ سَيَخْرَبُ

فَابْكُوْا لِمَا سَلَبَ الزَّمَانُ وَوَطِّنُوْا * * * لِلدَّهْـــــرِ أَنْفُسَـكُمْ عَلَى مَاْ يَسْلُبُ

وَتَزوَّدُوْا مِنْ ثَعْلَبٍ فَبِكَأْسِ مَــاْ * * * شَرِبَ المُبَرِّدُ عَــنْ قَرِيْبٍ يَشْرَبُ

أُوْصِيـْكُم أَنْ تَكْتُبُوْا أَنْفَـــاسَهُ * * * إنْ كَانَـتِ الأَنْفَـــاُسُ مِمَّـا يُكْتَبُ [1]

كتابه المفقود " مسائل الغلط " :

إنّ من بين العلماء من لم يكتفِ بتأليفِ كتابٍ واحدٍ عن كتاب سيبويه وموضوعاته المختلفة ، بل تجاوز ذلك إلى جمعٍ من الكتب التي تدور كلُّها حول مجهود سيبويه في مؤلّفه لتوضيح ما غمض فيه وشرح ما استغلق فهمه وحصر ما تضمّنه من قواعد وأحكام نحويّة وصرفيّة ، ومن هؤلاء العلماء المبرّد فبعد أن قرأ كتاب سيبويه قراءة علميّة واعية على الجرميّ ، وأتمّ هذه القراءة على المازنيّ ، وبعد أن حلّل أحكامه وألمّ بمسائله وأحاط بما فيه اتّخذه موضوعاً لأبحاثه وتأليفاته ، حيث ألّف خمسة كتبٍ مختلفة هي : كتاب المدخل إلى سيبويه ، وكتاب الزيادة المنتزعة من سيبويه ، وكتاب شرح شواهد سيبويه وكتاب معنى كتاب سيبويه ، وكتاب الردّ على سيبويه [2] ، أوكتاب مسائل الغلط ، وكتابيه (الرّد على سيبويه) و(مسائل الغلط) يبدو أنّهما كتابٌ واحد [3] .

---

(1) ياقوت الحموي : معجم الأدباء 19 / 120.

(2) القفطي : انباه الرواة على انباه النحاة 3/ 251 - 252 . وياقوت الحموي : معجم الأدباء 19 / 121 - 122.

(3) أبو العبّاس المبرّد : المقتضب ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، الناشر / مكتبة عالم الكتب القاهرة مصر 1 / 7 طبعة (3) 1415 هـ ، 1994 م ، ج 1 / 15 . وأبو العبّاس المبرّد : الكامل في اللّغة والأدب ، مقدمة التحقيق 7.

(4) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد ، دراسة وتحقيق : د. زهير عبد المحسن سلطان ، النّاشر / مؤسسة الرسالة بيروت لبنان طبعة (1) 1416 هـ ، 1996 م ، ص 6.

جمع المبرّد تعليقات الأخفش والجرميّ والمازنيّ وغيرهم من النّحويين الذين غلّطوا سيبويه في كتابه وأضاف إليها تعليقات أخرى رآها هو عليه ، ورتّبها في كتابٍ سمّاه (مسائل الغلط) وهو أوسع الكتب التي غلّط فيها سيبويه لأنّه تضمّن المسائل النّحويّة التي أُخذت على سيبويه من قبل أكابر النّحويين البصريين ، وقد أحدث كتاب المبرّد هذا حركة علميّة واسعة في صفوف النّحويين ، فانتصر لسيبويه كثير منهم وردّوا على المبرّد ، ونقضوا آراءه وألّفوا المصنّفات في ذلك ، منهم ابن ولّاد في كتابه (الانتصار لسيبويه على المبرّد) وابن درستويه المتوفّى سنة 347 هـ في كتابه (النصرة لسيبويه على جماعة النّحويين) وانتصر له آخرون في مصنّفاتهم ، منهم أبو علي القالي المتوفّى سنة 356 هـ وأبو سعيد السّيرافي المتوفّى سنة 368 هـ ، وأبو علي الفارسيّ المتوفّى سنة 377 هـ ، وتلميذه ابن جنّي المتوفّى سنة 392 هـ [4] .

لم يصل إلينا من الكتب التي اقتصر فيها مؤلفوها على الانتصار لسيبويه غيركتاب (الانتصار) لأبي العبّاس ابن ولّاد النّحوي ، والذي ردّ فيه على المبرّد في كتابه (مسائل الغلط) وهو الكتاب الذي لم يرالنّورعلى الرغم من قيمته العلميّة الكبيرة والذي يُعدُّ مصدراً مهمّاً لدراسة آراء ابن ولّاد النّحويّة [1] .

وقد ذكر بعض النّحاة واللغويين أنّ المبرّد رجع عن نقده لكتاب سيبويه ، وقد اعتمدوا على خبرٍ ذكره ابن جنّي عن أبي علي الفارسيّ عن أبي بكر ابن السّراج ، وذلك حين قال : " وأمّا ما تعقّب به أبو العبّاس محمّد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سمّاها مسائل الغلط ، فقلّما يلزم صاحب الكتاب منه إلّا الشئ النَّزْر ، وهو أيضاً - مع قلّته - من كلام غير أبي العبّاس ، حدّثنا أبو علي عن أبي بكر أنّ أبا العبّاس كان يعتذر منه ويقول : إنّ هذا كتابٌ كُنّا قد عملناه في أيّام الشبيبة والحداثة ، واعتذر أبو العبّاس منه " [2] ، وهو نصٌّ يُفْهَم منه أنّ المبرّد رجع عن جميع المسائل التي تتبّع بها كلام سيبويه ، وهو كلامٌ يفتقر إلى الدّقّة وما كان لنحويّ كبير مثل أبي علي الفارسيّ أن يطلقه إطلاقاً قبل أن ينظر في مصنّفات أبي العبّاس المبرّد ، وكذلك ما كان ينبغي لابن جنّي أن ينقل هذا الخبر قبل أن يتأكّد من صحّته ، وهو العالم الذي عُرِف بالتثبّت والتدقيق ، لأنّ المبرّد رجع عن بعض المسائل التي غلّط فيها سيبويه وبقي على رأيه في كثير منها [3] .

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 6 .

(2) ابن جنّي : الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، النّاشر / دار الكتب المصرية ، طبعة (2) 1376 هـ ، 1957م ج3 /287 .

(3)20. أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد

المبحث الثّالث

أبو العبّاس ابن ولّاد

اسمه ونسبه :

هو أحمد بن محمّد بن الوليد بن محمّد ولّاد أبو العبّاس النّحْويّ التميمي المصري[1] ، يُعرف بابن ولّاد نسبة إلى جدّه الوليد بن محمّد الذي اشتهر بولّاد [2] ، وأبو العبّاس كنيةٌ له ، وقد وهمت بعض المصادر فجعلت ولّاداً جداً ثانياً لأبي العبّاس ابن ولّاد [3] .

حياته ونشأته :

ابن ولّاد أصله من البصرة انتقل جدّه إلى مصر ، فولد بمصر وعاش حياته الأولى فيها ، ولم تذكر المصادر تفاصيل كثيرة عن بداياته الأولى سوى أنّه سافر إلى البصرة طلباً للعلم ، ثمّ رجع إلى مصر وكان شيخاً للديار المصريّة في العربيّة مع أبي جعفر النّحّاس المتوفى سنة 338 هـ [4] ، وهو نحْويّ ابن نحْويّ ابن نحْويّ ، فكان نحويّ مصر وفاضلها [5] .

أمّا أبوه فهو أبو الحسين محمّد بن الوليد التميمي النحْويّ أخذ عن أبي علي الدينوري[6] ، وعن غيره بمصر ، ثمّ رحل إلى العراق وأقام بها ثمانية أعوام ، فلقي المبرّد وثعلباً ، وقرأ على المبرّد كتاب سيبويه ، وقد كان جيّد الخطّ والضّبط ، وله كتاب في النحْو سمّاه (المنمّق) ، وقال أبو بكر الزبيدي : إنّه لم يصنع فيه شيئاً ، وتوفي بمصر سنة 298 هـ [7] .

وأمّا جدّه فهو الوليد بن محمّد التميميّ النحْويّ المصادري ، المشهور بولّاد أصله بصريّ ، ولكّنه نشأ بمصر ثمّ رحل إلى العراق لطلب العلم فسمع من علمائها ، وأخذ أيضاً عن المهلبيّ تلميذ الخليل بن أحمد الفراهيدي

1(السيوطي : بغية الوعاة 1 / 386) **انظر ترجمة أبو العبّاس ابن ولّاد في :** . وأبو بكر الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين 1 / 386 . وعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني : إشارة التعيين في تراجم النحاة 201 / 4 . وياقوت الحموي : معجم الأدباء 219 / 11. وأبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 134 / 1 . والقفطي : انباه الرواة علي انباه النحاة44واللغويين 1 / 173 . وحاجي خليفة : كشف الظنون 234 / 2 . واليافعي : مرآة الجنان 180 / 4وابن العماد : شذرات الذهب : العبر في خير من غبر ، تحقيق : أبو هاجر محمّد السّعيد بن بسيوني زغلول ، النّاشر / دار الكتب العلميّة بيروت لبنان ، 2طبعة (1) 1405 هـ ، 1985 م ، ج 2 / 44 .

2(القفطي : انباه الرواة علي انباه النحاة 3 / 224) السيوطي : بغية الوعاة 2 / 318 .

3(السيوطي : بغية الوعاة 2 / 318) ياقوت الحموي : معجم الأدباء 19 / 105.

4(القفطي : انباه الرواة علي انباه النحاة 1 / 136 - 139) انظر ترجمته في : .

5(القفطي : إنباه الرواة على أنباه النُّحاة 4 / 201) ياقوت الحموي : معجم الأدباء 1 / 134 . والقفطي : .

6(السيوطي : بغية الوعاة 2 / 318) أبو بكر الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين 215.

7(القفطي : انباه الرواة علي انباه النحاة 3 / 224) أبو بكر الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين 217. .

8(السيوطي : بغية الوعاة 2 / 318) والقفطي : انباه الرواة علي انباه النحاة 3 / 354.

بالمدينة فصارنحْوياً مجوّداَ ثقة ، ثُمّ عاد إلى مصر ولم يكن بها شئٌ كبير من كتب النحْو واللّغة قبله ، فتصدّر بها وأفاد حتّى مات في سنة 263 هـ [8] .

ورث أبو العبّاس ابن ولّاد العناية بالنّحو والإكباب على درسه عن أبيه وجدّه السّالفين ، وإليه صارت نسخة أبيه من كتاب سيبويه التي أخذها عن المبرّد ، ولشغفه بالنّحو رحل إلى العراق ودرس بها ثمّ عاد إلى مصر وجلس يدرس ويصنّف في اللغة والنّحو إلى أن وافته المنية في سنة 332 هـ ، وقد وهمت بعض المصادر حين جعلت تاريخ وفاته سنة 302 هـ [1] ، فقد سقطت لفظة (وثلاثين) من معجم الأدباء ؛ لأنّه نقل ذلك الخبر عن الزبيديّ الذي ذكر سنة إثنتين وثلاثين وثلاثمائة تاريخاً لوفاته ، وعنه أخذ المنذر بن سعيد قاضي قضاة الأندلس معجم (العين) المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي [2] .

ثقافته ومكانته العلميّة :

أبوالعبّاس ابن ولّاد من أهل بيتٍ وعلم ، فقد نشأ في بيئة تعنى بالنّحْو وعلوم العربيّة ، تلقى عن والده وهو شيخه الأوّل ثمّ رحل إلى البصرة وتتلمذ على يد أبي إسحاق الزّجّاج ، وعلى علماء آخرين من طبقته ، وكان من تلامذة الزّجّاج أيضاَ أبو جعفر النّحّاس ، إلّا أنّ أبا إسحاق الزّجّاج كان يفضل ابن ولّاد [3]

قال الزبيديّ : " سمعت إسماعيل بن القاسم قال : كان أبو إسحاق الزّجّاج يفضل أبا العبّاس ابن ولّاد ، ويقدّمه على أبي جعفر النّحّاس ، وكانا جميعاَ تلميذيه ، وكان الزّجّاج لا يزال يثني على من قدم بغداد من المصريين ويقول : لي عندكم تلميذ من حاله وشأنه ..... فيُقالُ له : أبو جعفر النّحّاس ؟! فيقول : لا ، هو أبو العبّاس ابن ولّاد " [4] .

وكان أبو العبّاس ابن ولّاد ممّن أتقن كتاب سيبويه على الزّجّاج وفهمه ، وكان أبو إسحق يسأله عن مسائل فيستنبط لها أجوبة يستفيدها أبو إسحق منه ، وله أيضاً سماع كثير ، كان يقول : ديوان رؤبة رواية لي عن

---

(1) ياقوت الحموي : معجم الأدباء 4 / 202.

(2) أبو بكر الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين 220.

(3) ياقوت الحموي : معجم الأدباء 4 / 201 .

(4) أبو بكر الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين 219 .

(5) هو عبد الله بن رؤبة بن أسد المتوفى سنة 145 هـ ، هو وابوه راجزان مشهوران مجيدان في رجزهما ، ولمّا مات قال الخليل : دفنا الشّعر واللُّغة والفصاحة ، وله شعرٌ قليل منه :

أيُّهَا الشَّـــامتُ المُعَيِّرُ بالشَّيْبِ * * * أقِلَّنَّ بالشَّبَـــابِ افْتِخَـــارَا

قَدْ لَبِسْتُ الشَّبَابَ غَضّاً طَرِيْفَاً * * * فَوَجَدْتُ الشَّبَابَ ثَوْبَاً مُعَارَا

انظر ترجمته في : ياقوت الحموي : معجم الأدباء 11 / 149 - 151 .

(6) أبو بكر الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين 219 .

(7) انظر : جلال الدّين السيوطي : الأشباه والنّظائر في النّحو ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، النّاشر / مؤسسة الرّسالة دمشق سوريا 1407 هـ 1987 م ، ج3 / 202 - 210 .

أبي عن جدّي وروى ابن ولّاد عن أبيه عن جدّه قال : كان رؤبة بن العجّاج [5] يأتي مكتبنا بالبصرة فيقول : أين تميمنا ؟ فأخرج إليه ، ولي ذؤآبة ، فيستنشدني شعره [6] .

كانت لابن ولّاد مناظراتٌ مع بعض النُّحاة وعلى رأسهم أبي جعفر النّحّاس ، ويوجد شئ من هذه المناظرات في كتب التراجم ، وفي هذه المناظرات تتضح عقلية ابن ولّاد الفذّة [7] .

ومن ذلك ما رواه الزبيديّ قال : " حدّثني محمّد بن يحي الرّياحي قال : بلغني أنّ بعض ملوك مصر جمع بين أبي العبّاس ابن ولّاد وبين أبي جعفر النّحّاس ، وأمرهما بالمناظرة فقال ابن النّحّاس لأبي العبّاس : كيف تبني مثل (افْعَلَوت) من (رَمَيْت) ؟ فقال له ابن ولّاد : أقول : (ارْمَيَيْت) فخطّأه أبوجعفر ، وقال : ليس في كلام العرب (افْعَلَوْت ولا افْعَلَيْت) فقال أبو العبّاس : إنّما سألتني أنْ أمثّل لك بناءً ففعلت ، فكأنّه غالطه التّمثيل ، فابن ولّاد مثّل على تقدير السؤال وإن لم يكن له أصلٌ وهو صحيح وإنّما تغفّله بذلك أبو جعفر[1] .

قال أبو بكر الزبيديّ : " وأحسن أبو العبّاس ابن ولّاد في قياسه حين قلب الواو ياءً ، وقال في ذلك بالمذهب المعروف ، لأنّ الواو تنقلب في المضارعة لو قيل ، ألا ترى أنّك كنت تقول فيه (يرمي) فلذلك قال : (ارمييت) ، ولم يقل : (ارميوت) ، والذي ذكره أبو جعفر أنّه لا يُقالُ (افعليت) صحيح فأمّا (ارعويت) ، و (اجأويت) فهو على مثال : (افعللت) مثل : (احمررت) وانقلبت الواو الثّانية ياءً لانقلابها في المضارعة - أعني (يرعوي) - ولم يلزمها الإدغام كما لزم (احمرَّ) لانقلاب المثل الثّاني ألفاً في (ارعوى) ، وقد بيّنت ذلك في كتابي المؤلف في أبنية الأسماء والأفعال ، وقد كان الأخفش سعيد بن مسعدة يبني من الأمثلة ما مُثِّل له وسُئل أنْ يبني عليه ، وإنْ لم يكن ذلك في كلام العرب ، وفي ذلك حُجّةٌ لأبي العبّاس بن ولّاد فيما تغفّله فيه أبو جعفر النّحّاس ، وإنْ كان قولاً قد رغب عنه جماعة من النّحويين " [2] .

كانت لابن ولّاد آراءٌ نحويّة مختلفة يُتابع فيها أحياناً الكوفيين على الرّغم من إعجابه الشّديد بسيبويه وأئمة البّصريين ، ومن ذلك تجويزهم أن يجري المقصور مثل (مُصطفى) في جمعه جمعاً سالماً مجرى المنقوص ، فيُضم فيه ما قبل الواو مثل (مُصطفُون) ويُكسرُ ماقبل الياء في مثل(مُصطفِين) و (قاضِين) ، وكان يقول : إنّ ذلك لغة بعض العرب [3] .

---

(1) القفطي : انباه الرواة علي انباه النحاة 1 / 135 .

(2) ياقوت الحموي : معجم الأدباء 4 / 203 . والقفطي : انباه الرواة علي انباه النحاة 1 / 136.

(3) جلال الدّين السيوطي : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق وشرح : د. عبد العال سالم مكرم ، النّاشر / دار البحوث العلميّة بالكويت 1400 هـ ، 1980 م ، ج1 / 154 .

(4) المرجع السّابق 2 / 173 .

(5) المرجع السّابق نفسه 1 / 163 - 164 .

(6) المرجع السّابق نفسه 4 / 220 .

وكذلك كان يُجوّز مع أستاذه الزجّاج أن تدخل لام الإبتداء على معمول الخبر المُقدّم إن كان مفعولاً به مثل (إنّ زيداً لطعامك آكله) [4] ، وذهب أيضاً وتبعه أبو علي الفارسي إلى أنّ نون المُثنّى والجمع السّالم عوض عن الحركة والتّنوين في المُفرد معاً [5] .

وذهب وتبعه ابن مالك إلى أنّ (مِنْ) مع اسم التّفضيل في مثل (زيدٌ أفضلُ من عمرو) للمجاوزة لا للإبتداء كما ذهب سيبويه ، كأنّه قيل : جاوز زيدٌ عمراً في الفضل [6] .

وكان سيبويه يذهب إلى أنّ قولهم : لاهِ أبوك ، أصله (لِلّه أبوك) فحُذفت لام الجرِّ ، ولام التّعريف ، وبُنيت (لاهِ) لتضمُنها لها مع حذفها كما بُنيت (أمسِ) لتضمُنها لام التّعريف وذهب ابن ولّاد إلى أنّ أصل (لاهِ أبوك) هو (آللّه أبوك) حُذفت الهمزة النّائبة عن واو القسم ، وقالوا : للّهي أبوك وخُفّفت الألف [1] ، كما كان يذهب كذلك إلى أنّ صيغة المُبالغة (فِعيِّل) تعمل عمل اسم الفاعل ، فتنصب المفعول به مثل : شِرِّيب الماءَ [2] .

مؤلفاته :

لم يكن ابن ولّاد من المكثرين في التأليف على العكس من منافسه أبي جعفر النحّاس الذي زادت تصانيفه على الخمسين مصنّفاً كما ذكر ياقوت الحموي ، أمّا ابن ولّاد فليس له من التصانيف إلّا كتاب (الانتصار لسيبويه على المبرّد) وكتاب (المقصور والممدود) الذي رتّبه على حروف المعجم ، وهذان الكتابان مطبوعان وقال القفطي : " إنّه أملى كتاباً في معاني القرآن وتوفي ولم يخرج منه إلّا بعض سورة البقرة ، ولم يصلنا من هذا الكتاب شئ " [3] .

كتابه " الانتصار لسيبويه على المبرّد " :

لقد قام ابن ولّاد بعملٍ جليل في كتابه (الانتصار) ؛ وذلك أنّه دافع عن كتاب سيبويه الذي عُدّ أساساً للنّحو وأفاد منه خلقٌ كثير وما زالوا ليس في النّحو والصّرف فحسب وإنّما في جميع الدّراسات التي اختصّت باللّغة العربيّة ، ولكن بالرّغم من المجهود الجبّار الذي بذله ابن ولّاد في كتابه ، إلّا أنّ هذا الكتاب القيّم لم يجد حظّه من الاهتمام خاصّة من شُرّاح كتاب سيبويه ، وهنالك سؤالٌ يدور في الذّهن لماذا غاب كتاب (الانتصار) عن شُرّاح الكتاب ؟ ولكن الإجابة عن ذلك رُبّما أنّ النّحو كان ضعيفاً في البلاد المصريّة ، ممّا جعل الأنظار تنصرف عن الإفادة من نُحاة مصر ، أو أنّ العصبيّة هي التي خيّمت بظلالها على أهل العراق وسُكّان جزيرة العرب فهم أهل النّحو وفيهم وُلِد ونشأ وتربّى وترعرع ، فكيف يطلبونه من غيرهم وهم أعلم النّاس به ؟ ويُضافُ إلى ذلك أنّ العراق كانت محط أنظار طلبة العلم من كُلِّ البلاد فلا يتّجهون إلّا إليها ، فأهملوا بذلك

---

(1) جلال الدّين السيوطي : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 4 / 226 .
(2) المرجع السّابق 5 / 88 .
(3) ياقوت الحموي : معجم الأدباء 4 / 203 . والقفطي : انباه الرواة علي انباه النحاة 1 / 136.

بقيّة البلدان كمصر وغيرها ، أو أنّ التّقصير كان من تلامذة ابن ولّاد فلو قاموا بنشره في الأمصار لنال شهرته وأفاد منه كُلّ من كانت له صلةٌ بالنّحو .

منهج ابن ولّاد في الرّد على المبرّد :

استدرك المبرّد على سيبويه في كتابه المفقود مسائل الغلط الذي ضمّنه الكثير من المسائل التي استفاد بعضها ممّن سبقه من النّحاة الأوائل ، وانفرد بالجزء الأكبرمنها ، ولولا كتاب الانتصار لما عُرفت تلك المسائل ، فقد حوى كتاب ابن ولّاد أكثر المسائل التي غلّط المبرّد فيها سيبويه ؛ وذلك لحرص ابن ولّاد على الانتصار لسيبويه كما قال في بداية كتابه : " هذا كتابٌ نذكرُ فيه المسائل التي زعم أبو العبّاس محمّد بن يزيد أنّ سيبويه غلط فيها ، ونبيّنها ونردُّ الشُّبه التي لحقت فيها " [1] .

قسّم المبرّد كتاب سيبويه إلى أجزاء فعندما يستدرك على سيبويه يذكر الجزء ثُمّ الباب ، وكانت طريقته في عرض المسائل أنّه يذكر كلام سيبويه مشيراً إلى الباب في الغالب والجزء أحياناً ، ثُمّ يبدأ الرّدّ على سيبويه بقوله : قال محمّد يعني نفسه ، وأحياناً قال محمّد بن يزيد ، وقد كان ينتقد كُلَّ ما يراه مُخالفاً لمذهبه سواءً في الاستشهاد أو الرِّواية أو اللّفظ أو في الإعراب ، وما إلى ذلك ، كما كان يشير في الغالب ما إذا كان كلامه مُتابعاً لأحد النُّحاة ، يقول في المسألة السّابعة بعد أن ذكر النّقد : (وهو قول أبي عثمان المازنيّ) [2] ، وكذلك في المسألة الثّامنة يقول : (وخبّرنا أبو عمر الجرميّ بهذا كلّه) [3] .

وإذا لم يُصب المبرّد شيئاً في الجزء فإنّه يُشيرُ إلى ذلك كما في قوله في المسألة التّاسعة والخمسين : (ولم نُصب في الثّاني عشر شيئاً) [4] .

بلغت المسائل التي استدركها المبرّد على سيبويه أربعاً وثلاثين ومائة مسألة ردّ فيها ابن ولّاد على المبرّد منتصراً لسيبويه ، منها ستٌّ وأربعون مسألةً استفادها المبرّد من النُّحاة الأوائل وهنالك مسألة واحدة ردّ عليها ابن ولّاد من غير وضع لفظ (مسألة) وهي تقعُ مابين المسألة السّابعة والثّامنة ، كما أنّ هنالك مسألتين لم تكونا في الاستدراك على سيبويه وإنّما كانتا في الاستدراك على الأخفش ، وقد وافق ابن ولّاد المبرّد على رأيه وهو مذهب سيبويه ، وتضمّن كتاب (الانتصار) أيضاً أربعَ مسائل خلافيّة بين البصريين والكوفيين أشار إليها محقق كتاب (الانتصار) الدكتور زهير عبد المحسن سلطان [5] .

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 43 .
(2) المرجع السّابق 54 .
(3) المرجع السّابق نفسه 58 .
(4) المرجع السّابق نفسه 146 .
(5) يُنظر : المرجع السّابق نفسه 56 - 57 . وصفحة 19 ، وصفحة 85 مسألة (21) .
(6) المرجع السّابق نفسه 44 .
(7) المرجع السّابق نفسه 161 .

اقتصر ابن ولّاد في ردّه على المبرّد على ما ورد في كتابه (مسائل الغلط) مع علمه بوجود أكثر من استدراك في نفس الباب ولكن في كتبٍ أُخرى ، فعلمه بالاستدراكات التي في الكتب الأُخرى يدلُّ على ثقافته الواسعة وكثرة اطّلاعه ، وذلك كما في المسألة الأولى قبل ردّه عليه يقول : " هذا الرّدّ يُحكى عن المازنيّ , وقد ردّ مسألة أُخرى في هذا الباب ، إلّا أنّا نقتصرُ على المسائل التي جمعها محمّد بن يزيد وألّفها في كتابه ، وأمّا الحكايات فنحنُ نذكرها في مواضع من تفاسير الكتاب " [6] .

لم يُفرّق ابن ولّاد بين المسائل التي رجع عنها المبرّد وبين تلك التي بقي على رأيه فيها ، فقد كان يُشيرُ إلى تلك المسائل ، يقول في المسألة الثّامنة والسّتين [7] : " وجدتُ بخط أبي – رحمه الله – هذ الباب مضروباً عليه في كتابه ، يعني كتاب محمّد وكان قد رجع عنه " [1] ، إلّا أنّ ابن ولّاد لم يكتف بتراجع المبرّد عن بعض الآراء التي نقلها من دون أن يُبيّن فساد الرأي ؛ وذلك من أجل الفائدة العلميّة ، كما نجد كذلك أنّ المبرّد قد كرّر أربعَ مسائل فيُمسك ابن ولّاد عن الرّدِّ عليها وكان يُشيرُ إلى أنّ الرّدّ قد تقدّم بقوله : " وقد مضى تفسيرُ هذا في ما مضى من قبل فلذلك أمسكنا عنه ها هُنا " [2] .

ولتمكّن ابن ولّاد من الصناعة النّحويّة التي برع فيها ولا غرابة في ذلك فهو نحويّ ابن نحويّ ابن نحْويّ نجده يحاور المبرّد في كتابه بصورة هادئة بضرب الأمثلة وتبيين الضّابط النّحويّ والاستشهاد بل إنّه يستعين أحياناً بدليل المبرّد ورأيه لبيان حجّته في بعض المسائل ، فكتابه كتابٌ مُحكم راعى فيه الأسس والقواعد التي يقوم عليها النقد العلميّ الصحيح ، وأوّل هذه الأسس والقواعد هو الدّليل ، وقد استخدم ابن ولّاد في كتابه الأدلّة النّحويّة المعروفة من سماعٍ ، وقياس ، وإجماع ، واستصحاب حال ، بل إنّه استخدم الأدلّة النّحويّة الأخرى التي أطلق عليها بعضهم الأدلّة الجدليّة ، واستخدم أيضاً في ردّه اسلوباً ليّناً خالياً من التعصّب الذي لا فائدة منه في الحجاج النّحويّ ؛ وذلك لأنّ ابن ولّاد كان همّه الأوّل إظهار الحّق حتّى ولو كان ذلك على سيبويه ، فلذلك نجده في بعض المسائل يبيّن أنّ الحّق مع المبرّد [3] .

تضمّن كتاب (الانتصار) أربعاً وثلاثين ومائة مسألة وهي ليست كلّها في رّد المبرّد على سيبويه ففيه مسائل غلّط فيها نحويين آخرين خالفوا سيبويه كالأخفش ، كما أنّه لم يتضمّن جميع المسائل التي غلّط فيها المبرّد سيبويه لأنّ هنالك مسائل أخرى ذكرها المبرّد في آثاره ولم ترد في كتاب ابن ولّاد .

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 166 .
(2) المرجع السّابق 81 .
(3) المرجع السّابق نفسه 22 .
(4)17 - 20. انظر : المرجع السّابق نفسه

كان لتعلّق ابن ولّاد بكتاب سيبويه واتقانه له على يد شيخه أبي إسحق الزجّاج ، الأثر الأكبر في فهم أسراره وأيضاً ساعده ذلك كثيراً على معرفة مكنوناته ، فلذلك جاء كتابه الانتصار وعُدّ من أفضل الكتب التي ألّفت في الردّ على المبرّد [4] .

الفصل الثّاني

مُخالفات النُّحاة لسيبويه

- **المبحث الأوّل** :
  - **مُخالفات النُّحاة لسيبويه قبل المبرّد** .
- **المبحث الثّاني** :
  - **مُخالفات المبرّد لسيبويه** .
- **المبحث الثّالث** :
  - **مُخالفات النُّحاة لسيبويه بعد المبرّد** .

المبحث الأوّل

مخالفات النُّحاة لسيبويه قبل المبرّد

هنالك بعض المصطلحات التي يكثر دورانها في علم النّحو وذلك عند التعرض لدراسة مسائله وقضاياه ، وأهمها مصطلح المُخالفة أو الخلاف أوالمُخالفات ومصطلح الاعتراض والاعتراضات ، كما أنّ هنالك مصطلحات أخرى تدور حول هذ السياق أي أنّها تدور حول معنى الاعتراضات والمُخالفات كالاستدراكات والتّعقّبات والمؤاخذات ، إلّا أنها تختلفُ عن مفهوم الاعتراض والمُخالفة ، لذا فقد كان لزاماً قبل البدء في هذا الفصل استجلاء معنى هذه المصطلحات .

أوّلاً : **المُخالفة** :

تخالف الأمران : لم يتّفقا ، وكلّ ما لم يتساو فقد تخالف واختلف ، واختلف ضد اتّفق ، ومنه الحديث : " سوّوا صفوفكم ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم " أي إذا تقدّم بعضهم على بعض في الصّفوف تأثّرت قلوبهم ، ونشأ بينهم اختلافٌ في الإلفة والمودّة ، والخلافُ : المُضادّة ، وقد خالفه مُخالفةً وخلافاً وفي المثل : " إنّما أنت خلافُ الضّبع الرّاكب " أي تُخالفُ خلاف الضّبع ؛ لأنّ الضّبع إذا رأت الرّاكب هربت منه ، والخلفة : المُخالفة والمُضادّة ، وكلُّ لونين اجتمعا فهما خِلفة ، ونصُّ الكسائي (خِلفتان) ونصُّ اللّحياني : يُقالُ لكلّ شيئين اختلفا : هُما خِلفان ، والخلافُ : المُخالفة ، ورجلٌ خالفة : كثيرُ الخلاف والشّقاق [1] ، والخلاف النّحوي على هذا بين العلماء هو أن يذكر النّحوي رأياً مغايراً لرأي العالم الآخر في مسألة من مسائل النّحو استناداً على دليلٍ من أدلّة النّحو المتّفق عليها أو الشائعة بين النُّحاة .

ثانياً : **الاعتراض** :

ورد الاعتراض في المعاجم اللّغويّة بمعانٍ كثيرة أهمها : المنع ، وعدم الاستقامة ، ويُقالُ : اعترض الشئ صار عارضاً كالخشبة المعترضة في النّهر أو المعترضة في الطريق تمنع السّالكين سلوكها ، ويُقالُ : اعترض الشئ دون الشئ أي حال دونه ، واعترض الفرس في رسنه لم يستقم لقائده واعترض فلانٌ عرض فلان إذا وقع فيه وتنقّصه في عرضه وحسبه ، واعترض الجند على قائدهم وبعيرٌ مُعارض إذا لم يستقم في

---

(1) انظر : السيّد محمّد مرتضى الحسيني الزبيدي : تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق : عبد الفتّاح الحلو وراجعه : مصطفى حجازي النّاشر / مطبعة حكومة الكويت 1406 هـ ، 1986 م ، مادة (خلف) ج23 / 274 - 279 .

(2) المرجع السّابق : تحقيق : عبد الكريم الغرباوي ، راجعه : عبد الستّار أحمد فرج ، النّاشر / مطبعة حكومة الكويت 1406 هـ ، 1986 م ، مادة (عرض) ج18 / 408 . وأبو منصور محمد بن أحمد الأزهري : تهذيب اللغة المجلّد الأوّل تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ومراجعة . محمد علي النجّار ، النّاشر / المؤسسة المصريّة العامّة للتأليف والأنباء والنّشر القاهرة مصر ، طبعة (1) 1384 هـ ، 1964 م ، مادة (عرض) ج1 / 463 .

القطار، واعترض لي يشتمني ويؤذيني [2] ، أمّا التعريف الاصطلاحي للاعتراض عند النّحاة فهو ردُّ الحكم النّحوي ووصفه بعدم الاستقامة لحجّةٍ نحويّة .

ثالثاً : **الاستدراك** :

استدرك ما فات وتداركه بمعنى ، واستدرك عليه قوله : أصلح خطأه ، ومنه المستدرك للحاكم على البخاري ، واستدرك الشئ بالشئ : حاول إدراكه به ، واستعمل هذا الأخفش في أجزاء العروض فقال : " لأنّه لم ينقص من الجزء شئ فيستدركه " [1] ، وعلى هذا فالاستدراكات هي إضافةٌ إلى الحقيقة العلميّة المسبوق إليها ، ومنها استدراكات الزّبيدي على سيبويه في كتابه المشهور الاستدراك على سيبويه في الأبنية والزّيادات ، حيثُ أضاف أبنيةً مُستعملة في لغة العرب لم يذكرها سيبويه في كتابه ، ومنها أيضاً استدراكات السّيرافي على سيبويه .

رابعاً : **التّعقبات والمؤاخذات** :

قال ابن منظور : " تعقّب الخبرَ : تتبّعه ، ويُقالُ : تعقّبتُ الأمر إذا تدبّرته ، والتّعقّب : التّدبُّر والنّظر ثانية " [2] فالتّعقبات هي تتبّع عثرات السّابق العلميّة ومنها تعقّبات أبي حيّان الأندلسي لابن مالك كما هو مشهور ، أمّا المؤاخذات فهي نحوٌ من التّعقبات ، قال ابن منظور : " وآخذه بذنبه مؤاخذةً أي عاقبه ، ومنه قوله تعالى : (فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ) [3] ، وقوله تعالى أيضاً : (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا) [4] ، ومنها مسائل الغلط للمبرّد [5] ، وقد قال ابن جنّي في ذلك : " وأمّا ما تعقّب به أبو العبّاس محمّد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سمّاها مسائل الغلط فقلّما يلزم صاحب الكتاب منه إلّا الشئ النّزر ، وهو أيضاً مع قلّته من غير كلام أبي العبّاس " [6] .

كتب النّاس قديماً قبل سيبويه في العربيّة كثيراً وبحثوا فيها ، ولكن لم يصلنا شئٌ من ذلك حتّى جاء سيبويه فجمع ما تفرّق من أقوال من تقدّمه من العلماء ، كعبدالله بن أبي إسحق [7] ، وأبي عمرو بن العلاء ، وجمع أيضاً ما رواه عن أساتذته وشيوخه ، كعيسى بن عمر ، وأبي الخطّاب الأخفش الكبير والخليل بن أحمد الفراهيدي ، ويونس بن حبيب ، وأبي زيد الأنصاري ، وغيرهم ، فقدّم ما جمعه للنّاس بعد أن أثبته بالأدلّة

---

(1) انظر : ابن منظور : لسان العرب ، تحقيق : عبد الله علي الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله ، و هاشم محمد الشّاذلي ، النّاشر / دار المعارف القاهرة مصر ، مادة (درك) 1364 .
(2) ابن منظور : لسان العرب ، مادة (عقب) 34 / 3027 .
(3) سورة العنكبوت : آية (40) .
(4) سورة البقرة : آية (286) .
(5) انظر : ابن منظور : لسان العرب مادة (أخذ) 4 / 383 .
(6) ابن جنّي : الخصائص 3 / 287 .
(7) انظر ترجمة عبد الله ابن أبي اسحق : أبو الطيّب اللّغوي : مراتب النّحويين 12 - 13.

الوافية ومثّل له من القرآن الكريم والشّعر العربي الفصيح وكلام العرب المشهورين بفصاحتهم وبلاغتهم ، فلم يصلنا كتابٌ قبل سيبويه جمع هذه المادة جمعاً وافياً وإنْ أشار المؤرخون إلى بعض الكتب النّحْويّة القديمة ككتابي (الإكمال و الجامع) لعيسى بن عمر اللذين يظنُّ بعض العلماء أنّهما كانا من مصادر كتاب سيبويه [7] لم يكن سيبويه في كتابه جامعاً لآراء السّابقين أو لآراء شيوخه فقط بل كان ذا شخصيّة قويّة تظهر في ضمِّ ما استخرجه بنفسه من قواعد اعتماداً على سماعه من العرب الخلّص ، وكان يناقش شيوخه في مسائل النّحْو والصّرف فما أقرّه الدّليل أو القياس أخذ به ، وما خالفهما تركه وخالف صاحبه وإنْ رأى أنّ القولَ الآخر قويٌّ أخذ به إلى جانب ما يراه وممّن خالفهم : شيخه وأستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي لازمه وأخذ عنه النّحْو حتّى برع فيه ، وكان سيبويه أكثر نقلاً عنه في كتابه فكان كثيراً ما يحكي عن الخليل بقوله : " وسألته " أو " قال لي " وعلى الرغم من ذلك فقد خالفه في بعض ما حكاه عنه ، إلّا أنّ الخلاف بينهما فرع ، والاتفاق هو الأصل في معظم المسائل [1] .

لم يسلم سيبويه من المآخذ في بعض ما درس وبعض ما أخذ فالعصمة لله وحده ، ومن يأمن الخطأ والجهل فربّما لا يأمن الغفلة أوالنسيان فردّ على سيبويه بعضُ النّحويين الذين عاصروه وخالفوه وناظروه إبرازاً لما يحمل كلَّ مناظرٍ أو مخالفٍ له من علمٍ ، وإضافة إلى ذلك أنّ سيبويه بدأ الرّدود على من سبقه من النّحاة [2] .

وأوائل النحاة الذين استدركوا على سيبويه وخالفوه في بعض المسائل النحويّة والصّرفيّة الأخفش والجرمي والمازني ، وقد استفاد المبرّد من الثلاثة الذين سبقوه في مؤلفه المفقود (مسائل الغلط) ولم تعرف هذه المخالفات أوالمسائل التي خالف فيها المبرّد سيبويه إلّا من خلال كتاب ابن ولّاد (الانتصار لسيبويه على المبرّد) [3] .

والاستدراك على سيبويه أوالمخالفات له لم تقتصر على المبرّد فحسب ، أو على الذين استفاد منهم ممن سبقوه كالأخفش ، والجرمي ، والمازني ، بل إنّ هنالك من استدرك عليه وخالفه بعد المبرّد واستدراكاتهم أو مخالفاتهم جميعها لم تكن في كتب يُرجع إليها سوى استدراكات أبي بكر الزبيدي التي جمعها في كتابٍ سمّاه (الاستدراك على سيبويه في الأبنية والزيادات) بل كانت استدراكاتهم ومخالفاتهم مبثوثة في الشروح المختلفة للكتاب ، كشرح السيرافي ، وشرح الأعلم الشنتمري وشرح أبي علي الفارسي ، وشرح الصفّار وغيرها من

---

(1) فخر سليمان قدارة : مسائل خلافيّة بين الخليل وسيبويه ، النّاشر / دار الأمل للنّشر والتّوزيع إربد الأردن ، طبعة (1) 1410 هـ ، 1990 م ، ص 5.

(2)علي النجدي ناصف : سيبويه إمام النحاة . 133 - 132

(3) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد .6 - 5

(4) المرجع السّابق وعلي النجدي ناصف : سيبويه إمام النّحاة 6 - 5 . 193 - 192.

الشروح ، وبعض هذه المخالفات نجده مبثوثاً في بعض مؤلفات النحاة أنفسهم كالخصائص لابن جِنّي والأصول لابن السراج [4] .

أوّلاً : مخالفات الأخفش المتوفى 211 هـ :

إنّ أوّل المخالفين لسيبويه من النّحاة الذين عاصروه الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة المتوفى سنة 211 هـ ، وهو فارسيّ الأصل مثل سيبويه ، وقد لزمه وتتلمذ له ، وأخذ عنه كلَّ ما عنده وهو الذي روى عنه كتابه بل كان الطريق الوحيدة إليه ، إذ لا يُعرف أحدٌ سواه قرأه على سيبويه أو قرأه سيبويه عليه ، وقد جلس بعده للطلّاب يمليه ويشرحه ويبيّنه ، وعنه أخذه تلاميذه البصريون من مثل الجرمي والمازني ، وأخذه عنه علماء الكوفة وعلى رأسهم إمامهم الكسائي ويقول الجاحظ : " إنّه كان ينشر في مصنفاته ضرباً من الغموض والعسر ؛ حتّى يلتمس منه النّاس تفسيرها رغبةً في التكسب بها " [1] ، ويُعدُّ الأخفش أكبر أئمة النّحو البصريين بعد سيبويه وهو الذي فتح أبواب الخلاف عليه فخالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل وحمل ذلك عنه الكوفيون ومضوا يتسعون فيه ، ولكن خلافاته إنّما هي خلافاتٌ في بعض الفروع فإنّ النّحو وأصوله وقواعده الأساسيّة تكونت نهائياً على يد سيبويه وأستاذه الخليل وكأنّهما لم يتركا للأجيال التالية سوى خلافاتٍ فرعيّة تتسع وتضيق حسب المدارس وحسب النّحاة [2] .

ومن مخالفات الأخفش لسيبويه ، أنّ سيبويه يرى عدم جواز العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض ومن أجل ذلك ضعّف البصريون المتأخرون قراءة حمزة الآية الكريمة : " وَاتَّقُوْا اللهَ الّذِي تَسَاْءَلُوْنَ بِهِ وَالأَرْحَاْمَ " [3] بجرِّ (الأرحامِ) عطفاً على الضمير الهاء المجرور بالباء في (به) وأبى الأخفش قاعدة سيبويه المذكورة ، وتبعه جمهور الكوفيين وجوّز مثل هذا العطف ، مستشهداً بقراءة حمزة للآية بجرِّ (الأرحامِ) [4] .

---

(1) انظر ترجمة الجاحظ المتوفى 255 هـ : ابن الأنباري : نزهة الألباء 148 - 151 ، وانظر أيضاً : الجاحظ : الحيوان تحقيق وشرح : عبد السّلام محمّد هارون ، النّاشر / مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، طبعة (2) 1384 هـ 19651 / 91 م ، ج .

(2) شوقي ضيف : المدارس النحويّة ، النّاشر / دار المعارف بالقاهرة مصر ، طبعة (8) 1968 م ، 95.

(3) سورة النّساء : آية (1) .

(4) أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق : د. أحمد محمد الخرّاط النّاشر / دار القلم دمشق سوريا ، ج 3 / 554 - 555 .

(5) سورة الأنعام : آية 7 13 .

(6) البيت مجهول لا يُعرف قائله ، ورد في الخصائص لابن جني 2 / 406 . وابن يعيش : شرح المفصّل للزمخشري تحقيق : د. إميل بديع يعقوب النّاشر / منشورات محمّد علي بيضون دار الكتب العلميّة بيروت لبنان ، طبعة (1) 1422 هـ ، 2001 م 3 / 19 . والضمير في (زججتها) للراحلة , والزّج : الطعن بسنان الرمح , والقلوص : الناقة الفتيّة وقد فصل الشّاعرُ بين (زجَّ) وهي المضاف و (أبي مزادة) وهي مضاف إليه بـ (القلوصَ) وهي مفعول به لـ (زجَّ) انظر : السمين الحلبي : الدر المصون 5 / 164.

ويرى سيبويه أيضاً أنّه لايجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلّا بالظرف وخصَّ ذلك بالشِّعرِ فقط ، ومن هنا ضعّف بعضُ البصريين قراءة ابن عامر قوله تعالى : " وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيْرٍ مِنْ الْمُشْرِكِيْنَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ " [5] بنصب (أولادهم) على أنّها مفعول به ، وخفض (شركائهم) على أنّها مضاف إليه والمضاف (قتلُ) ، وهو فصلٌ بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به ، وجوَّز ذلك الأخفش وتبعه الكوفيون منشداً قول بعض الشُّعراء :

فَزَجَجْتُهَاْ بِمَزَجّةٍ * * * زَجَّ القَلُوْصَ أَبِي مُزَاْدَةَ [6]

وعلى هذا نجد أنّ الأخفش هو الذي دفع الكوفيين إلى اتّخاذ القراءات مصدراً للقواعد مهما كانت شاذّة ، وبذلك لا يكون هناك شئٌ يتميّز به النّحو الكوفي من النّحو البصري إلّا نجد أصوله عند الأخفش لا من حيث قبول القراءات الشاذّة على مقاييس سيبويه والخليل فحسب ، بل أيضاً من حيث قبول بعض الأشعار الشاذّة واتخاذها أصلاً للقياس [1] ، كما خالفه في كسرة جمع المؤنّث السّالم ، فيرى سيبويه أنّها كسرة إعراب [2] ، أمّا أبو الحسن الأخفش فيرى أنّها كسرة بناء [3] .

ومخالفات الأخفش لسيبويه كثيرة ومتنوعة ما بين النّحو والصّرف وهي مبثوثة في شروح الكتاب المختلفة وهي إمّا إضافة أو اعتراض أوتخطئة سواء في مسائل الكتاب أو الاستشهاد ، فمنها ما وافق الحقيقة وكان جديراً بالأخذ به ومنها ما جانب المنطق والصّواب ، ومنها ما يُعدّ رأياً خاصّاً به له قيمته العلميّة ، فالأخفش مثّل مرحلة الوصل والفصل بين مدرستي البصرة والكوفة ، فقد استمسك بأصول البصريين في السّماع ، واعتمد القراءات إذا طابقت رسم المصحف ووافقت إحدى لغات العرب ، ونقل سماع العرب عن فصحاء العرب وتابع البصريين في عهده الأوّل في حدود القياس وضوابطه ، فمنع القياس المخالف للسّماع ، وفي عهده الأخير رُوِي عنه جواز القياس على أيّ سماع ، فانتقاله من الوسط البصري الذي استكمل فيه ثقافته

---

(1) شوقي ضيف : المدارس النّحويّة . 100

(2) سيبويه : الكتاب ، شرح وتحقيق ، عبد السلام محمد هارون ، الناشر ، مكتبة الخانجي ، بالقاهرة طبعة (3) 1408 هـ 1988 م ، ج1 / 18 .

(3) أبوسعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيّد علي ، الناشر / دار الكتب العلميّة بيروت لبنان ، طبعة (1) 1429 هـ ، 2008 م ، ج1 / 239 .

(4) محمّد المختار ولد أبّاه : تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب ، الناشر / دار الكتب العلمّية بيروت طبعة (2) 1429 هـ ، 2008 م 116 - 122.

(5) انظر ترجمة الجرمي : اليماني : اشارة التعيين 145 . والسيوطي : بغية 76 . والزبيدي : طبقات النحويين واللغويين 108.

(6) ابن الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء 2 / 8. الوعاة

(7) أبو زكريا يحي ابن زياد الفرّاء ، المتوفّى سنة 207 هـ ، انظر ترجمته : أبوبكر الزبيدي : طبقات النّحويين واللّغويين 131 - 133 . ياقوت الحموي : معجم الأدباء 9 / 14 - 20 .

الأصيلة واتصاله بعلماء الكوفة وعلاقته التي توطدت مع الكسائي وأتباعه قد يؤدي إلى القول بأنّ له مذهبين ، أحدهما بصري متأصّل والثّاني ذو نزعة كوفيّة متفتحة [4] .

ثانياً : مخالفات الجرمي المتوفى 225 هـ :

ومن خالف سيبويه من النّحاة الأوائل بعد الأخفش أبو عمرو الجرمي صالح بن إسحق المتوفى سنة 225 هـ [5] ويُقالُ : إنّه لم يلق سيبويه ، غير أنّه لزم الأخفش وأخذ كلَّ ما عنده ، وذلك أنّ أبا الحسن الأخفش لمّا رأى أنّ كتاب سيبويه لا نظير له في حسنه وصحته ، وأنّه جامعٌ لأصول النّحو وفروعه استحسنه كلَّ الاستحسان فيُقالُ : إنّ أبا عمرو الجرمي وأبا عثمان المازني وكانا رفيقين ، توهما أنّ أبا الحسن الأخفش قد همّ أن يدَّعِي الكتاب لنفسه ، فمنعاه من ادِّعائه لنقسه ، وأشاعا أنّه لسيبويه [6] ، وكان الجرمي لسناً قويّ الحجّة فقد ناظر الفرّاء [7] مناظرةً دوت شهرتها في الأوساط النّحويّة وكان موضوعها ما يراه سيبويه من أنّ العامل في المبتدأ هو الابتداء ، وما يراه الفرّاء وغيره من الكوفيين من أنّ العامل في المبتدأ هو الخبر ، فيُقالُ : " اجتمع أبو عمرو الجرمي وأبو زكريا يحي بن زياد الفرّاء فقال الفرّاء للجرمي : أخبرني عن قولهم : (زيدٌ منطلقٌ) لم رفعوا زيداً ؟ فقال له الجرمي : بالابتداء فقال له الفرّاء : وما معنى الابتداء ؟ فقال الجرمي : تعريته من العوامل اللفظيّة ، قال له الفرّاء : فأظهره ، فقال : هذا معنى لا يظهر ، يريد أنّه عامل معنوي ، فقال له الفرّاء : فمثّله ، قال له الجرمي : لا يتمثّل ، قال الفرّاء : ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثّل ، فقال الجرمي : أخبرني عن قولهم : (زيدٌ ضربتُهُ) بم رفعتم زيداً ؟ قال الفرّاء : بالهاء العائدة على زيد (لأنّ الخبر عنده إذا لم يكن اسماً رفع المبتدأ الضمير المتصل) فقال الجرمي : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم ؟ فقال الفرّاء : نحن لا نبالي من هذا فإنّا نجعل كلَّ واحدٍ من المبتدأ أو الخبر عاملاً في صاحبه في نحو (زيدٌ منطلقٌ) فقال له الجرمي : يجوز أن يكون كذلك في (زيدٌ منطلقٌ) لأنّ كلّ واحدٍ من الاسمين مرفوعٌ في نفسه ، فجاز أن يرفع الآخر ، وأمّا الهاء في (ضربتُهُ) فهي في محلِّ نصبٍ فكيف ترفع الاسم ؟ (يريد فاقد الشئ لا يعطيه لغيره) فقال الفرّاء : لم نرفعه به وإنّما رفعناه بالعائد (أي الضمير بصفته عائداً عليه لا بصفته منصوباً) فقال له الجرمي : وما العائد ؟ فقال الفرّاء : معنى ، فقال الجرمي : أظهره فقال : لايظهر ، فقال له : مثّله فقال : لا يتمثّل فقال له الجرمي : لقد وقعت فيما فررت منه ، وبذلك أسكته ، فالجرمي يريد أنّ الفرّاء انتهى بعامل المبتدأ في مثل (زيدٌ ضربتُهُ) على أنّه عاملٌ معنوي ، وغاية ما هنالك أنّه تارة يجعله لفظيّاً في مثل (زيدٌ منطلقٌ) وتارة يجعله معنويّاً وبذلك يلتقي برأي سيبويه القائل بأنّ العامل معنوي دائماً ومن هنا أفحم الفرّاء وألزمه الحجّة [1] .

---

(1)2 / 83. القفطي : انباه الرواة على انباه النحاة

وبعد المناظرة يقول الفرّاء : وجدتُ الجرمي آيةً ، وقال الجرمي : وجدتُ الفرّاء شيطاناً ، ولعلّه في هذه المساجلات كان يرمي إلى أن يأخذ بثأر سيبويه بعد قصّة المسألة الزنبوريّة [2] .

وتدور في الكتب النّحويّة طائفة من آراء الجرمي تدلُّ على دقّة فكره وغوصه علي المعاني ، من ذلك أنّه كان يذهب إلى أنّ إعراب المثنّى والجمع المذكر ليس لفظيّاً وإنّما هو معنوي ببقاء الألف في المثنّى والواو في الجمع رفعاً وانقلابهما إلى الياء نصباً وجرّاً ، وبذلك أنكر الإعراب الظّاهر عند سيبويه والمقدّر عند الأخفش [3] .

وذهب المذهب نفسه في إعراب الأسماء الخمسة إذ قال : إنّ إعرابها إنّما هو بالتغير والانقلاب من الواو إلى الألف والياء في حالتي النصب والجرّ ، وبعدم هذا الانقلاب في حالة الرّفع [4] .

وكان سيبويه يذهب إلى أنّ الفعل المضارع بعد (أو) ينتصب بـ (أنْ) مضمرة وذهب الجرمي إلى أنّه ينتصب بـ (أو) نفسها ، وكذلك كان يمنع تقدير (أنْ) مع المضارع المنصوب بعد فاء السببيّة و واو المعيّة علي أنّ سيبويه ذهب إلى أنّ المضارع بعد فاء السببيّة و واو المعيّة ينتصب بـ (أنْ) مضمرة وقال الجرمي : إنّهما ينصبان المضارع بأنفسهما دون حاجةٍ إلى تقدير [1] .

وفيما سبق ما يدلّ على أنّه كان يأبى التعقيد في النّحو وكثرة التقديرات ذاهباً إلى أنّه ينبغي أن يُقتصر في الباب على السّماع والقياس عليه دون الإتيان بصورٍ معقّدة لا تفيدُ تعلّم العربيّة [2] .

وكان يرى أيضاً أنّ (حاشا) تأتي فعلاً جامداً متضمناً معنى (إلّا) ، بينما يعدّها سيبويه حرفاً في جميع الحالات [3] ، ويرى أنّ (أيّ) معربة مطلقاً سواء أُفردت أم أُضيفت ويُروى عن الزجّاج أنّه قال : لم يُخطئ سيبويه إلّا في موضعين هذا أحدهما ، فإنّه سلّم أنّها تُعرب إذا أُضيفت فكيف يقول ببنائها إذا أُفردت [4] .ومخالفات أبي عمر الجرمي واستدراكاته على سيبويه قليلة مقارنة بمخالفات شيخه الأخفش ومخالفات قرنه المازني وهي متنوعة ما بين النّحو والصّرف ، وقد وردت هذه المخالفات في شروح الكتاب المختلفة ،

. 123(2) محمّد المختار ولد أبّاه : تاريخ النّحو العربي

(3) أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق : محمد محي الدّين عبد الحميد ، النّاشر / مكتبة السعادة ، طبعة (4) 1961 م ، ج 1 / 33.

(4) السيوطي : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 127.

1(ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف 2 / 557.

2) شوقي ضيف : المدارس النحويّة 114.

3(ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق : محمّد محي الدّين عبد الحميد ، النّاشر / المكتبة العصريّة بيروت لبنان ، طبعة (1) 1411 هـ ، 1991 م ، ج 2 / 141 .

4(المرجع السّابق 2 /91 .

5(محمّد المختار ولد أبّاه : تاريخ النّحو العربي 124 .

6(**انظر ترجمة المازني :** ياقوت الحموي : معجم الأدباء 7 / 107 - 128 . والقفطي : انباه الرواة على أنباه النحاة 1 / 281 - 291 .

7(ابن الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء 140 - 145.

وبعض مؤلفات النحاة كالتعليقة لأبي علي الفارسي ، والنكت للأعلم الشنتمري ، وشرح شافية ابن الحاجب ، فالجرمي لم ينفرد بكثير من الآراء المستقلّة ؛ لأنّه تابع الخط البصري الذي رسمه الخليل وسيبويه ، إلّا أنّه مع ذلك خالف إماميه البصريين في جزيئاتٍ قليلة [5] .

ثالثاً : مخالفات المازني المتوفى 249 هـ :

ومن النّحاة الأوائل الذين خالفوا سيبويه أيضاً المازني ، وهو بكر بن محمّد بن بقيّة المازني المتوفى بالبصرة سنة 249 هـ وقيل : سنة 248 هـ [6] ، وكان إمام عصره في النّحو والآداب ، وأخذ عنه أبو العبّاس المبرّد وله عنه روايات كثيرة ، وقد ناظر الأخفش في مسائل كثيرة فقطعه وهو آخذٌ عنه فقد قرأ عليه كتاب سيبويه هو والجرمي وأخذا الكتاب عنه وأظهرا أنّه لسيبويه [7] .

وكان أبو عثمان المازني في غاية الورع ، وممّا رواه المبرّد أنّ بعض أهل الذمّة قصده ليقرأ عليه كتاب سيبويه وبذل له من المال مائة دينار في تدريسه إيّاه ، فامتنع أبو عثمان من ذلك قال فقلتُ له : جُعِلْتُ فداك ، أتردّ هذه المنفعة مع فاقتك وشدة إضاقتك ؟ فقال : إنّ هذا الكتاب يشتمل على ثلاثمائة وكذا كذا آية من كتاب الله عزّ وجل ولست أرى أن أمكّن منها ذمّياً غيرةً على كتاب الله وحميّةً له ، قال : فاتّفق أنْ غنّت جاريةٌ بحضرة الواثق بقول الشاعر :

أظَلُوْمُ إنَّ مُصَابَكُم رَجُلاً * * * أهْدَى السّلامَ تحيّةً ظُلْمُ [1]

فاختلف من كان بالحضرة في إعراب (رجلاً) ، فمنهم من نصبه وجعله اسم (إنّ) ومنهم من رفعه على أنّه خبرها ، والجارية مصرّة على أنّ شيخها أبا عثمان لقّنها إيّاه بالنصب ، فأمر الواثق بإشخاصه ، قال أبو عثمان : فلمّا مثلتُ بين يديه ، قال : ما تقول في قول الشاعر :

أظَلُوْمُ إنَّ مُصَابَكُم رَجُلاً * * * أهْدَى السّلامَ تحيّةً ظُلْمُ

أترفع (رجلاً) أم تنصبه ؟ فقلتُ : بل الوجه النصب يا أمير المؤمنين ، فقال : ولم ذلك ؟ فقلتُ : إنّ (مُصَابَكم) مصدر بمعنى إصابتكم ، فـ (الرجل) مفعول به للمصدر (مُصَابَكُم) ، وهو منصوب به والدليل عليه أنّ الكلام معلّقٌ إلى أن تقولَ : (ظلمٌ) فيتمّ ، فاستحسنه الواثق ، ثمّ أمر لي بألف دينار وردّني مكرّماً قال المبرّد : فلمّا عاد إلى البصرة قال لي : كيف رأيت يا أبا العباس ؟ رددنا للهِ مائةً فعوّضنا ألفاً [2] .

---

(1) البيت نسبه ابن خلكان في : وفيات الأعيان 1/ 93 ، إلى العرجي الشاعر وروايته " أظلوم " ، أمّا في رواية القفطي في : انباه الرواة 1/ 284 ، وكذلك في : طبقات النّحويين واللغويين للزبيدي ، ونسبه عبد القّادر البغدادي : خزانة الأدب 1/ 454 ، تحقيق وشرح : عبد السّلام محمّد هارون ، النّاشر / مكتبة الخانجي بالقاهرة ، طبعة (4) 1418 هـ 1997 م ، ج 1/ 141. " أظليم " ، إلى الحارث بن خالد المخزومي . انظر أيضاً : ابن الأنباري : نزهة الألباء .

(2) ابو بكر الزبيدي الأندلسي : طبقات النحويين واللغويين 88.

(3) سورة الأعراف : آية (10.)

صنّف المازني حول كتاب سيبويه تعليقاتٍ وشروحاً منها تفاسير سيبويه والديباج وألّف في علل النّحو وخصّ التصريف بكتابه (التّصريف) شرحه ابن جنّي في كتابٍ سمّاه (المنصف) وهو كتابٌ نفيس جمع فيه موضوعات الصّرف المتناثرة في كتاب سيبويه ونظّمها لأوّل مرّة وصاغها صياغة علميّة متقنة إلى أبعد حدود الاتقان ، وكان يتشدّد في الأخذ بالقياس ويردُّ ما لا يطّرد معه من لغة العرب ، وخير ما يصور ذلك ردّه لقراءة نافع (معايش) بالهمز في قوله تعالى : " وَلَقَدْ مَكَّنَاكُمْ فِي الأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيْهَا مَعَايِشَ قَلِيْلاً مَاْ تَشْكُرُوْن " [3] ، فقد كان يقرأ (معايش) بالهمز ، والقياس فيها الياء فيقول المازني : " فأمّا قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمز فهي خطأ فلا يَلتفتُ إليها ، وإنّما أُخذت عن نافع بن أبي نُعيم ولم يكن يدري ما العربيّة أي (علم النّحو) وله أحرفٌ يقرؤها لحناً نحواً من هذا ، وقد قالت العربُ : مصائب فهمزوا وهو غلط ، وكأنّهم توهموا أنّ مصيبة على مثال فعيلة فهمزوها حين جمعوها كما همزوا جمع سفينة سفائن ، وإنّما مصيبة مُفعلة من أصاب يصيب وأصلها مصُوْبة ، فألقوا حركة الواو على الصّاد فانكسرت الصّاد وبعدها واو ساكنة ، فأُبدلت ياء للكسرة قبلها ، وأكثر العرب يقول : مصاوِب فيجئ بها على القياس ، وإنّما منع أن تُجمع معيشة على معائش بالهمز لأنّ حرف اللّين عين الكلمة إذ هي من عاش ، وحرف اللّين إنّما يُقلبُ همزة إذا كان مزيداً على حروف الكلمة مثل رسالة رسائل و عجوز عجائز و صحيفة صحائف [1] .

خالف المازني سيبويه في كثير من مسائل التّصريف ، ومن ذلك أنّ وزن (دُلامص) وهو الأملس البرّاق عند الخليل و سيبويه على مثال (فُعامل) بزيادة الميم على حروفها الأصليّة لقول العرب : دليص ودلاص ، بإسقاط الميم الزّائدة ، وذهب المازني إلى أنّ وزنها (فُعالل) أي أنّ الميم أصليّة في بنائها ، ورجّح ابن جنّي رأي الخليل وسيبويه لمجئ (دليص) بمعناها عند العرب [2] .

وكذلك خالفهما في (خطيئة) وجمعها (خطايا) ، فيرى الخليل أنّ (خطايا) وما يماثلها قُلبت لامها في مفردها وهي الهمزة موضع الياء إذ كانت في أصل جمعها (خطايئ) فقُلبت الهمزة في موضع الياء فصارت (خطائي) فأُبدلت الكسرة فتحة وأُعلّت الياء فقُلبت ألفاً وقُلبت الهمزة التي تطرّفت ياء فصارت (خطايا) على وزن (فعالى) ، وذهب المازني إلى أنّ (خطايا) وما يشاكلها مثل (رزايا) على وزن (فعائل) لأنّك تهمز ياءها في المفرد حين تجمعها كما تهمز ياء قبيلة وسفينة فتقول قبائل وسفائن ، كذلك تقول (خطائئ) بهمزتين ، وتقلب الثانية ياء فتصير (خطائي) ثمّ تُبدل مكان الياء ألفاً فتصبح (خطاءا) والهمزة

---

(1) ابن جنّي : المنصف شرح لتصريف المازني ، تحقيق : الأستاذين إبراهيم مصطفي ، و عبد الله أمين الناشر / إدارة إحياء التراث القديم القاهرة مصر طبعة (1) 1373 هـ ، 1954 م ، ج 1 / 309.

(2) المرجع السّابق 1 / 151 - 153 .

(3) المرجع السّابق نفسه 2 / 54 .

(4) سيبويه : الكتاب 4 / 302 . وابن جنّي : المنصف شرح لتصريف المازني 1 / 30.

(5) يا قوت الحموي : معجم الأدباء 7 / 108 .

قريبة المخرج من الألف فكأنّك جمعت بين ثلاث ألفات ممّا جعلهم يُبدلون الهمزة ياء ، وبذلك صارت (خطايا) [3] .

وكذلك كان سيبويه يرى أنّ صيغة (فعلّل) من الخماسي لا تكون إلّا وصفاً وذهب المازني إلى أنّها تكون اسماً ووصفاً [4] .

وما تقدّم يوضّح إمامة المازني في علم التّصريف ، فهو الذي نظّم قواعده ومسائله وفصله عن النّحو الذي كان مخلوطاً به في كتاب سيبويه وأقامه علماً مستقلاً بأبنيته وتمارينه الكثيرة التي ذلّل بها شوارده ويسّرها للباحثين من بعده أمثال أبي علي الفارسي وابن جنّي ، وعلى نحو ما كان إماماً في التّصريف كان إماماً في النّحو حتّى ليقول المبرّد وقد كان أشهر تلاميذ المازني وأنبه نحاة البصرة من بعده : " لم يكن بعد سيبويه أعلم من أبي عثمان بالنّحو " [5] .

ومخالفات المازني لسيبويه واستدراكاته عليه كثيرة ، وهي أكثر من مخالفات قرنه الجرمي ومقاربة لمخالفات واستدراكات أبي الحسن الأخفش ، وهي متنوعة ما بين اللّغة والنّحو والصّرف ، فهو يستدرك تارة ، ويخطّئ تارة أخرى سواء في آراء سيبويه ، أم في شواهده ، أم في ترجيحاته ، وغير ذلك وقد وردت هذه المخالفات في شروح الكتاب المختلفة ، ووردت أيضاً في كتب النحاة الأخرى وتآليفهم ووردت في كتابه (التّصريف) الذي شرحه ابن جنّي في كتاب (المنصف) .

هؤلاء النحاة الثلاثة الأخفش ، والجرمي ، والمازني هم أكثر النحاة الذين خالفوا واستدركوا على سيبويه قبل المبرّد ، وهم الذين استفاد منهم المبرّد كثيراً في مخالفاته لسيبويه كما بيّن هو ذلك بنفسه في كتابه الذي لم يصل إلينا أو المفقود (مسائل الغلط) ، وقد بلغت المسائل التي تابع فيها هؤلاء الثّلاثة ومعهم الخليل والأصمعي [1] ، والفرّاء ، ستّاً وأربعين مسألة في كتاب الانتصارلابن ولّاد ، و كان المبرّد يشير في الغالب بأقواله إذا كان كلامه مُتابعاً لأحد النُّحاة يقول في المسألة السّابعة بعد أن ذكر النّقد : " وهو قول أبي عثمان المازنيّ " [2] ، وكذلك في المسألة الثّامنة يقول : " وخبّرنا أبو عمر الجرميّ بهذا كلّه " [3] .

---

(1) **ترجمة الأصمعي انظر :** أبو الطيّب اللُّغوي : مراتب النّحويين .65 - 46

(2) انظر : أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 54 .

(3) انظر : المرجع السّابق 58 .

المبحث الثّاني

مخالفات المبرّد لسيبويه

لم يكن المبرّد أوّل من فتح باب الخلاف مع سيبويه بل سبقه إلى ذلك الأخفش والجرمي والمازني فقد أدرك المبرّد أنّ هناك مآخذ في كتاب سيبويه بعضها من ردود كوفيّة لم يجد لها مُدافعاً ، وبعضها من علماء بصريين وجد من نفسه اقتناعاً بها ، فكان لخلافه مع سيبويه الأثر الواضح في أن تشقّ المدرسة البصريّة طريقها وتظهر على نظيرتها الكوفيّة ، فقد مكّن لآراء البصريين أن تنتشر وتسود ، كما أنّ للمبرّد شخصيّة مُستقلّة في حلبة النّحو وله جهوده الخاصّة به فلم يكن دوره مُقتصراً على نقل أقوال الأولين بل برز بطائفة من الآراء في النّحو ممّا يدلّ على ثبوت قدمه في التّفكير النّحوي والاجتهاد وبلغت المسائل التي استدركها المبرّد على سيبويه أربعاً وثلاثين ومائة مسألة وهي المسائل الموجودة في كتاب الانتصار لابن ولّاد ، ومن هذه المسائل مسألتان لم تكونا في الاستدراك على سيبويه وإنّما كانتا في الاستدراك على الأخفش وهما :

المسألة الأولى : **وهي ما بعد المسألة السّابعة ولم يضع لها المحقق رقماً** :

في هذه المسالة استدرك المبرّد على الأخفش بقوله : واحتجّ أبو الحسن الأخفش في هذا الباب : جواز العطف على عاملين بآيتين ليس في واحدة منهما عطفٌ على عاملين وذلك في قوله تعالى : (وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ) [1] ، وقوله تعالى : (قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) [2] ، قال المبرّد : فعطف على (في) وعلى (اللّام) واللّام ليست عاملة ولكن قرأ بعض القُرّاء : (إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ * وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ * وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) [3] فنصب (آياتٍ) وعطف على عاملين وقد ردّ عليه ابن ولّاد في ذلك [4] .

---

(1) سورة الجّاثية : آية (4) .
(2) سورة سبأ : آية (24) .
(3) سورة الجّاثية : الآيات (3 ، 4 ، 5) .
(4) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 56 - 57 .
(5) المرجع السّابق 85 .
(6) سيبويه الكتاب 1 / 181 .

المسألة الثّانية : **وهي المسألة الحادية والعشرون** [5] :

ردّ المبرّد على الأخفش عندما استدرك على سيبويه في بابٍ ترجمته : " هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى ، وما يعملُ فيه " [6] ، وفيها زعم الأخفش : أنّ الكاف في (الضّارباك) لا يكون في موضع نصب ؛ لأنّ المضمر لا يجوز أن تدخل النّون بينه وبين ما قبله لأنّه لا ينفصل فاستدرك المبرّد على الأخفش بقوله : وهذا غلط ؛ لأنّ المضمر إنّما يُعتبر بالظّاهر وأنت متى كففت النون والتنوين في الظّاهر لم يكن إلّا جرّاً ، ولكنّ القول كما قال سيبويه في أنّ الوجه فيه أن يكون جرّاً ويجوز أن يكون نصباً في قولِ من قال :

اَلْحَافِظُوْ عَوْرَةَ اَلْعَشِيْرَةِ لَاْ * * * يَأْتِيْهِمْ مِنْ وَرَاْئِنَاْ نَطَفُ [1]

وقد وافق ابن ولّاد على رأي المبرّد وهو مذهب سيبويه [2] .

كما تضمّن كتاب الانتصار سبع مسائل تابع فيها الكوفيين وبعض البصريين وهي :

أوّلاً : **المسألة الثّانية** : الخلاف في الألف والواو والياء في التثنية والجّمع [3] .

ثانياً : **المسألة الثّانية والعشرون** : الخلاف في جواز تقديم التّمييز على عامله إذا كان فعلاً مُتصرّفاً [4] .

ثالثاً : **المسألة التّاسعة والأربعون** : الخلاف في رافع المبتدأ إذا كان خبره ظرفاً أو جارّاً ومجروراً [5] .

رابعاً : **المسألة الثّانية والخمسون** : الخلاف في نصب الحال إذا تقدّم ، وصاحبه نكرة [6] .

---

(1) البيت لرجلٍ من الأنصار في : سيبويه : الكتاب 1 / 185 - 186 ، ولعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في : أبو زيد محمّد بن أبي الخطّاب القرشي : جمهرة أشعار العرب في الجاهليّة والإسلام ، حقّقه وضبطه وزاد في شرحه : علي محمّد البجاوي ، النّاشر / مكتبة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 531 ، وقد ورد بإثبات النّون وقوله (وكف) : اَلْحَافِظُوْنَ عَوْرَةَ اَلْعَشِيْرَةِ لَاْ * * * يَأْتِيْهِمْ مِنْ وَرَاْئِنَاْ وَكَفُ ، والشّاهد فيه : حذف النّون من (الحافظو) تخفيفاً ، على نيّة إثباتها ؛ لأنّها لا تُعاقب الألف واللّام ، ولكن المبرّد تراجع عن تغليطه للأخفش ، وذهب إلى أنّ الياء في (الضاربي) في موضع نصب ، يُنظر : المبرّد : المقتضب 4 / 145 .

(2) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 85 .

(3) المسألة (2) ، وفيها قال : وهذا قول أبي الحسن الأخفش ، وأبي عثمان المازني ، انظر : أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 46 .

(4) المسألة (22) ، وفيها قال : وأبو عثمان يجيز التّقديم إذا كان العامل فعلاً ، وقد ذهب بعضُ الكوفيين إلى جواز تقديم التّمييز إذا كان عامله فعلاً وتبعهم المازني والمبرّد من البصريين ، المرجع السّابق 85 .

(5) المسألة (49) وفيها قال : وهذا قول أبي الحسن الأخفش الذي لا يجوز غيره ، وقد تابع الأخفش الكوفيين في أحد قوليه ، انظر : المرجع السّابق نفسه 127 . وابن هشام : مغني اللّبيب 495 . وابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف 51 .

(6) المسألة (52) وفيها قال : الكوفيون بأسرهم يجيزون هذ الباب ، المرجع السّابق نفسه 134 - 135 .

(7) المسألة (70) ، ما ذهب إليه المبرّد هو رأي الجرمي والمازني والزجّاج من البصريين ، ورأي الفرّاء من الكوفيين انظر : المرجع السّابق نفسه 169 .

(8) المسألة (76) وفيها قال : وهذا قول الفرّاء ، المرجع السّابق نفسه 182 - 183 .

خامساً : **المسألة السّبعون** : الخلاف في (حاشا) في الاستثناء [7] .

سادساً : **المسألة السّادسة والسّبعون** : الخلاف في إذا لزمت الأسماء التي يُجازى بها حروف الجرّ لم تغيّرها عن الجزاء [8] .

سابعاً : **المسألة السّابعة بعد المائة** : الخلاف في عدم تحقير الثلاثاء والأربعاء ؛ لأنّهما وما أشبههما أعلام [1] .

كذلك كرّر المبرّد أربع مسائل في نقده لسيبويه فأمسك ابن ولّاد عن الردّ عليها اعتماداً على ما سبق ، وكان يُشيرُ بقوله : إنّ الردّ قد تقدّم وهي :

أوّلاً : المسألة الثّامنة عشرة [2] :

قال المبرّد مُستدركاً على سيبويه : ومن ذلك قوله في (دخلتُ البيتَ) إنّه حُذف منه حرف الجرّ وإنّما (البيت) ها هُنا مفعول صحيح كما قال الله جلّ ثناؤه : (لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا) [3] .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : " وقد مضى تفسير هذا في ما مضى من قبل فلذلك أمسكنا عنه ها هُنا ، وقد ذكرنا في هذه المسألة ما فيه كفايةٌ فيما تقدّم ، ولم يأتِ بزيادةٍ فيها غير ما ذكره مُتقدّماً فتُردُّ أو تُقبلُ إن كانت حقّاً " [4] .

فنرى أنّ ابن ولّاد أمسك عن الرّد وأشار إلى انّ ما تقدّم في المسألة الثّالثة فيه الكفاية .

---

(1) المسألة (107) وما ذهب إليه المبرّد هو رأي المازني والجرمي والكوفيين ، انظر : الانتصار لسيبويه على المبرّد 229 - 230 .
(2) المرجع السّابق 81 .
(3) سورة الفتح : آية (27) .
(4) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 81 .
(5) المرجع السّابق 142 .
(6) سيبويه : الكتاب 2 / 181 .
(7) المرجع السّابق 2 / 181 .
(8) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 142 .
(9) المرجع السّابق 143 .

ثانياً : **المسألة السّابعة والخمسون** [5] :

وفيها قال المبرّد مستدركاً على سيبويه : ومن ذلك قوله في باب (نِعْمَ) [6] ، قال : " وأمّا (أحدٌ وأرمٌ وكتيعٌ وغريبٌ وكرّابٌ) وما أشبه ذلك فلا يقعن واجباتٍ ولا حالاً ولا استثناءً " [7] ، فيردُّ المبرّد بقوله : " وهذا خطأ ؛ لأنّا لا نقولُ : قد جاءني كلُّ أحدٍ ، ومررتُ اليومَ بكلِّ أحدٍ من بني فلانٍ وإنّما القولُ في (أحدٍ) وما أشبهه أن نقولَ : لا يقعن إلّا في موضعٍ يقعُ فيه الجميع والواحد الذي في معنى الجميع نقول : كُلُّ أحدٍ جاءني ، وكلُّ الرّجالِ ، وما جاءني اليومَ رجالٌ [8] ، فنجد ابن ولّاد لم يرد أيضاً واكتفى بقوله : " إنّها مُكرّرةٌ " [9] وقد سبق ردُّ ابن ولّاد على المبرّد في هذه المسألة في عرضه للمسألة السّادسة .

ثالثاً : **المسألة الرّابعة والسّبعون** [1] :

وذلك عندما استدرك المبرّد على سيبويه في باب الجزاء حين قال : " وسألته عن قوله : إن تأتني أنا كريمٌ فقال : لا يكون هذا إلّا أن يضطرّ شاعرٌ مِنْ قِبَل أنّ (أنا كريمٌ) يكون كلاماً مُبتدأ والفاء وإذا التي للمفاجأة ، نحو قوله تعالى : (وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) [2] ، لا يكونان مُنقطعتين ممّا قبلهما " [3] .

قال المبرّد مستدركاً عليه : وهذا نقضُ إجازته : أيُّها تشأ لك ، على نيّة الفاء ؛ لأنّ (لك) لا تكون مُبتدأة [4] .

ولم يرد ابن ولّاد عليه ، وقال : " قد مضى من الجوّابِ في هذه المسألة في باب : (أيّ) [5] ، ما أغنى عن الإعادة إذ كان كلامه مُكرّراً " [6] ، والجوّاب قد تكرّر في هذه المسألة مع المسألة الحادية والسّبعين .

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 177 .
(2) سورة الرّوم : آية (36) .
(3) سيبويه : الكتاب 3 / 64 . قال : " والفاء وإذا لايكونان إلّا معلّقتين بما قبلهما " .
(4) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 177 .
(5) سيبويه : الكتاب 2 / 398 .
(6) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 177 .
(7) المرجع السّابق 258 .
(8) سيبويه : الكتاب 4 / 245 .
(9) المرجع السّابق 4 / 273 .
(10) البيت للشاعر عديّ بن زيد العبادي في ديوانه 93 .
(11) أبو العبّاس بن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 259 .
(12) سيبويه : الكتاب 4 / 87 . وصفحة (90) .
(13) أبو العبّاس بن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 259 . والمسألة (118) ص 250 .

رابعاً : **المسألة الرّابعة والعشرون بعد المائة** [7] :

وفيها استدرك المبرّد على سيبويه في باب ترجمته : (هذا باب ما لحقته الزّوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل) [8] ، قال : ومن ذلك قوله في هذا الباب : " ويكون في الأسماء مَفْعُلَة نحو : مَزْرُعَةٍ ومَشْرُقَةٍ ، ومَقْبُرَةٍ ، ولا يكون في الكلام مَفْعُلٌ بغير الهاء " [9] ، ثُمّ قال مستدركاً عليه : وقد جاء في الكلام (مَأْلُكٌ) قال الشاعر [10] :

أَبْلِغِ ٱلنُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكَاً * * * أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارِ " [11]

ولم يرد ابن ولّاد أيضاً ، واكتفى بقوله : المسألة مُعادةٌ وقد مضى الجوّاب عنها في بابٍ ترجمته : (هذا باب اشتقاقك الأسماء لبنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها ، وما كان (يَفْعُلُ) منه مضموماً بُني المصدر منه والمكان على (مَفْعَلٌ) وليس في الكلام مَفْعُلٌ) [12] ، والجوّاب قد تكرّر مع المسألة الثّامنة عشرة بعد المائة [13] .

كما حوى كتاب الانتصار مسائل تراجع عنها المبرّد في مصنّفاته ، بعضها أشار إليها ابن ولّاد وبعضها لم يلتفت إليها ابن ولّاد بل ذكرها محقق كتاب الانتصار دكتور زهير عبد المحسن سلطان وهي :

أوّلاً : **المسألة التّاسعة والثلاثون** [1] :

وفيها قال ابن ولأاد : " وأمّا قوله : إنّ التمييز لا يكون أبداً إلّا ومعناه من كذا فقد رجع عن هذا القول في الكتاب الذي وضعه لشرح ما أغفل سيبويه شرحه " [2] .

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 113 .
(2) المرجع السّابق 113 .
(3) المرجع السّابق نفسه 132 .
(4) المرجع السّابق نفسه 133 . وانظر أيضاً : أبو العبّاس المبرّد : المقتضب 4 / 44 . و صفحة (319) .
(5) المرجع السّابق نفسه 134 .
(6) المرجع السّابق نفسه 135 . وانظر أيضاً : أبو العبّاس المبرّد : المقتضب 4 / 286 . و 314 . و 397 .
(7) المرجع السّابق نفسه 161 .
(8) المرجع السّابق نفسه 166 .
(9) المرجع السّابق نفسه 182 .
(10) البيت مجهولٌ قائله ورد في : سيبويه : الكتاب 3 / 81 . وابن جنّي : الخصائص 2 / 307 . والأعلم الشنتمري : النّكت في تفسير كتاب سيبويه تحقيق : رشيد بلحبيب ، النّاشر / وزارة الأوقاف والشؤون الاسلاميّة بالمغرب طبعة (1) 1420 هـ ، 1999 م ، ص741 . وعبد القادر البغدادي : خزانة الأدب 4 / 252 .

ثانياً : **المسألة الخمسون** [3] :

وفيها ذهب سيبويه إلى أنّ بنات أوبر - وهي ضربٌ من الكمأة – معرفة ، وخالفه المبرّد في ذلك وقال بأنّها نكرة ثُمّ نصّ على أنّ بنات أوبر معرفة في المقتضب ، وهو ما لم يلتفت إليه ابن ولّاد ، وذكر ذلك محقق كتاب الانتصار [4] .

ثالثاً : **المسألة الثّانية والخمسون** [5] :

وفيها نقد المبرّد سيبويه ؛ لأنّه أجاز مجئ الحال من النّكرة ، ولكنّه أجاز مجئ الحال من النّكرة في المقتضب ولم يشر إلى ذلك ابن ولّاد [6] .

رابعاً : **المسألة الثّامنة والسّتون** [7] :

وفيها قال ابن ولّاد : " وجدتُ بخط أبي – رحمه الله – قال : وجدتُ هذا الباب مضروباً عليه في كتابه – يعني كتاب محمّد بن يزيد – وكان قد رجع عنه " [8] .

خامساً : **المسألة السّادسة والسّبعون** [9] :

وفيها أنكر المبرّد على سيبويه صحّة استشهاده ببيت بعض الأعراب :

إِنَّ اَلْكَرِيْمَ وَأَبِيْكَ يَعْتَمِلْ * * * إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمَاً عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ [10]

لم يلتفت إلى ذلك ابن ولّاد ، وأشار المحقّق إلى أنّ المبرّد رجع عن هذا الرأي كما نصّ على ذلك عبد القادر البغدادي حين قال : " وكان المبرّد ذهب إليه قديماً وذكره في كتاب الردّ على سيبويه ثُمّ رجع عنه " [1] .

وإذا أردنا على هذا أن نُحصي المسائل الخالصة للمبرّد في نقده لسيبويه أنّ مسائل كتاب الانتصار أربعٌ وثلاثون ومائة مسألة ، أربع مسائل منها متكرّرة ، فالمتبقي ثلاثون ومائة مسألة ومسألتان اثنتان في نقد الأخفش ، فيتبقّى بذلك ثمانٍ وعشرون ومائة مسألة ، وإحدى وخمسون مسألة تابع فيها المبرّد غيره من النُّحاة ، فكانت المسائل التي استفادها من المازني عشرين مسألة ، وإحدى عشرة مسألة من الأخفش ، ومن الجرمي خمس مسائل ، ومن الأصمعي مسألتين ، ومن الأخفش والمازني أربع مسائل ومن الأخفش والجرمي مسألة واحدة ، ومن المازني والجرمي مسألة واحدة ، ومن الخليل مسألة واحدة وسبع مسائل تابع فيها الكوفيين وبعض البصريين ، وخمس مسائل تراجع عنها في مصنّفاته وخمس مسائل اضطربت فيها أقواله ويمكن عدّها من باب التّراجع ، إذاً فالمتبقي الخالص للمبرّد في نقده لسيبويه ستٌّ وستون مسألة والمتتبع لكلام ابن ولّاد في ردّه على المبرّد اعتماداً على الأدلّة النّحويّة ، وشرح عبارات سيبويه وما غمض من كلامه يجد

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 183 .

الكثير من المسائل التي ظاهرها المُخالفة والنّقد ولكن باطنها يدلُّ على الموافقة لآراء سيبويه ، كذلك عدم إنعام نظره في بعض المسائل وتسرعه في نقده لسيبويه أوقعه في الخطأ البيّن والواضح كما أشار إلى ذلك ابن ولّاد ، وبعض المسائل وجّه فيها المبرّد نقداً للتعليقات والزّيادات التي كُتبت على حواشي الكتاب فهي ليست من أقوال سيبويه ولكنّه عدّها من مسائل الغلطُ عليه ، نجد على هذا أنّ المبرّد لم يتبق له إلّا الشئ القليل من نقده لسيبويه ، كما أشار إلى ذلك ابن جنّي بقوله لم يتبق إلّا الشئ النُّزر .

المبحث الثّالث

مُخالفات النُّحاة لسيبويه بعد المبرّد

الاستدراك على سيبويه والمخالفات له لم تقتصر على المبرّد فحسب ، أو على الذين استفاد منهم ممن سبقوه كالأخفش والجرمي والمازني ، بل إنّ هنالك من استدرك عليه وخالفه بعد المبرّد ، فالذين استدركوا وخالفوا سيبويه بعد المبرّد كثرٌ ، منهم : ثعلب ، وابن كيسان ، والزجّاج ، وابن السّراج والسيرافي ، وأبو علي الفارسي ، وابو بكر الزبيدي وابن جنّي ، وابن الطراوة ، وغيرهم من النحاة المتأخرين الذين استفادوا في الغالب من مخالفات واستدراكات من سبقهم من النحاة الأوائل .

مخالفات الزجّاج المتوفى 310 **هـ** :

هو أبو اسحاق إبراهيم بن السُرّي بن سهل الزجّاج ، لُقّب بالزجّاج لأنّه كان يخرط الزجاج ، نشأ ببغداد وتلقّى عن ثعلب ثُمّ المبرّد ، وله مصنّفات كثيرة منها : معاني القرآن ، والفرق بين المؤنّث والمذكر وكتاب فعلت وأفعلت ، والردّ على ثعلب في الفصيح ، وتوفي في بغداد [1] .

ومخالفات الزجّاج لسيبويه كثيرة ، وهي متناثرة في شروح الكتاب المختلفة ، وفي كتبه الخاصّة ومنها على سبيل المثال لا الحصر ، خالفه في مسألة نصب الاسم في قولك : ما فعلتَ وأباك ؟ في باب المفعول معه ، فيرى سيبويه أنّ (أباك) منصوب بـ (صنعت) وكان الأصل فيه : ما صنعت مع أبيك ؟ أمّا الزجّاج فيرى أنّ المفعول معه منصوب بعامل مُقدّر والتّقدير : ما صنعت ولابست أباك [2] .

استدرك عليه أيضاً في النّاصب للمستثنى ، فكان سيبويه يرى أنّ النّاصب للمستثنى هو الفعل المُقدّم نحو : ما أتاني أحدٌ إلّا زيداً ، أمّا الزجّاج وغيره من النُّحاة فيرون أنّ النّاصب له فعلٌ محذوف والتّقدير : استثني و (إلّا) نائبةٌ عن استثني [3] .

خالفه أيضاً في الممنوع من الصّرف في مسألة صرف المؤنّث السّاكن الوسط ، فكان سيبويه يصرفه ، أمّا الزجّاج فمنعه من الصّرف [4] ، وفي التصغير كان سيبويه يرى أنّ (مُتّعد ومُتّزن) تُصغّران على (مُتيعد

---

(1) **انظر ترجمة الزجّاج :** عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني : إشارة التّعيين 2 . والقفطي : إنباه الرواة على انباه النُّحاة 1 / 159 - 166 . والسيوطي : بغية الوعاة 1 / 411 - 413 . والسّيرافي : أخبار النّحويين البصريين 108 . والزبيدي : طبقات النّحويين واللّغويين 121 - 122 . وابن الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء 308 - 312 . وابن خلّكان : وفيات الأعيان 1 / 11 - 12 .

(2) الأعلم الشنتمري : النّكت في تفسير كتاب سيبويه 360 .

(3) المرجع السّابق 621 - 622 .

(4) المرجع السّابق نفسه 834 . وابن يعيش : شرح المفصّل للزمخشري 1 / 70 .

(5) المرجع السّابق نفسه 936 . وابن يعيش : شرح المفصّل للزمخشري 5 / 123 . وشرح الشّافية 1 / 216 .

ومُتيزن) وهما مُفْتَعِلٌ من الوزن والوعد ، والتاء الأولى بدلٌ من الواو ، أمّا الزجّاج فيقول فيهما (مُويعد ومُويزن) لأنّ التاء تُبدل من أجلها الواو تسقط في التّصغير فترجع الواو [5] .

واستدرك عليه في همزة (أيم الله وأيمن الله) فكان سيبويه يرى أنّها همزة وصل ، أمّا الزجّاج فيرى أنّها همزة قطع [1] .

وفي ظرف المكان (فوق) يأبى سيبويه أن يُخفض ، لأنّه ليس في الكلام (وبفوقه) أمّا الزجّاج فكان لا يُمانع من خفضه في القياس لأنّ (فوق) اسم مُتمكّن ، ليس مثل (عند) [2] .

مُخالفات ابن السّراج المتوفى 316 هـ :

هو أبو بكر محمّد بن السُرّي المعروف بابن السّراج ، أحد العلماء المذكورين بالأدب وعلوم العربيّة ، وإمامٌ من أئمة النّحو المشهورين ، أخذ عن أبي العبّاس المبرّد ، وإليه انتهت الرياسة في النّحو بعد المبرّد ، وأخذ عنه الزجّاجي والسّيرافي وأبو علي الفارسي وعلي بن عيسى الرُّماني ، وله مصنّفات كثيرة أشهرها كتابه الأصول في النّحو [3] .

ومخالفاته ابن السّراج لسيبويه كثيرة منها ما هو في مصنّفاته كالأصول في النّحو ، ومنها ما هو في شروح الكتاب المختلفة ، منها في باب التّصغير في قوله : ومن العرب من يقول في تصغير (ناب : نُويْب) فيجئ بالواو ، لأنّ هذه الألف مُبدلة من الواو أكثر ، فيرى أنّ سيبويه أخطأ في ذلك ، والحقيقة أنّ سيبويه لم يُخطئ وإنّما بيّن خطأ بعض العرب في ذلك [4] .

وفي باب ما ينتصب في الاسم لأنّه لا سبيل له أن يكون صفة كان سيبويه يرى أنّ (قائمين) في قولك : هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمين ، منصوبة على أنّها حالٌ ولا تصلُح أن تكون صفةً ، أمّا ابن السّراج فكان لا يُجيز ذلك ويقول : معه رجلٌ صفة لـ (رجل) الأوّل [5] .

---

(1) الأعلم الشنتمري : النّكت في شرح كتاب سيبويه 956 . وابن يعيش : شرح المفصّل للزمخشري 9 / 92 . وشرح الكافية 2 / 337 .

(2) سيبويه : الكتاب 1 / 68 . وأبو على الفارسي : التعليقة على كتاب سيبويه ، تحقيق : د. عوض بن حمد القوزي النّاشر / جامعة الملك سعود بالرياض طبعة (1) 1414 هـ ، 1993 م ، ج1 / 103 .

(3) **انظر ترجمة ابن السّراج :** السّيرافي : أخبار النّحويين البصريين 108 . وعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني : إشارة التّعيين في تراجم النّحاة واللّغويين 48 . والقفطي : إنباه الرواة على انباه النّحاة 3 / 145 . والسيوطي : بغية الوعاة 1 / 109 . وأبو بكر الزبيدي : طبقات النّحويين 122 . وابن الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء 220 .

(4) سيبويه : الكتاب 3 / 463 . وابن السّراج : الأصول في النّحو ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، النّاشر / مؤسسة الرسالة بيروت لبنان طبعة (3) 1417 هـ ، 1996 م ، ج3 / 38 .

(5) أبو علي الفارسي : التعليقة على كتاب سيبويه 1 / 256 .

(6) شرح الرّماني 202 - 203 .

(7) سورة القمر : آية (49) .

وفي باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى ثلاثة مفاعيل لا يُجيز سيبويه أن يقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة أمّا ابن السّراج فكان يُجيزُ الاقتصار على المفعول الأوّل خاصّة ؛ لأنّه بمنزلة الفاعل في الباب الذي قبله [6] .

وكذلك كان سيبويه يرى أنّ (كُلّ) في قوله تعالى : (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) [7] محمولةٌ على : زيداً ضربته ، قال : وهو عربيٌّ جيّدٌ ولكنّه يرى الاختيار في مثله الحملُ على الابتداء أمّا ابن السّراج فلم يكن يرتضي ذلك ويقول : لا يجوز حمل القرآن على وجهٍ ضعيف ، وتأوّل النّصب على أنّه بدلٌ من ما المعنى مُشتملٌ عليه ، إذ المعنى : إنّ كُلَّ شيءٍ خلقناه بقدرٍ ، في ما يُفهم من الكلام [1] .

استدراكات الزّبيدي المتوفى 379 هـ :

هو أبو بكر محمّد بن الحسن بن مذحج الزبيدي الأندلسي ، وهو أحد العلماء المشهورين في اللّغة والنّحو والأدب ولم يكن في زمانه مثله ، وله عدّة مُصنّفات أشهرها كتاب (الاستدراك على سيبويه في الأبنية والزّيادات) وهو من الكتب التي حُظيت باهتمام العلماء وعنايتهم ، وأُعجبوا بما حواه من الزّيادات على كتاب سيبويه والذي ظُنَّ أنّه لم يترك لغيره شيئاً ، وكان الزبيدي حريصاً على الأخذ عن الثّقات من أهل اللّغة والأعراب الخلّص [2] .

انفرد الزبيدي بكتابه هذا عن بقيّة النُّحاة الذين استدركوا على سيبويه حيثُ كانت استدراكاتهم مبثوثة في شروح الكتاب أو في كتبهم الخاصّة ، ويدور كتابه حول الأبنية والزّيادات على كتاب سيبويه وهو كتابٌ ملئٌ بالغريب ولكنّه كان حريصاً على تفسيره والتّمثيل له ، ومن هذه الاستدراكات على سبيل التّمثيل لا الحصر ، استدراكه عليه في باب لحاق الزّوائد في البناء الثلاثي ، في باب لحاق الهمزة حيثُ أنّ الهمزة تلحقه في سبعة وعشرين بناءً هذا ما أثبته سيبويه ، أمّا الزبيدي فاستدرك عليه ثمانية أبنية وهي :

1 ـ إِفْعِلَة : قالوا : هو إِكْبِرَة قومه ، إذا كان أقعدهم في النّسب .

2 ـ فَعَنْلَاْء : قالوا : حَبَنْطَاْء بمعنى حبنطى ، للعظيم البطن .

3 ـ فَعَيْلَاْء : قالوا : حَفَيْسَاْء ، للرجل القصير ، حيفس .

4 ـ فُعْأَل : قالوا : صُنْأَل ، للعظيمة من النُّوق .

5 ـ أَفْعَالّ : قالوا : أَسْحَارّ ، لُغةً في إسحارّ .

---

(1) شرح الرّماني 385 .

(2) **انظر ترجمة الزبيدي :** الزركلي : الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرّجال والنّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، النّاشر / دار العلم للملايين بيروت لبنان ، طبعة (15) مايو 1422 هـ ، 2002 م ، ج6 / 312 . و القفطي : إنباه الرواة على أنباه النّحاة 3 / 108 . والسيوطي : بغية الوعاة 1 / 84 . وياقوت الحموي : معجم الأدباء 18 / 179 . والصفدي : الوافي بالوفيات 2 / 251 .

(3) أبو بكر الزبيدي الأندلسي : الاستدراك على سيبويه في الأبنية والزّيادات ، بإعتناء المستشرق الإيطالي اغناطيوس كويدي ، طبع بروما ، 1980 م ، ص 66 - 67 .

6 ـ أَفْعُلَاْء : قالوا : الأرْبُعَاْء ، لعود من عيدان الأخبية ، واسم موضع .

7 ـ أَفْعُلَاْوَى : قالوا : قعد الأَرْبُعَاْوَى ، إذا قعد مُتربّعاً .

8 ـ أَفَنْعُوْل : قالوا : أَلَنْجُوْج ، للعود [3] .

وفي باب لحاق الألف استدرك عليه أوزاناً منها :

1 ـ فُنْعَاْل : قالوا : عُنْظَاْب ، لضربٍ من الجراد .

2 ـ تِفِعَّاْلَة : قالوا : تِلِقَّاْعَة ، للرجل الكثير اللّقع ، وتِلِعَّاْبَة ، للرجل الكثير اللّعب [1] .

وفي باب لحاق الياء استدرك عليه أوزاناً منها :

1 ـ يَفْعَلُّ : قالوا حجرٌ يَهْيَرُّ للصُّلبِ .

2 ـ يَفَنْعُوْل : قالوا : يَلَنْجُوْج ، للعود .

3 ـ فِنْعِيْلَة : قالوا : حِنْدِيْرَة ، للحدقة .

4 ـ فَعِلِّيْن : قالوا : رجلٌ كَفِرِّيْن وعَفِرِّيْن للخبيث [2] .

وفي باب لحاق النّون استدرك عليه أوزاناً منها :

1 ـ فُعْلُنَّة : قالوا : إمرأةٌ سُمْعُنَّة ونُظْرُنّة ، للكثيرة النّظر والاستماع .

2 ـ فِعْلِنَّة : قالوا كذلك : سِمْعِنَّة ونِظْرِنَّة .

3 ـ فُنْعُوْل : قالوا : عُنْظُوْب ، لضربٍ من الجراد [3] .

وفي باب لحاق التّاء استدرك عليه :

1 ـ تُفَعِّل : قالوا : تُنَوِّط ، اسمٌ لطائر [4] .

وفي باب لحاق الميم استدرك عليه :

1 ـ مَفْعَل : قالوا : مَكْوَرٌ ، للعظيم الرّوثة .

2 ـ فَعْلَم : قالوا : جَذْعَم ، للغلام ، يعنون الجذع ، وشَدْقَم ، للأشداق [5] .

---

(1) أبو بكر الزبيدي الأندلسي : الاستدراك على سيبويه في الأبنية والزّيادات 92 .
(2) المرجع السّابق 119 .
(3) المرجع السّابق نفسه 126 .
(4) المرجع السّابق نفسه 131 .
(5) المرجع السّابق نفسه 136 .
(6) **انظر ترجمة ابن جنّي :** عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني : إشارة التّعيين في تراجم النّحاة واللّغويين 30 . والزركلي : الأعلام 4 / 264 . والقفطي : إنباه الرواة على إنباه النّحاة 2 / 335 . والسيوطي : بغية الوعاة 2 / 132 . وابن الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء 287 .

مُخالفات ابن جنّي المتوفى 393 هـ :

هو أبو الفتح عثمان بن جنّي النّحوي ، مملوك رومي لسليمان بن فهد الأزدي ، وُلد بالموصل وتصدّر بها للدراسة يافعاً ، فمرّ أبو علي الفارسي عليه وسأله والنّاسُ حوله فلم يحر جوّاباً ، فقال له : تزبّبت وأنت حصرم ، فلازمه بعدئذٍ ، ثُمّ خلفه بعد وفاته في بغداد ، وكان من حُذّاق أهل الأدب ، وأعلمهم بالنّحو والتّصريف ، وصنّف في النّحو والصّرف كتباً أبدع فيها كالخصائص والمُنصف وسرّ صناعة الإعراب وغيرها ، توفي في بغداد [6] .

واستدراكات ابن جنّي على سيبويه مبثوثة في كتبه الخاصّة كالخصائص والمُنصف ، وفي شروح الكتاب المُختلفة ، ومنها على سبيل التّمثيل لا الحصر :

استدرك عليه في أبنية الأسماء الخماسيّة حيثُ ذكر سيبويه أربعة أبنية فقط ، أمّا ابن جنّي فيرى أنّها خمسة أبنية والخامس الذي أضافه (فُعْلَلِلٌ) مثل : هُنْدَلِعٌ : اسم بقلة [1] ، واستدرك عليه أيضاً في باب ترجمته : (هذا باب أقلّ ما يكون عليه الكلم) [2] ، ذكر سيبويه في هذا الباب حرف العطف وفاءه ، وهمزة الاستفهام ، ولام الابتداء وغيرها ، فأنكر عليه ابن جنّي ذلك وقال : ليت شعري كيف يستعذب قول القائل وإنّما نطق بحرفٍ واحدٍ ، لا بل كيف يمكنه أن يُجرّد للنطق حرفاً واحداً [3] .

وعقد ابن جنّي في كتابه الخصائص مبحثاً لفوائت الكتاب ، وهو عبارة عن أمثلة مُتعدّدة ذكرها ابن جنّي ليس ليثبتها على سيبويه وإنّما ليدحضها ويبيّن ما فيها من علل ، وهو يقول في ذلك : وعلى الجملة فإنّ هذه الفوائت عند أكثر النّاس إذا فُحص عن حالها ، وتُؤُمّلت حقّ تأمُّلها ، فإنّه – إلّا ما لا بال له – ساقطةٌ عن صاحب الكتاب وذلك أنّها على أضربٍ : فمنها ما لم يُسمع إلّا في الشّعر والشّعرُ موضع اضطرار ، وموقف اعتذار ، وكثيراً ما يُحرّف فيه الكلم عن أبنيته وتُحالُ فيه المُثُل عن أوضاعٍ صيغها لأجله [4] .

وفي نهاية هذا الفصل الذي كان فيه الحديث مختصراً عن مخالفات النّحاة لسيبويه قبل المبرّد وبعد المبرّد ومخالفات المبرّد نفسه كان لابُدّ من الإشارة إلى أسباب الرّد على سيبويه في بعض النقاط التي ذكرها بعضُ العلماء المحدثين منها :

---

(1) ابن جنّي : المنصف شرح لتصريف المازني 1 / 30 - 31 .
(2) سيبويه : الكتاب 4 / 216 .
(3) ابن جنّي : الخصائص 1 / 27 - 28 .
(4) المرجع السّابق 3 / 187 .
(5) د . سعيد جاسم الزبيدي : القياس في النّحو العربي نشأته وتطوره ، النّاشر / دار الشّروق للنّشر والتوزيع عمّان الأردن . انظر أيضاً : عبّاس حسن : اللغة والنحو بين القديم والحديث ، النّاشر / دار المعارف بالقاهرة 49طبعة (1) 1997 ، ص 43.مصر 1966 م ، ص
117. - 116 / 2 . وانظر أيضاً : أبو العبّاس المبرّد : المقتضب 108(6) المرجع السّابق

- يرى عددٌ من الذين ردُّوا على سيبويه أنّه يقبل الشّاهد الشّعري دون تبصرٍ أو تمعّن فيه ؛ لذلك فهو أحياناً يُجيزُ القياس على القلّة التي ارتضاها الكوفيون للقياس على ما زعموا [5] .
- الشّواهد المصنوعة والزيادات والتّعليقات التي أُلحقت بالكتاب هي سببٌ من أسباب الرّد عليه فبعض هذه الزّيادات نجدها في أماكن متفرّقة من الكتاب غيرمنسوبة إلى أصحابها لأنّ العلماء المتزيدين منهم من يرغب في زيادة الإيضاح ، فرُبّما خلط النّحوي هذه التعليقات مع كلام سيبويه ثُمّ يُغلِّطُ سيبويه ، فالشّواهد المصنوعة والتّزيد على الكتاب أدّى إلى الإخلال بمنهجه فلذلك وجّه النُّحاة إلى شواهد سيبويه كثيراً من النّقد والتّجريح وكانت أيضاً من أسباب ردّ المبرّد على سيبويه ، يقول المبرّد في أحد الأبيات المصنوعة : " استشهد سيبويه بهذا البيت وهو موضوعٌ محدث ، وإنّما القياس الحاكم على ما يجئ من هذا الضرب وغيره " [6] .
- عظمة الكتاب وغزارة مادته كانت من الأسباب التي أدّت إلى الرّد عليه ، فالهالة التي أُحيط بها الكتاب والشُّهرة التي يتمتّع بها صاحبه في حياته وبعد مماته هي المسؤولة أوّلاً وأخيراً عن استكانة هؤلاء العلماء وقناعتهم بما خلّفه لهم إمام النّحو ، وتقصيرهم في عمليّة النّقد والتّهذيب والتّقدير والاصلاح [1] .
- عدم فهم عدد من عبارات سيبويه ، والعصبيّة في نفوس الكوفيين كانت حافزاً للردِّ على سيبويه فقد كان الكوفيون يقفون من كتاب سيبويه في أغلب الأحيان موقف النّاقد ، بالرغم من أنّهم كانوا يستمدون منه مادة درسهم الأولى ولكّنهم يخفون ذلك بدافعٍ من العصبيّة ، تمّ بذلك الفصل ، وكان من أهمّ نتائج هذا الفصل الجدول الآتي :

(1) د . حسن عون : تطورالدّرس النّحوي ، النّاشر / معهد البحوث والدّراسات العربيّة قسم البحوث والدّراسات الأدبيّة واللّغويّة ، 1970 م ، ص 59.

جدول رقم (1) :

تصنيف المسائل التي تابع فيهاالمبرّد غيره من النّحاة والتي تراجع عنها والمتكررة .	عدد المسائل	تصنيف المسائل وتعيينها من خلال كتاب الانتصار وذلك بذكر رقم كلّ مسألة تابع فيها المبرّد غيره من النّحاة السّابقين أو تراجع عنها أو تكرّرت .
المسائل التي تابع فيها المازني .	(20) مسألة	(1) (7) (11) (13) (33) (42) (43) (61) (62) (66) (67) (87) (97) (100) (103) (105) (106) (110) (127) (129) .
المسائل التي تابع فيها الأخفش .	(11) مسألة	(9) (10) (21) (37) (38) (49) (72) (88) (94) (108) (132) .
المسائل التي تابع فيها الجرمي .	(5) مسائل	(3) (8) (31) (115) (130) .
المسائل التي تابع فيها الأخفش والمازني .	(4) مسائل	(2) (16) (52) (112) .
المسائل التي تابع فيها الأصمعي .	مسألتان	(27) (113) .
المسائل التي تابع فيها الأخفش والجرمي .	مسألة واحدة	(80) .
المسائل التي تابع فيها المازني والجرمي .	مسألة واحدة	(70) .
المسائل التي تابع فيها الخليل .	مسألة واحدة	(120) .
المسائل التي تابع فيها الكوفيين وبعض البصريين .	(7) مسائل	(2) (22) (49) (52) (70) (76) (107) .
المسائل التي تراجع عنها في مصنّفاته .	(5) مسائل	(39) (50) (52) (68) (76) .
المسائل التي اضطربت فيها أقواله ويمكن عدّها من باب التراجع .	(5) مسائل	(58) (61) (69) (100) (132) .
المسائل المتكرّرة .	(4) مسائل	(18) (57) (74) (124) .

***ملحوظة : هنالك ست مسائل تكررّت في التّصنيف وبحذفها يصير مجموع المسائل التي تابع فيها المبرّد غيره من النّحاة (46) مسألة .**

الفصل الثّالث

تطبيق ابن ولّاد لأصول النّحوالعربي والأدلّة الجدليّة

في ردّه على المبرّد

- **المبحث الأول** : **تطبيق ابن ولّاد لأصول النّحوالعربي وموقفه منها في ردّه على المبرّد**
  - **أوّلاً** : **السّماع وموقف ابن ولّاد من السّماع** .
  - **ثانياً** : **القياس وموقف ابن ولّاد من القياس** .
  - **ثالثاً** : **الإجماع وموقف ابن ولّاد من الإجماع** .
  - **رابعاً** : **الاستصحاب وموقف ابن ولّاد من الاستصحاب** .
- **المبحث الثاني** : **موقف ابن ولّاد من الأدلّة الجدليّة** .
  - **أوّلاً** : **الاستدلال بالعكس** .
  - **ثانياً** : **الاستدلال ببيان العلّة** .
  - **ثالثاً** : **الاستدلال بعدم الدّليل في الشئ على نفيه** .
  - **رابعاً** : **الاستدلال بالأصول** .
  - **خامساً** : **الاستدلال بدليل الاستحسان** .

المبحث الأوّل

السّماع والقياس والإجماع والاستصحاب
وموقف ابن ولّاد منها في ردّه على المبرّد

إنّ المخالفة لأيّ رأي من الآراء يجبُ أن تكونَ من خلال الدّليل ، فالمخالف لا بُدّ له من دليلٍ يستند إليه ليردُّ به دعوى الآخر ، والخلاف النّحويّ بين العلماء لا ينشأ من فراغ بل يستندُ إلى دليلٍ من السّماع أو القياس أو الإجماع أو استصحاب الحال ، سواءً كان هذا الخلاف بين بصريّ وكوفي أم كان بين البصريين أنفسهم كما هو الحال بين سيبويه والمبرّد ، إذ أنّهما ينتميان لمدرسة واحدة وهي مدرسة البصرة ، وعلى هذا فإنّ الأسس التي قامت عليها آراء أبي العبّاس ابن ولّاد في ردّه علي أبي العبّاس المبرّد منتصراً لآراء سيبويه هي الأدلّة النّحويّة المتمثلة في السّماع ، والقياس والإجماع والاستصحاب وهي معروفةٌ ومُتفقٌ عليها ، يستندون إليها في الحجاج النّحوي ، وهنالك أدلّة أخرى أطلق عليها بعضهم (الأدلّة الجدليّة) مثل الاستدلال بالعكس ، والاستدلال ببيان العلّة ، والاستدلال بعدم وجود الدّليل على نفي الحكم والاستدلال بالأُصول ، والاستدلال بدليل الاستحسان ، وغيرها من الأدلّة التي ذكرها علماء اللُّغة في مصنّفاتهم [1] .

ولكن رُبّما اختلف بعض النُّحاة في ترتيب هذه الأدلّة النّحويّة ، فمنهم من قدّم السّماع على القياس كابن ولّاد في ردّه على المبرّد ، ومنهم من قدّم القياس على السّماع ، كالمبرّد في ردّه على سيبويه ، وهذا الاختلاف في التّرتيب رُبّما أدّى إلى اختلاف آراء النُّحاة في بعض المسائل النّحْويّة ، فلذلك سيكون هذا الفصل عن ترتيب الأدلّة النّحوية عند ابن ولّاد وذلك بتصنيف مسائله التي اعتمد فيها على أصول النّحو وإدراج البعض من مسائل كتابه (الانتصار) كنموذج لكلّ دليل استخدمه أو اعتمد عليه في ردّه على المبرّد .

أوّلاً : **السّماع** :

يُعدُّ السّماع من أقوى الأدلّة النّحْويّة المتفق عليها عند النّحاة ، إذْ أنّ هذه اللّغة وهذه القواعد النّحْويّة ما هي إلّا محاكاةٌ لما كانت عليه العرب ، وتعريف علماء اللُّغة للسّماع : " هو ما ثبت في كلام من يُوثقُ بفصاحته فشمل كتاب الله تعالى وهو القرآن الكريم ، وكلام نبيّه محمّد - صلّى الله عليه وسلّم - وكلام العرب قبل بعثته ، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين ، نظماً ونثراً عن مسلمٍ أو كافر " [2] .

---

1) جلال الدّين السيوطي : الاقتراح في علم أصول النّحو ، قرأه وعلّق عليه : د. محمود سليمان ياقوت ، النّاشر / دار المعرفة الجامعيّة مصر 1426 هـ ، 2006 م ، ص 14 .

2) المرجع السّابق (74 .

وسمّاه أبو البركات الأنباريّ النّقل وقال في تعريفه : " هو الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالنّقل الصّحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة " [1] ، وعلى هذا فإنّ أنواع المسموع التي استند عليها النّحاة في تقعيدهم لقواعد اللّغة هي القرآن الكريم بقراءاته المُختلفة والحديث النبوي الشّريف ثُمّ كلام العرب شعراً ونثراً .

القرآن الكريم وقرآءاته :

القرآن الكريم هو ما نُقلَ إلينا بين دُفتي المصحف بالأحرف السبعة المشهورة نقلاً متواتراً والقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان ، فالقرآن هو الوحي المُنزّل على محمّدٍ – صلّى الله عليه وسلّم – للبيان والإعجاز ، أمّا القراءات فهي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيّتها من تخفيفٍ وتشديدٍ وغيرها [2] .

القرآن الكريم هو الأصل الأوّل للسّماع ، وذلك لأنّه أُحيط بالعناية الفائقة والنّقل الصّحيح وتحقّق فيه شرط التواتر تحققاً لا ريب فيه ولا نزاع حوله ، وهو أعلى درجات الفصاحة والبيان ولا مجال للتردد في الاحتجاج به ، كما لا يمكن أن يخضع للنّقد أو التّجريح فهو مقصد البلغاء حين ينشدون الكلام الجميل في أبهى صوره ، ومقصدهم حين يتطلعون إلى العبارة الصّحيحة في أقوى أشكالها ، وهو أولى بالاحتجاج من غيره ، يقول ابن خالويه المتوفى سنة 370 هـ : قد أجمع النّاسُ جميعاً أنّ اللّغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح ممّا في غير القرآن لا خلاف في ذلك [3] .

نجد أنّ البصريين قد بنوا كثيراً من أصولهم النّحويّة على نصوص قرآنيّة فسيبويه استشهد في كتابه بآياتٍ من جميع سور القرآن ما عدا سورتي الدخان والحجرات ، وقد أُحصيت الآيات التي استشهد بها في كتابه فبلغت ثلاثمائة وثلاثاً وسبعين آيةً وهو إحصاءٌ لعلي النجدي ناصف ، والشواهد القرآنيّة كذلك للمبرّد في كتابه المقتضب بلغت أكثر من خمسمائة آية [4] .

أمّا القراءات فقد تباين موقف النّحاة منها وذلك لما فيها من اختلافٍ ، على أنّ القرآن نزل على سبعةِ أحرفٍ ، فقد روى عبد الله بن عبّاس عن رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم – أنّه قال : " أقرأني جبريل على حرفٍ فراجعته فلم أزل استزيده ويزيدني حتّى انتهى إلى سبعةِ أحرفٍ " [5] .

---

(1) أبوالبركات الأنباري : لمع الأدلة في أصول النّحو ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، النّاشر / مطبعة الجامعة السوريّة سوريا 137745 هـ ، 1957 م ص .

(2) جلال الدّين السّيوطي : الاتقان في علوم القرآن ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم من إصدارات وزارة الشؤون الإسلاميّة والأوقاف والدّعوة والإرشاد بالمملكة العربيّة السّعوديّة . ج1 / 222 .

(3) جلال الدّين السيوطي : المزهر في علوم اللّغة وأنواعها ، شرحه وضبطه وصحّحه وعنون موضوعاته وعلّق عليه : محمّد أحمد جاد المولى بك ، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمّد البجاوي ، النّاشر / المكتبة العصريّة بيروت لبنان ، طبعة (1) 1406 هـ ، 1986 م ، 1 / 213 .

(4) علي النّجدي ناصف : سيبويه إمام النُّحاة 241 . وأبو العبّاس المبرّد : المقتضب 1 / 95 .

(5) جلال الدّين السيوطي : الإتقان في علوم القرآن 1 / 131 - 132 .

ومن هذا الحديث فسبب تعدّد واختلاف قراءات القرآن الكريم أساسه الأوّل هو التّيسير على المسلمين ، يقول ابن الجزري : " وكانت العربُ الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة ، وألسنتهم شتّى يعسر على أحدهم الانتقال من لغةٍ إلى غيرها ، فلو كُلّفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التّكليف بما لا يُستطاعُ " [1] .

ولذا يرى بعضُ العلماء أنّ المُراد بالأحرف السبعة التيسير لا حقيقة العدد بحيثُ لا يزيد ولا ينقص بل المُراد السّعة والتيسير فالقراءات لم تكن مُبتدعة وإنّما رواها الصحابة – رضوان الله عليهم – عن النبي صلّى الله عليه وسلّم على طرقٍ مُختلفة في بعض ألفاظه وكيفيّات الحروف في أدائها وذلك تسهيلاً على العرب الذين تتعدّد لغاتهم ، هذا هو الفهم العام لاختلاف القراءات من حيثُ أنّها سُمعت عن رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم – وعلى هذا تنقسم القراءات إلى متواترة وغير متواترة ، فكلُّ قراءةٍ وافقت العربيّة ولو بوجهٍ ، ووافقت أحد المصاحف العثمانيّة ولو احتمالاً ، وصحّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلُّ إنكارها بل هي من الأحرف السّبعة التي نزل بها القرآن الكريم ووجب على النّاس قبولها سواءً أكانت عن الأئمة السبعة أو العشرة أو غيرهم من الأئمة المقبولين ومتى اختلّ ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة أُطلق عليها قراءة ضعيفة أو شاذّة أو باطلة سواءً أكانت عن السّبعة أو عن من سواهم ، واستناداً على هذا فإنّ الأساس في تحديد صحّة القراءة أو شذوذها أو ضعفها أو بطلانها إنّما هو الصّفات الثلاثة الواردة سابقاً [2] .

نصّ علماء اللّغة على أنّ القرآن الكريم سيّد الحجج ، كما أنّ قراءاته كلّها سواءٌ متواترة أو آحاداً أم شاذّةً ، ممّا لا يصحّ ردّه أو الجدل فيه فهي تأدية للقرآن الكريم حتّى وإن كانت مُخالفة للقياس وجب قبولها ، ولا يتحكّم فيها تقعيدٌ أو قياس وقد أطبق النّاسُ على الاحتجاج بالقراءات الشّاذّة في العربيّة إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل ولو خالفته يُحتجّ بها في ذلك الوارد بعينه ولا يُقاسُ عليه نحو (استحوذ) [3] .

نبّه كثيرٌ من الدّارسين القدماء صراحةً إلى أنّ النُّحاة القدماء لم يستخدموا القرآن في دراسة مسائل النّحو ، فقد كان لبعض العلماء مواقف من القرّاء تدلّ على الخلاف القائم والعميق في قضيّة الاحتجاج بالقرآن ، وقد أدّى هذا الموقف المُمزّق الحاصل بين التسليم الظّاهري المطلق للاحتجاج بالقرآن وما حدث فعلاً من عدم الاحتجاج به أساساً إلى اضطراب الدراسة النّحويّة وذلك عند اصطدام النّحاة بأحد النّصوص التي لا تتفق مع آرائهم أو تتعارض مع شواهدهم الشعريّة ، واستناداً إلى ما يؤكّده الدّارسون فإنّ كتاب سيبويه اعتمد اعتماداً كبيراً على الشّعر العربي القديم في الاستقراء وتقرير الأصول ، وتغافُل نسبي عن آيات القرآن الكريم كما أنّ

---

(1) ابن الجزري : النّشر في القراءات العشر ، أشرف على تصحيحه ومراجعته الأستاذ : علي محمّد الضّباع ، النّاشر / دار الكتب العلميّة ببيروت لبنان ، ج1 / 22 .

(2) جلال الدّين السيوطي : الإتقان في علوم القرآن 1 / 210 .

(3) جلال الدّين السّيوطي : الاقتراح في علم أصول النّحو 76 .

معظم الآيات التي تضمنّها الكتاب لم تتخذ كمصدر للدراسة وإنّما سيق معظمها بهدف التّقرير والتوكيد ، وعلى هذا النّحو كان صنيع من أتوا بعد سيبويه كالمبرّد في كتابه المقتضب وسار على هذا النّهج أيضاً من تأخّر عن علماء القرن الرّابع كأبي على الفارسي وابن جنّي في كتابه الخصائص ، على أنّ هنالك من العلماء المتأخرين من خرق هذا العرف المتوارث من لدن سيبويه مثل ابن هشام الأنصاري الذي أولى الكثير من العناية بالقرآن الكريم والقراءات ، فزاد في تنظيمه للأحكام النّحويّة وترتيبها وحسن عرضها بالاستدلال عليها من القرآن الكريم غالباً [1] .

قال ابن مالك : وإذا كان هذا شأن العربي إذا نطق بشئ في غير القرآن ، فلأن يُعتبر هذا الكلام فيما ورد في قراءات القرآن أولى وأجدر ، وجاء في تفسير الألوسي : إذا جوّزنا إثبات اللّغة بشعرٍ مجهول ، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى ، وكثيراً ما أرى النّحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن ، فإذا استشهدوا في تقريرهم ببيتٍ مجهول فرحوا به ، وأنا شديدُ العجب منهم لأنهم إذا جعلوا ورود هذا البيت المجهول دليلاً على صحّة القرآن فلأن يجعلوا ورود القرآن به دليلاً على صحّته كان أولى ، وقراءة ابن عامر بالفصل بين المضاف والمضاف إليه صحيحة وغير منافية لقياس العربيّة ، على أنّها لو كانت منافية له لوجب قبولها لصحّة سندها ، كما قُبلت أشياء تنافي القياس بالنّقل ، وإن لم تساوِ صحّتها صحّة القراءة المذكورة ولا قاربتها كقولهم (استحوذ) وقياسه (استحاذ) وقولهم (بنات ألبيه) والقياس (ألبّه) وكقولهم (هذا جحر ضبٍّ خربٍ) فابن مالك لم يمنعه من الدّفاع عن القرّاء والقراءات ردُّ بعض النُّحاة للقراءات كالزّمخشري وغيره [2]

لقد أكّد النُّحاة نظريّاً أنّ القرآن الكريم هو الأفصح والأصح والأرقى فيُحتجّ بكلّ قراءاته الشّاذّة والضعيفة منها فضلاً عن أنّ علماء القراءات وثّقوها بتوثيق سندها ، غير أنّ اعتماد النّحاة في دراستهم واستقراء أحكامهم النّحويّة على غير القرآن جعلهم يقفون مواقف شتّى من القُرّاء والقراءات على حدٍّ سواء ويتمثّل ذلك فيما يلي

أوّلاً : تخطئة القُرّاء :

قال السيوطي : " كان قومٌ من النّحاة المتقدّمين يُعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءاتٍ بعيدة في العربيّة وينسبوها إلى اللّحن ، وهُم مخطئون في ذلك – أي النّحاة في تخطئتهم للقُرّاء – فإنّ قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصّحيحة التي لا مطعن فيها ، وثبوت ذلك دليلٌ على جوازه في العربيّة " [3] .

ولعلّ ما سوّغ للنُّحاة تخطئة القُرّاء ما رُوي عن عثمان بن عفّان – رضي الله عنه – أنّه لمّا عُرضت عليه المصاحف قال : " إنّ فيه لحناً ستقيمه العربُ بألسنتها " ، والحديث المروي كذلك عن عروة عن أبيه

---

(1) إبراهيم أنيس : من أسرار اللّغة ، النّاشر / مكتبة الأنجلو المصريّة القاهرة مصر ، طبعة (6) 1978 م ، ص 25 .

(2) ابن مالك : الكافية الشافية تحقيق : د. عبد المنعم أحمد هريدي ، النّاشر / دار المامون للتراث مكة المكرمة المملكة العربيّة السّعوديّة ، طبعة (1) 1402 هـ ، 1982 م ، 1 / 87 - 89 .

(3) جلال الدّين السّيوطي : الاقتراح في علم أصول النّحو 79 - 80 .

عن عائشة أمّ المؤمنين – رضي الله عنها – قال : " سألتُ عائشة عن لحن القرآن في قوله تعالى : (قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى) [1] وعن قوله تعالى : (لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا) [2] وعن قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) [3] ، فقالت : " يابن أختي هذا عملُ الكُتّاب أخطأوا في الكتاب " فأمّا حديث عثمان فهو ضعيفٌ وأمّا حديث عائشة فهو صحيحٌ على اسناد الشّيخين [4] .

ردّ السيوطي وعلّق على هذين الحديثبن أبلغ ردّ في كتابيه الاقتراح والاتقان ، حيثُ قال : هذه الآثار مشكلة جدّاً وكيف يُظنُّ بالصّحابة أوّلاً أنّهم يُلحنون في الكلام فضلاً عن القرآن ، وهم الفصحاء اللّدُّ ثّمّ كيف يُظنّ بهم ثانياً في القرآن الذي نقلوه عن النبي – صلّى الله عليه وسلّم – كما نزل وحفظوه وضبطوه وأتقنوه ، ثُمّ كيف يُظنّ بهم ثالثاً اجتماعهم كلّهم على الخطأ وكتابته ، ثُمّ كيف يظنّ بهم رابعاً عدم تنبههم ورجوعهم عنه ، ثُمّ كيف يُظنُّ بعثمان أنّه ينهى عن تغييره ، ثُمّ كيف يُظنّ أنّ القراءة استمرّت على مقتضى ذلك الخطأ وهو مرويٌّ بالتواتر خلفاً عن سلف ، هذا ممّا يستحيلُ عقلاً وشرعاً وعادةً ، وقد أجاب العلماء عن ذلك بأجوبةٍ عديدة ، ومن هذا فليس هناك ما يسوّغ للنّحاة تخطئة القرّاء ، وذلك لأنّ قراءاتهم ثابتة بالرّواية والاسناد والتواتر [5] .

ومن الأمثلة الواردة في تخطئة القُرّاء ما قاله الفرّاء في خفض الياء في قوله تعالى : (وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) [6] وهي قراءة الأعمش ويحي بن وثّاب حيثُ يقول : " لعلّها من وهم القُرّاء طبقة يحي ، فإنّه قلّما سلم منهم الوهم ، ولعلّه ظنّ أنّ الباء في (بمصرخي) خافضةٌ للحرف كلّه والياء من المتكلّم خارجةٌ عن ذلك " [7] .

---

(1) سورة طه : آية (63) .
(2) سورة النّساء : آية (162) .
(3) سورة المائدة : آية (69) .
(4) جلال الدّين السّيوطي : الاقتراح في علم أصول النّحو 82 - 84 .
(5) المرجع السّابق 85 - 88 . و جلال الدّين السيوطي : الاتقان في علوم القرآن 2 / 270 - 271 .
(6) سورة إبراهيم : آية (22) .
(7) أبو زكريا يحي بن زياد الفرّاء : معاني القرآن ، تحقيق : محمّد علي النجّار وأحمد يوسف نجاتي ، النّاشر / عالم الكتب ببيروت لبنان ، طبعة (3) 1403 هـ ، 1983 م ج2 / 75 .
(8) سورة الأعراف : آية (10) .

كذلك تخطئتهم لنافع المدني في قراءة قوله تعالى : (وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ) [8] ، فيرون أنّه من قرأ (معايش) (معائش) بالهمز فقد غلط ، وهي قراءة منسوبة إلى نافع ، ولم يكن له علمٌ بالعربيّة ، وهذه القراءة لم ينفرد بها نافع بل قرأها جماعة معه فهي منقولة عن ابن عامر الذي قرأ على جماعة من الصّحابة كعثمان وأبي الدّرداء ومعاوية ، وقد قرأ بها قبل ظهور اللّحن وهو عربيٌّ صريح ، وأمّا قولهم إنّ نافعاً لم يكن يدري ما العربيّة فهو فصيحٌ متكلّم ناقلٌ للقراءة عن العرب الفُصحاء [1] .

ومن ذلك أيضاً تخطئتهم ابن عامر في قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيْرٍ مِنْ الْمُشْرِكِيْنَ قَتْلَ أَوْلَادِهُمْ شُرَكَائِهِمْ) [2] ، حيثُ قرأ (زُيِّنَ) مبني للمجهول و (قتلُ) مرفوعاً ونصب (أولادهم) وجرّ (شركائهم) ففصل في قراءته بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول ، وجمهور البصريين يمنع ذلك ولا يجيزونه إلّا في ضرورة الشّعر ومنهم أبو على الفارسي الذي يقول في هذا الشأن : " هذا قبيحٌ قليلُ الاستعمال ، ولو عدل عنه ابن عامر لكان أولى " [3] .

هذا وأمثلة هذا الاتجاه كثيرٌ ممّا خلق صراعاً حادّاً بين النّحاة وعلماء القراءات ، على أنّ كثيراً من العلماء لا تروق لهم فكرة تخطئة القُرّاء لأنّ قراءاتهم موثّقة بالسند الصحيح المتواتر فذهبوا إلى تخريجها دون أن يمسّوا بقداسة الكتاب .

ثانياً : تخريج القراءات التي تُخالف كلام العرب :

وتتمثّلُ هذه التخريجات إلى نسبة القراءة إلى لغةٍ من لغات العرب ، ومثل ذلك تخريجهم لقوله تعالى : (قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى) [4] التي اختلف فيها القرّاء إلى أوجهٍ عدّة ، فرأى بعضهم أنّها لحنٌ ، ويقولُ فيها الفرّاء : ولكنّا نمضي عليها لئلا نخالف الكتاب موجهاً هذه القراءة أنّها وردت على لغة بني الحارث بن كعب ، الذين يجعلون المثنّى مبنيّاً على الألف وأنشد :

وَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى * * * مَسَاقَاً لِنَابَاْه الشُّجَاْع لَصَمَّمَاْ [5]

. والسّمين الحلبي : الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون 5 / 309 / 1(1) ابن جنّي : المنصف شرح لتصريف المازني . 259

(2) سورة الأنعام : (137) .

(3) أبو علي الفارسي : الحجّة للقرّاء السبعة : تحقيق : بدر الدّين قهوجي ، وبشير حويجابي ، وراجعه : عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقّاق النّاشر / دار المامون للتراث دمشق سوريا ، ج3 / 411 .

(4) سورة طه : آية (63) .

(5) البيت ورد في : الفرّاء : معاني القرآن 2 / 183 - 184 .

(6) أبو جعفر النّحاس : معاني القرآن 2 / 346 .

وفي هذه الوجهة يقول ابن النحّاس : " وهذا القول من أحسن ما حُملت عليه الآية ، إذ كانت هذه اللّغة معروفة قد حكاها من يُرتضى علمه وصدقه وأمانته " [6] .

ولعلّ النّحاة أو القرّاء حين ينسبون القراءة إلى لغة من لغات العرب يصفون واقعاً لُغويّاً لا سبيل إلى إنكاره ما دام النّقلُ صحيحاً ، فما كان لبعض النّحاة إذن أن يورّطوا أنفسهم في تخطئة القرّاء المنسوبة قراءتهم إلى لغةٍ من لغات العرب لأنّ الاعتراف بها اعترافٌ لواقع لغوي ، أمّا مخالفتها للقياس فهذا أمرٌ يتوقّف على صفات العربيّة المعتمدة لديهم ، كما أنّه ما كان ينبغي للنّحاة أن يغفلوا عن أمر القراءات التي هي سُنّةٌ مُتّبعة ونقلٌ محض ، فلا بُدّ من اتّباعها وإثباتها ولا طريق إلى ذلك إلّا بالإسناد ، والقرّاء أهل نقلٍ وإسنادٍ ، ولذلك امتنعت القراءةُ بالقياس بل صحّت بالرواية والإسناد المتواتر [1] .

ثالثاً : **تأويل القراءة المخالفة للمطّرد من كلام العرب** :

لجأ كثيرٌ من النّحاة إلى تأويل القراءة المخالفة للمطّرد من كلام العرب ؛ وذلك دفعاً للحرج الحاصل من تخطئة القرّاء محاولة منهم لحلّ التّعارض القائم بين الحكم النّحوي المطّرد والحالة المخالفة له في هذه القراءة أو تلك ، فابن جنّي يتّجه لحلِّ هذا الإشكال غالباً وكما هو الحال عند غيره من نُحاة البصرة إلى الاستعانة بالاحتمالات المتعددة التي تنطوي عليها القراءة في جانب المعنى ، ففي قراءة الحسن البصري لقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ) [2] ، برفع (الملائكة والنّاس وأجمعين) يظهر التّعارض واضحاً مع الحكم النّحوي الذي يقتضي العطف على المجرور بالجّرّ ، لكن ابن جنّي وقد تأكّدت له صحّة الرواية عن الحسن ، كما تأكّدت لديه فصاحة الرّجل وإمامته في العلم ، راح يبحث عن مخرجٍ يحلُّ به هذا التعارُض فقال متأوّلاً : هذا عندنا مرفوعٌ بفعل مُضمر يدلُّ عليه قوله سبحانه : (أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ ...) ، أي وتلعنهم الملائكةُ والنّاسُ أجمعون ؛ لأنّه إذا قال : عليهم لعنة الله ، فكأنّه قال : يلعنهم اللهُ ، ثُمّ احتجّ لذلك بقول الشأعر :

تَذَكَّرْتُ أَرْضَاً بِهَا أَهْلُهَا * * * أَخْوَالَهَا فِيْهَا وَأَعْمَامَهَا [3]

بنصب (أخوالَ وأعمامَ) على معنى تذكّرتُ أخوالَها وأعمامَها ، وهو توجيه الخليل وسيبويه [4] .

---

(1) سعيد الأفغاني : في أصول النّحو ، النّاشر / مديريّة الكتب والمطبوعات الجامعيّة ، دمشق سوريا 1414 هـ ، 1994 م ص 60 .

(2) سورة البقرة : آية (161) .

(3) البيت لعمرو بن قميئة وقد خرج مع امرئي القيس في سفره إلى قيصر الرُّوم ، وورد في : ابن جنّي : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق : علي النجدي ناصف ود. عبدالفتاح إسماعيل الشبلي ، ود. عبد الحليم النّجّار النّاشر / دار سركيز للطباعة والنّشر ، طبعة (2) 1406 هـ 1986 م ، ج1 / 116 .

(4) سيبويه : الكتاب 1 / 144 .

(5) سورة المائدة : آية (32) .

ومن ذلك أيضاً قراءة الحسن البصري لقوله تعالى : (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ) [5] ، بنصب (فساداً) وهي في قراءة الجمهور مجرورة على العطف ، فحملها ابن جنّي على حذف الفعل الذي يدلُّ عليه أوّلُ الكلام فكأنّه قال : أو أتى فساداً أو ركب فساداً أو أحدث فساداً قال : وحذف الفعل النّاصب لدلالة الكلام عليه وإبقاء عمله ناطقاً به ، ودليلاً عليه مع ما يدلُّ من غيره عليه أكثر من أن يؤتى بشئٍ منه مع وضوح الحال به ، واحتجّ لهذا الوجه بقول القطامي في صفة بقرة وحشيّة افتقدت ولدها فتطلّبته فوجدت السّباع قد افترسته :

فَكَرَّتْ تَبْتَغِيْه فَوَاْفَتْهُ * * * عَلَىْ دَمِهِ وَمِصْرَعَةِ الْسِّبَاْعَاْ [1]

والتأويل عند ابن جنّي كما هو عند سواه من حُذّاق النّحويين ليس ضرباً من ضروب الرياضة الذهنيّة أو نمطاً من أنماط البراعة الفنيّة فحسب بل هو في كثيرٍ من تطبيقاته وممارساته مفتاحٌ لحلِّ ما أشكل من القراءات المُخالفة للحكم النّحوي المُطّرد ، دون الوقوع في حرج ردّ القراءة القرآنيّة الثّابتة بالنّقل الصّحيح أو تخطئتها أو إنكارها ، أمّا الخلاصةُ فإنّ النّحاة في تأسيسهم للدّرس النّحوي اعتمدوا بشكلٍ كبير على كلام العرب ، وقدّموه على القرآن وقراءاته وهو ما أوجد تعارُضاً بين القواعد النّحويّة المبنيّة على أساس من كلام العرب وبين بعض وجوه القراءات ما أوقع النّحاة في حرجٍ كبير وذلك بتخطئتهم للقراءات الموسومة بالتواتر [2] .

الحديث النّبوي الشّريف :

وهو كلُّ ما ورد عن الرسول الكريم - صلّى الله عليه وسلّم - وقد وقع الخلاف في الاستشهاد بالحديث النّبوي بين العلماء ، وسببُ هذا الخلاف أنّ الحديث النّبوي الشّريف تجوز فيه الرّواية بالمعنى وقد دخل في دين الله كثيرٌ من الأعاجم وقد يروون عن رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم - لذلك امتنع كثيرٌ من العلماء عن الاستشهاد بالحديث النّبويّ مخافة اللّحن فيه [3] .

انقسم العلماء في الاستشهاد بالحديث إلى ثلاثة أقسام ، فالقسم الأوّل امتنع عن الاستشهاد به مطلقاَ كأبي حيّان الأندلسي ، أمّا القسم الثّاني فقد أجاز الاستشهاد به مطلقاَ كابن مالك ، والثّالث فصل القول فيه وذلك بأنّه يُجيزُ الاستشهاد بالأحاديث التي ثبت فيها اللّفظ عن الرّسول - صلّى الله عليه وسلّم - ويغلب ذلك على الأحاديث القصيرة ، ويمثّلُ هذا القسم السيوطي وبعض المتأخرين [4] .

---

(1) البيت للقطامي ، وقد ورد في : ابن جنّي : المحتسب 1 / 210 .
(2) المرجع السّابق 1 / 12 - 13 .
(3) السّيوطي : الاقتراح في علم أصول النّحو 89 .
(4) المرجع السّابق 89 .

كلام العرب شعراً ونثراً :

ينقسم كلام العرب إلى منظوم ومنثور ، فالمنظوم هو الكلام الموزون المُقفّى أمّا المنثور فيتمثّل في ما نُقل إلينا من الخطب والأمثال والحكم والوصايا وما تداوله النّاس قديماً في حياتهم الاجتماعيّة غير أنّ أميّة العرب وبعدهم عن الكتابة أدّت إلى ضياع الكثير من نثرهم وبقي شعرُهم الذي ساعد على حفظه الوزن والقافية ، إذ أنّهم كانوا يعتمدون على الحفظ في نقل آثارهم التي نُقلت إلينا عن طريق المُشافهة سواءً أكانت شعراً أم نثراً ، والاستشهاد بكلام العرب بشقيه المنظوم والمنثور هو حُجّة النّحويين في قياسهم فاعتمدوا عليه اعتماداً أساساً في استنباط الأحكام النّحويّة والاحتجاج لها وقد عبّر السيوطي عنه بقوله : " وأمّا كلام العرب فيُحتجُّ به بما ثبت عن الفُصحاء الموثوق بعربيتهم ، ثّمّ الاعتماد على على ما رواه الثّقات بالأسانيد المُعبّرة عن نثرهم ونظمهم " [1] .

وإذا تأمّلنا كتب النُّحاة المتقدمين من أمثال سيبويه في (الكتاب) والفرّاء في (معاني القرآن) فإنّنا نجد الاهتمام بكلام العرب في الاستشهاد واضحاً وجليّاً ، حيثُ كثيراً ما يصادفنا في كتبهم عبارات من مثل : (سمعتُ من أثق به من العرب) وقولهم : (وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول) وأشباه ذلك كثير ممّا تضمّنته كتبهم من كلام العرب واشعارهم [2] .

نال الشّعرُ حظوة في الاحتجاج من اللّغويين والنّحويين فاعتبروه الدّعامة الأولى وذلك لسهولة حفظه فهو ديوان العربيّة الذي حفظ ثروتها ، وسجلّاً حافلاً يضمُّ كلّ المعاني اللُّغويّة التي نزل بها القرآن الكريم ، فلجأوا إليه عندما يصعب عليهم تفسيربعض الألفاظ التي نزل بها القرآن الكريم ، يقول ابن عبّاس رضي الله عنه : " إذا قرأتم شيئاً من القرآن فلم تدروا تفسيره فالتمسوه من الشّعر فإنّه ديوان العرب " [3] ورُوي عن ابن عبّاس - رضي الله عنه – أنّه سُئل عن قوله تعالى : (عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيْمٍ) [4] ، فقال : الزّنيم : الدّعيُّ المُلزقُ ، أما سمعت قول حسّان بن ثابت :

زَنِيْمٌ تَدَاْعَاْهُ الرِّجَاْلُ زِيَاْدَةً * * * كَمَاْ زِيْدَ فِيْ عَرْضِ الأَدِيْمِ الأَكَاْرِعُ [5]

---

(1) السّيوطي : الاقتراح في علم أصول النّحو 100 .

(2) سيبويه : الكتاب ج1 / 423 .

(3) أبوعبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه : إعراب القراءات السّبع وعللها ، حقّقه وقدّم له : الدكتور عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين ، النّاشر / مكتبة الخانجي بالقاهرة مصر ، طبعة (1) 1413 هـ ، 1992 م ، ج1 / 29 .

(4) سورة القلم : آية (13) .

(5) البيت في ديوان حسّان بن ثابت 491 . وانظر : أبوعبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه : إعراب القراءات السّبع وعللها 1 / 30 .

(6) تمّام حسّان : الأصول ، دراسة للفكر اللّغوي عند العرب ، النّاشر / عالم الكتب القاهرة مصر طبعة (1) 1420 هـ 2000 م ص83 .

إذن فالشّعر حُجّة فيما أشكل من غريب كتاب الله عزّ وجلّ وغريب حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ، وهو علمُ قومٍ لم يكن لهم علمٌ غيره لذا فقد كان الاعتماد عليه في استنباط الأحكام النّحويّة أكثر من النّثر ؛ وذلك لوجوده محفوظاً في الذّاكرة حينما كانوا لا يعرفون الكتابة كوسيلة من وسائل تدوين المعارف [6] .

أوّلاً : الاحتجاج بالشّعر :

قسّم النّحاة عصر الاحتجاج إلى ثلاثة أقسام هي العصر الجاهلي والعصر الإسلامي الأوّل أو عصر المخضرمين من الشُّعراء الذين عاشوا في الجاهليّة وأدركوا الإسلام ، ثُمّ العصر الإسلامي الثّاني حتّى نهاية القرن الرّابع الهجري وعلى هذا الأساس قسّموا الشُّعراء إلى أربع طبقات هي :

الطبقة الأولى : وهي طبقة الشُّعراء الجاهليين وهم شعراء ما قبل الإسلام بمائة وخمسين سنةً كامرئ القيس والشّنفرى والأعشى وهذه الطبقة يُحتجُّ بشعرها إجماعاً ، وإن كان بعضهم لم يسلم من الطّعن في شعره فكان عيسى بن عمر يقولُ : أساء النّابغة الذبياني في قوله :

فَبِتُّ كَأَنِّيْ سَاْوَرَتْنِيْ ضَئِيْلَةٌ * * * مِنْ الرُّقْشِ فِيْ أَنْيَابِهَاْ الْسُّمُّ نَاْقِعُ [1]

فعاب عليه عيسى بن عمر رفعه لكلمة (ناقع) بقوله : محلّها النّصب [2] .

الطبقة الثّانية : وهي طبقة الشُّعراء المخضرمين الذين عاشوا في الجاهليّة وأدركوا الإسلام كلبيد بن ربيعة العامريّ وحسّان بن ثابت الأنصاريّ ، وهذه الطبقة كسابقتها في الأحتجاج يُحتجُّ بشعرها إجماعاً .

الطبقة الثّالثة : وهي طبقة الشُّعراء الإسلاميين الذين عاشوا في صدر الإسلام من خلافة بني أُميّة كجرير والأخطل والفرزدق والصّحيح في في هذه الطبقة الاحتجاج بشعرها ، ولكنّا نجدُ أنّ عبد الله بن ابي اسحق والحسن البصري وعبد الله بن شرمة كانوا يُلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمّة وأضرابهم ويعتبرونهم من المولّدين لأنّهم كانوا في عصرهم والمعاصرة حجاب كما يقولون ، ويقولُ الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء : " جلستُ إلى أبي عمرو بن العلاء ثماني حجج فما سمعته يحتجُّ ببيتٍ إسلامي " ، فمع صحّة الاحتجاج بشعر هذه الطبقة إلّا أنّ النُّحاة كانوا يُفضّلون الاحتجاج بشعر الطبقتين السّابقتين .

الطبقة الرّابعة : وهي طبقة الشّعراء المُحدثين أو المولّدين وهم الذين أتوا من بعد الشّعراء الإسلاميين كبشّار بن بُرد وأبي نوّاس والمشهور عدم الاحتجاج بشعر هذه الطبقة وذلك لحدوثهم وقرب زمانهم فشعرهم مُستحدث لا يُوثق بفصاحته فهو ليس بالعربي الخالص ممّا أدّى إلى استبعاده من الاحتجاج به يقول السيوطي : " اجمعوا أنّه لا يُحتجُّ بكلام المولّدين والمُحدثين في اللّغة " وقال البغدادي : " والصّحيح أنّه لا يُحتجُّ بكلامها – أي الطبقة الرّابعة – مُطلقاً " ، وينتهي الشّعراء الذين يُحتجُّ بشعرهم بابن هرمة والحكم الخضري

وابن مهادة وطفيل الكناني ومكين العُذري وهم آخر الحجج ومن خلال هذا التّقسيم نجد أنّ عصر الاحتجاج بالشّعر ينتهي عند منتصف القرن الثّاني للهجرة ، وهو القول الرّاجح حيثُ يبدأ الشّعراء المولّدين ببشّار بن بُرد وهو أوّل المُحدثين ، وهو ما يُوافق كلام السيوطي الذي نقله عن الأصمعي : " خُتم الشّعرُ بابن هرمة وهو آخر الحجج " [3] .

وإذا نظرنا لكتاب سيبويه فإنّنا نجده قد احتجّ بشعر شعراء طبقة الجّاهليين والمخضرمين والإسلاميين ، ولم يستشهد بشعر المولّدين ، وكان لذلك أثرٌ في من جاء بعده من النّحويين حيثُ سلكوا مذهبه في الامتناع عن الاحتجاج بشعرهم ، لذلك فقد احتلّت شواهد سيبويه مكانة مرموقة في النّحو العربي ، وقد حوى كتابه ألفاً وخمسين بيتاً شملت شعراء الطبقة الأولى والثّانية والثّالثة ، وأهمّ من استشهد بشعرهم بحسب الكثرة الفرزدق ثُمّ جرير فالأعشى فرؤبة بن العجّاج فذو الرُّمّة والنّابغة الذبياني ولم يستشهد بشعر مولّد كما يروي بعضُ المؤرّخين أنّ سيبويه استشهد بشعر بشّار قال السّيوطي : " وقد احتجّ سيبويه ببعض شعره تقرُّباً إليه لأنّه كان هجاه لترك الاحتجاج بشعره " فقد هجا بشّار سيبويه بعد ما عاب عليه بعض شعره ، فتوقّاه سيبويه بعد ذلك فكان إذا سُئل عن شيءٍ ولم يذكره في كتابه أجاب عنه ووجد له شاهداً من شعر بشّار احتجّ له به استكفافاً لشرِّه [1] .

نجد أنّ سيبويه رغم الدقّة التي تحرّاها في انتقاء شواهده إلّا أنّه ضمّن كتابه خمسين بيتاً لم يُعرف قائلوها فبعض العلماء قد داخله الاضطراب بالنّظر إلى الصّفات التي يجب أن تتوفّر في الشّاهد الشّعري ممّا يحرمه الثّقة ويمنعه الحجيّة إلّا أنّ ظاهرة نسبة الأبيات لقائليها لم يلتفت إليها النُّحاة في بداية دراستهم للُّغة ؛ وذلك لأنّ هدفهم كان مُنصبّاً في الوصول إلى القواعد والأحكام ، فنظرتهم للشّواهد كانت لاستنباط القواعد والأحكام دون العناية بقائليها ، ولكن عندما رُوجعت مجهودات النُّحاة الأوائل على يد من أتوا بعدهم من المُتأخرين بدأ الاهتمام بنسبة الشّواهد لأصحابها للتأكّد من حجيّتها ، لذا فسيبويه عندما يستشهد ببيتٍ لا يذكر ناظمه فالذي نسب أبيات كتابه لقائلئها أبو عمرو الجرمي حيثُ قال : " نظرتُ في كتاب سيبويه فإذا فيه ألفٌ وخمسون بيتاً فأمّا الألف فقد عرفت قائليها فأثبتها وأمّا الخمسون فلم أعرف قائليها " [2] .

---

(1) البيت في : النّابغة الذّبياني : ديوان النّابغة ، شرح وتقديم : عبّاس عبد السّاتر ، النّاشر / دار الكتب العلميّة ، بيروت لبنان طبعة (3) 1416 هـ ، 1996 م ، ص54 .

(2) القفطي : انباه الرواة على أنباه النُّحاة 2 / 375 .

(3) انظر : جلال الدّين السيوطي : الإقتراح في أصول النّحو 144 . وعبد القادر البغدادي : خزانة الأدب 1 / 5 - 7 .

(1) جلال الدّين السيوطي : الإقتراح في أصول النّحو 147 .

(2) عبد القادر البغدادي : خزانة الأدب 1 / 17 .

(3) جلال الدّين السيوطي : الإقتراح في أصول النّحو 149 .

(4) عبد القادر البغدادي : خزانة الأدب 1 / 16 - 17 .

كان العلماء يحرصون كلّ الحرص على معرفة قائل الشّاهد الشّعري إلّا أنّه لا أحد استطاع أن يطعن في حجيّة أبيات سيبويه المجهولة حتّى ابن الأنباري الذي يرى عدم جواز الاحتجاج ببيتٍ أو شاهدٍ لا يُعرفُ قائله ، وعلّة ذلك كما ذكر السيوطي : " خوف أن يكون لمولّد أو من لا يُوثقُ بفصاحته " [3] .

إنّ عدم الطّعن في شواهد سيبويه حتّى المجهولة منها يعودُ في الأصل إلى ثقتهم فيما يرويه فقد كان من الرّواة الثّقات في اللّغة ثُمّ إنّه اعتمد على شيوخه فيما أسنده ورواه ، وهو ما جعل النّحاة يعللون لذلك بقولهم : قد خرج كتاب سيبويه إلى النّاس والعلماء كثيرٌ والعناية كانت بالعلم وتهذيبه أكيدة ، ونُظِرَ فيه فما طعن فيه أحدٌ من المتقدمين ولا أدّعى أنّه أتى بشعرٍ مُنكرٍ ولِذا قِيْل : إنّ الشّاهد المجهول قائله إن صدر من ثقة يُعتَمدُ عليه قُبِل وإلّا فلا ، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصحّ الشّواهد ، واعتمد عليها خلفٌ من بعد سلف ، مع أنّ فيها أبياتاً جُهلَ قائلوها [4] .

أمّا المبرّد فقد امتنع عن الاحتجاج بشعر المولّدين أيضاً في كتابه (المقتضب) فهو لم يستشهد بشعر مولّد في النّحو قط ، ولكنّه أجاز الاحتجاج به في المعاني ، فيقول في كتابه (الكامل) : " هذه أشعارٌ اخترناها من أشعار المولّدين حكيمةٌ مُستحسنةٌ يُحتاجُ إليها للتّمثيل ؛ لأنّها أشكل بالدّهر ويُستعارُ من ألفاظها في المُخاطبات والخُطب والكُتُب " [1] .

وخلاصة الأمر في الاحتجاج بالشّعر أنّ النّحاة قد بذلوا جهداً عظيماً أثناء دراستهم للّغة وتقرير قواعدها وأحكامها وألزموا أنفسهم البّحث عن لغة مثاليّة موثوقة لا ريب في حجيّتها وهذا ما دعاهم إلى إحاطة اللّغة بسياجٍ زمني محدّداً لهم المادة اللّغويّة التي تنطلق دراستهم منها وهم مطمئنون لسلامتها وفصاحتها وواثقين في حجيّتها ، ولكن حصر الشعر العربي في عصرٍ معيّن ومكانٍ مُعيّن لهو حصرٌ للدراسة ونتائجها ، وقد أقصى هذا القيد الزّماني والمكاني الكثير من الإبداع الشّعري الرّاقي ممّا أسفر عن عدم الاحتجاج بشعر المولّدين على حقيقة أنّ كُلَّ قديمٍ يحمل علامة الجودة ، أمّا الحديثُ فهو محكومٌ عليه بالتّزييف والإنكار [2] .

ثانياً : **الاحتجاج بالنّثر** :

اعتمد النّحاة في أثناء دراستهم للّغة وبنائهم لأحكامها وقواعدها على كلام العرب المنثور كمصدر من مصادر الاستشهاد والاحتجاج ، فاعتمدوا على ما نُقل إليهم من القدماء كخطب الجاهليين ووصاياهم وأمثالهم ، وما رووه هم أنفسهم من كلام القبائل التي رأوا فيها أنّها تُمثّل اللّغة العربيّة الفصيحة السليمة حيثُ اعتبروها بيئة لُغويّة صالحة للدراسة ، فلذلك نجدهم قد خرجوا إلى القبائل المنتشرة في صحراء الجزيرة العربيّة من أجل

---

(1) أبو العبّاس الميرّد : الكامل في اللُّغة والأدب 264 .
(2) تمّام حسّان : الأصول 57 .
(3) انظر : جلال الدّين السيوطي : الاقتراح في علم أصول النّحو 100 - 103 .

رواية اللّغة وسماعها من العرب الخلّص وهو ما وافق بداية نشاط الرواية العلميّة للّغة نقلاً وسماعاً ، ومثلما حدث مع الشّعر من الاعتماد على بعضه دون البعض حدث مع النّثر أيضاً وذلك أنّهم لم يقبلوا كلَّ ما سمعوه من كلام العرب بل نجدهم قد قابلوا البعض بالقبول والرضى لفصاحته ، والبعض الآخر بالرّفض والإنكار لبعده عن الفصاحة ، فقد وضعوا الفصاحة مقياساً لما يمكن أن يقبلوه من النّثر وما لا يُقبل ، والفصاحة هي اللّفظ الذي ثبت في اللّغة وكثُر أي سُمِعَ بالفعل في استعمال الفصحاء من العرب ومن أكثر من واحد ، وهذا ما عناه سيبويه عندما يذكر العرب الموثوق بعربيتهم أي الذين لم يتأثّروا بلغةٍ أخرى ، وهم الذين نطقوا اللّغة الفصيحة التي نزل بها القرآن الكريم سليقةً غير مُلقّنة وعفويّة [3] .

لم تكن القبائل العربيّة في مستوى واحد من الفصاحة ، فقد اشتهر بعضها بأنّه أفصح من بعض ولم تكن في درجة واحدة من السّلامة فقد سلمت بعض القبائل وحافظت على عربيتها لبعد مكانها عن الاختلاط ، ولمّا جاء العلماء يروون اللّغة تحرّوا وفضّلوا بعضاً عل بعض ، وحدا بهم اجتهادهم إلى حصر العرب الفصحاء في إطارين هما الزمان والمكان .

تحديد الزمان والمكان :

حُدّد عصر الاحتجاج بكلام العرب المنثور بالنّسبة لسكان الأمصار والحواضر من العصر الجّاهلي إلى نهاية القرن الثّاني الهجري ، وامتدّت فترة عصر الاحتجاج إلى أواخر القرن الرّابع الهجري بالنّسبة إلى القبائل العربيّة في البادية ، وذلك لأنّ لغة أهل البادية بقيت سليمة حتّى ذلك العصر على عكس سُكّان الحواضر الذين اختلطت لغتهم بما يشوبها من اللّحن للاختلاط بغيرهم من الأمم ، أمّا الذين أتوا من بعد ذلك فهم مولّدون تعلّموا العربيّة بالصّناعة فلا يُحتجُّ بكلامهم في النّحو ، كما حصر العلماء المكان الجغرافي للقبائل التي يمكن الاعتماد على لغتها في الاحتجاج والاستشهاد ، وينحصر هذا المكان في الجزء الشمالي من نجد ، وما يتّصل به من السّفوح الشّرقيّة لجبال الحجاز ، وهم المقصودون من قول أبي عمرو بن العلاء : " أفصح العرب عُليا هوازن وسُفلى تميم " [1] .

رأى النّحاة أنّ العرب الذين حُصروا في هذا المكان هُم أفصح العرب ألسنةً وأسلمهم لُغةً وذلك لبعدهم عن الأمم المجاورة فاطمأنّ لهم العلماء في الأخذ والرواية عنهم ، ويقول السيوطي نقلاً عن الفارابي المتوفّى سنة 350 هـ [2] : " كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من اللّغات وأسهلها على اللّسان عند النُّطق ، وأحسنها

---

(1) مصطفى صادق الرّافعي : تاريخ آداب العرب ، ضبطه وصحّحه وحقّق أصوله : محمّد سعيد العريان ، النّاشر / المكتبة التجاريّة الكبرى القاهرة مصر ، طبعة (2) 1359 هـ ، 1940 م ، ج1 / 128 .

(2) هوأبو إبراهيم اسحق بن إبراهيم الفارابي خال الجوهري صاحب معجم الصّحاح ، انظر : جلال الدّين السيوطي : الاقتراح في علم أصول النّحو 100 .

(3) جلال الدّين السيوطي : الإقتراح في علم أصول النّحو 101 - 104 .

مسموعاً وإبانة عمّا في النّفس والذين نُقلت عنهم العربيّة وبهم أُقتدي وعنهم أُخذ اللّسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد ، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه وعليهم أُتّكل في الغريب والإعراب والتّصريف ، ثُمّ هُزيل وبعضُ كنانة وبعضُ الطّائيين ، ولم يُؤخذ من غيرهم من سائر قبائلهم ، وبالجملة فإنّه لم يُؤخذ عن حضريٍّ قط ، ولا من سُكّان البراري ممّن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاورُ سائر الأمم الذين حولهم ، فإنّه لم يُؤخذ لا من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط ولا من غُضاعة وغسّان وإيّاد ، فإنّهم كانوا مجاورين لأهل الشّام وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربيّة ، كما لم يُؤخذ لا من تغلب ولا من نمير فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ، ولا من بكرٍ لأنّهم كانوا مُجاورين للقبط والفرس ، ولا من عبد القيس ، لأنّهم سُكّان البحرين مُخالطين للهند والفرس ، ولا من أزد عمّان لمخالطتهم للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بني حنيفة وسكّان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكّان الطّائف لمخالطتهم تُجّار الأمم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأنّ الذين نقلوا اللّغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم ، ثُمّ أثبت اللُغة وصيّرها في كتابٍ علماً وصناعةً أهلُ الكوفة والبصرة فقط بين أمصار العرب " [3] .

بالنّظر إلى النّص السّابق نجد أنّ الفارابي هو أوّل من أرّخ لفترة جمع اللّغة وتدوينها فوصفه صحيحٌ لما قام به النّحاة المتقدمون من رحلاتٍ نحو القبائل العربيّة في البادية لالتماس اللّغة السليمة النقيّة بعدما فشا الفساد واللّحن في لغة الحضر ، وما رووه مشافهة من العرب الخلّص شمل مروياتهم عن سابقيهم وأسلافهم ، وأشهر رواة اللّغة من النّحاة ابوعمرو بن العلاء والخليل بن أحمد الفراهيدي وحمّاد الراوية المتوفى سنة 155 هـ [1] ، والكسائي الذي سأل الخليل : من أين علمك ؟ فقال الخليل بن أحمد : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة فخرج إليهم الكسائي فأنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ [2] .

موقف ابن ولّاد من السّماع :

يبيّن ابن ولّاد موقفه من السّماع في أكثر من موضع في ردّه على المبرّد ، واستشهد به كثيراً في إثبات ما يذهب إليه من آراء توافق آراء سيبويه الذي انتصر له على المبرّد ، فاستشهد بالمسموع من القرآن الكريم في اثنتي عشرة مسألة من مجموع إحدى وستين مسألة استشهد فيها ابن ولّاد بالسّماع قرآن أو شعر أو نثر ، وقد بيّنت ذلك في الجدول رقم (2) في آخر المبحث [3] ومن هذه المسائل التي استشهد فيها بالسّماع من القرآن :

المسألة الأولى [4] :

وذلك عندما استدرك المبرّد على سيبويه في باب : (مجاري أواخر الكلم) [5] ، قال سيبويه : " وإنّما ذكرت ثمانية مجارٍ لِأَفْرُق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيءٌ منها إلّا وهو يزول عنه ، وبين ما يُبْنى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيءٍ أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عاملٍ منها ضربٌ من اللّفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب " [6] . قال المبرّد : وهذا تمثيلٌ ردئ ، وذلك أنّ الذي يدخله ضربٌ من هذه الأربعة هو الحرف نحو الدّال من (زيد) والذي يُبنى عليه الحرف هو الحركة ، نحو الضمّة التي يُبنى عليها ثاء (حيثُ) والفتحة التي يُبنى عليها نون (أينَ) فعدل حركةً بحرفٍ ، وإنّما كان ينبغي أن يعدل الحركة بالحركة والحرف بالحرف [7] .

قال الزّجّاج : " يصح قوله : " ... وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول ... " - أي أنّ قول سيبويه صحيح - وعلّل لذلك بقوله : أراد آخر ما يُبني ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، فيقع التأويل معادلة حرف بحرف " [1] .

قال الأعلم الشنتمري : " قوله : " ... وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول ... " أنّ الذي يُبنى عليه الحرف هو حركة البناء ، فكأنّه في التمثيل لِأفْرُق بين الحرف والحركة ، والفرق بينهما بيّنٌ لا لبس فيه ، وإنّما الوجه أن يُفرّق بين حركة الإعراب وحركة البناء ، والجوّاب : أنّ سيبويه إنّما أراد : لِأفْرُق بين إعراب ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة وبين الحركة التي يُبنى عليها الحرف بناءً لا يزول ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه " [2] .

---

(1) هو حمّاد بن ميسرة الدّيلمي الكوفي المعروف بحمّاد الراوية ، وُلد بالكوفة وتُوفي في بغداد سنة 155 هـ ، أديب وراوية ، جمع المعلقات الجاهليّة . انظر ترجمته : ياقوت الحموي : معجم الأدباء 10 / 258 .
(2) مصطفى صادق الرّافعي : تاريخ آداب العرب 1 / 128 .
(3) انظر : البحث 91 .
(4) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 43 .
(5) سيبويه : الكتاب 1 / 13 .
(6)1 / 13 . المرجع السّابق
(7)43. أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد
(1)1 / 16 - 17. أبو علي الفارسي : التعليقة على كتاب سيبويه
(2)1 / 169 . الأعلم الشنتمري : النّكت في تفسير كتاب سيبويه
(3)1 / 168. المرجع السّابق
(4)46. سورة هود : آية ( )
(5)82. سورة يوسف : آية ( )
(6)43 - 44. أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد
(7) المرجع السّابق 53 .

قال ابن ولّاد : هذا الرّدّ يُحكى عن المازني [3] ، أمّا قول المبرّد : عدل بين حركة وحرف فهذا جائزٌ في اللفظ من غير وجهٍ ، أحدها : يكون أراد لأفرق بين حركة ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه واجتزأ بذلك لعلم المخاطب بما يعني ، وهذا شائعٌ ، ومنه قوله تعالى : " إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ " [4] ، وقوله تعالى أيضاً : " وَاسْأَلِ القَرْيَةَ " [5] ، وما أشبه ذلك وقولك : الفرقُ بين الحجاز وأهل الشّرق ، كيت وكيت تحذف أهل من أوّل الكلام لأنّ المخاطب قد علم أنّك مفرّقٌ بين الأهلين ، وكذلك إذا قلت : الفرقُ بين الفرات وماء دجلة وبين الفرات وطعم دجلة كذا وكذا عُلم أنّك مفرّقٌ بين الطعمين ولا نعلم أحداً منع من إجازة ذلك ما لم يكن لبسٌ في الحذف فهذا على وجه المجاز [6] .

المسألة السّادسة [7] :

هذه المسألة استدرك فيها المبرِّد على سيبويه في بابٍ ترجمته : (هذا باب ما يخبر فيه عن النّكرة بالنّكرة) [8]

قال سيبويه في هذا الباب : " ولا يجوز لـ (أحدٍ) أن تضعه في موضع واجب ، لأنّه وقع في كلامهم نفياً عامّاً " [9] .

وما ذكره سيبويه هو أنّ (أحداً) له مذهبان في الكلام :

أحدهما : أن يكون في معني (واحد) وإذا وُضع موضع (واحد) في العدد استعمل في موضع الواجب والمنفي كقولك : (أحد وعشرون) - أي واحد وعشرون - وقد قال تعالى : " قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ " [1] - أي واحدٌ .

أمّا الآخر : فإنّك تضعه في موضع غير الواجب ، في النّفي والاستفهام ، وتنفي به ما يعقل نفياً عامّاً فتقول : (ما بالدّار أحدٌ) ولا يجوز (بالدّار أحدٌ) ، وتقول : (هل بالدّار أحدٌ) فيكون بمنزلة (ما بالدّار أحدٌ) لأنّه غير واجب أو غير الإيجاب أي بمعنى العموم [2] .

---

(8) سيبويه : الكتاب 1 / 54 .

(9)1 / 54. المرجع السّابق

(1)1.) سورة الإخلاص : آية (

(2)1 /317 . أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه

(3)1 / 318. المرجع السّابق

، انظر : أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على 269(4) البيت ليس للأخطل وإنَّما هو للشّاعر ذي الرّمّة في ديوانه 53.المبرّد

(5)1 /319. أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه

(6)53. أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد

وقد كان المبرّد يجيز وقوع (أحد) في كلّ موضع يصلح أن يكون فيه الواحد بمعنى الجماعة نفياً كان أو استفهاماً أو إيجاباً ، كقولهم : (قد جاءني كلُّ أحدٍ) كما تقول : (قد جاءني كلُّ رجلٍ) لأنّ كلّ إذا وقع بعدها (واحد) منكور صار في معنى جماعة [3] .

قال المبرّد : " وليس كما قال ، إنّما خلا (أحدٌ) أن يقع موقع الجميع ، فإن كان في الإيجاب موضعٌ يكون الواحد فيه على معنى الجميع وقع (أحدٌ) فيه كما يقع في النّفي نحو قولك : (جاءني اليوم كلُّ أحدٍ ، وأوّلُ أحدٍ لقيتُ زيدٌ) وعلى هذا قال الأخطل :

حَتّى بَهَرَتْ فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ * * * إلّا عَلَى أَحَدٍ لَاْ يَعْرِفُ القَمَرَا [4]

وما قاله أبو العبّاس المبرّد في وقوعها موقع كلّ اسمٍ في معنى جماعة ، فليس ذلك بمشهور من كلام العرب ولا يكاد يُعرفُ (جاءني كلُّ أحدٍ) وإن صحّت الرّواية جاز أن يكون (أحدٌ) في معنى (واحد) [5]

ردّ ابن ولّاد على المبرّد بقوله : قول المبرّد : إنّ (أحداً) يقع في الإيجاب إذا كان واحداً في معنى جميع يلزمه أن يقول : (جاءني مائةُ أحدٍ ولقيتُ عشرين أحداً) فهذا واحدٌ في معنى جميع وليس يجيزه أحدٌ فقد دلّ على فساد قوله [6] .

وأمّا ما استشهد به في الجواز ، وهو أوّلُ أحدٍ لقيتُ زيدٌ ، فلا يجوز هذا الكلام إلّا أن يجعل (أحداً) في معنى (واحد) كما قال الله تعالى : " قل هو الله أحدٌ " وليس (أحدٌ) ها هنا هو الذي يقع في النّفي ، وإن كان اشتقاقهما واحداً لأنّ العرب وضعتها وضعاً مختلفاً لمعنى وكذلك قول الأخطل معناه (إلّا على واحدٍ لا يعرفُ القمرا) هذا الوجه الجيّد وقد يجوز فيه وجهٌ آخر وهو أن يضع لفظ الإيجاب على لفظ النّفي ، لأنّه إيجاب لذلك المنفي ، وهذا تقابل اللّفظ ، ولو ابتدأه موجباً على غير نفي يقدّمه لم يجز ، ألا ترى أنّه لو قال : (خفيت على أحدٍ لا يعرف القمرا) لم يجز ، وكذلك المسألة الأخرى (جاءني اليومَ كلُّ أحدٍ) لا يجوز هذا الكلام إلّا أن يكون جوّاباً لقول قائلٍ : (ما جاءني اليومَ أحدٌ) فيقول المخبر : (بل جاءني اليومَ كلُّ أحدٍ) فيفسّر القائلُ لفظه والتّفسير الأوّل جاء به القرآن أجود [1] .

---

1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 54.

(2) أنظر : البحث 91 .

(3) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 54 .

(4) سيبويه : الكتاب 1 / 57 .

(5) المرجع السّابق 1 / 59 .

(6) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 1 /322.

(7) الفرزدق : اسمه همّام بن غالب بن صعصعة ، انظر ترجمته في : ياقوت الحموي : معجم الأدباء 19 / 297 . والبيت ورد في ديوانه من قصيدة يمدح فيها الخليفة عمر بن عبد العزيز ، انظر في : الفرزدق : ديوان الفرزدق ، شرحه وضبطه وقدّم له : الأستاذ علي فاعور ، النّاشر / دار الكتب العلميّة بيروت لبنان ، طبعة (1) 1407 هـ ، 1987 م ، ص 167 .

(8) البيت في : سيبويه : الكتاب 1 / 60.

أمّا الحديث الشّريف فلم يستشهد به ابن ولّاد اسوةً ببعض من سبقه من النّحاة الذين امتنعوا عن الاستشهاد به ، ولكنّ كلام العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم فقد استشهد به ابن ولّاد كثيراً ، وقد بلغت المسائل التي استشهد فيها بالشّعراثنتين وعشرين مسألة وقد بيّنت ذلك في الجدول رقم (2) في نهاية هذا المبحث [2] ومن هذه المسائل :

المسألة السّابعة [3] :

في هذه المسألة استدرك المبرّد على سيبويه في باب : (ماْ) [4] ، قال سيبويه : " فإذا قلت : ما منطلقٌ عبدُالله وما مسيءٌ من أعتب ، رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدّماً مثله مؤخراً ، كما أنّه لا يجوز أن تقول : إنّ أخوك عبدالله ، على حدّ قولك : إنّ عبدالله أخوك ، لأنّها ليست بفعل ، وإنّما جُعلت بمنزلته فكما لم تتصرّف (إنّ) كالفعل ، كذلك لم يجز فيها كلّ ما يجوز فيه ، ولم تقو قوّته وكذلك (ما) " [5] .

يريدُ سيبويه من قوله أنّ (ما) إذا تقدّم الخبر لم تعمل ، وإن كانت مشبّهة بـ (ليس) كما أنّ (إنّ) مشبّهة بالفعل واسمها مشبّهٌ بالمفعول ، وخبرها مشبّهٌ بالفاعل ومع ذلك فلا يجوز أن يتقدّم الخبر على الاسم كما تقدّم الفاعل على المفعول لأنّها حرفٌ لا يبلغ من قوّتها أن تكون بمنزلة ما شُبّهت به [6] .

قال سيبويه : " وزعموا أنّ بعضهم قال : وهو الفرزدق [7] :

فَأصْبَحُوْا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ * * * إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَاْ مِثْلَهُمْ بَشَرُ " [8]

حكى سيبويه أنّ بعض النّاس نصب (مثلهم) وجعله على وجه الخبر في هذا البيت ثمّ استبعد وقال : " هذا لا يكادُ يُعرفُ " إلّا أنّه حكى ما سمع ، وهذا التأويل في هذه الرّواية يُوجبُ جواز (ما قائماً زيدٌ) وهذا بعيدٌ جدّاً [9] ، وقد رُدّ هذا التأويل على سيبويه فقيل له : " قد علمنا أنّ الفرزدق من بني تميم وقد علمنا أنّ بني تميم يرفعون الخبر مؤخراً فكيف ينصبونه مقدّماً ؟ فقال المحتج عن سيبويه : يجوز أن يكون الفرزدق قد سمع أهل الحجاز ينصبونه مؤخراً وفي لغة الفرزدق لا فرق بين التّقديم والتّأخير ، لأنّه يرفع مقدّماً ومؤخراً فظنّ الفرزدق أنّ أهل الحجاز لا يفرّقون بين الخبر مقدّماً ومؤخراً ، فاستعمل لغتهم فأخطأ " [1] .

قال المبرّد : وليس هذا موضع ضرورة ، والفرزدق لغته الرّفع في التّأخير ، ومن نصب الخبر مؤخراً رفعه مقدّماً ، ولكّنه نصبه على قوله : (فيها قائماً رجلٌ) وهو قول أبي عثمان المازني ، والخبر مُضمرٌ [2] .

---

(9)1 /328. أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه

(1)1 / 328 - 329 . أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه

(2) الزّجّاجيّ : مجالس العلماء ، تحقيق : عبد السّلام محمّد هارون ، النّاشر / مطبعة حكومة الكويت ، طبعة (2) 1984 م ، 113ص .

(3)54 - 55. أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد

(4) المرجع السّابق 73 .

(5) سيبويه : الكتاب 1 / 118 .

ردّ ابـن ولّاد علـى المبـرّد بقولـه : قـول المبـرّد : ولـيس هـذا موضـع ضـرورة ، لا حجّـة فيـه علـى سيبويه إنّما هي روايـة عـن العـرب ، والمحاجّـة فـي مثـل هـذا علـى العـرب ، أن يقـول لهـم لـم أعـربتم الكـلام هكـذا مـن غيـر ضـرورة لحقـتكم ؟ أو يكـذّب سـيبويه فـي روايتـه ، وهـو عنـده بخـلاف هـذه الحـال ، وإذا كـان غيـر مُكـذّب عنـده فيمـا يرويـه ، وكانـت العـرب غيـر مدفوعـة عمّـا تقولـه مضـطرّة بـالوزن أو غيـر مضـطرّة فعلـى النّحـوي أن ينظـر فـي علّتـه وقياسـه ، فـإن وافـق قياسـه وإلّا رواه علـى أنّـه شـاذٌّ ، ولـم يكـن للاحتجـاج بالضـرورة وغيرهـا معنـى إذا كـان النّاقـل ثقـةً ، فأمّـا قولـه : والفـرزدق لغتـه رفـع الخبـر مـؤخراً فكيـف يُنصـب مقـدّماً ؟ فلـيس ذلـك بحجّـة ، لأنّ الـرّواة عـن الفـرزدق وغيـره مـن الشّـعراء قـد تغيّـر البيـت علـى لغتهـا وترويـه علـى مـذاهبها ممّـا يُوافـق لغـة الشّـاعر ويُخالفهـا ولـذلك كثـرت الرّوايـات فـي البيـت الواحـد ، ألا تـرى أنّ سـيبويه قـد يستشـهد ببيـتٍ واحـدٍ لوجـوهٍ شـتّى وإنّمـا ذلـك علـى حسـب مـا غيّرتـه العـربُ بلغاتهـا ، لأنّ لغـة الـرّاوي مـن العـرب شـاهدٌ كمـا أنّ قـول الشّـاعر شـاهدٌ إذا كانا فصيحين [3] .

المسألة الرّابعة عشرة [4] :

استدرك المبرّد في هذه المسألة على سيبويه في باب (الأفعال التي تُستعمل وتُلغى) [5] ، قال سيبويه : " وهي ظننتُ ، وحسبتُ ، وخلتُ ، ورأيتُ ، وزعمتُ ، وما يتصرّف من أفعالهنّ كـ (أحسبُ وتظنُّ) وهذه الأفعال إنّما دخلت على مبتدأ وخبره ، فلم يجز الاقتصار على أحدهما ، وإذا تقدّمت هذه الأفعال عملت النّصب في المفعولين جميعاً ، ولا يجوز إلغاؤها كقولك : (علمتُ زيداً منطلقاً) فالمفعول به الثّاني منها خبرٌ للمفعول به الأوّل ، وإذا توسطت هذه الأفعال أو تأخّرت جاز إلغاؤها وإعمالها كقولك : (زيدٌ حسبتُ منطلقٌ ، وزيداً حسبتُ منطلقاً وزيدٌ منطلقٌ حسبتُ ، وزيداً منطلقاً حسبتُ) " [6] .

قال سيبويه أيضاً : " واعلم أنّ المصدر قد يُلغى كما يُلغى الفعل ، وذلك قولك : (متى زيدٌ ظنّك ذاهبٌ ، وزيدٌ ظنّي أخوك ، وزيدٌ ذاهبٌ ظنّي) وجاز إلغاؤه لأنّه وقع بين الاسم والخبر وليس بمتقدّم وقال : " فإن ابتدأت فقلت : (ظنّي زيدٌ ذاهبٌ) كان قبيحاً ضعيفاً كما قبح (أظنّ زيدٌ ذاهبٌ) " [1] .

وقال أيضاً : " وهو في (أين ومتى) أحسن إذا قلت : (متى ظنّك زيدٌ ذاهبٌ ، ومتى تظنّ زيدٌ منطلقٌ) لأنّ قبله كلاماً ، وإنّما يضعف هذا في الابتداء كما ضعف (غير ذي شكٍّ زيدٌ ذاهبٌ وحقّاً عمروٌ منطلقٌ) " [2] .

---

(6)1 / 118. المرجع السّابق

(1)1 / 124. سيبويه : الكتاب

(2)1/ 124. المرجع السّابق

(3)1 /461. أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه

أجاز سيبويه في هذا الموضع إلغاء الظّن ، وقد تقدّم الفعل المفعولين ، إذا كان قبل الظّن شئٌ متصل بالمفعول الثّاني ، وذلك أنّه أجاز (متى تظنّ عمروٌ منطلقٌ) فـ (عمرو) : مبتدأ ، و (منطلقٌ) : خبره ، و (متى) : ظرفٌ للانطلاق و(متى ظنّك زيدٌ ذاهبٌ) فـ (زيدٌ) : مبتدأ ، و (ذاهبٌ) : خبره و(متى) : ظرفٌ للذهاب ، وقد ردّ عليه ذلك أبو العبّاس المبرّد وغيره ، وقالوا : هذا نقض الباب وذلك أنّه شرط : متى تقدّم الفعل لم يُلغ وأعمل فوجب أن يعمل ها هُنا [3] .

قال ابن ولّاد : ليس هذا ينقض شئ من الباب لأنّ سيبويه إنّما يبدأ بجيّد الكلام وأوجهه ثمّ يأتي بما يجوز بعد ذلك والدّليل على جواز إلغاء ظننتُ وهي متقدّمة في الكلام قول العرب : ظننتُ إنّك لقائمٌ ، ومع ذلك إنّ هذه الأفعال غير مؤثرة فاستعملوا ذلك فيها وألغوها في مواضع كثيرة من الكلام ولم يعملوها ألا ترى أنّها تُلغى مع الأسماء المستفهم بها إذا وقعت قبلها في مثل قولهم : قد علمتُ أين زيدٌ ، وقد ظننتُ ومع اللّام إذا قلت : قد علمتُ لزيدٌ خيرٌ منك ، والذي ظنّه محمّد من تأويل قول سيبويه : إنّه لا يُجيزُ إلغاءها إلّا أن يمضي صدر الكلام على اليقين ثمّ يدرك المتكلّم الشّك غلطٌ ، وليس كما ظنّ بل هو يُجيزُ إلغاءها وإن ابتدأ شاكّاً ، وقد أجاز النّحويون - ومحمّد معهم - (أين تظنّ زيدٌ ؟) لا اختلاف بينهم في ذلك إذ جاء عن العرب في قول الشّاعر :

أَبِالأَرَاجِيْزِ يَا بْنَ اللُّؤْمِ تُوْعِدُنِي * * * وَفِي الأَرَاجِيْزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالخُوْرُ [4]

فـ (أين) كلامٌ مضى قبل الظّن على اليقين ها هُنا ، وإن لم يذكر المخبر عنه إلّا بعد الظّن وإنّما أوقعت حرف الاستفهام على الظّن قبل مجيئك بـ (زيد) فالكلام مبني على الشّك وهو مُلغي [5] .

وفي موضعٍ آخر يكرر ابن ولّاد موقفه من السّماع ويقدّمه على القياس ، فقد استشهد بكلام العرب الموثوق بعربيتهم متمثلاً في النّثر في سبعٍ وعشرين مسألة ، وقد بيّنت ذلك في الجدول رقم (2) في نهاية هذا المبحث [1] ومن هذه المسائل :

المسألة الحادية والثّلاثون [2] :

استدرك المبرّد على سيبويه في بابٍ ترجمته : (هذا باب يُختارُ فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبنيّاً عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات) [3] .

، وهو منسوبٌ إلى الشّاعر اللّعين المنقري يهجو فيه العجّاح ، يُريدُ : أتوعدني 120 / 1(4) البيت في : سيبويه : الكتاب بأراجيزك وأنت لا تُحسن الشّعر والتّصرُّف في أنواعه ، وأين أراجيزك من الشّعر ، إنّ الأراجيز مظنّة لؤم الطبيعة وضعف النّفس ، والشّاهد في البيت : في جملة (في الأراجيز خلتُ اللؤمُ والخورُ) حيثُ ألغى عمل الفّعل (خلتُ) وذلك لتوسطه بين المبتدأ والخبر ، فـ (في الأراجيز) جار ومجرور خبر مُقدّم و (اللّؤم) مبتدأ مؤخّر فتوسّطت (خلتُ) بينهما انظر أيضاً : ابن . ونُسب هذا البيت أيضاً لجرير انظر : ابن منظور : لسان العرب مادة (خيل) 328 / 4يعيش : شرح المفصّل للزمخشري 1304 .

.75 - 74(5) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد

يقول سيبويه في هذا الباب : " وذلك قولك : الحمدُ لله ، والعجبُ لك والويلُ لك والترابُ لك والخيبةُ لك ، وإنّما استحبوا الرّفع فيه لأنّه صار معرفة فقوي في الابتداء بمنزلة عبدالله والرّجل ، والذي تعلم ، لأنّ الابتداء إنّما هو خبرٌ وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف ، وهو أصلُ الكلام وليس كلُّ حرفٍ يُصنعُ به ذاك ، كما أنّه ليس كلُّ حرفٍ يدخل فيه الألف واللّام من هذا الباب ، لو قلت : السّقيُ لك ، والرّعيُ لك ، لم يجُزْ " [4] .

ونجد أنّ اعتماد سيبويه في هذا ونحوه على استعمال العرب فيما استعملته على وجهٍ لم يجاوزه ولم يجز غيره قياساً ، وما استعملته على وجهين أو أكثر جاز من ذلك ما استعملوه ولم تستعمل العرب السّقي لك ، والرّعي لك ، فلم يجزه سيبويه ، وأجازه الجرمي والمبرّد [5] .

قال المبرّد : زعم أنّه - والضمير في أنّه راجعٌ لسيبويه - لا يجيز (السّقيُ لك ، والرّعيُ لك) ولا فصل في القياس بين هذا وبين (الحمدُ لله ، والعجبُ لزيدٍ) وأجاز رفعهما أبو عمر الجرمي [6] .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : أمّا قوله : ولا فصل بينهما في القياس ، فلعمري إنّ الأمرَ كذلك إلّا أنّ العربَ لم تتكلّم بهذين الحرفين مع الألف واللّام وكان سبيله في الرّد عليه أن يأتي بشاهدٍ من كلام العرب يدلُّ على خلاف قوله ، لأنّ سيبويه لم يمنع الألف واللّام في هذين الحرفين من طريق القياس وإنّما منعهما كما منع أن يُقال : (وَدَعَ) في الماضي من (يَدَعُ) وذلك أسوق في القياس ، وأولى إن كانت المراعاة في هذا لما ينساقُ في القياس فقط دون ما تتكلّم به العرب ولكّنهم يتكلمون بالشئ وإن كان القياس يوجبه ، ويتكلمون بالشئ وإن كان القياس يمنعه ، كقولهم : " لم أُبَلْ " ويتبعون في الحالين ، لأنّ القصد اتّباعهم وسلوك سبيلهم في كلامهم [7] ، وأمّا قوله : إنّ أبا عمر الجرمي أجاز ذلك ، فإجازة أبي عمر الجرمي بغير حجّة من كلام العرب كإجازة محمّد بن يزيد ، ولا فرق بين إجازةِ هذا وهذا إلّا أن يأتيا بحجّةٍ [1] .

وفي إحدى مسائل كتابه يبيّن ابن ولّاد موقفه من السّماع وحرصه على متابعة العرب في كلامها حتّى ولو كان القياس ممكناً ، وهي :

---

(1) انظر : البحث 91 .
(2) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 101 .
(3) سيبويه : الكتاب 1 / 328 .
(4) المرجع السّابق 1 / 328 - 329.
(5) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 2 /219.
(6) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 101.
(7) المرجع السّابق 101 - 102.

المسألة الثّامنة والثّمانون [2] :

وفي هذه المسألة استدرك المبرّد على سيبويه في باب : (تغيير الأسماء المبهمة إذا صارت علامات خاصّة) [3] ، وقرنه بكلامٍ لسيبويه في باب ترجمته : (هذا باب (أفعل) إذا كان اسماً وما أشبه الأفعال من الأسماء التي في أوائلها الزَّوائد) [4] .

قال سيبويه : " فـ (أحمر) إذا كان صفةً بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسماً ، فإذا كان اسماً ثُمّ جعلته نكرة فإنّما صيّرته إلى حاله إذ كان صفةً ، أي من قِبل أنّ (أحمر) كان وهو صفة قبل أن يكون اسماً بمنزلة الفعل " [5] .

ابتدأ سيبويه الباب وهو باب ما لا ينصرف بذكر ما يجتمع فيه علّتان من العلل المانعة من الصّرف وساق الأبواب على ذلك ، وبدأ بـ (أفْعَل) الذي هو وصفٌ نحو (أفكل ، و أرمل ، و أيدع ، و أربع ، و أحمر ، و أشهب ، و أصفر ، و أقهب) ، وقد اجتمعت علّتان من العلل المانعة من الصّرف في وزن (أفْعَل) وهما وزن الفعل والصفة ، وإن صغّرته لم يخرجه التّصغير إلى الصّرف ، لأنّ الفعل قد صُغِّر في بعض المواضع وهو التّعجّب ، فقالوا : ما أُميلحَ زيداً ! [6] .

أمّا (أحمر) إذا كان صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسماً ، فإذا صار اسماً ثمّ جعلته نكرة فإنّما صيّرته إلى حاله إذ كان صفةً ، وهذه المسألة وما جرى مجراها يختلف فيها النّحويون قال سيبويه والخليل ومن وافقهما ، منهم أبو عثمان المازني : إنّ (أفْعَل) إذا كان صفة ثمّ سمّينا به رجلاً أو غيره ثمّ نكّرناه لم ينصرف ، وقال الأخفش وأبو العبّاس المبرّد : إذا سمّينا به ، ثمّ نكّرناه انصرف [7] .

وحقيقة ذلك أنّ (أحمر) وما جرى مجراه من قبل أن يُسمّى به غير مصروف لاجتماع علّتين وهما وزن الفعل والصفة ، فإذا سمّينا به رجلاً فقد زالت الصفة وصار علماً لذلك الرّجل سواءً أكان أبيض أو أسود أو على أيّ لونٍ كان فلا تصرفه لاجتماع علّتين ، وزن الفعل والتّعريف ، فإذا نكّرناه وهو اسمٌ زال عنه التّعريف وقد كان زالت عنه الصفة بالتسمية ففيه علّةٌ واحدة وهي وزن الفعل ، فلذلك قال الأخفش : إنّه ينصرف وذلك قولك : مررتُ بأحمر وأحمرٍ آخر وأمّا سيبويه فإنّه وإن سُمِّي به في حكم الصفة ، واحتجّ في ذلك بأنّا إذا نكّرناه فإنّما يرجعُ إلى تنكيرٍ كان له وهو صفة فكأنّه يرجعُ إلى الحال الأولى التي كان لا ينصرفُ فيها ، وذُكِر أنّ المازني سأل الأخفش فقال له : لِمَ صرفته ؟ قال : لأنّه صار اسماً وزالت عنه الصفة فبقي فيه

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 102 .
(2) المرجع السّابق 202 .
(3) سيبويه : الكتاب 3 / 280 .
(4) المرجع السّابق 3 / 194 .
(5) المرجع السّابق نفسه 3 / 198 .
(6) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 3 /457 - 458.
(7) المرجع السّابق 3 /461.

وزن الفعل فقط ، فقال له المازني : ألست تقولُ " نسوةٌ أربعٌ " فتخفض الأربع وتنونه وهو صفة على وزن الفعل ؟ فقال : بلى ، قال : فلِمَ صرفته وقد اجتمعت فيه علّتان ، وزن الفعل والصفة ؟ قال : لأنّ (أربعاً) اسمٌ في الأصل ولا أحكم له حكم الصفة ، وإن وصفت به ، فقال له المازني : فاحكم للأحمر بحكم الصفة وإن سمّيت به لأنّ الأصل فيه صفة ، فلم يأتِ الأخفش بمقنع [1] .

قال المبرّد مستدركاً على سيبويه : وهذا نقض قوله في (أحمر) وما أشبهه إذا سُمِّي به لم ينصرف في النّكرة ويلزمه أن يصرفه في النّكرة كما قال أبو الحسن الأخفش ، وذلك لأنّ المانع له من الصّرف في النّكرة أنّه وصفٌ وإذا سَمَّي به فقد أزال عنه ذلك المعنى وأدخله في باب (أفعل) وذهبت دلالته على الحمرة ، فإن قال قائلٌ : فأنت قد تقول : " مررت بنسوةٍ أربعٍ " فينبغي ألّا تصرف (أربعاً) لأنّك قد أخرجته من باب الأسماء ووصفت به كما أخرجت (أحمر) من باب الوصف وسمّيت به ، فإنّ هذا لا يلزم ، من قِبَلِ أنّ (أربعاً) إنّما كان في الأصلِ اسماً للعدد ، ثُمّ توسّعت فوصفت به ولم تُخْرِجه عن أن يكون اسماً للعدد ولا مفارقاً لشيءٍ من معناه ، و (أحمر) حيث سمّيت به أخرجته من باب الحمرة ومن الشئ الذي كان يدلُّ عليه وصار بمنزلةِ زيدٍ وما أشبهه ، وكان أبو الحسن الأخفش لا يصرف (أرمل) في النّكرة من قولك : مررتُ برجلٍ أرملَ يا فتى ، ولا يلتفت إلى قولهم : أرملة ، وغيره يصرفه في النّكرة لأنّه اسمٌ نُعِت به والدّليل على ذلك تأنيثه على لفظه [2] .

قال أحمد ابن ولّاد : حُجّة سيبويه في ترك صرف (أحمر) إذا سُمِّي به ما وجد عليه اجتماع العرب في ذلك ، ألا ترى إلى قوله في باب ما كان من (أفعل) صفةً في بعض اللُّغات واسماً في أكثر الكلام ، قال : " وأمّا أدهم إذا عنيت به القيد وأسود إذا عنيت به الحيّة وأرقم إذا عنيت به الحيّة أيضاً لم تصرفه في معرفةٍ ولا نكرة لم تختلف في ذلك العرب " [3] ، فهذا نصُّ قوله وسبيله وسبيل النّحويين اتّباع كلام العرب إذا كانوا يقصدون إلى التّكلّم بلغتها فأمّا أن يعملوا قياساً - وإن حَسُنَ - يؤدي إلى غيرِ لغتها فليس لهم ذلك ، وهو غير ما بنوا عليه صناعتهم وقياس هذه الأشياء سهلٌ كما قال سيبويه وإن وافق كلامهم ، وأمّا اعتلاله بصرف المعدول إذا سُمِّي به لأنّ العدلَ قد زال عنه بالتسمية ، فهذا الذي قاس عليه باب (أحمر) أوقعه في مخالفة العرب فيما لم تختلف فيه ، ولعمري لو لم يسمع من العرب ترك الصّرف في (أدهم ، و أرقم ، و أسود) وما أشبه ذلك إذا سمُّوا بها لكان ما ذكر قياساً سهلاً ، ولكن لا بُدّ من متابعتهم إذا كُنّا نُريدُ التّكلّم بلغتهم دون ما يطّرد لنا ويحسنُ في مقايسنا ، وإذ وجدنا العرب تجعل للفعل المستقبل ماضياً من لفظه ، كقولهم من (ضرب :

---

(1) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 3/ 461 - 462.

(2) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 203 - 204.

(3) سيبويه : الكتاب 3 / 201 .

يضّرب) ومن (يضرب : اضرب) وهذا مطّرد في أكثر الكلام ثُمّ اتّبعناهم في (يَدَعُ) فلم نقس عليه (وَدَعَ) ونعمل منه ماضياً على حسب ما جاء مستقبلاً وكان قياس هذا سهلاً ، ولكنّا اتّبعناهم فتركنا من ذلك ما تركوا ، وتكلّمنا بما تكلّموا وقالوا : (عسى) فجاءوا بالماضي ، ولم يقولوا : (يعسى) فيأتوا بالمستقبل ، فتنكبناه إذ تنكبوه [1] .

وقد لا يثق ابن ولّاد في بعض المسموع فلا يجعله حُجّة فيقوم بردّه ، والسبب في ذلك ربّما أنّ هذا المسموع لم يُنقل عن عالمٍ ثقة ، أو لعلّه نُقل عن بعض من لا يُحتجُّ بلغته ، فورد هذا في :

المسألة السّادسة والتّسعون [2] :

استدرك المبرّد على سيبويه في الباب الذي جعله تحت مُسمّى : (هذا بابٌ من الإضافة لا تلحق فيه ياءي الإضافة) [3] .

قال سيبويه : " وذلك إذا جعلته صاحب شيءٍ يُزاوله أو ذا شيءٍ ، أمّا ما يكون صاحب شيءٍ يُعالجه فإنّه ممّا يكون (فعّالاً) وذلك قولك لصاحب الثّياب : ثوّاب ، ولصاحب العاج : عوّاج ولصاحب الجمال الذي ينقل عليها : جمّال ولصاحب الحُمُر الذي يعمل عليها : حمّار ، وللذي يُعالجُ الصّرف : صرّاف وهذا أكثر من أن يُحصى وليس في كلّ شيءٍ من هذا قِيل فيه هذا ، ألا ترى أنّك لا تقول لصاحب البرِّ : برّار ، ولا لصاحب الفاكهة : فكّاه ، ولا لصاحب الشّعير : شعّار ولا لصاحب الدّقيق : دقّاق ؟ وإنّما يُقالُ لصاحب الدّقيق : دقيقيّ وتقولُ : مكانٌ آهلٌ ، أي ذو أهلٍ " [4] .

جعل سيبويه الباب فيما كان صنعة ومعالجة أن يجئ على (فعّال) ؛ لأنّ (فعّالاً) لتكثير الفعل وصاحب الصّنعة مداومٌ لصنعته ، فجعل له البناء الدّال على التّكثير كـ (البزّاز والعطّار) ، وغير ذلك ما لا يُحصى كثرة ، وأيضاً فيما كان ذا شيءٍ وليس بصنعةٍ يُعالجها أن يجئ على (فاعل) ؛ لأنّه ليس فيه تكثير ، كقولنا لذي الدّرع : دارع ، ولذي النّبل : نابل ولذي النّشّاب : ناشب ، ولذي التّمر واللّبن : تامر ولابن ، وقالوا لذي السّلاح : سالح ، ولذي الفرس : فارس وقالوا لصاحب الفعل : فاعل ، ولصاحب الحذاء : حاذٍ ، ولصاحب اللّحم : لاحم ، ولصاحب الشّحم : شاحم [5] .

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 204.
(2) المرجع السّابق 213 .
(3) سيبويه : الكتاب 3 / 381 .
(4) المرجع السّابق 3 - 381 / 382.
(5) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 4 /131.
(6) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 213 - 214.

استدرك المبرّد على سيبويه في هذا الباب بقوله : وكلُّ من رأينا ممّن تُرضى عربيّته يقول لصاحبِ البُرِّ : برّار حتّى صار لكثرةِ استعماله لا يُحتاجُ فيه إلى حُجّةٍ من شعرٍ ولا غيره [6] .

قال ابن ولّاد رادّاً عليه : ليس في هذه المسألة غير الدّعوى ، وليس ها هُنا حُجّة ، وذلك أنّه ردّ دعوى بدعوى لأنّ سيبويه قال : لا يُقالُ هذا ، كأنّه لم يسمعه من العرب ، فادّعى محمّد أنّه يُقالُ ولم يأتِ بحُجّةٍ ، وادّعى ذلك في زمن من لا تُرضى لغته ولا يُحتجُّ بقوله ، وأنكره سيبويه في زمن من يؤخذ بلغته ويُرجعُ إلى قوله ، ويُستشهد بلفظه ، ويُمتنع من التّكلّم بما امتنع منه فالنّفسُ إلى الدّعوى الأولى أسكن فيها وبها أوثق ، لا سيّما إذا أضفنا ذلك إلى أنّا لم نسمعه من عالمٍ ولا من عربيّ ، وما سمعتُ أحداً مردود القول فضلاً عن متّبع القول نسب بائع البرِّ فيقول : برّار ، ولو سمعته في هذا الوقت كان سماعه حُجّةً على أنّ قولي أيضاً لم نسمعه ، دعوى كادّعاء الرّاد والمردود عليه ، ولعلّه أن يكون قد سمعه من عوام مَصْر من الأمصار لا يُؤخذُ بلغتهم ، وهذا نوعٌ من الكلام لا فائدة فيه أكثر من أن تتلقى من عالمٍ موثوقٍ بقوله ، فيُؤخذُ ذلك منه ويُقبلُ تقليداً ، وقد حكى سيبويه في هذا الباب أنّه لا يُقالُ لصاحب الفاكهة : فكّاه وهذا مُستعمل في أكثر الأمصار التي شاهدناها ، وليس ذلك بحُجّة ، وأحسبُ أنّ محمّداً سمع (برّاراً) على نحوٍ من هذا ، ولم يتعمّد المخالفة إلّا أنّه احتجّ بلغةِ من لا يُحْتجُّ بمثله [1] .

كان ابن ولّاد في استشهاده بالسّماع يُكثرُ من قوله : (هكذا استعملته العرب ، والعرب قد فعلت كذا وهو كثيرٌ في أشعار العرب) وما إلى ذلك ، ممّا يدلُّ على تمسكه بالمسموع من قول العرب ، والسّيرُ علي نهجهم وعدم مخالفتهم فيما نطقوا به .

ثانياً : **القياس** :

القياس من الأدلّة النّحويّة المهمّة ، إلا أنّ مرتبته بعد السّماع ، وأوّل من عرف القياس هم الفقهاء ثُمّ انتقل إلى بيئة النّحويين أثناء مرحلة التّقعيد النّحوي ، فأصبحت الدراسة النّحويّة تقوم على ركنين أساسيين هما السّماع والقياس ، فالقياس أصلٌ من أصول التقعيد النّحوي حيثُ اعتمده النّحاة وسيلة علميّة مفضية إلى بناء القواعد النّحويّة بناءً صحيحاً ، وهو يدلُّ على المنهج العلمي الدّقيق الذي اتّبعه النّحاة في دراستهم ، وعُدّ بذلك منهجاً مهماً للبحث لا يقوم النّحو إلّا به لأهميته الكبرى في بناء القواعد ودراسة اللُّغة ، وهو أفضل وسيلة لتوسيع دائرة اللُّغة بل هو الذي بثّ فيها النّمو والحياة ، فلولا القياس لكانت اللّغة جامدة ، ولما استطاعت أن تُحافظ على استمرارها وشبابها ، ولذلك عدّ ابن الأنباري كلّ من لا يعرف القياس لا يعرف النّحو ولا يمكن بأيّ حالٍ

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 213 - 214 .

(2) أبو البركات ابن الأنباري : الإغراب في جدل الإعراب 45 - 46.

(3) السيوطي : الاقتراح في علم أصول النّحْو 204.

إنكاره يقول : " اعلم أنّ إنكار القياس في النّحو لا يتحقّق لأنّ النّحو كلّه قياس " [2] ولهذا قيل في حدّه : " النّحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب " [3] ومن أنكر القياس فقد أنكر النّحو ولا يُعلم أحدٌ من العلماء أنكره لثبوته بالدّلالة القاطعة ، وإذا بطل أن يكون النّحو روايةً ونقلاً وجب أن يكون قياساً وعقلاً ، والسرُّ في ذلك أنّ عوامل الألفاظ يسيرة محفوظة والألفاظ كثيرة غير محصورة فلو لم يجز القياس واقتصر على ماورد في النّقل من الاستعمال لأدّى ذلك إلى بقاء الكثير من المعاني التي لا يمكن التّعبير عنها لعدم النّقل ، وذلك مُنافٍ لحكمة الوضع ، ولذلك وجب أن يوضع وضعاً قياسيّاً عقليّاً لا نقليّاً ، والقياس ذو وجهين عند الحديث عن اللّغة وأحكامها فالوجه الأوّل هو :

القياس الاستعمالي :

وهو الذي عناه ابن الأنباري في قوله : " القياس حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه " [1] ، فابن الأنباري يعني بـ (غير المنقول) كلامنا المُستحدث الذي نُحاكي به كلام العرب ، ويعني بـ (المنقول) ما نُقل إلينا من الكلام العربي الفصيح ، مثل قولنا : صحافة وطباعة ، قياساً على قولهم : زراعة وصناعة ، والقياس بهذا المعنى : هو محاكاة كلام العرب في طرائقهم اللّغويّة وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ الكلمة ، وما يعرض لها من أحكامٍ كالإبدال والرّفع والنّصب والجرّ وغيره ، وفي نظام الكلام وما يعرض له من أحكامٍ كالتّقديم والتأخير والحذف وغيره ، وكرفع الفاعل ، ونصب المفعول في كلّ مكان ، وإن لم يكن كلُّ ذلك منقولاً عنهم ، وإنّما لمّا كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه ، وكذلك كلّ مقيس في صناعة الإعراب " [2] ، أمّا الوجه الثّاني فهو :

القياس النّحوي :

والقياس النّحوي هو ما يبتدعه النّحوي تنبيهاً إلى علّةِ الحكم الثّابت عن العرب بالنّقل الصّحيح وفي ذلك يقول ابن الأنباري : القياس حملُ فرعٍ على أصل بعلّةٍ ، وإجراء حكم الأصل على الفرع كقولنا : أُعرب الفعل المضارع قياساً على الاسم لمشابهته له ، ولتوضيح الفرق بين القياس الاستعمالي والقياس النّحوي ، فإنّ القياس الاستعمالي هو انتحاء كلام العرب ، وبهذا المعنى لا يكون نحواً بل تطبيقاً للنّحو ، أمّا القياس النّحوي فهو النّحو كما يراه العلماء ، وهو ما كان يعنيه النُّحاة بقولهم : النّحو كلّه قياس وقد ورد في الأثر أنّ الكسائي كان يقول :

---

(1) أبو البركات بن الأنباري : لمع الأدلّة في أصول النّحو 95 .

(2) البركات ابن الأنباري : الإغراب في جدل الإعراب 45 - 46.

(3) هذا صدر بيتٍ من عدّةِ أبيات للكسائي ، يتحدّث فيها عن مكانة علم النّحو ، انظر : السيوطي : الاقتراح في علم أصول النّحْو 204.

(4) أبو بكر الزبيدي : طبقات النّحويين واللُّغويين 25 .

إِنَّمَاْ النَّحْوُ قِيَاْسٌ يُتّبَع * * * وَبِهِ فِيْ كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعْ [3]

ظهر القياس منذ ظهور النّحو في البصرة ، واتّسع على يد علماء المدرسة البصريّة ، ويُروى أنّ أبا اسحاق الحضرمي يُعدّ : " أوّل من بعج النّحو ، ومدّ القياس ، وبسط العلل " [4] ، ثُمّ جاء من بعده تلميذه عيسى بن عمر وسار على نهجه ثُمّ توسّع ونما على يد الخليل وتلميذه سيبويه ، ومن بعدهم المبرّد وأبو علي الفارسي وتلميذه ابن جنّي اللذان أوغلا فيه ، ولا يوجد نحوي من المدرستين البصريّة أو الكوفيّة إلّا والقياس عنده من أصول النّحو العربي ، وإنكار القياس في النّحو لا يتحقّق ؛ لأنّ النّحو كلّه قياس ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النّحو ، ولا يُعلم أحدٌ من النّحاة أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة ، وذلك أنّ علماء اللّغة أجمعوا على أنّه إذا قال العربيُّ : كتب زيدٌ ، فإنّه يجوز أن يُسند هذا الفعل إلى كلِّ اسمٍ مُسمّى تصحُّ منه الكتابة ، نحو : عمرو ، وبشر ، وأردشير ، إلى ما لا يدخل تحت الحصر وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النّقل محالٌ [1] .

أركان القياس :

من قول ابن الأنباري حمل غير المنقول على المنقول لعلّةٍ جامعة أي : إعطاء المقيس حكم المقيس عليه في الإعراب أو البناء او التّصريف ، وبهذا يكون للمقيس عليه حكمٌ ثابت ، امّا المقيس فيحتاج إلى حكم ، وعلى هذا فإنّ المقيس عليه هو الأصل والمقيس هو الفرع ، مثل إذا سمعت : قام زيدٌ جاز لك أن تقيس (عمرو) على (زيد) في الفاعليّة فتقول : قام عمرو ، فالمقيس عليه هو (زيد) وهو أصلٌ والمقيس هو (عمرو) وهو فرعٌ ، ومثل أن تُركّب قياساً في الدّلالة على رفع ما لم يُسمّ فاعله فتقول : اسمٌ أُسند الفعل إليه مقدّماً عليه ، فوجب أن يكون مرفوعاً على الأصل فالأصل هو الفاعل والفرع هو ما لم يُسمَّ فاعله ، والحكم هو الرّفع ، والعلّة الجّامعة هي الإسناد ، والأصلُ في الرّفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل ، وإنّما أُجري على الفرع ، الذي هو ما لم يُسمَّ فاعله ، بالعلّة الجّامعة التي هي الإسناد [2] .

وأركان القياس على هذا هي : الأصل : وهو المقيس عليه ، والفرع : وهو المقيس ، والحكم : وهو إعطاء المقيس حكم المقيس عليه ، والعلّة الجامعة : هي العلّة التي أعطي بموجبها الحكم للمقيس وأوّل من تحدّث عن فكرة الأصل والفرع في القياس هو الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وكان هدفه من هذه الفكرة إرجاع اللّغة إلى صورتها المثاليّة التي يظنّ الخليل أنّها كانت عليها قبل أن يشذّ منها شئٌ ، وما يشير إلى فرضيّة الأصل والفرع تلك الشّواهد المطّردة ومنها (قال الخليل وسيبويه وجميع البّصريين : المستحق للإعراب من الكلام الأسماء والمستحق للبناء هو الأفعال والحروف وهذا هو الأصل) وقد اختلف النُّحاة في الأصل (المقيس

---

(1) أبو البركات ابن الأنباري : لُمع الأدلّة في أصول النّحو 95 - 100.
(2) السيوطي : الاقتراح في علم أصول النّحْو 61 .
(3) المرجع السّابق 208 .
(4) ابن جنّي : الخصائص 1 / 326 .

عليه) فالبصريون لا يقيسون إلّا على الكثير المطّرد في كلام العرب وألّا يكون شاذّاً خارجاً عن سنن القياس [3] ، والأمرُ في الشّذوذ ليس متعلّقاً بقلّة الشّواهد أو كثرتها وإنّما بصوابها واستقامتها يقول ابن جنّي : قد يقلُّ الشئُ وهو قياس ، ويكون غيره أكثر منه إلّا أنّه ليس بقياس فمثل القليل المقيس قولهم في النّسب إلى شنوءة : شنئيُّ ، ولك أن تقول في الإضافة إلى قتوبة : قتبيُّ وإلى ركوبة : ركبيُّ ، وإلى حلوبة : حلبيُّ ، قياساً على : شنئيُّ [4] ، وأمّا ما هو أكثر من باب (شنئيُّ) فإنّه عند سيبويه ضعيفٌ في القياس ، فالصواب الاستقامة في النّسب إلى قريش وسليم وثقيف ، وهي التي جعلت سيبويه يضعف القياس فيما سُمع من قولهم : قرشيُّ وثقفيُّ وسلميُّ ، لأنّ القياس عنده يأباه ، أمّا الخليل بن احمد فكان لا يقيس على القليل النّادر ، بل يضعه تحت قاعدة يُحفظ ولا يُقاسُ عليه ، وكذلك كان سيبويه لا يقيس إلّا على الكثير ، وإن كان قد قاس على القليل النّادر في (شنوءة) وقد اتّبع كثيرٌ من المتأخرين طريقة سيبويه في القياس كالمبرّد وابن السّراج وأبو علي الفارسي وابن جنّي ، بل عقد ابن جنّي باباً في كتابه الخصائص سمّاه الاطّراد والشّذوذ [1] .

جعل نُحاة العربيّة ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصّناعة النّحويّة مطّرداً وجعلوا ما فارق ما عليه بقيّة بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذّاً ، وبهذا يكون الاطّراد ما وافق القاعدة النّحويّة واستمرّ عليها ، وما خالف القاعدة فهو شاذٌّ ، والكلام في الاطّراد والشّذوذ على أربعة أضرب :

أوّلاً : مُطّردٌ في القياس والاستعمال جميعاً :

وذلك نحو : قام زيدٌ ، وضربتُ عمراً ، ومررتُ بسعيدٍ ، وهذا هو الغاية المطلوبة ، فرفع الفاعل ونصب المفعول به وجرّ المجرور ، وكلّ ما شابه ذلك من القواعد المطّردة في القياس والاستعمال أو السّماع هو أقوى مراتب الكلام .

ثانياً : مُطّردٌ في القياس شاذٌّ في الاستعمال :

وذلك نحو الماضي من (يذر ، ويدع) فهو (وذر ، وودع) فالقياس يوجبه ، ولكنّه متروكٌ في الاستعمال أوالسّماع كذلك قولهم : مكانٌ مُبْقلٌ ، من أبقل فهو مُبقل ، هذا هو القياس ، ولكنّ الأكثر في السّماع : مكانٌ باقلٌ ، وممّا يقوى أيضاً في القياس ويضعف في السّماع والاستعمال ، مفعول (عسى) اسماً صريحاً ، كقولك : عسى زيدٌ قائماً ، أو قياماً ، هذا هو القياس غير أنّ السّماع ورد بحظره فتُرك استعمال الاسم ها هُنا ، وذلك قولهم : عسى زيدٌ أنْ يقومَ ، وقوله تعالى : (عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِنْهَا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا رَاغِبُونَ) [2] .

---

(1) ابن جنّي : الخصائص 1 / 326 .

(2) سورة القلم : آية (32) .

ثالثاً : مُطّردٌ في الاستعمال شاذٌّ في القياس :

وذلك نحو قولهم : أخوص الرّمثُ ، واستصوب الأمرَ ، ولا يُقالُ : استصبتُهُ ، ومنه : استحوذ وأغيلت المرأةُ إذا أرضعت المرأة ابنها وهي حاملٌ ، والقياس الإعلال : (استحاذ ، واستناق ، واستصاب أمّا قاعدة النُّحاة للمطّرد في الاستعمال وشاذّاً في القياس فهي اتّباع السّماع الوارد به في نفسه ، فيجب ها هُنا تقديم السّماع على القياس ؛ لأنّه ما نطقت به العرب ولكنّه لا يُتّخذ أصلاً يُقاس عليه غيره فالمسموع من استحوذ واستصوب وما أشبهه يُحفظ ويُتكلّم به ولكن لا يُقاسُ عليه غيره فلا تقول في استقام : استقوم ولا استباع : استبيع ، ولا استساغ : استسوغ ، لو لم يُسمع شئٌ من ذلك قياساً على قولهم : أخوص الرّمثُ فإن كان الشئُ شاذّاً في السّماع مُطّرداً في القياس تحاميتَ ما تحامت العربُ من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله ، ومن ذلك امتناعك من (وذر ، وودعَ) لأنّ العرب لم تقُلهما ، ولا ضير في أن تستعمل نظيرهما ، فأمّا قول أبي الأسود الدؤلي [1] :

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيْلِي مَاْ الّذِي * * * غَاْلَهُ فِيْ اَلْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ [2]

فهو شاذٌّ ، ومنه أيضاً قراءة بعضهم لقوله تعالى : (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى) [3] ، بتخفيف الدّال ، فأمّا قولهم : ودع الشئَ يدع ، إذا سكن فاتّدع فمسموعٌ مُتّبع [4] ، كالذي يُحكى عن معاوية أنّه قال : (خيرُ المجالسِ ما سافرَ فيه البّصرُ ، واتّدع فيه البدنُ) ومن ذلك قول العرب : أقائمٌ أخواك أم قاعدان ؟ هذا كلامهم والقياس يُجبُ أن تقولَ : أقائمٌ أخواك أم قاعدان هُما ؟ إلّا أنّ العربَ لا تقوله إلّا (قاعدان) فتصل الضّمير ، والقياس يُوجب فصله ليُعادل الجملة الأولى [5] .

رابعاً : شاذٌّ في القياس والاستعمال جميعاً :

وهو كتتميم مفعول فيما عينه واواً نحو : ثوبٌ مصوون ، ومسكٌ مدووف ، وحكى البّغداديون : فرسٌ مقوود ورجلٌ معوودٌ من مرضه ، كُلُّ ذلك شاذٌّ في القياس والاستعمال ، فلا يسوغ القياس عليه ولا يُردُّ غيره إليه ، ولا يحسُن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلّا على وجه الحكاية .

---

(1) ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي أوّل من وضع العربيّة ونقّط المُصحف ، روى عن عمر وعلي وأبي ذر وابن عبّاس وغيرهم ، وصحب علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – وشهد معه صفّين ، مات سنة 67 هـ ، انظر ترجمته : ياقوت الحموي : معجم الأدباء 12 / 34 .

(2) البيت ورد في : ابن جنّي : الخصائص 1 / 99 ، 266 .

(3) سورة الضُّحى : آية (3) .

(4) ابن جنّي : الخصائص 1 / 99 .

(5) المرجع السّابق 1 / 100 .

(6) ابن جنّي : المنصف شرح لتصريف المازني 1 / 180.

(7) السيوطي : الاقتراح في علم أصول النّحْو 239.

أمّا المقيس فهل يُوصف بأنّه من كلام العرب أو لا ؟ قال المازني : " ما قيس من كلام العرب فهو من كلام العرب ، ألا ترى أنّك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كلّ فاعل ، ومفعول ، وإنّما سمعت البعض فقست عليه غيره ، فإذا سمعت (قام زيدٌ) أجزت : ظرُف بِشْرٌ ، وكرُم خالدٌ " [6] - أي أنّك قد أجزت قياساً على ما سمعته من الجملة الفعليّة - وأراد بقوله : " من كلام العرب " لأنّه صيغ في قوالبهم وجاء على نهج كلامهم ، ونُسج على منوالهم فهو من كلام العرب حكماً وعملاً ، وإن لم يرد ذلك عنهم بعينه ولا فاهوا بألفاظه [7] .

موقف ابن ولّاد من القياس :

القياس من الأدلّة النّحويّة التي استخدمها ابن ولّاد في ردّه على المبرّد ، وهو من الأدلّة النّحويّة المهمة إلّا أنّ مرتبته بعد السّماع ، فابن ولّاد لم يُكثر من الاستشهاد بالقياس مثل السّماع وقد بيّنتُ موقفه من القياس عند الحديث عن السّماع ، والمسائل التي استدلّ فيها ابن ولّاد بالقياس ثلاثٌ وأربعون مسألةً وقد بيّنت ذلك في الجدول رقم (2) في نهاية هذا المبحث [1] ، وهي قليلة مقارنة بالمسائل التي استدلّ فيها بالسّماع والتي بلغت إحدى وستين مسألة ، ومن هذه المسائل التي استدلّ فيها ابن ولّاد بالقياس :

المسألة الثّالثة [2] :

هذه المسالة سقط أوّلُها من كتابه الانتصار كما أشار إلى ذلك محقق كتاب الانتصار ، وهذه المسألة استدرك فيها المبرّد على سيبويه في باب : (الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول) [3] .

قال سيبويه : " وقد قال بعضهم (ذهبتُ الشّام) يُشبّهه بالمبهم ، إذ كان مكاناً يقعُ عليه المكانُ والمذهبُ ، وهذا شاذٌّ ؛ لأنّه ليس في (ذهب) دليلٌ على الشّام ، وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكانِ ومثلُ : ذهبتُ الشّامَ : دخلتُ البيتَ " [4] .

ردّ المبرّد على سيبويه بقوله : ومثلُ : ذهبتُ الشّامَ : دخلتُ البيتَ ، حيث ذهب المبرّد إلى أنّ (البيتَ) مفعول به للفعل (دخل) وهو من الأفعال التي تتعدّى مرّة بحرف ومرةً أُخرى بغير حرف [5] .

وقد تابع المبرّد في رأيه هذا أبا عمرو الجرمي الذي قال : " دخلتُ البيتَ ، لم يُحذف منه حرف الجرِّ ، ولا من الأفعال ما يتعدّى بحرف جرٍّ وبغيرِ حرفِ جرٍّ ، نحو : جئتك وجئتُ إليك قال : غلط في هذا سيبويه [6] .

---

(1) انظر : البحث 91 .
(2) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 46 .
(3) سيبويه : الكتاب 1 / 34 .
(4)1 / 35 . المرجع السّابق
(5)4 / 337. أبو العبّاس المبرّد : المقتضب
(6)1 / 160. سيبويه : الكتاب
(7)4 / 9 - 10. المرجع السّابق

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : (ذهب) أصله ألّا يتعدّى إلّا بحرفٍ ، ويدلُّ على ذلك أنّ مصدره مصدر ما لا يتعدّى وهو (فُعُول) تقول : دخل : دخولاً ، وقعد : قعوداً ، وجلس : جلوساً وذهب : ذهوباً فـ (فُعُول) مصدر ما لا يتعدّى من الأفعال ، ألا ترى أنّ سيبويه قال في باب (بناء الأفعال التي هي أعمالٌ تتعدّاك إلى غيرك ومصادرها) : " إنّ (فعولاً) إنّما يكون لما لا يتعدّى نحو : قعد : قعوداً وجلس : جلوساً ، وثبت : ثبوتاً ، وذهب : ذهوباً ، وقد قالوا : الذّهاب والثّبات ، وأمّا قولهم : دخلتُه : دخولاً ، وولجتُه ولوجاً ، فكان الأصل : ولجتُ فيه ، ودخلتُ فيه إلّا أنّهم حذفوا (في) كما قالوا : نُبئتُ زيداً ، يُريدون : عن زيدٍ ، فحذفوا (عن) ها هُنا " [7] .

قال ابن ولّاد : هذا معنى قول سيبويه : إنّ ذهبتُ الشّامَ مثلُ دخلتُ البيتَ ، أراد به أنّ حرف الجرِّ حُذف مع (ذهبتُ) كما أنّه حُذف مع (دخلتُ) وليس بين واحد من الأمرين وغيره فرقٌ في الأصل ، إلّا أنّ العربَ ربّما استعملت الحذف في بعض الأشياء أكثر من بعض ، فيتوهّم بذلك المتوهّم أنّ ما أُستعمِل فيه الحذف أكثر أصله التّعدّي ، وليس الأمرُ كذلك ، وإنّما يكون كثرةُ الحذف على قدر كثرة الاستعمال وربّما استعمل الشئ محذوفاً ، ولم يُتكلّم بالأصل البتّة ، فأمّا (ذهب ودخل) فقد أُستُعمل معهما الوجهان أعني حذف حرف الجرّ وإثباته ، كقولهم : دخلتُ في الدّارِ ، ودخلتُ الدّارَ وذهبتُ الشّامَ ، وذهبتُ إلى الشّامِ ، واستعمالهم حرف الجرّ في جميع المواضع مع (فعلتُ) وأنّه غير ممتنع معها على حالٍ يدلُّ على أنّه الأصل وأنّ الحذف فرعٌ [1] .

المسالة الثّامنة [2] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسالة في باب : (ما يجرى ممّا يكون ظرفاً هذا المجرى) [3] ، قال سيبويه : " وذلك قولك : يومُ الجمعةِ ألقاك فيه ، وأقلّ يوم لا ألقاك فيه ، وأقلّ يوم لا أصوم فيه ، وخطيئة يوم لا أصيد فيه ومكانُكُم قمتُ فيه ، فصارت هذه الأحرف ترتفعُ بالابتداء كارتفاع (عبدالله) وصار ما بعدها مبنيّاً عليها كبناء الفعل على الاسم الأوّل ، فكأنّك قلت : يومُ الجمعة مُباركٌ ومكانُكُم حسنٌ ، وصار الفعلُ في موضع هذا " [4] .

ومعنى قول سيبويه أنّ الظروف نوعان ، ظرفٌ يكون اسماً وظرفاً ، وهو (الظّرف المتمكّن) وظرفٌ لا يكون اسماً وهو (الظّرف غير المتمكّن) .

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 1 / 46 - 47.
(2) المرجع السّابق 57 .
(3) سيبويه : الكتاب 1 / 84 .
(4) المرجع السّابق 1 / 84.
(5) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 1 /377 - 378 .
(6) سيبويه : الكتاب 1 / 85.

أمّا الظروف المتمكّنة فهي ما تكون مرفوعةً في حال ومجرورةً في حال ومنصوبةً في حالٍ على غير معنى الظّرف ، وهذا هو تمكّنها كونها أسماء ؛ لأنّها تصيرُ بمنزلة (زيد وعمرو) وهي نحو : اليوم والليلة والشّهر ، والمكان وما أشبه ذلك ، فإذا كان الظّرفُ متمكّناً وشغلت الفعل النّاصب له بضميره عنه رفعته كما ترفع (زيداً) في مثل قولك : يومُ الجمعة ألقاك فيه ، كما تقول : زيدٌ أضربه ، وعمرو أتكلّم فيه ، واعلم أنّ الظروف المتمكّنة إذا نُصبت كان لك في نصبها وجهان :

أحدهما : أن تنصبها من طريق الظّرف ، فتكون مقدّراً لـ (في) وإن كانت محذوفة ، ألا ترى أنّك لمّا حذفتها وصل الفعل فنصب ، فإذا شغلت الفعل عنه وقد قدّرته تقدير الظّرف قُلتَ : يومَ الجمعة قمتُ فيه .

والثّاني : أن تقدّر وصول الفعل إليها بلا تقدير (في) وهذا هو المفعول على سعة الكّلام ، كقولك يومَ الجمعة ألقاكه ومكانَكَم قُمتُهُ ، فإذا قُلتَ : يومَ الجمعة صمتُهُ ، جعلتَ (يومَ) مفعولاً على سعة الكّلام وجعلت الضّمير العائد إليه غير متّصل بـ (في) [5] .

قال سيبويه : " ولا يحسُن في الكلام أن تجعل الفعل مبنيّاً على الاسم ، ولا تذكر علامة إضمار الأوّل حتّى يخرج من لفظ الإعمال في الأوّل ، ومن حال بناء الاسم عليه ، وتشغله بغير الأوّل حتّى يمتنع من أن يكون يعمل فيه ، ولكنّه قد يجوز في الشّعر ، وهو ضعيفٌ في الكّلام " [6] .

ومعنى قوله أنّك إذا جعلت الاسم مبتدأً وجعلت الفعل خبراً فالوجه أن يظهر الضمير الذي يعود إلى الاسم ، يعني أنّه قبيحٌ أن تقول : (زيدٌ ضربتُ) لحذفك الضّمير في اللّفظ ولا بُدّ من تقديره حتّى يصحَّ أن يكون خبراً للاسم الأوّل ، ولا يصح أن يكون الفعل خبراً له ، حتّى يكون فيه ما يعود إليه ، إذن فإضمار الهاء إذا قلت : زيدٌ ضربتُ ، قبيح ولكن مع قبحه هو جائزٌ في الكّلام ، وقد أنشد سيبويه مع هذا القياس أبياتاً منها قول امرئ القيس [1] :

فَأَقْبَلْتُ زَحْفَاً عَلَى الرُّكْبَتَينِ * * * فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَـــوْبٌ أجُرُّ [2]

---

(1) هو امرؤ القيس بن حُجْر بن عمرو الكندي ، انظر ترجمته في : ابن قتيبة : الشّعر والشُّعراء ، تحقيق وشرح : أحمد محمّد شاكر ، النّاشر / دار المعارف بالقاهرة مصر ، طبعة (2) 1377 هـ ، 1958 م ، ج 1 / 105 - 136 . وأبو زيد القرشي : جمهرة أشعار العرب 65 - 67.

(2) البيت ورد في : الأعلم الشنتمري : النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 1 / 314 . وعبد القّادر البغدادي : خزانة الأدب 1 / 373 . وابن مالك : ألفيّة ابن مالك شرح بن عقيل ، تأليف : محمد محي الدّين عبد الحميد ، النّاشر / دار إحياء التراث العربي 1 / 380.

(3) النّمر بن تولب هو من عُكل ، كان شاعراً جواداً ، ويُسمّى الكيّس ؛ وذلك لحسن شعره ، وهو جاهلي وأدرك الإسلام فأسلم هـ وذكر الأصمعي عن حمّاد بن ربيعة بن النّمر ، أنّه قال : أظرفُ النّاس النَّمْرُ في قوله :14، توفي سنة 1 / 309 أَهِيْمُ بِدَعْدٍ مَاْ حَيِيْتُ فَإنْ أمُتْ * * * أُوَصِّ بِدَعْدٍ مَنْ يَهِيْمُ بِهَاْ بَعْدِي ، انظر ترجمته في : ابن قتيبة : الشّعر والشُّعراء 309-311.

(4) البيت في : الأعلم الشنتمري : النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 1 / 315 . و أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 1 / 379 - 380 .

فلم يقل الشّاعرُ (أجرّه) ولم ينصب (الثّوبَ) ، وقال النّمر بن تولب [3] : وسمعناه من العرب كما قال سيبويه :

فَيَــوْمٌ عَلَيـْنَا وَيَـوْمٌ لَنَــا * * * وَيَــوْمٌ نِسَــاءٌ وَيَــوْمٌ نُسَرُّ[4]

أراد : يومٌ نساءُ فيه ، أو نساؤه ، فأضمر الهاء ولم ينصب (يوم) ، فهو بمنزلة قولك : يومُ الجمعة أقومُ وضعُف هذا كلّه مع جوازه ؛ لأنّ الشّاعر لو نصب في ذلك كلّه لم ينكسر الشّعر ولم يختل [5] .

قال سيبويه : " فهذا ضعيفٌ ، والوجه الأكثر الأعرفُ هو النّصب ، وإنّما شبّهوه بقولهم : الذي رأيتُ فلانٌ ، حيثُ لم يذكروا الهاء وهو في هذا أحسن ؛ لأنّ (رأيت) تمام الاسم به يتمّ وليس بخبر ولا صفة ، فكرهوا طوله حيثُ كان بمنزلة اسمٌ واحدٌ " [6] .

ما يرمي إليه سيبويه هو أنّ حذف الهاء يكون في ثلاثة مواضع : في الصّلة والصّفة والخبر فالصّلة قولك : الذي رأيتُ زيدٌ ، في معنى : الذي رأيته ، فأمّا حذفها في الصّلة فحسن وليس بدون إثباتها وفي كتاب الله تعالى حذفها وإثباتها ، والصّفة قولك : مررتُ برجلٍ أكرمتُ أي : أكرمته ، فحذفها في الصّفة دون حذفها في الصّلة وإثباتها أحسن من حذفها والخبر قولك : زيدٌ أكرمتُ ، في معنى : أكرمته أمّا الخبر فحذفها قبيحٌ فيه [7] .

قال المبرّد رادّاً على سيبويه : ومن ذلك قوله في باب : (ما يجري ممّا يكون ظرفاً مجرى (زيدٌ ضربتُهُ) قال : ويجوز في الشّعر (زيدٌ ضربتُ) وهو ضعيفٌ ، ثمّ احتجّ بأبياتٍ ليس في واحدٍ منها ضرورة ، والجواز فيها بمنزلته في الكّلام ؛ لأنّه لا يكسر الشّعر ، وذكر في الكّلام مثل ذلك ووثّقه على أنّ الشّعر في هذا والكّلام واحدٌ [1] .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : لم يزد المبرّد في هذه المسألة على أن حكى قول سيبويه ، وجعل حكايته لقوله ردّاً عليه ، وذلك أنّ سيبويه قال : وهو ضعيفٌ ؛ لأنّ النّصب لا يكسر البيت ولا يخلُّ به ترك إظهار الهاء ، وهذا الذي قاله المبرّد ورأى أنّه ردّ عليه ، إذ قال : وليس في هذه الأبيات ضرورة وإنّها في الكّلام والشّعر واحد هو قول سيبويه ، وإنّما زعم سيبويه أنّه سمع ذلك مرفوعاً في الشّعر ، ولم يقل إنّه لا يجوز إلّا في

. 380 - 379/ 1(5) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه
. 87 - 86 / 1(6) سيبويه : الكتاب
.382 - 381/ 1(7) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه
. 57(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد
.58(2) المرجع السّابق
.59(3) المرجع السّابق نفسه
. انظر أيضاً : د سعيد جاسم الزبيدي : القياس في النّحو 117 / 1(4) أبو العبّاس المبرّد : المقتضب (المقدمة) العربي
.70
.71(5) د سعيد جاسم الزبيدي : القياس في النّحو العربي

الشّعر ، وسماعه إيّاه مرفوعاً في الشّعر من الرّواة ، وإنّما يُحتجّ لمثل هذا الشّاذ بمثلٍ مشهور أو شعرٍ مروي ، ولو جاء به مسألةً محكيّة لم تُقبل ، بل قد ردّ عليه المبرّد ومعه هذه الشّواهد المشهورة [2] .

وأمّا طريق المقايسة فإذا أجازت العرب أن تنصب المفعول إذا تقدّم وقد شغلت الفعل عنه بالهاء كقولهم : زيداً ضربتُهُ ، فعديل هذا في الحاشية الأخرى أن تجيز (زيدٌ ضربتُ) فترفعه ولم تشغل الفعل عنه بالهاء في اللّفظ كما نصبته وقد شغلت الفعل بالهاء ؛ لأنّهما حاشيتان متحاذيتان في الجواز ، وإن كانت إحداهما أكثر في كلام العرب من الأخرى فأمّا في المقايسة فهما سواءٌ ؛ لأنّ سبيل الكّلام ووجهَه أن يُرفع المفعول إذا تقدّم وقد شغلت عنه الفعل ونصبه ليس بالوجه وكذلك وجه الكّلام أن تنصب المفعول المقدّم إذا لم تشغل عنه الفعل ، ورفعه ضعيفٌ على نيّة الهاء [3] .

تمسّك المبرّد بالأقيسة تمسكاً جعل ابن ولّاد يتّهمه في منهجه فيقول عنه : " هذا رجلٌ يجعل كلامه في النّحو أصلاً ، وكلام العرب فرعاً فاستجاز أن يُخطِّئها إذا تكلّمت بفرعٍ يُخالفُ أصله " [4] فالقياس عنده هو المُفضّل وكثيراً ما ينسب الخطأ إلى المسموع ؛ لأنّه لا يُجاري قياسه الصّارم ؛ لأنّ قياسه مبنيّاً بالضرورة على الكثرة والشّيوع ، كما توحي بذلك مواقفه في ردّ الرّوايات وتأويلها ، بل قد يقيس على ظواهر قليلة وأمثلة يسيرة ، ولم يتأثّر خُطى المبرّد في القياس لا ابن السّراج تلميذه ، ولا الزّجّاجي ، ولا السّيرافي ، بل ساروا على نهج سيبويه في كتابه ، فهم يرفضون القياس على الشّاذ وعلى ما لا نظير له ، ويلتزمون القياس على الأكثر ، ويُشيرون إلى القّليل على أنّه لغة مسموعة ولكن لا يُقاسُ عليها [5] .

وكما أشرت في بداية الحديث عن موقف ابن ولّاد من القياس فإنّ ابن ولّاد لم يُكثر من الاستشهاد بالقياس مثل استشهاده بالسّماع ، فالمسائل التي استدلّ فيها ابن ولّاد بالقياس قليلة مقارنة بالمسائل التي استدلّ فيها بالسّماع ؛ وذلك لأنّه قدّم السّماع على القياس .

ثالثاً : **الإجماع** :

الإجماع : هو الاتفاق على الشئ ، تقول : أجمعوا على كذا إجماعاً ، أي اتفقوا عليه فالإجماع من الأدلّة النّحويّة المهمّة ومرتبته بعد القياس ، إلّا أنّ السيوطي قدّمه على القياس عند حديثه عن الأدلّة النّحويّة [1] ، وتعريف علماء اللّغة للإجماع قولهم : " المراد به إجماع البلدين البصرة والكوفة " [2] ، قال ابن جنّي : " اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حُجّةً إذا أعطاك خصمك يده ألّا يُخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فأمّا إن لم يُعطِ يده بذلك فلا يكون إجماعهم حُجّةً عليه ، وذلك أنّه لم يرد ممّن يُطاعُ أمره في قرآن ولا سُنّة أنّهم لا يجتمعون على الخطأ ، كما جاء في النّص عن رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - من

قوله : " أمتي لا تجتمع على ضلالة " ، وإنّما هو علمٌ مُنتزعٌ من استقراء هذه اللّغة فكلُّ من فُرِقَ له من علّةٍ صحيحةٍ وطريقٍ نهجةٍ كان (خليل) نفسه و (أبا عمرو) فكره " [3] .

موقف ابن ولّاد من الإجماع :

الإجماع من الأدلّة النّحويّة المهمّة التي استدلّ بها ابن ولّاد في ردّه على المبرّد ، ولكنّه لم يُكثر من الاستدلال به وذلك يرجع إلى طبيعة المسائل التي تعرّض لها ابن ولّاد في الرّد على المبرّد ، وقد بلغ عدد المسائل التي استدلّ فيها بالإجماع ثمانية مسائل ، وقد بيّنت ذلك في الجدول رقم (2) في نهاية هذا المبحث [4] ومن هذه المسائل :

المسألة الأولى[5] :

قد يجتمع السّماع والإجماع والقياس دليلاً على مسألة [6] ، فلذلك نجد أنّ ابن ولّاد قد استدلّ في هذه المسألة بالسّماع والإجماع ، وذلك عندما استدرك المبرّد على سيبويه في باب : (مجاري أواخر الكلم) [7] .

قال أحمد ابن ولّاد في ردّه على المبرّد : أمّا قول المبرّد : عدل بين حركة وحرف فهذا جائزٌ في اللفظ من غير وجهٍ ، أحدها يكون أراد لأفرق بين حركة ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه واجتزأ بذلك لعلم المخاطب بما يعني وهذا شائعٌ [1] .

المسالة التّاسعة [2] :

استدرك فيها المبرّد على سيبويه في باب ذكره سيبويه بقوله : " هذا بابٌ يُحملُ فيه الاسم على اسم يُبنى عليه الفعل مرّة ويُحملُ مرّة أخرى على اسمٍ مبني على الفعل " [3] .

---

(1)187 . السيوطي : الإقتراح في علم أصول النّحو
(2)187. المرجع السّابق
(3)1 / 189 - 190. ابن جنّي : الخصائص
(4) أنظر : البحث 91 .
(5) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 43 . وأنظر : البحث 64 .
(6)372. السيوطي : الإقتراح في علم أصول النّحو
(7)1 / 13. سيبويه : الكتاب

. وانظر إجماع العلماء فى هذه المسألة : (1)43 - 44 أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 1 / 1 . والأعلم الشنتمري : النكت في تفسير كتاب سيبويه 1 / 16 - 17 أبوعلى الفارسي : التعليقة على كتاب سيبويه 169.
(2) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 59 .
(3) سيبويه : الكتاب 1 / 91 .
(4) المرجع السّابق 1 / 91 .
(5)1 / 390. أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه

قال سيبويه في هذا الباب : " أيُّ ذلك فعلت جاز ، فإذا حملته على الفعل الذي بُني عليه الفعل كان بمنزلته إذا بنيت عليه الفعل مبتدأ يجوز فيه ما يجوز فيه ، إذا قلت : زيدٌ لقيته وإن حملته على الذي بُني على الفعل اختير فيه النّصب كما اختير فيما قبله ، وجاز فيه ما جاز في الذي قبله ، وذلك قولك : عمرٌو لقيته وزيدٌ كلّمته ، إن حملت الكلام على الأوّل وإن حملته على الآخر قلت : عمرٌو لقيته وزيداً كلّمته " [4] .

قال أبو سعيد السّيرافي : إذا قلت : زيدٌ لقيته وعمرٌو كلّمته ، ففيها جملتان إحداهما مبنيّة على الاسم ولا موضع لها من الإعراب وهي (زيدٌ لقيته) لأنّ زيداً مبتدأ ولقيته خبره والجملة الأخرى مبنيّة على فعل وهي (لقيته) لها موضع من الإعراب فهي فعل وفاعل خبرلـ (زيد) ، أمّا قول سيبويه : أنت في عمرو بالخيار إن شئت نصبته وإن شئت رفعته في مثل قولك : زيدٌ لقيته وعمرٌو كلّمته ، فذلك لأنّه قد تقدّمته جملتان فإن عطفته على جملة (زيدٌ لقيته) رفعت ؛ لأنّ صدر الجملة اسم ، وإن عطفته على جملة (لقيته) نصبت ؛ لأنّ صدر الجملة فعل فيصير بمنزلة قولك : لقيت زيداً وعمراً كلّمته [5] .

أنكر الزيادي وغيره من النّحويين هذا على سيبويه فقالوا : إذا قلنا (زيدٌ لقيته وعمرو كلّمته) لم يجز حمل (عمرو) على (لقيته) ؛ وذلك أنّ (لقيته) جملة لها موقع فهي خبر لـ (زيد) وكلُّ شئ عطفت عليها وقع موقعها وصار خبراً لـ (زيد) كما هي خبر له ، و (عمرو كلّمته) لا يجوز أن تكون خبراً لـ (زيد) ألا ترى أنّك تقول : زيدٌ عمرٌو كلّمته ، فالهاء تعود على (عمرو) ولا شئ يعود إلى (زيد) من الجملة ، فإن جعلت في (عمرو كلّمته) ما يعود إلى (زيد) جاز حينئذٍ ما قال سيبويه من الوجهين جميعاً ، وذلك قولك : زيدٌ لقيته وعمرو كلّمته عنده لأنّك في هذا الوجه إذا عطفت (عمرو كلّمته عنده) على (لقيته) الذي هو خبر (زيد) جاز وصار خبراً له أيضاً ، ألا ترى أنّك تقول : زيدٌ عمرٌو كلّمته عنده ، فتصير الجملة خبراً لـ (زيد) وأظنُّ سيبويه إنّما أراد ذلك إذ جعل في الجملة الثّانية ضميراً يعود إلى (زيد) واشتغل بأن أرانا جواز ردّ الجملة الثّانية إلى المبتدأ مرّةً ، وإلى المفعول به مرّةً أخرى ولم يشتغل بتصحيح المسألة [1] .

تبع المبرّد الزيادي ، والأخفش ، في رأيهما أنّه لا يجوز (زيدٌ لقيته وعمراً كلّمته) لا يكون في (عمرو) إلّا الرّفع فتبعهم بقوله : فالقياس الذي لا يجوز غيره ما قالا ؛ لأنّه لا يجوز أن تعطف جملة لا موضع لها على جملةٍ لها موضع والمعطوف على الشئ في مثل حاله [2] .

قال ابن ولّاد : أمّا قول المبرّد : إنّه لا يجوز أن تعطف جملة لا موضع لها فهذه دعوى لم يأتِ معها بحجّةٍ تبيّنها وليس الأمرُ في ذلك على ما ذكر ، ونحن نجد في الكلام جملة لا موضع لها معطوفة على جملة لها

---

(1) 1 / 391 . أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه

(2) 60 - 61. أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد

(3) 61 - 62. المرجع السّابق

موضع ، يُجمع النّحويون على إجازتها ولا يمتنع الرّاد من ذلك فيها ، وهو قولك : مررت برجلٍ قام أبوه وقعد عمرو ، فـ (قام أبوه) جملة في موضع جرٍّ ؛ لأنّها نعتٌ لـ (رجل) و (قعد عمرو) معطوفة عليها وليست في موضع جرٍّ ؛ لأنّك لا تقول : مررت برجلٍ قعد عمرو ، إذ ليس في الجملة الثّانية ضمير يعود على (رجلٍ) فيكون نعتاً له ، وليس يذهب سيبويه إلى أن يعطف (عمراً) على الهاء وإنّما مذهبه أن يكون بناء الجملة الثّانية كبناء الجملة التي قبلها ، فهم متّفقون على جواز ذلك ، وإنّما الفرق بينهم قول سيبويه : إنّ جواز النّصب فيها إذا كانت معطوفةً أحسن من جوازه في الابتداء ، ولم يرد أن يحمل اسماً على اسم ولا إعراباً على إعراب ، ألا ترى أنّه يقول : (قام زيدٌ وعمراً كلّمته) أحسن في الإعراب ؛ لأنّه يجعل الاسم محمولاً على الفعل في الجملة الثّانية كما جعله في الأولى ، وإن كان الفعل الأوّل رافعاً والثّاني ناصباً [3] .

استدلّ ابن ولّاد في ردّه على المبرّد في المسائل التي ذكرتها سابقاً بدليل الإجماع ، وقد استدلّ به لعدم وجود ما يؤيد مذهبه من أقوال العرب ؛ لأنّ السّماع عن العرب هو الفيصل في الخلاف النّحوي وعليه المعوّل ، وهنالك مسائل أخرى استدلّ فيها ابن ولّاد بدليل الإجماع وردت في كتابه الانتصار وعددها ثماني مسائل .

رابعاً : **الاستصحاب** :

المراد بالاستصحاب أنّ الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يقم دليلٌ على عدمها ، أو هو استمرار الحكم وإبقاء ما كان على ما كان حتّى يوجد المزيل ، واستصحاب الحال من الأدلّة المعتبرة ، وتعريفه عند العلماء : " هو إبقاء حال اللّفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النّقل عن الأصل ، كقولك في فعل الأمر : إنّما كان مبنيّاً ؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناء ، وإنّ ما يُعرب منها لشبه الاسم ، ولا دليل يدلُّ على وجود الشّبه ، فكان باقياً على الأصل في البناء إذن فالمراد هو استصحاب حال الأصل في الأسماء ، وهو الإعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال ، وهو البناء ، حتّى يُوجد في الأسماء ما يُوجب البناء ، ويُوجد في الأفعال ما يُوجب الإعراب " [1] .

موقف ابن ولّاد من الاستصحاب :

الاستصحاب من الأدلّة النّحويّة المعتبرة ، إلّا أنّ منزلته بعد الإجماع عند النّحاة الأوائل ويرى بعضُ النُّحاة أنّه من أضعف الأدلّة النّحويّة [2] ، ولكن بالرغم من تقليل مكانته بين الأدلّة النّحويّة إلّا أنّ ابن ولّاد قد استدلّ به

---

(1) السيوطي : الإقتراح في علم أصول النّحو 374.

(2) أبو البركات ابن الأنباري : لُمع الأدلّة في أصول النّحو 142.

(3) انظر : البحث 91 .

(4) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 195 .

(5) سيبويه : الكتاب 3 / 206 .

(6) المرجع السّابق 3 / 209.

في ردّه على المبرّد ، وبلغت المسائل التي استدلّ فيها بالاستصحاب خمس مسائل ، وقد بيّنت ذلك في الجدول رقم (2) في نهاية هذا المبحث [3] ومن هذه المسائل :

المسألة الثّالثة والثّمانون [4] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في باب ترجمته : (هذ باب ما ينصرف من الأفعال إذا سمّيت به رجلاً) [5] .

قال سيبويه : " فإن سمّيت رجلاً (ضربوا) فيمن قال : أكلوني البراغيثُ ، قُلت : هذا ضربون ورأيتً ضربين ، وكذلك يضربون ، فإن جعلت الإعراب في النّون فيمن قال : مسلمين صرفت وأبدلت مكان الواو ياء ؛ لأنّها صارت بمنزلة الأسماء ، كأنّك سمّيت بـ (يبرين) " [6] .

وهذا الباب يذكرُ فيه سيبويه من سمّي بفعلٍ لا ضمير فيه ولا زيادة في أوّله وله نظيرٌ من الأسماء فأبو عمرو ويونس والخليل يرون صرف ذلك ، وعيسى بن عمر لا يرى صرف ذلك في المعرفة ، وذلك كرجلٍ سمّيته بـ (ضربَ) أو (ضاربَ) أو (ضاربٌ يازيدُ وأنت تأمر) ولم تجعل فيه ضميراً أو سمّيته بـ (دحرج) ، واحتجّ له بأنّهم سمعوا العرب يصرفون الرّجل يُسمّى بـ (كعْسَبٍ) وهو فعلٌ من (الكعْسَبة) وهو العدو الشّديد ، وكان عيسى بن عمر لا يصرف ذلك ويحتج بإنشاد العرب بيت سحيم :

أَنَاْ ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنايَا * * * مَتَى أَلْقِ العُمَامَةَ تَعْرِفُوْنِي [7]

وتأويلُ سيبويه أنّ في (جلا) ضميراً من أجله لم يصرفه ، والفعل إذا كان فيه ضميرٌ أو كان معه فاعل ظاهر ثُمّ سُمّي به حُكِي ولم يُغيّر ، أمّا الواو فهي تدخلُ في أواخر الأفعال ضميراً أو علامةً للجمع في أواخرها ، فإن دخلت ضميراً ثُمّ سُمّي بالفعل الذي هي فيه رجلٌ لم يتغيّر ؛ لأنّه فعل وفاعل تقولُ في رجلٍ سمّيته بـ (ضربوا) والواو ضمير : هذا ضربوا ، ورأيتُ ضربوا ، ومررتُ بضربوا وإن كانت الواو للجمع فسمّيتَ به رجلاً أدخلتَ مع الواو نوناً في مثل (أكلوني البراغيثُ) فالواو في (أكلوني) علامةً للجمع وليست بضمير فاحتجتَ إلى أن تأتي بالنون معها ، فقلتَ : هذا ضربون ورأيتُ ضربين ، ومررتُ بضربين ، وهو أن تجريه مجرى مسلمين في الرّفعِ بالواو ، وفي النّصبِ والجرِّ بالياء فإن سمّيتَ رجلاً بـ (يضْرَبْنَ ويضْرِبْنَ) لم تصرف ؛ لأنّه ليس له نظيرٌ في الأسماء [1] .

قال المبرّد في نقده لسيبويه : وصرف (يبرين) لو لم يكن اسم بلدة ، ولكن إذا سمّيتَ به رجلاً خطأ ، وكذلك (يضربين) ؛ لأنّ (يبرين) بمنزلة (يرمين) إذا أردتَ جماعة النِّساء و (يضربين) بمنزلة (تضربين) إذا خاطبتَ امرأة ، والياء والتاء في هذا واحدٌ [2] .

. 469 / 3 . وانظر في : أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 207 / 3(7) البيت في : سيبويه : الكتاب

قال ابن ولّاد رادّاً عليه : المسألة التي بنى عليها سيبويه القول (ضربوا) وقال في التسمية به : هذا ضربون ورأيتُ ضربين ، ثُمّ اعترض بـ (يضربون) فقال : وكذلك (يضربون) أي يُجْعل مكان هذه الواو ياءً في النّصب كما فعلت ذلك في الفعل الماضي فتقول : رأيتُ يضربين ، كما تقول : رأيتُ ضربين ، فسوّى بينهما في هذا المعنى ، ثُمّ رجع إلى الكلام في (ضربوا) فقال : إن جعلتَ الإعراب في النّون صرفتَ ؛ لأنّها المسألة التي ابتدأ بالكلام عليها ولم يُرد الصّرف في (يضربون) ، وقوله : كأنّك سمّيته (يبرين) فشبّهها بها في لزوم الياء وهو الوجه الثّاني لا في الصّرف فظنّ أنّه - فظنّ المبرّد أنّ سيبويه - شبّهها في الأمرين جميعاً وأجرى (يضربون) مجرى (ضربون) في بدل الواو خاصّة ، فإذا جعل حرف الإعراب في النّون من (ضربون) جعل مكان الواو ياء وصرف ، ولزمت الياء كما لزمت في (يبرين) ولم يُرد أنّها انصرفت كما انصرفت (يبرين) ، وكذلك كلامه وهذا التأويل لظنِّ الرّاد عليه [3] .

المسألة الرّابعة عشرة بعد المائة [4] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في بابٍ ترجمته : (هذا باب ما لُفِظَ به ممّا هو مُثنّى كما لُفِظَ بالجمع) [5] .

قال سيبويه : " وسألتُ الخليل عن قولهم : (ثلاثةُ كِلابٍ) فقال : يجوزُ في الشّعر شبّهوه بـ (ثلاثة قرودٍ) ونحوها ، ويكون (ثلاثة كِلابٍ) على غير وجه (ثلاثة أكْلُب) ولكن على قوله : ثلاثةٌ من الكلاب " [6] .

والمقصود من كلام سيبويه هو أنّ ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلاً) فإنّك إذا ثلّثته إلى أن تُعشّره ، فإنّ تكسيره (أفْعُل) وذلك قولك : كَلْبٌ وأكْلُب ، وإذا جاوز العدد هذا فإنّ البناء قد يجئ على (فِعَال) و (فُعُول) وذلك قولك : كِلابٌ وكِباش ، وقولهم : فُرُوخٌ وفِرَاخ ، وهذا هو القياس في (فَعْل) فأمّا ما سوى ذلك فلا يُعْلم إلّا بالسّماع ، فقد يجئ (خمسةُ كِلابٍ) يُرادُ به (خمسةٌ من الكّلابِ) كما تقول : هذا صوتُ كِلابٍ ، أي هذا من هذا الجنس وكما تقول : هذا حبُّ رُمّان [1] ، وأنشد سيبويه قول الرّاجز [2] :

كَأنّ خِصِيَّيه مِنْ التَّدَلْدُلِ * * * ظَرْفُ عَجُوْزٍ فِيْه ثِنْتَا حَنْظَلِ [3]

---

(1)3 / 471 - 473 . انظر : أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه
(2)196. أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد
(3)197 . المرجع السّابق
(4) المرجع السّابق نفسه 243 .
(5) سيبويه : الكتاب 3 / 621 .
(6)3. 624 / المرجه السّابق
(1)4 / 303 - 304 . أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه
(2)3 / 569 . البيت لخطّام المجاشعي انظر : سيبويه : الكتاب

والشّاهدُ في هذا البيت إضافةُ (ثنتا) إلى (حنظل) وهو اسمٌ يقعُ على جميع الجنس وحقُّ العدد القليل أن يُضاف إلى الجمع القليل ، وإنّما جاز ذلك على تقدير (ثنتان من الحنظل) كما يُقالُ : خمسة كلابٍ ، على تقدير (خمسة من الكلابِ) ، وكان الوجه أيضاً أن يُقال : حنظلتان ولكنّه بناه على قياس الثّلاثة وما بعدها إلى العشرة [4] ، ونظيره ما قال الخليل : قولك : فعلنا وأنتما اثنان ، فتكلّم به كما تكلّم به وأنتم ثلاثة [5] وكذلك قول الآخر [6] :

قَدْ جَعَلَتْ مَيُّ عَلَى الظِّرَارِ * * * خَمْسَ بَنَانٍ قَانِئِ الأَظْفَارِ [7]

والشّاهد في هذا إضافة (خمس) إلى (بنان) وهو اسمٌ يستغرق الجنس ، على تقدير خمس من البنان [8] .

قال المبرّد مستدركاً على سيبويه : والعرب تقول في أقلّ العدد في قرء المرأة : أقراء وقال الله تبارك وتعالى : " ثلاثةُ قروء " [9] فهذا نقض قوله : إنّما يجوز في الشّعر [10] .

قال ابن ولّاد : نصّ سيبويه عن الخليل غير ما حكاه المبرّد ، ولكن سيبويه قال : وسألت الخليل عن (ثلاثة كلاب) فقال شبهوه بـ (ثلاثة قرود) ، ويكون (ثلاثة كلاب) على غير وجه (ثلاثة أكلب) ولكن على قوله : (ثلاثةٌ من الكلاب) ، فهذان وجهان الأوّل منهما : يجوز في الشّعر ، وهو أن يكون (ثلاثة كلاب) على معنى (ثلاثة أكلب) ، كما قالوا : ثلاثة قرود ، إلّا أنّهم لم يستعملوا القليل في قرود فيقولوا : أقراد ، واستعملوا الكثير للقليل والكثير ، فجاز في الكلام ، وشبّهوا (كلاباً) به في الشّعر لاستعمالهم الجّمع القليل فيه وهو قولهم : أكْلُب ، وأمّا الوجه الثّاني الذي على معنى الإضافة إلى الجنس فهو جائزٌ في الكلام والشّعر ، وقد زعم سيبويه في أوّل الباب أنّه قد يجئ (خمسة كلابٍ) ولم يقل في الشّعر ، وقال كقولك : خمسة من الكلابِ ، وحذفت (مِن) وأضفته إلى الجنس ، وقال هذا كما تقول : صوت كلابٍ ، أي صوت هذا الجنس وحبّ رُمّان والحبُّ ليس بالرُّمان وإنّما هو منه ، وكذلك الصوت من الكلاب فكأنّه يريد أنّ هذه العدّة من الكلاب وليست بجميع للكلاب ، وإذا قلت : ثلاثة أكْلُب ، فالثلاثة هي الأكْلُب ، وإذا لم تستعمل العرب الجمع القليل في مثل هذا استغنت عنه بالكثير فجعلته للقليل والكثير فمن ذلك قولهم : ثلاثة قرود ، استغنوا بها

---

(3) التّدلدل : التّعلّق والاضطراب ، والظّرف : وعاء كلّ شئ حتّى أنّ الإبريق ظرفٌ لِما فيه ، وخُصّ ظرف العجوز لأنّها لا تستعمل طيباً ولا غيره ممّا يتصنّع به النّساء للرجال ؛ ليأسها منهم ، وإنّما تدّخر فيه ما تتعافى به من الحنظل وغيره وخُصّ الحنظل ليبسه ، انظر : سيبويه : الكتاب 3 / 569.

(4) سيبويه : الكتاب 3 / 569 .

(5) المرجع السّابق 3 / 622 .

(6) البيت غير منسوب لقائل . انظر : سيبويه : الكتاب 3 / 569 . و أبو العبّاس المبرّد : المقتضب 2 / 157 .

(7) الظّرار : واحد الظّرر وهو حجر مستدير محدّد ، ويُرْوى (الطّرار) جمع طرّة : وهي عقيصة من مقدم النّاصية تُرسل تحت التّاج في صدغ الجارية . انظر : سيبويه : الكتاب 3 / 569 . والمبرّد : المقتضب 2 / 157.

(8) سيبويه : الكتاب 3 / 570.

(9) سورة البقرة : آية (228.

(10) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 243.

عن أقراد ، وثلاثة قروء ، استغنوا بها عن (أقرؤ) فلمّا جعلوا الجّمع الكثير ها هُنا ينوب عن القليل والكثير حَسُنت إضافة العشر وما دونها إليه ؛ لأنّه قد قام مقام القليل لتركهم استعمالهم إيّاه فأمّا (كلاب) فإنّما ضعفت فيه ، خمسة كلاب ؛ لأنّهم قد قالوا : أكْلُب ، فكان الأولى أن يُضاف العدد إليه إذ كان فيه مستعملاً لم يُستغن عنه بـ (كلاب) ولو تُرِك استعمال (أكْلُب) واستُغني عنه بـ (كلاب) لحَسُن ، ثلاثة كلاب كما حسُن ثلاثة قرود ، وأمّا قوله : إنّ العرب تقول في القليل (أقراء) فليس ذلك الأصل وإنّما هو شاذٌّ ، فتُرك استعماله واستغنوا عنه بـ (فُعُول) وهو قولهم : (ثلاثة قروء) وبه جاء القرآن [1] .

المسألة السّادسة عشرة بعد المائة [2] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في الباب الذي ترجمته : (هذا بابٌ أيضاً للخصال التي تكون في الأشياء) [3] ، قال سيبويه في هذا الباب : " وقالوا : وَضُعَ ضَعَةٌ وضِعَةٌ ، فالضَّعَة مثلُ الكَثْرَة والضِّعَة مثلُ الرِّفْعَة " [4] ، وفي بابٍ آخر ترجمته : (هذا باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين) [5] قال : " وإنّما شِيَةٌ وعِدَةٌ (فِعْلَة) فإنّما ألقوا الكسرة فيما كان مكسور الفاء على العينات وحذفوا الفاء في عِدَة وأصلها (وِعْدَة) وشِيَة وأصلها (وِشْيَة) فحذفوا الواو وطرحوا كسرتها ، ولو كان شئٌ من هذه الأسماء (فَعْلَة) لم يحذفوا الواو ، كما لم يحذفوا في الوَجْبَة والوَثْبَة والوَحْدَة وأشباهها " [6] .

وقال أيضاً : " إذا لم تكن الهاء فلا حذف لأنّه ليس عوض وقد أتموا فقالوا : (وِجْهَة) في (جِهَة) " [7] ومعنى قوله أنّ إثبات الواو في (وِجْهَة) شاذٌّ ، فكان حقّها أن تكون كـ (عِدَة وشِيَة) بحذف الواو ؛ لأنّها مكسورة الفاء .

قال المبرّد مستدركاً على سيبويه : وهذا خطأ ونقضٌ لقوله : ما كان ممّا فاؤه واواً لم تُحذَف في (فَعْلَة) وصحّ نحو الوَثْبَة والوَجْبَة ، ولكّنه عندي (فِعْلَة) في الأصل ، والدّليل على ذلك قولهم : ضِعَة ثُمّ فتحت العين ما قبلها كما كان ذلك في الفعل يَسَع ويَطَأ [8] .

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد .- 244 .245

(2) المرجع السّابق 247 .

(3) سيبويه : الكتاب 4 / 28 .

(4) المرجع السّابق 4 / 33 .

(5) المرجع السّابق نفسه 3 / 370 .

(6) المرجع السّابق نفسه 4 / 337 .

(7) المرجع السّابق نفسه 4 / 337 .

(8) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد .247

قال أبو سعيد السّيرافي : اعلم أنّ الضِّعَة وزنها (فِعْلَة) والأصل وِضْعَة مثل قولنا : عِدَة وزِنَة وربّما فتحوا شيئاً من ذلك إذا كان فيه شئٌ من حروف الحلق ، كما يفتحون في الفعل من أجل حروف الحلق ما لا يُفتح في غيره وقالوا : ضِعَة وضَعَة [1] .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : أمّا قولك : إنّ العين في (ضَعَة) فتحت ما قبلها كما تفتح في الفعل فغلط لأنّ ذلك لا يكون في الأفعال قياساً ، وإنّما جعلوا هذا في الفعل ؛ لأنّ الفعل في الأصل مبني على التّغيير بتصرّفه وتنقّله ، ولم يكن مثل ذلك في الاسم إلّا شاذّاً ؛ لأنّ الاسم إنّما يدلّ على المُسمّى بهيأته ، وأمّا قوله : إنّه ناقض ؛ لأنّه ذكر أنّ المصادر التي تعتلُّ الفاء فيها إذا انفتح أوّلُها صحّت نحو قولهم : (الوَحْدَة والوَجْبَة) ، فليس بناقض ؛ لأنّه إنّما يذكر في صدر الباب ما يطّرد وقد يشذُّ منه الشئ فيستثني منه ، وليس يكاد بابٌ من النّحو يخلو من أن يقع مثل هذا فيه إلّا اليسير ، ألا ترى أنّه قال : إنّ الواو تُحذف في المكسور وقد جاء (وِجْهَة) ، فإتمام المكسور كالحذف من المفتوح ، وقد قال في الواو في هذا الباب : إنّها إذا انضمّت أو انكسرت قُلِبت همزة ؛ لثقل الضمّة والكسرة ، وإذا انفتحت لم تُقْلب ، فقالوا في (وُقِّتت) : (أُقِّتت) ، وفي (وُعِدَ) : (أُعِدَ) وفي (وِسَادة) : (إسادة) ، ولم يقولوا في (وَعَدَ) : (أَعَدَ) كما يقولون في المضمومة ، وقد شذّ من المفتوحة شئٌ ، قالوا : امرأةٌ (أناةٌ) والأصلُ : (وَنَاةٌ) ، وقالوا : (أَحَدٌ) ، والأصلُ : (وَحَدٌ) فالشّاذُّ يُستثنى به ، والبابُ صحيحٌ على أصله ولم يذكر سيبويه هذه المسألة ، أعني (الضّعة) ، في باب ما اعتلّت فاؤه يحتجُّ لها ويأتي بالاعتلال لحذفها وإنّما ذكرها في باب من أبواب أبنية الأفعال والمصادر ، فلم يُلزمه في هذا الباب أن يذكر غير نظائرها في أوزانها من أضّادها ، فجاء بـ (الكَثْرَة والرِّفْعَة) ؛ لأنّه على وزنها ، لا لأنّه علّةٌ لفتحها أو كسرها فيُقالُ له : قد أخطأت في هذه العِلّة وإنّما هي كذا وكذا [2] .

وخلاصة القول في المسألة أنّ المبرّد قال : (ضِعَة) على زنة (فِعْلَة) حُذفت فيها الواو كـ (عِدَة وشِيَة) وتحوّلت إلى (ضَعَة) لأنّ العين من حروف الحلق ففتحت ما قبلها ، كما يكون ذلك في (يَسَع ويَطَأ) ، وردّ ابن ولّاد بأنّ حروف الحلق تفتح ما قبلها في الأفعال ، ولا يكون مثل ذلك في الأسماء إلّا شاذّاً ، وقد مثّل المبرّد بالفعلين : (يسع ويطأ) ، ولم يمثّل بالأسماء وعلى هذا تكون (ضَعَة) هي (ضِعّة) في الأصل وإنّما فتحت العين ما قبلها وهو شاذٌّ في الأسماء ، فـ (ضَعَة) شاذٌّ ، وقال ابن ولّاد : (ضَعَة) شاذٌّ ؛ وذلك لأنّ المصادر التي تعتلُّ فيها الفاء إذا انفتح أوَّلُها صحّت نحو : (الوَحْدَة والوَجْبة) ، وإذا انكسر أوَّلُها حُذِف منها نحو : عِدَة وشِيَة ، وقد جاء (وِجْهَة) بإثبات الواو شاذّاً ، كما ذكر سيبويه ، ولذا قال ابن ولّاد : فإتمام المكسور كالحذف من المفتوح ، وعلى هذا يكون (ضَعَة) كـ (الوَحْدَة والوَجْبَة)

---

(1) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 4 / 417 .

(2) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 248 - 249.

ولكن حُذِف منه فهو شاذٌّ كنظيرتها (وِجْهَة) بإثبات الواو وهو شاذٌّ ، ولم يذكر سيبويه (الضَّعَة) في باب ما اعتلّت فاؤه ولكنّه ذكرها في باب أبنية الأفعال والمصادر ، فذكر نظائرها في أوزانها بقوله : فـ (الضَّعَة) مثلُ (الكَثْرَة) و (الضِّعَة) مثلُ (الرِّفعة ،) فيصحُّ تمثيله إذا كانت (ضَّعَة) شاذّة أو كانت في الأصل (ضِعَة) ، أمّا دليل الاستصحاب في هذه المسألة فإبقاء (ضَعَة) على ما كانت عليه أو على ما تستحقّه حتّى يُوجد المُزيل [1] .

تمّ المبحث ، وقد كان عن أصول النّحو أوالأدلّة النّحْوِيّة المتفق عليها وهي : السماع والقياس والإجماع والاستصحاب ، وموقف ابن ولّاد منها في ردّه على المبرّد ، وكان من أهمّ نتائج هذا المبحث الجدول الآتي وفيه توضيح وتصنيف لمسائل كتاب الانتصار التي اعتمد فيها ابن ولّاد على أصول النحو العربي في ردّه على المبرّد :

/ 4 . وأبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 249 - 248(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 417.

جدول رقم (2) :

أصول النّحو العربي	أوّلاً : السّماع			ثانياً : القياس	ثالثاً : الإجماع	رابعاً : الاستصحاب
	قرآن	شعر	نثر			
تصنيف المسائل وتعيينها من خلال كتاب الانتصار وذلك بذكر رقم كلّ مسألة اعتمد فيها ابن ولّاد على أصل من أصول النّحوالسّماع أوالقياس أوالإجماع أوالاستصحاب في ردّه على المبرّد .	(1) (5) (6) (12) (17) (25) (35) (78) (80) (82) (84) (112)	(7) (14) (15) (17) (20) (21) (24) (27) (29) (63) (71) (74) (78) (84) (86) (89) (94) (104) (112) (118) (125) (132)	(12) (24) (29) (31) (36) (37) (40) (44) (45) (46) (47) (50) (53) (66) (67) (78) (80) (85) (88) (92) (93) (96) (97) (98) (108) (109) (113)	(3) (8) (9) (10) (11) (18) (19) (21) (22) (28) (31) (37) (38) (44) (47) (57) (58) (59) (60) (66) (67) (69) (70) (75) (79) (80) (87) (91) (92) (93) (94) (97) (99) (101) (103) (105) (109) (115) (119) (120) (126) (128) (130)	(1) (9) (11) (27) (58) (66) (67) (78)	(69) (83) (114) (116) (120)
عدد المسائل	(12) مسألة	(22) مسألة	(27) مسألة	(43) مسألة	(8) مسائل	(5) مسائل

***ملحوظة : لم يستشهد ابن ولّاد في السّماع بالحديث النّبوي الشّريف ، وذلك أسوة ببعض النُّحاة السّابقين ، كذلك تتداخل المسائل في التّصنيف وذلك لأنّ ابن ولّاد رُبّما اعتمد على أكثر من دليل في المسالة الواحدة ، فأحياناً يجتمع السّماع والقياس والإجماع دليلاً على مسألة من مسائله .**

يتبيّن للمتتبّع لتصنيف المسائل في الجدول أعلاه أنّ ابن ولّاد كان يعتمدُ اعتماداً كثيراً على السّماع ، محاولاً بذلك السّير على الطريق الذي سنّته العربُ في كلامها ، فكان يُكثرُ من قوله : هكذا استعملته العرب ، والعرب قد فعلت كذا وهو كثيرٌ في أشعار العرب ، وما إلى ذلك ، ممّا يدلُّ على تمسكه بالمسموع من قول العرب ، والسّيرُ علي نهجهم وعدم مخالفتهم فيما نطقوا به فلذلك نجد أنّ المسائل التي استشهد فيها بالقياس ثلاثٌ وأربعون مسألة وهي قليلة مقارنة بالمسائل التي استشهد فيها بالسّماع والتي بلغ عددها إحدى وستين مسألة ؛ وذلك لأنّه قدّم السّماع على القياس ، أمّا المبرّد فقد تمسّك بالأقيسة تمسكاً جعل ابن ولّاد يتّهمه في منهجه بقوله : هذا رجلٌ يجعل كلامه في النّحو أصلاً ، وكلام العرب فرعاً فاستجاز أن يُخطِّئها إذا تكلّمت بفرعٍ يُخالفُ أصله ، فالقياس عنده هو المُفضّل وكثيراً ما ينسب الخطأ إلى المسموع ؛ لأنّه لا يُجاري قياسه

الصّارم وكانت له رغبة ملحّة في أن تجري المسائل على نظامٍ مستقيم وقياسٍ مطّرد ، فدفعه ذلك أن ينكر بعض الرّوايات التي تُخالف القياس العام ، واستكثر من ذلك حتّى عرّض نفسه لأن يقول فيه كذلك علي بن حمزة في كتابه (التنبيهات على أغاليط الرّواة) ولو تشاغل أبوالعبّاس – يعني المبرّد – بمُلح الأشعار ونُتف الأخبار وما يعرفه من النّحو لكان خيراً له من القطع على كلام العرب وأن يقول : ليس كذا من كلامهم ، فلهذا رجالٌ غيره ويا ليتهم أيضاً يسلمون [1] .

وقال عنه كذلك أبو الفتح عثمان ابن جنّي في المحتسب بصدد ردّه رواية سيبويه للبيت :

فَاَلْيَوْمَ اشْرَبْ غَيْر مُسْتَحْقِب * * * إِثْمَاً مِنْ اللهِ وَلَاْ وَاْغِلِ [2]

" وأمّا اعتراض أبي العبّاس – يعني المبرّد – هنا على الكتاب فإنّما هو على العرب لا على صاحب الكتاب لأنّه حكاه كما سمع ، ولا يُمكن في الوزن أيضاً إلّا غيره ، وقول المبرّد : إنّما الرّواية : فاليوم فاشرب ، فكأنّه قال لسيبويه : كذبت على العرب ولم تسمع ما حكيته ، وإذا بلغ الأمرُ هذا الحدّ من السّرف فقد سقطت كلفة القول معه " [3] .

---

(1) أبو العبّاس المبرّد : المقتضب 1 / 117 . وعبد القادر بن عمر البغدادي : خزانة الأدب 8 / 530 .
(2) البيت لامرئي القيس : ورد في : ابن جنّي : الخصائص 1 / 75 . و2 / 341 . و3 / 96 . وعبد القادر بن عمر البغدادي : خزانة الأدب 8 / 530 .
(3) أبو العبّاس المبرّد : المقتضب 1 / 117 . وعبد القادر بن عمر البغدادي : خزانة الأدب 8 / 530 .

المبحث الثّاني

موقف ابن ولّاد من الأدلّة الجدليّة

أوّلاً : **الاستدلال بالعكس** :

قال ابن الأنباري في ذكر ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال : " اعلم أنّ أنواع الاستدلال كثيرة تخرجُ عن حدّ الحصر ، وأنا أذكر ما يكثر التمسك به ، وجملته أنّ الاستدلال قد يكون بالتّقسيم وقد يكون بالأولى ، وقد يكون ببيان العلّة وقد يكون بالأُصُول " [1] ، ولم يذكر ابن الأنباري الاستدلال بالعكس وإنّما ذكر ما يتّصل به فقال : " ذهب الكوفيون إلى أنّ الظّرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ ، نحو : زيدٌ أمامك ، وعمرو وراءك ، وما أشبه ذلك وذهب البصريون إلى أنّه ينتصب بفعل مُقدّر ، والتّقدير فيه : زيدٌ استقرّ أمامك ، وعمرو استقرّ وراءك ، أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قُلنا ينتصب بالخلاف - أي المخالفة بينه وبين المبتدأ - وعلّلوه بأنّ خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، فإنّ قولك : زيدٌ قائمٌ ، في المعنى مُتّحدان لأنّ القائم هو زيدٌ ، وبالعكس ، وقولك : زيدٌ خلفك ، في المعنى ليس كذلك ؛ لأنّ خلفك في المعنى ليس زيداً ، فلمّا افترقا معنىً نُصِب على الخلاف إيذاناً بالافتراق ، فقال ابن الأنباري : هذا فاسدٌ - أي التّعليل لنصب الظّرف عند الكوفيين - وذلك لأنّه لو كان الموجب لنصب الظّرف كونه مُخالفاً للمبتدأ لكان المبتدأ أيضاً يجبُ أن يكون منصوباً ؛ لأنّ المبتدأ مُخالفٌ للظّرف ، كما أنّ الظّرف مُخالفٌ للمبتدأ ؛ لأنّ الخلاف لا يُتصوّرُ أن يكون من واحدٍ ، وإنّما يكونُ من اثنين فصاعداً " [2] .

موقف ابن ولّاد من الاستدلال بالعكس :

استدلّ ابن ولّاد بدليل الاستدلال بالعكس وهو من الأدلّة الجدليّة ، والمسائل التي اعتمد فيها على الاستدلال بالعكس بلغت خمس مسائل ، وقد بيّنت ذلك في الجدول رقم (3) في آخر هذا المبحث [3] ومن هذه المسائل :

---

1) أبو البركات ابن الأنباري : لُمع الادلّة في أصول النّحو . 127)

2) السيوطي : الاقتراح في علم أصول النّحو . 380 - 379)

(3) انظر : البحث 103 .

(4) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 59 . وانظر البحث 84 .

(5) سيبويه : الكتاب 1 / 91 .

المسألة التّاسعة [4] :

استدلّ ابن ولّاد في هذه المسألة أيضاً بدليل الإجماع كما مرّ الحديث عنها ، وذلك عندما استدرك المبرّد على سيبويه في باب ترجمته : (هذا بابٌ يُحملُ فيه الاسم على اسم يُبنى عليه الفعل مرّة ويُحملُ مرّة أخرى على اسمٍ مبني على الفعل) [5] .

قال سيبويه في هذا الباب : " أيُّ ذلك فعلت جاز ، فإذا حملته على الفعل الذي بُني عليه الفعل كان بمنزلته إذا بنيت عليه الفعل مبتدأ يجوز فيه ما يجوز فيه ، إذا قلت : زيدٌ لقيته ، وإن حملته على الذي بُني على الفعل اختير فيه النّصب كما اختير فيما قبله وجاز فيه ما جاز في الذي قبله ، وذلك قولك : عمرٌو لقيته وزيدٌ كلّمته ، إن حملت الكلام على الأوّل وإن حملته على الآخر قلت : عمرٌو لقيته وزيداً كلّمته " [1] .

استدرك المبرّد علي سيبويه بقوله : لا يجوز (زيدٌ لقيته وعمراً كلّمته) فلا يكون في (عمرو) إلّا الرّفع ؛ لأنّه لا يجوز أن تعطف جملة لا موضع لها على جملةٍ لها موضع والمعطوف على الشئ في مثل حاله [2] .

ردّ ابن ولّاد عليه بقوله : فالجمل تُعطف على الجُمل مع اختلاف أحوالها وتباين مجاريها في معانيها ، فكيف لا تُعطف مع اختلاف مواضعها ، (وإذا كانت الجملة لا يلزم فيها أن تتبعها الجملة في لفظها ، كذلك لا يلزم في كلّ حالٍ أن تتبعها في موضعها) ، ألا ترى أنّك تقول : إنّ زيداً قائمٌ وعمراً جالسٌ ، فتأتي بلفظ الجملة الثّانية كلفظ الأولى وتحملها عليها وإن شئت لم تفعل ذلك فتقول : إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ جالسٌ ، فأنت فيما ينساغ لك أن تحمله على الأوّل مُخيّرٌ في حملك عليه أو ترك ذلك ، فكيف فيما لا ينساغ لك البتّة أن تحمله على الأوّل ، (فقياس ما تحمله من الجُمل على الموضع كقياس ما تحمله على اللّفظ) [3] .

المسألة الرّابعة والتّسعون [4] :

استدرك المبرّد على سيبويه في بابٍ ترجمته : (هذا بابُ ما كان على حرفين وليست فيه علامة التأنيث) [5] ، قال سيبويه في الباب : " أمّا ما كان أصله (فَعْلاً) فإنّه إذا كُسِّر على بناء أدنى العدد كُسِّر على (أَفْعُل) وذلك نحو : يدٍ وأيدٍ وإن كُسّر على بناء أكثر العدد كُسِّر على (فِعَال وفُعُول) وذلك قولهم : دِماءٌ ودُميٌّ " [6] .

وقال سيبويه أيضاً في باب (الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين) : " وتقولُ في الإضافة إلى (شِيَة) : وِشَوِيّ ، لم تُسْكن العين كما لم تُسْكن الميم إذ قال : دَمَوِيّ " [7] .

---

(1) سيبويه : الكتاب 1 / 91.

(2) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 60 - 61 .

(3) المرجع السّابق 61 - 62.

(4) المرجع السّابق نفسه 210 .

(5) سيبويه : الكتاب 3 / 597 .

(6) المرجع السّابق 3 / 597 .

(7) المرجع السّابق نفسه 3 / 369.

ومعنى قول سيبويه أنّ ما ذهب فاء الفعل منه ولامه حرفٌ صحيح نحو قولنا في النّسب إلى (عِدَة وزِنَة) : عِدِيّ وزِنِيّ ، لا يُردّ الذّاهب منهما ، أمّا إن كان لام الفعل ياء فإنّ الضرورة تُوجب ردّ الذّاهب في النّسب إلى (شِيَة) وما أشبه ذلك ، فتقولُ فيه على مذهب سيبويه : وِشَوِيّ وأصله (وِشْيَة) فألقيت كسرة الواو على ما بعدها وهي الشّين وحذفت الواو فصارت (شِيَة) فلمّا نسبت إليها وقد تحرّكت الشّين فوجب حذف الهاء للنسبة ، فبقيت الشّين والياء وهما حرفان الثّاني من حروف المدّ واللّين ، فوجبت زيادةُ حرفٍ ، فكان أولى ذلك أن يُرد ما ذهب منه وهو الواو المكسورة فصار (وِشَوِيّ) ففتحنا الشّين كما قُلنا : شَجٍ شَجَوِيّ ، وقال ابو الحسن الأخفش : نردُّ الكلمة إلى أصلها وهي (فِعْلَة) فتكون (وِشْيَة) ثُمّ يُنسب إليها فتصير (وِشْيِيّ) كما نسبنا إلى ظَبْيَة فقلنا : ظَبْيِيّ [1] ، وقول سيبويه أولى ؛ لأنّ الشّين متحرّكة ولم نحتج إلى تغيير البناء ، كما لم نحتج في (عِدَة) وإنّما احتجنا إلى حرفٍ آخر فرددنا الحرف الذّاهب ؛ لأنّ الضرورة لم توجب أكثر من ردّ الحرف الذّاهب وتركنا الباقي على حاله [2] .

تبع المبرّد أبي الحسن الأحفش فقال : فإنّهم يقولون : هي مثل (يدٍ) وإن كان فَعْلاً (يَدَوِيّ) لأنّ الدّال قد جرت عندهم حرف الإعراب فكرهوها متحرّكة وإن كان أصلها السّكون لمجراها في الكلام وليست (شِيَة) كذلك ؛ لأنّ الشّين إنّما تحرّكت بحركة الواو وحُذِفت الواو ولم يجز أن يُبتدأ بالشّين ساكنة فلمّا رجعت الواو رُدّت الشّين إلى السّكون ، وهذا قول أبي الحسن الأخفش [3] .

ردّ ابن ولّاد بقوله : وأمّا قوله في (شِيَة) إنّه إذا ردّ حركة الواو إليها أسكن الشّين فتحريك الشّين أولى من تحريك الدّال من (يدٍ) ؛ لأنّنا إنّما حرّكنا في (يدٍ) إذا قُلنا : يَدَوِيّ تعويضاً من حركة الإعراب التي كانت في الدّال وحركة الإعراب ليست بلازمة على كُلّ حال إنّما تدخل في الوصل وتُحذف في الوقف ، و(شِيَة) حركتها حركة بناء لازمة للحرف والتّعويض من اللّازم أولى ، وليس كونها في الأصل للواو بمانع لِأن يُعوّض منها ، إذ لزمت الشّين وجبت لها بعلّة من العلل كما وجبت حركة الإعراب في حالٍ من الأحوال ، ولمّا لم يكن تركنا الإعراب في الوقف يوجب ترك التّعويض في النّسب إلى (يدٍ) لم يكن ردُّ حركة الواو إليها من (شِيَة) في النّسب يُوجبُ التّعويض [4] .

وأمرٌ آخر في هذه المسألة وهو أنّهم قالوا : (يَدٍ) أصله (يَدْيٌ) بسكون الدّال فهو على زنة (فَعْلٌ) وتكسيرهم إيّاه على (أَفْعُل) نحو : يَدٍ وأَيْدٍ ؛ وذلك لأنّ (أَفْعُل) بابه (فَعْلٌ) نحو : كَلْبٌ وأَكْلُب فلمّا حذفوا

---

1 . 63 / 1 . وابن جنّي : المنصف شرح لتصريف المازني 156 / 3(1) رأي الأخفش ، انظر : أبو العبّاس المبرّد : المقتضب . 464 / 3 . وابن يعيش : شرح المفصّل للزمخشري 536 / 2والأعلم الشنتمري : النُّكت في تفسير كتاب سيبويه .

2(2) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 4 / 120 - 121.

3(3) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 211.

4(4) المرجع السّابق 212.

من (يَدْيٌ) صارت (يَدٍ) فتحرّكت الدّال بعد أن كانت ساكنة قبلاً ، وقالوا في النّسب إليها : يَدَوِيّ ، فتركوا عين الفعل محرّكة بعد الرّد ؛ لأنّهم لو حذفوا الحركة عند ردّ اللّام لصارت كأنّها لم تُرد ؛ لأنّها قد عاقبت الحركة ، فإذا حذفت الحركة بعد الرّد كنت لحذفك إيّاها كمن لم يرُد وصار ردُّك كلا رد ، فإبقاء الحركة دليلٌ على أنّها حُذِفت ثُمّ رُدّت ، فيكون ما ذهب إليه سيبويه من تبقية الحركة التي حدثت بعد الحذف إذا ردّ إلى الكلمة ما حُذف منها صحيح ، أمّا الأخفش فهو يذهب إلى حذف ما وجب بالحذف عند ردِّ المحذوف - وتبعه المبرّد - فيقول في النّسب إلى (يَدٍ) : يَدْيِيّ ، وفي (شِيَة) : وِشْيِيّ والقول قول سيبويه ألا ترى أنّ الشّاعر لمّا ردّ الحرف المحذوف أبقى الحركة التي أحدثها الحذف بحالها قبل الرّد في قوله :

يَدَيَان بَيْضَاوان عِنْدَ مُحَلِّمٍ * * * قَدْ يَمْنَعَانَك أَنْ تُضَامَ وتُضْهَدَا [1]

ثانياً : الاستدلال ببيان العلّة :

الاستدلال ببيان العلّة يكون على ضربين :

الأوّل : أن يُبيّن علّة الحكم ، ويستدلُّ بوجودها في موضع الخلاف ليُوجد بها الحكم ، والمقصود من ذلك إثبات وجود العلّة في موضع الخلاف ، وهو مثل أن يستدلّ من أعمل اسم الفاعل في الماضي فيقول : إنّما عمل اسم الفاعل في محل الإجماع ؛ لجريانه على حركة الفعل وسكونه واسم الفاعل في الماضي جارٍ على حركة الفعل وسكونه ، فوجب أن يكون عاملاً أيضاً ؛ لوجود تلك العلّة فيه ، ويُردُّ عليه بأنّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لم يعمل ؛ لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه ، فهو مُشْبِهٌ له معنىً لا لفظاً ، فلا تقل : هذا ضاربُ زيداً أمسِ ، بل يجبُ إضافته ، فتقول : هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وأجاز الكّسائي إعماله وجعل منه قوله تعالى : " وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْه بِالوَصِيْد " [2] ، فـ (ذراعيه) منصوب بـ (باسط) وهو ماضٍ وخرّجه غيره على أنّه حكاية حال ماضية ، ومعنى حكاية الحال : أن يُقدّر المتكلّم نفسه موجوداً في وقت حصول الحادثة ، فيتكلّم على ما يقتضيه الحال ، والدّليل على صحّة ذلك في الآية الكريمة قوله سبحانه : (ونُقلّبهم) ولا يخفى عليك أنّ المراد بالمتكلّم الذي يفرض نفسه موجوداً غير الله تعالى علوّاً كبيراً .

والضرب الثّاني : أن يَبيّن العلّة ثُمّ يستدلُّ بعدمها في موضع الخلاف ؛ ليُعدم الحكم ، كأن يستدلّ من أبطل عمل (إنْ) المخفّفة من الثقيلة ، فيقول : إنّما عملت (إنّ) الثّقيلة لشبهها بالفعل ، وقد عُدِم الشّبه بالفعل بالتّخفيف فلم يبق مبناها كمبنى الأفعال فوجب أن لا تعمل [3] .

---

(1) البيت ورد في : ابن جنّي : المنصف شرح لتصريف المازني 1 / 63 - 64.

(2) سورة الكهف : آية (18) .

(3) أبو البركات ابن الأنباري : لُمع الادلّة في أصول النّحو 133 . والسيوطي : الاقتراح في علم أصول النّحو 381 - 382

(4) انظر : البحث 103 .

موقف ابن ولّاد من الاستدلال ببيان العلّة :

استدلّ ابن ولّاد ببيان العلّة في ردّه على المبرّد ، والمسائل التي اعتمد فيها على الاستدلال ببيان العلّة بلغت تسعاً وعشرين مسألة ، وهي أكثر المسائل عدداً في استدلاله بالأدلّة الجدليّة ، وقد بيّنت ذلك في الجدول رقم (3) في آخر هذا المبحث [4] ومن هذه المسائل :

المسألة العاشرة [1] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في بابٍ ترجمته : (هذا باب ما يُنصب في الألف وهو باب الاستفهام) [2] .

قال سيبويه : " وتقولُ : أأنت عبدُالله ضربتَهُ ؟ تُجريه ها هُنا مُجرى : أنا زيدٌ ضربتُهُ ؛ لأنّ الذي يلي حرف الاستفهام (أنت) ثُمّ ابتدأت هذا وليس قبله حرفُ استفهام ولا شئٌ هو بالفعل وتقديمه أولى إلّا إنّك إن شئت نصبته كما تنصب : زيداً ضربتُهُ ، فهو عربيٌّ جيّدٌ وأمرُهُ ها هُنا على قولك : زيدٌ ضربتُهُ " [3] .

والذي يعنيه سيبويه من قوله هو أنّك إذا قلت : أعبدَالله ضربتَهُ ؟ فتقديره : أضربتَ عبدَ الله ضربتَهُ ؟ فتُضْمر فِعْلاً قبل الاسم ؛ وذلك لأنّ المستفهم لا يشكُّ في الاسم وإنّما شكّه في الفعل وعلى هذا فإنّ الفعل المُضمر ينصب الاسم في الاستفهام ؛ لأنّ الاستفهام غير عامل ، أمّا إذا قلتَ : أأنت عبدُ الله ضربتَهُ ، فقد حال بين حرف الاستفهام وبين الاسم الذي وقع الفعل على ضميره باسمٍ آخر ، ولم يكن من سببه ، جُعِل ذلك الاسم الحائل بينهما مُخرجاً للاسم الذي بعده عن حكم الاستفهام الذي من أجله يُختارُ النّصب فيه بإضمار فعل ، فلم يجز النّصب في (عبدالله) إذا قلتَ : أأنت عبدُالله ضربتَهُ ؟ لأنّ (عبدالله) لم يلِ حرف الاستفهام كما وليه في قولك : أعبدَالله ضربتَهُ ؟ وحال (أنت) بين ألف الاستفهام وبين (عبدالله) فصار (عبدالله) كأنّه مبتدأ ليس قبله حرف استفهام كقولك : عبدُالله ضربتُهُ ، ومن قال : عبدُالله ضربتُهُ ، في الابتداء وليس بالاختيار قال ها هُنا : أأنت عبدُالله ضربتَهُ ؟ وإن لم يكن الاختيار على تقديره : أأنت ضربتَ عبدَالله ضربتَهُ ؟ كما تقول : عبدَالله ضربتَهُ ، على تقدير : ضربتُ عبدَالله ضربتُهُ ، ويجب على مذهب سيبويه أن ترفع (أنت) بالابتداء لا غير في هذا الموضع [4] .

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 64 .
(2) سيبويه : الكتاب 1 / 101 .
(3) المرجع السّابق 1 / 104.
(4) انظر : أبوسعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 1 / 411 - 412 - 419 .
(5) سيبويه : الكتاب 1 / 104.

قال أبو الحسن الأخفش : أأنت عبدالله ضربتَهُ ؟ النّصب أجود في (عبدالله) لأنّ (أنت) ينبغي أن يرتفع بفعل مُضمر إذا كان له فعل في آخر الكلام ، وينبغي أن يكون الفعل الذي يرتفع به (أنت) ساقطاً على (عبدالله) [5] .

قال المبرّد : ومن ذلك قوله في باب الاستفهام : أأنت زيدٌ ضربتَهُ ؟ فيُختارُ في (زيد) الرّفع ولا يجوز النّصب إلّا على قول من قال : زيداً ضربتُهُ ، وهذا خلاف قوله أجمع في هذا الباب ، لأنّه إنّما يستفهم عن الفّعل ، فينبغي له ها هُنا أن يُضمر فعلاً يرتفع (أنت) عليه ، وهو الذي ينصبُ (زيداً) كأنّه قال : أضربتَ أنت زيداً ؟ وكذلك تقول : أأنت تقولُ زيداً منطلقاً ؟ كما تقول : أتقولُ زيداً منطلقاً ؟ وكذلك (ما أنت زيداً ضربتَهُ) في باب النّفي ، وهذا قول أبي الحسن الأخفش وغيره [1] .

ردّ ابن ولّاد على المبرّد بقوله : لم يقل سيبويه إنّ النّصب لا يجوز إلّا على قول من قال : زيداً ضربتُهُ ، وإنّما قال : إلّا إنّك إن شئت نصبته كما تنصب (زيداً ضربتُهُ) فهو عربيّ جيّد ، أمّا قوله : كان ينبغي له ها هُنا أن يُضمر فعلاً يرتفع به (أنت) ويكون ناصباً لـ (زيد) فليس يلزمه هذا ؛ لأنّ الكلام مبنيٌّ من جملتين ، فالجملة الثّانية مبنيّة من اسم وفعل ، أمّا الجملة الأولى فليست مبنيّة من اسم وفعل وإنّما يكون ما قال في الجملة إذا كانت مبنيّة من اسم وفعل نحو قولك : زيدٌ ضربتُهُ ، وإذا أتيت بحرف الاستفهام كان أولى أن يليه الفعل ، فإذا قلت : هندٌ أبوها ضربتُهُ ، ثُمّ أتيت بحرف الاستفهام في الجملة الأولى ، والاسم الثّاني والفعل إنّما هو خبر في الجملة الأخيرة ، لم يكن لك أن تُضمر فعلاً بعد الألف ومثل ذلك : أأنت زيدٌ ضربتَهُ ؟ لأنّ (أنت) ابتداء وخبره الجملة وهي الابتداء الثّاني وخبره ، فلم يقع الفعل مبنيّاً على (أنت) فيكون الألف بالفعل أولى ، إنّما يكون به أولى إذا كان خبراً عن الاسم الذي يليها فأمّا إذا كان خبراً عن اسم آخر وفي جملة أُخرى فليس الأمر على ذلك ، وإلى هذا ذهب سيبويه ، وكذلك (ما أنت زيدٌ ضربتَهُ) القول فيه كالقول في : أأنت زيدٌ ضربتَهُ ؟ [2] .

ثالثاً : الاستدلال بعدم الدّليل في الشئ على نفيه :

والاستدلال بعدم الدّليل في الشئ على نفيه ممّا يكون فيما إذا ثبت لم يخفَ دليلُه فيُستدلُّ بعدم الدّليل على نفيه وذلك مثل أن يُستدلّ على نفي (أنّ أقسام الكلم أربعة) أو نفي (أنّ أنواع الإعراب خمسة) فيقال : لو كان أقسام الكلم أربعة ، أو أنواع الإعراب خمسة لكان على ذلك دليل ، ولو كان على ذلك دليل لعُرِف ذلك مع كثرة البّحث وشدّة الفحص فلمّا لم يُعْرَف ذلك دلّ على أنّه لا

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد .64.

(2) المرجع السّابق . 64

(3) أبو البركات ابن الأنباري : لمع الأدلّة في أصول النّحو .142.

(4) انظر : البحث 103 .

دليل ، فوجب ألّا يكون أقسام الكلم أربعة ، ولا أنواع الإعراب خمسة ، وقد زعم بعضهم أنّ النّافي لا دليل عليه وإنّما الدّليل على المُثبت ، وهذا ليس بصحيح لأنّ الحكم بالنّفي لا يكونُ إلّا عن دليل ، فكما يجب الدّليل على المُثبت فكذلك يجب الدّليل على النّافي [3] .

موقف ابن ولّاد من الاستدلال بعدم الدّليل في الشئ على نفيه :

استدلّ ابن ولّاد بعدم الدّليل في الشئ على نفيه في ردّه على المبرّد ، وقد كانت المسائل التي اعتمد فيها على هذا الدّليل الجدلي تسع مسائل ، وهي مبيّنة في الجدول رقم (3) في نهاية هذا المبحث [4] ومن هذه المسائل :

المسألة الحادية والثّلاثون [1] :

استدلّ ابن ولّاد في هذه المسألة بالسّماع عن العرب ، وقد مرّ الحديث عنها في البحث كمااستدلّ أيضاً في هذه المسألة بدليل الاستدلال بعدم الدّليل في الشئ على نفيه ، وذلك عندما استدرك المبرّد على سيبويه في باب ترجمته : (هذا باب يُختار فيه أن تكون المصادر مُبتدأة مبنيّاً عليها ما بعدها ، وما أشبه المصادر من الأسماء والصّفات) [2] .

أجاز سيبويه في هذا الباب قولك : الحمدُ لله ِ والعجبُ لك ، ولم يُجِزْ : السّقي لك والرّعي لك وزعم المبرّد أنّه لا فصل في القياس بين هذا وبين (الحمدُ لله والعجبُ لزيدٍ) وقال : إنّ أبا عمر الجرمي أجاز رفعهما [3] .

وقال ابن ولّاد في الرّدّ عليه : أمّا قوله : لافصل بينهما في القياس فلعمري إنّ الأمرَ كذلك ، (إلّا أنّ العرب لم تتكلّم بهذين الحرفين مع الألف واللّام) ، وكان سبيله في الرّدّ أن يأتي بشاهدٍ من كلام العرب يدلُّ على خلاف قوله [4] .

المسألة السّبعون [5] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في بابٍ ترجمته : (هذا باب لا يكونُ وليس وما أشبههما) [6] ، قال سيبويه : " وأمّا (حاشا) فليس باسم ، ولكّنه حرفٌ يجرُّ ما بعده كما تجرُّ (حتّى) ما بعدها ، وفيه معنى الاستفهام وبعض العرب يقولُ : ما أتاني القومُ خلا عبدِالله ، فيجعل (خلا) بمنزلة (حاشا) فإذا قُلتَ : (

. وانظر : البحث 70 .101(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد
(2) سيبويه : الكتاب 1 / 328 .
. 101(3) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد
(4) المرجع السّابق 101 - 102 .
(5) المرجع السّابق نفسه 169 .
(6) سيبويه : الكتاب 2 / 347 .
.350 / 349 - 2(7) المرجع السّابق

ما خلا) فليس فيه إلّا النّصب ؛ لأنّ (مَاْ) اسمٌ ولا تكون صلتها إلّا الفعل ها هُنا وهي (مَاْ) التي في قولك : أفعلُ مَاْ فعلتَ ، ألا ترى أنّك لو قُلتَ : أتوني مَاْ حاشا زيداً ، لم يكن كلاماً " [7] .

وأمّا (حاشا) فهي عند سيبويه حرفُ جرٍّ ، وليس باسم ولا فعل ، وأمّا الجرُّ بها فلا خلاف بين النّحويين فيه وأكثرُ النّاس يُخالفُ سيبويه فيها ، وهم مع خلافهم لسيبويه مختلفون فيها ، زعم الفرّاء أنّ (حاشا) فعل ولا فاعل له ، وقال المبرّد : إنّه يكون حرف جرٍّ كما ذكر سيبويه ويكون فعلاً ينصب مثل (عدا) و (خلا) واستدلّ على ذلك بتصريف الفعل منه كقولهم : حاشيتُ زيداً أحاشيه ، وممّا احتجّ به بعضهم قولهم : حاشا لزيدٍ ، لو كان (حاشا) حرف جرٍّ لم يجز دخولها على اللّام ، وقال أبواسحق الزّجّاج : حاشا لله ، في معنى : براءةٌ لله ، وهي مُشتقّة من قولك : كُنتُ في حشا فُلان ، أي في ناحية فُلان وقال بعضهم : (حاشا) في معنى المصدر ويُقالُ : حاشا الله ، وحاشا لِلّه كما يُقالُ : براءة لله ، ويدخله النّقص فيُقالُ : حاشَ لله وحشا لله ، كما يُقالُ في النّقص غدٍ في : غدو ، ومهٍ في : مهلاً ، وعُلٌ في : عُلى ولا يكون ذلك في الحروف [1] .

قال أبو سعيد السّيرافي : احتجّ المبرّد بـ (حاشيتُ) على أنّ (حاشا) فعل ، فلقائلٍ يقول : (حاشيتُ) إنّما هو تصريفُ فعلٍ من لفظ (حاشا) الذي هو حرفٌ يُستثنى به ، وليس بـ (حاشيتُ) يقعُ الاستثناء ، ومنزلة (حاشيتُ) من (حاشا) كمنزلة : هلّل وحولق وبسمل من : (لا إله إلّا الله ، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله ، وبسم الله) فقد صرّف الفعل ممّا ليس بفعل [2] .

تبع المبرّد رأي الجرمي والمازني والزجّاج من البّصريين ، وتبع الفرّاء وأبي بكر بن الأنباري من الكوفيين فذهب إلى أنّ (حاشا) تكون حرفاً وتكون فعلاً وتكون أيضاً في معنى المصدر [3] .

ردّ ابن ولّاد على المبرّد بقوله : لم يُنكر سيبويه أن يكون (حاشا) فعلاً في موضع من الكّلام وإنّما ذكر بأنّها حرفٌ في الاستثناء ، فالعرب تجرُّ بها في هذا الباب والفعل لا يجرُّ ، وقد يجئ مثل هذا في كلام العرب فتُجعل الكلمة في موضع اسماً وفي موضعٍ آخر حرفاً ، كما فعلوا ذلك بـ (منذ) وبـ (مَاْ)

وأمّا احتجاجه بدخول حرف الجرّ معها في قولهم : حاشَ لله ، فليس هذا باستثناء فهم لم يُدخلوا حرف الجرّ معها في الاستثناء ممّا يدلّ على صحّة ما قاله سيبويه أنّها في الاستثناء حرفاً ، وأمّا في غير الاستثناء فقد تكون فعلاً كما قال الجرمي ولا خلاف في ذلك بين أهل العربيّة ، وامّا قوله : إنّها مصدرٌ فهذا ظنٌّ لم يأتِ معه بحجّةٍ ، وهل وُجد في الكلام مصدرٌ من (فَاعَلَ ، يُفاعِلُ) على وزن فِعْلِه ولفظه ؟ وليس في الكلام (فَاعَلَ ، فَاعَلاً) وإنّما المصدر من (فَاعَلَ : مُفاعلةٌ وفِعَالٌ) مثل : قاتل مُقاتلةٌ وقِتالٌ [4] .

---

(1) 3 / 100. أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه

(2) 3 / 98 - 99 . المرجع السّابق

رابعاً : **الاستدلال بالأُصول** :

أجمع الكوفيون والبصريون على أنّ المضارع يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً واختلفوا في علّة رفعه فذهب الكوفيون إلى أنّه يرتفع لتعرّيه من العوامل النّاصبة والجّازمة وذهب البصريون إلى أنّه يرتفع لقيامه مقام الاسم فالاستدلال بالأُصول كأن يُستدلّ على إبطال مذهب الكوفيين وهو علّة رفع المضارع لتجرّده من النّاصب والجّازم ، بأنّ ذلك يُؤدي إلى خلاف الأُصول ؛ لأنّه يُؤدي إلى أن يكون الرّفع بعد النّصب والجّزم ، والأُصول تدلُّ على أنّ الرّفع قبل النّصب والجّزم ؛ لأنّ الرّفع صفة الفّاعل والنّصب صفة المفعول ، فكمّا أنّ الفّاعل قبل المفعول فكذلك الرّفع قبل النّصب وتدلُّ الأُصول أيضاً على أنّ الرّفع قبل الجّزم ؛ لأنّ الرّفع في الأصل من صفات الأسماء والجّزم من صفات الأفعال ، فكما أنّ رتبة الأسماء قبل الأفعال ، فكذلك الرّفع قبل الجّزم [1] .

موقف ابن ولّاد من دليل الاستدلال بالأُصول :

استدلّ ابن ولّاد بالأصول كثيراً في ردّه على المبرّد ، وبلغت المسائل التي استدلّ فيها بهذا الدّليل إحدى وعشرين مسألة ، وقد بيّنت ذلك في الجدول رقم (3) في نهاية هذا المبحث [2] ومن هذه المسائل :

المسألة السّادسة عشرة بعد المائة [3] :

استدلّ ابن ولّاد في هذه المسألة بدليل الاستصحاب ، كما استدلّ أيضاً فيها بالأُصول ، وذلك عندما استدرك المبرّد على سيبويه في باب ترحمته : (هذا باب أيضاً للخصال التي تكون في الأشياء) [4]

. وأبو 141 - 140 . ابن هشام : مُغني اللّبيب 289 / 1(3) آراء العلماء في (حاشا) انظر : ابن السّراج : الأصول في النّحو . وابن جنّي : اللُّمع في العربيّة ، تحقيق : د . سميح أبو مُغلي ، الناشر / دار مجدلاوي 391 / 4العبّاس المبرّد : المقتضب . وأبوحيّان الأندلسي : ارتشاف الضّرب من لسان العرب ، تحقيق وشرح ودراسة : د. رجب 57للنشر عمان 1988 هـ ، ص عثمان محمد ، ومراجعة : د. رمضان عبد التوّاب النّاشر / مكتبة الخانجي بالقاهرة مصر ، طبعة (1) 1418 هـ ، 1998 م . و المرادي المعروف بابن أمّ قاسم : توضيح 247 - 241 . وابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف 1035 / 3، ج المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان النّاشر / دار الفكر العربي القاهرة ، طبعة (. وابن مالك : شرح التّسهيل تحقيق : د. عبد الرحمن السيّد ود. محمّد بدوي 691 - 688/ 12) 1422هـ ، 2001 م ، ج . 309 - 306 / 2المختون ، النّاشر / هجر للطباعة والنّشر القاهرة مصر ، طبعة (1) 1410 هـ ، 1990 م ج

.171 - 170(4) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد

.385 - 384(1) السيوطي : الاقتراح في علم أصول النّحو

(2) انظر : البحث 103 .

(3) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 247 . انظر البحث 89 .

(4) سيبويه : الكتاب 4 / 28 .

.33 / 32 - 4(5) المرجع السّابق

.247(6) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد

.248 - 247(7) انظر : المرجع السّابق

قال سيبويه في هذا الباب : " وما كان من الرِّفْعَة و (الضِّعَة) وقالوا : (الضَّعَة) فهو نحوٌ من هذا ، وقالوا : وَضُعَ ضِعَةٌ وهو وَضِيْعٌ ، فـ (الضَّعَة مثلُ الكَثْرَة) و (الضِّعَة مثلُ الرِّفْعَة) " [5] .

ذكر المبرّد أنّ (ضِعَة) على زنة (فِعْلَة) حُذفت فيها الواو كـ (عِدَة وشِيَة) وتحوّلت إلى (ضَعَة) لأنّ العين من حروف الحلق ففتحت ما قبلها ، كما يكون ذلك في (يَسَع ويَطَأ) [6] .

وردّ ابن ولّاد عليه بأنّ إنّ العين في (ضَعَة) فتحت ما قبلها كما تفتح في الفعل فغلط ؛ لأنّ ذلك لا يكون في الأفعال قياساً ، وإنّما جعلوا هذا في الفعل ؛ لأنّ الفعل في الأصل مبنيٌّ على التّغيير بتصرّفه وتنقّله من حالٍ مضى إلى حالِ استقبال ويُبنى منه فاعل ومفعول ومصدر ، فاحتمل ذلك ولم يكن مثل ذلك في الاسم إلّا شاذّاً ؛ لأنّ الاسم إنّما يدلّ على المُسمّى بهيأته ، فإذا غُيّر بطلت دلالتُه ، أمّا الأفعال فقد بُنيت للأزمنة وليست بموضوعةً لمسميّات فاحتملت من التّغيير ما لم يحتمله الاسم ، ألا ترى أنّ الرّاء من (رَجُل) وما أشبه هذا لا يجوز فتحها لحرف الحلق ، ولو فتحناها لم تدلّ (رَجُل) على المُسمّى ، ونحن إذا فتحنا العين من (يفْعَل) أو كسرناها لم تتغيّر دلالتها على وقوع الحدث في الحاضر أو المستقبل [7] .

خامساً : **الاستدلال بالاستحسان** :

يرى العلماء أنّ الاستدلال بالاستحسان دلالته ضعيفة غير مُستحكمة ، إلّا أنّ فيه ضرباً من الاتّساع والتّصرُّف ومثاله : إذا اجتمع التّعريف العَلَمِيّ ، والتأنيث السّماعيّ ، أو العُجْمة في ثلاثي ساكن الوسط كـ (هِنْد) و (نُوْح) فالقياس منع الصّرف ؛ لإجتماع العلّتين ، والاستحسان الصّرف لخفّته فتكون علّة الصّرف لـ (هِنْد) وما شابهها الاستحسان والخفّة علّةٌ للاستحسان ، مع قيام علّة المنع من الصّرف فلذلك اختلف العلماء في الأخذ بدليل الاستحسان فقال قومٌ : إنّه غير مأخوذ به ؛ لِما فيه من التّحكّم وترك القياس ، وقال آخرون : إنّه مأخوذٌ به واختلفوا فيه ، فقيل : هو ترك الأُصول لدليل ، كقياس أصل المضارع البناء ، وعُدِل عنه لدليل شبهه بالاسم ، وقِيل : هو تخصيص العلّة ، ومثال ذلك أن تقول : إنّما جُمعت (أرض) بالواو والنّون ، فقيل : أرضون ، عوضاً من حذف تاء التأنيث ، لأنّ الأصل أن يُقال في أرض : أرضة فلمّا حُذفت التّاء جُمعت بالواو والنّون عوضاً عنها ، وهذه العلّة غير مطّردة فلا يجوز أن تجمع (شمس ، ودار ، وقِدْر) بالواو والنّون ، فلا يُقالُ : (شمسون ، ولا دارون ، ولا قِدْرون) لأنّ الباب سماعيّ ولا يتعدّى الوارد منه [1] .

. أبو البركات ابن 394 ـ 389 . السيوطي : الاقتراح في علم أصول النّحو 136 / 1(1) انظر : ابن جنّي : الخصائص .134 - 133الأنباري : لُمع الأدلّة في أُصول النّحو

(2) انظر البحث 103 .

(3) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 268 .

(4) سيبويه : الكتاب 4 / 445 .

(5) البيت مجهولٌ قائله يصف الرّاجز ناقة يقول : كأنّ مرّها بعد طول السّير وكلال الحادي بها الزّاجر لها ، ومَسْحِه الأرض أي ذرعه بالمشي وقطعه لها مَرُّ عُقابٍ كاسر ، وهي التي كسرت جناحيها للانقضاض ، أي تضمّ منهما وتقبضهما يريدون :

موقف ابن ولّاد من دليل الاستدلال بالاستحسان :

بلغت مسائله التي استند فيها على هذا الدّليل مسألتان اثنتان ، وهي قليلة لأنّ الاستحسان دلالته ضعيفة غير مُستحكمة ، وقد بيّنت هذه المسائل في الجدول رقم (3) في نهاية هذا المبحث [2] منها :

المسألة الثّانية والثّلاثون بعد المائة [3] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في بابٍ ترجمته : (هذا باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد) [4] .

قال سيبويه : " وإذا أردت إدغام الهاء في الحاء ، قلبت الهاء حاءً ثُمّ أدغمت ، وكذلك العين إذا أردت إدغامها في الهاء ، قلبتهما حاءين ، وممّا قلبت العربُ تصديقاً لهذا قول بني تميم : مَحَّمْ يريدون : مَعَهُمْ ، ومَحَاؤُلَاء ، يريدون : مَعَ هَؤلاء وممّا قالت العرب في إدغام الهاء في الحاء قول الرّاجز :

كَأنّهَا بَعْدَ كَلَالِ الزَّاْجِرِ * * * وَمَسْحِي مَرُّ عُقَابٍ كَاْسِرِ " [5]

ما ذكره سيبويه هو أنّ إدغام الهاء في الحاء إذا كانت قبلها بأن تقلبهاحاء ، وإدغام الحاء في الهاء إذا كانت بعدها بأن تُقلب حاء ، فالاستشهاد بهذا البيت باطلٌ ؛ لأنّ الإدغام فيه يكسر البيت ويبطله أيضاً قول سيبويه : وممّا أدغمت العربُ الهاء في الحاء ، وليس الأمرُ كذلك في (مَسْحِهِ) لأنّ الحاء قبل الهاء في الكلمة فكيف يُدغم الثّاني في الأوّل ؟ [1] .

قال المبرّد : وهذا خطأ - أي الإدغام في (مَسْحِهِ) - لا يجوز إدغامه ؛ لأنّ السّين ساكنة وكيف تسكن الحاء بعدها ؟ فهذا من الخطأ الفاحش ، ولكنّ الإخفاء حسنٌ ، وقد تبع المبرّد رأي الأخفش الذي قال : لا يجوز الإدغام في (مَسْحِهِ) ولكنّ الإخفاء جائزٌ [2] .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : إنّما جاز إلتقاء السّاكنين في هذا البيت على ضعفه ؛ لأنّه لا يُلزم الإدغام ، ولكن إنّما وقع الإدغام في (مسْحِه) استحساناً من قائله في لغته ، لا على أنّه لازمٌ في اللّغات واجتماع السّاكنين ها هُنا كاجتماعهما في الوقف ، إلّا أنّه وصل فتركه على حاله في الوقف ، ومن ها هُنا صار قبيحاً [3] .

ومَسْحِهِ ، والشّاهدُ في البيت إخفاء الهاء في (مَسْحِهِ) وسيبويه يُسميه إدغاماً وهو يعني الإخفاء ، لأنّ الإخفاء عنده ضربٌ من الإدغام ، وإلّا فإنّ الإدغام لا يجوز في البيت لئلا ينكسر البيت . انظر : الأعلم الشنتمري : النّكت في تفسير كتاب سيبويه / 3 ، وانظر أيضاً : سيبويه : الكتاب 4 / 450 .411

(1)5 / 419 . أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه

(2)4 / 450 رأي الأخفش انظر : سيبويه : الكتاب 3874 . وابن منظور : لسان العرب مادة (كسر) . والأعلم الشنتمري : 3النّكت في تفسير كتاب سيبويه / 3 .411.

(3) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد .269.

كان الحديث في هذا المبحث عن موقف ابن ولّاد من الأدلّة الجدليّة ، ومن أهمّ نتائجه الجدول الآتي وفيه توضيح وتصنيف لمسائل كتاب الانتصار التي اعتمد فيها ابن ولّاد على الأدلّة الجدليّة في ردّه على المبرّد :

جدول رقم (3) :

الأدلّة الجدليّة	أوّلاً : الاستدلال بالعكس	ثانياً : الاستدلال ببيان العلّة	ثالثاً : الاستدلال بعدم الدّليل في الشئ على نفيه	رابعاً : الاستدلال بالأصول	خامساً : الاستدلال بالاستحسان
تصنيف المسائل وتعيينها من خلال كتاب الانتصار وذلك بذكر رقم كلّ مسألة اعتمد فيها ابن ولّاد على دليل من الأدلّة الجدلية في ردّه على المبرّد .	(3) (4) (9) (18) (94) .	(9) (10) (12) (22) (26) (65) (72) (75) (81) (93) (94) (95) (97) (101) (103) (107) (109) (110) (111) (113) (115) (117) (121) (127) (128) (130) (131) (132) (133) .	(9) (10) (29) (31) (40) (70) (72) (112) (125) .	(3) (7) (11) (15) (18) (35) (49) (66) (67) (68) (73) (75) (82) (86) (103) (116) (119) (120) (126) (130) (133) .	(64) (132) .
عدد المسائل	(5) مسائل	(29) مسألة	(9) مسائل	(21) مسألة	(2) مسألتان

لعلّ المتتبّع لهذا التّصنيف يلحظُ أنّ المسائل التي استند فيها ابن ولّاد على بيان العلّة بلغت تسعاً وعشرين مسألة أكثر من المسائل التي اعتمد فيها على الاستدلال بالعكس أو الاستحسان أو بعدم الدّليل في الشئ على نفيه ، وهذا يبيّن أنّ العلل التي ردّ بها المبرّد بعض المسائل على سيبويه كانت ضعيفة وواهية وغير مُحكمة ، ويؤيّد ذلك أنّ ابن ولّاد قد ضاق ذرعاً بتحامل المبرّد على سيبويه ، فنجده في بعض ردوده عليه يقول : ولو أمكنني انتزاع هذه المعارضة من جميع النُّسخ التي سيّرها لانتزعتها وامسكتُ عن ذكرها لضعفها وقبحها ، ولو بلغني عنه ولم تكن في كتابه لأنكرتها ، فنصُّ ابن ولّاد فيه دلالة واضحة وصريحة على ضعف العلّة التي استند إليها المبرّد في الردّ على سيبويه ، فهي من باب التّسرّع او السّهو كما أشار إلى ذلك ابن ولّاد ، وكذلك المسائل التي استند فيها ابن ولّاد إلى الأصول في ردّه على المبرّد بلغت إحدى وعشرين مسألة ، وهي كثيرة مقارنة بالأدلة الجدليّة الأخرى ممّا يؤكّد حداثة سنّه وعدم ثبوت قدمه في التّفكير النّحوي في ذلك الوقت الذي ألّف فيه كتابه المفقود مسائل الغلط ، ويؤكّد ذلك مقولته المشّهورة عندما سئل عن مسائله التي ردّها على سيبويه فقال : هذا شئٌ كُنّا رأيناه في أيّام الحداثة فأمّا الآن فلا ، أو إنّ هذ كتابٌ كُنّا عملناه في أوان الشبيبة والحداثة ، ولعلّ هذه المقولة نلمس فيها وضوح الاعتذارعن تلك المسائل كما أشار إلى ذلك ابن جنّي .

الفصل الرّابع

طرق أخرى للاستدلال عند ابن ولّاد
وتطبيقه لضوابط النّحْو في ردّه على المبرّد .

- **المبحث الأوّل** : **طرق أخرى للاستدلال عند ابن ولّاد** .
  - **أوّلاً** : **مقتضيات الصّناعة النَّحْويّة** .
  - **ثانياً** : **الاستدلال بآراء النُّحاة** .
  - **ثالثاً** : **الاستدلال بآراء سيبويه** .
  - **رابعاً** : **الاستدلال بآراء المبرّد نفسه** .
  - **خامساً** : **الاستدلال بدليل الإلزام** .
  - **سادساً** : **الاستدلال بشرح عبارة سيبويه** .
  - **سابعاً** : **الاستدلال بمنهج سيبويه** .
- **المبحث الثّاني** : **تطبيق ابن ولّاد لضوابط النّحْو في ردّه على المبرّد** .
  - **أوّلاً** : **كثرة الحذف على قدر كثرة الاستعمال** .
  - **ثانياً** : **الشّاذ لا يُعمل عليه** .
  - **ثالثاً** : **العام قبل الخاص** .
  - **رابعاً** : **الحمل على الأكثر** .
  - **خامساً** : **التّحقير سمة من سمات الأسماء** .
  - **سادساً** : **لا يجوز تحقير ما كان من الاماكن علماً** .

المبحث الأوّل

طُرُق أخرى للاستدلال عند ابن ولّاد

تعدّدت الطُّرق التي استخدمها ابن ولّاد في ما يذهب إليه من آراء توافق آراء سيبويه الذي انتصر له على المبرّد وهذه الطرق تمثّلت في مقتضيات الصناعة النّحْويّة التي كان يجيدها ، وتمثّلت أيضاً في استدلاله بآراء النُّحاة الآخرين واستدلاله بآراء سيبويه ، واستدلاله بآراء المبرّد نفسه ، واستدلاله بدليل الإلزام ، واستدلاله بشرح عبارة سيبويه وبيان منهجه ، إلى غير ذلك من الطُّرق التي استخدمها ابن ولّاد في ردّه ، وفي هذا المبحث سيكون الحديث عن هذه الطُّرق بشيءٍ من التّفصيل والاستشهاد على ذلك ببعض مسائل كتابه

أوّلاً : مقتضيات الصّناعة النّحْويّة :

كان لتمكّن ابن ولّاد من الصّناعة النّحْويّة الأثر الأكبر في انتصاره لسيبويه على المبرّد ولا غرابة في إجادته للصنّاعة النّحْويّة فهو الذي قيل عنه : إنّه نحْويٌّ ابن نحْويٍّ ابن نحْويٍّ [1] ، فهو يُرجِعُ المسائل التي يحاور فيها المبرّد إلى أصولها ، ثُمّ يُمثّل ويستشهد ، ويُبيّن خطأ المبرّد إذا ما أخطأ في الصّناعة النّحْويّة ، والمسائل التي تدلّ على تمكّنه من الصّناعة النّحْويّة بلغت ثلاثاً وخمسين مسألة وقد بيّنت ذلك في الجدول رقم (4) في نهاية هذا المبحث [2] ومن هذه المسائل :

المسألة الخامسة والعشرون [3] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسالة في باب ترجمته : (هذا بابٌ من الفعل سُمّي الفعل فيه بأسماء مضافة ليست من أمثلة الفعل الحادث ولكّنها بمنزلة الأسماء المفردة التي كانت للفعل نحو : رُوَيْد وحَيَّهَل ، ومجراهُنّ واحد وموضعهنّ من الكلام الأمر والنّهي إذا كانت للمخاطب المأمور والمنهي) [4] .

قال سيبويه : " وإنّما استوت هي و (رُوَيْدَ) وما أشبه (رُوَيْدَ) كما استوى المفرد والمضاف إذا كانا اسمين نحو : عبد الله وزيدٍ ، مجراهما في العربيّة سواءٌ ، ومنها ما يتعدّى المأمور إلى مأمور به ومنها ما يتعدّى المنهي إلى المنهي عنه ، ومنها ما لا يتعدّى المأمور ولا المنهيّ ، فأمّا ما يتعدّى المأمور إلى مأمور به فهو قولك : عليك زيداً ، ودونك زيداً ، وعندك زيداً تأمره به ، حدّثنا بذلك أبو الخطّاب وأمّا ما تعدّى المنهي إلى منهي عنه فقولك : حذرك زيداً وحذارك زيداً ، سمعناه من العرب " [5] .

---

(1) القفطي : إنباه الرواة على أنباه النُّحاة 1 / 134.

(2) انظر : البحث 133 .

(3) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 90 .

(4) سيبويه : الكتاب 1 / 248 .

(5) المرجع السّابق 1 / 248 - 249.

ذكر سيبويه في هذا الباب أسماء الأفعال التي وُضعت موضع فعل الأمر ، أي أنّها لاتقع إلّا في الأمر والنّهي وهذه الأسماء التي سُمّي الفعل بها نوعان : مفردةٌ ومضافةٌ ، ومنها ما يتعدّى وما لا يتعدّى فالمفرد المتعدّي كـ (رُوَيْدَ زيداً ، وهَلُمَّ زيداً ، وحَذَارِ من زيدٍ ، ونَعاءِ زيداً أي بمعنى انعَ زيداً) ، أمّا المفرد غير المتعدّي فهو مثل : (مهٍ مهٍ ومعناها كُفّ ، وصهٍ صهٍ ومعناها اسكت ، وإيه ومعناها استزد) كما تحدّث سيبويه أيضاً عن الأسماء التي سُمّي الفعل بها وهي المضافة وذكر أنّها تُخالفُ ما قبلها لأنّها قد اشتملت على ظروف وحروف جرٍّ ومصادر مضافات كلُّهُنّ ، والفرق بين هذا الفصل والذي قبله أنّ هذا مُضاف والذي قبله مُفرد وهو أيضأ ينقسم إلى قسمين قسمٌ يتعدّى وقسمٌ لا يتعدّى ، أمّا ما يتعدّى فنحو قولك : (عليك زيداً ، وعندك زيداً ، ودونك زيداً ، فأمّا عليك فحرفٌ من حروف الجرِّ ، وأمّا دونك وعندك فظرفان ، وقد جُعلن بمنزلة قولك : خُذْ زيداً ، وكذلك من المضاف المتعدّي قولك : حَذَرَك زيداً وحَذَارِك زيداً [1] .

استدرك المبرّد على سيبويه في هذا الباب بقوله : ترك سيبويه القياس من وجهين : أحدهما قوله : حَذَرَك إنّما معناه احْذَرْ ، وهذا أمرٌ ، فإن قال قائلٌ : معنى احْذَرْ : لا تدنُ منه ، فكذلك عليك معناه : لا يفوتنّك ، وكلُّ أمرٍ أمرت به فأنت في المعنى ناهٍ عن خلافه ؛ لأنّ قولك : اضرب زيداً ، نهيٌ عن ترك ضربه ، فإذا نهيت عن الشئ فقد أمرت بخلافه وذلك أنّ قولك : لا تشتم زيداً ، إنّما أمرته بترك شتمه والوجه الآخر : أنّه إنّما وضع في هذا الباب ما لم يُؤخذ من أمثلة الفعل ، وحَذَرَك من أمثلة الفعل وحَذَرَك مأخوذٌ من احْذَرْ ، فهو خارجٌ عن هذا الباب ، لأنّ هذا باب : عليك ، ودونك وإليك ، وأمامك ، وصهٍ ومهٍ ، وما أشبه ذلك [2] .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : الذي يبيّن فساد ما أتى به المبرّد أن نبيّن ما معنى الأمر ؟ وما معنى النّهي ؟ فنقول : إنّ الأمر هو تزجيتك المأمور إلى فعلٍ يفعله ومحاولتك ذلك منه والنّهي محاولتك أن يترك فعلاً ، والدّليل على ذلك أنّك إذا قلت آمراً : اضربْ أو قُمْ ، كان الجوّاب من المأمور إذا انصاع لأمرك أن يقول : أنا أفعلُ ، وإذا نهيت عن شيءٍ كقولك : لا تفعلْ فالجوّاب عن ذلك ، أن يقول : لستُ أفعل فجوّاب الأمر بالإيجاب ، وجوّاب النهي بالنّفي ، وإذا كان الأمرُ على ذلك نظرنا فيما أتى به سيبويه ممّا أنكره المبرّد ، فقلنا : لا يخلو قوله : حَذَرَك ، من أن يكون حمله على أمرٍ يفعله ، أو نهيٍ يتركه ، فإن كان حمله على التّرك فهو نهيٌ لا محالة ، وهذا معنى التّحذير ، فأمّا ما تأتي به العربُ على لفظ الأمر وهو في معنى النّهي ، وعلى لفظ النّهي وهو في معنى الأمر فكثيرٌ ، إنّما قرب الشئ إلى حقيقة معناه نحو قولهم : انته عن كذا ، قال تعالى : " انْتَهُوْا خَيْرَاً لَكُمْ " [3] ، فهذا على الحقيقة نهيٌ وإن كان على بناء الأمر فلا وجه لقولك : إنّ حَذَرَك

---

(1) انظر : أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 2 / 141 - 150.

(2) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 90 .

(3) سورة النّساء : آية (171.)

في معنى احْذَرْ ، فهو لو قال : احْذَرْ ، لكان ناهياً في المعنى ، وأمّا قوله : وكلُّ أمرٍ أمرت به فأنت في المعنى ناهٍ عن خلافه ، فليس كما قال ، قد يخرج الأمر مخرج التّخيير كقوله تعالى : " وَإِذَاْ حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوْا " [1] ، ولم يُنهوا عن ترك الصّيد إذا أُمروا بالصّيد ، وليس الأمرُ نهياً من حيث كان أمراً ، ولا النّهيُ أمراً من حيث كان نهياً ، وإذا أُمرنا بالشئ فإنّا نعلمُ أنّا نُهينا عن خلافه باستدلال لا بنفس لفظ الأمر ، ولو جاز أن يكون الأمرُ نهياً والنّهيُ أمراً لكان المأمور به هو المنهي عنه والمأمور هو المنهي ، وهذا غلط [2] .

المسألة الثّالثة عشرة بعد المائة [3] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في بابٍ ترجمته : (هذا بابُ ماهو اسمٌ واحدٌ يقعُ على جميع ، وفيه علامة التأنيث وواحده على بنائه ولفظه ، وفيه علامات التأنيث التي فيه) [4] .

قال سيبويه : " وذلك قولك للجميع : حَلْفَاءُ وحَلْفَاءُ واحدةٌ ، وطَرْفَاءُ للجميع وطَرْفَاءُ واحدةٌ وبُهْمَى للجميع وبُهْمَى واحدةٌ ، لمّا كانت تقع للجميع ولم تكن أسماء كُسّر عليها الواحد أرادوا أن يكون الواحد من بناء فيه علامة التأنيث كما كان ذلك في الأكثر الذي ليس فيه علامة التأنيث ويقع مذكّراً نحو : التّمر والبُّر والشّعير وأشباه ذلك " [5] .

ذكر سيبويه أنّ مافيه ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة نحو : طرفاء وحلفاء وبُهمى ، وهي أسماء نبات موضوعة للجنس فإذا أردنا الواحد منها قلنا : طرفاء واحدة ، وحلفاء واحدة وبُهمى واحدة ولم يجز إدخال الهاء عليها فيُقال : (طرفاءة وحلفاءة وبُهماة) كما قِيل في واحد النّخل : نخلة ، وفي واحد العنب : عنبة ؛ وذلك لأنّ ألف التأنيث في هذه الأسماء تمنع من دخول تاء التأنيث ؛ لئلا يجتمع تأنيثان فاكتفوا بما فيه من التأنيث وبنوا الواحد بالوصف فقالوا : طرفاء واحدة ، وقد ذكر بعضُ النّحويين أنّ لـ (الطّرفاء والحلفاء) واحدة على هذا اللفظ ، فقالوا : طرفاء وطرفة وقصباء وقصبة ، واختلفوا في (حلفاء) فقال الأصمعي : حلفاء وحَلِفة بكسر اللّام [6] .

---

(1) سورة المائدة : آية (2) .

(2) انظر : أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 90 - 91 .

(3) المرجع السّابق 241 .

(4) سيبويه : الكتاب 3 / 596 .

(5) المرجع السّابق 3 / 596 - 597.

(6) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 4 / 323.

(7) انظر : الأعلم الشنتمري : النُّكت في تفسير كتاب سيبويه ج 3 / 337 - 338 . والزمخشري : شرح المفصّل 3 / 122 . والسيِّد محمد مرتضي الحسيني الزبيدى : تاج العروس من جواهر القاموس 965وابن منظور : لسان العرب مادة (حلف) تحقيق : د. عبد الفتّاح الحلو ، مراجعة : مصطفى حجازي ، من منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت طبعة (1) 1418 هـ 1997 م ، ج 23 / 162 - 163.

(8) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 241.

استدرك المبرّد على سيبويه بقوله : وزعم الأصمعي [7] أنّ واحد (الطّرفاء) (طرفة) وواحد (الحلفاء) (حَلِفة) بكسر اللاّم ، وواحد (القصباء) (قصبة) وهذا خاصة على ألسنة العوام كثير [8] .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : أمّا ما حكاه عن الأصمعي من سماعه (طرفة وحَلِفة) فصحيح وليس يحكي إلّا ما سمع ، وأمّا تأوُّله أنّه مُكسّر على (حلفاء وطرفاء) فغير صحيح وهو في صناعة النّحْو ضعيف ، والدّليل على أنّ (حلفاء وطرفاء) ليس بجمعٍ كُسّرت عليه (طرفة وحَلِفة) أنّك تُحقّره على لفظه فتقول : (حُليفاء وطُريفاء) ولا تردّه إلى تحقير (طرفة وحلِفة) ثُمّ تجمع بالألف والتاء كما تفعل ذلك بالجموع إذا كُسّر عليها الواحد نحو قولك في تحقير الواحد من درهم : دُريهمات وإنّما حقّرت درهماً ثُمّ جمعته ، ولو جُمع (طرفة وحلفة) على بابه لأُجري مجرى نظائره نحو : شجرةٌ وشجر وخرزةٌ وخرز ، فكان فيه طرفةٌ وطرف ، وحلِفةٌ وحلف ، كما قالوا : قصبةٌ وقصب [1] .

ثانياً : الاستدلال بآراء النُّحاة :

من الطُّرق التي سلكها ابن ولّاد في استدلاله ، الاستدلال بآراء النُّحاة الآخرين ، وإن لم يُكثر من ذلك ؛ لأنّ الرأي النّحوي لعالمٍ من العلماء لا يُعدُّ دليلاً يُردُّ به رأي غيره إلّا أن يكون مستنداً إلى دليلٍ من أدلّة النّحو المعروفة كالسّماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال ، ولكن رُبّما ذكر النّحوي رأي عالمٍ آخر من باب الاستئناس ، أو لترجيح رأيه الذي ذهب إليه ، والمسائل التي استدلّ فيها ابن ولّاد بآراء النُّحاة الآخرين بلغ عددها ست مسائل ، وبيّنت ذلك في الجدول رقم (4) في نهاية هذا المبحث [2] ، ومن هذه المسائل :

المسألة الثأنية والخمسون [3] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في باب ترجمته : (هذا باب ما ينتصب لأنّه قبيحٌ أن يُوصف بما بعده ويُبنى على ما قبله) [4] ، قال سيبويه : " وذلك قولك : هذا قائماً رجلٌ ، لمّا لم يجز أن توصف الصّفة بالاسم وقبح أن تقول : فيها قائمٌ فتضع الصّفة موضع الاسم ، كما قبح : مررت بقائمٍ وأتاني قائمٌ ، جعلت القائمَ حالاً وكان المبنيّ على الكلام الأوّل ما بعده ولو حَسُنَ أن تقولَ : فيها قائمٌ لجاز فيها قائمٌ رجلٌ ، لا على الصّفة ، ولكنّه كأنّه لمّا قال : فيها قائمٌ ، قِيل له : من هو ؟ وما هو ؟ فقال : رجلٌ أو عبدُ الله ، وقد يجوز على ضعفه ، وحُمل هذا النّصبُ على جواز : فيها رجلٌ قائماً ، وصار حين أُخّر وجه الكلام فراراً من القبح " [5] .

---

(1) انظر : أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 241 - 243 .
(2) انظر : البحث 133 .
(3) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 134 .
(4) سيبويه : الكتاب 2 / 122.
(5) المرجع السّابق 2 / 122 .

وما يعنيه سيبويه بقوله أنّه إذا كان هنالك اسمٌ منكور له صفة تجرى عليه ثُمّ تقدّمت صفة ذلك المنكور عليه لضرورة عرضت لشاعر إلى تقديم تلك الصّفة ، فيكون لفظ الاختيار في لفظ تلك الصّفة أن تُحمل على الحال ، وقد أنشد سيبويه قول ذي الرُّمّة :

وَتَحْتَ العَوَالِي فِي القَنَا مُسْتَظِلّةً * * * ظِبَاءٌ أَعَارَتْها العِيُوْنَ الجَآذِرُ [1]

والشّاهدُ في هذا البيت نصب (مستظلّة) على الحال بعد أن كانت صفة لـ (الظّباء) متأخرة على تقدير : (وتحت العوالي في القنا ظباءٌ مستظلّةٌ) فلمّا احتاج الشّاعر إلى تقديمها على (ظباء) لم يصلح أن ترتفع على الصّفة ؛ لشيءٍ بعدها ؛ لأنّ الصّفة لا تكون إلّا بعد الموصوف ولمّا كانت الحال تتقدّم وتتأخّر نُصبت على الحال وعامل الحال قد تقدّم [2] .

وقد ذكر سيبويه أنّ هذا أكثر ما يكون في الشّعر وأقلّ ما يكون في الكلام ، ويعني بذلك أنّ طلب وزن الشّعر رُبّما يضطرُّ الشّاعر إلى التّقديم فيخرج إلى تقديم الصّفة على الموصوف ، ووردت في نسخ كتاب سيبويه عبارة (وهو قائماً رجلٌ) وهي سهوٌ تناسخه النّاس ولم يُعتقد ؛ وذلك لأنّ نصب (قائماً) إن صحّ من متناول بعيد كأنّ قائلاً قال : على أيّ حالٍ زيدٌ رجلٌ ؟ يُريدُ من الرّجلة والشهامة أو الشّجاعة فقال المجيبُ : هو قائماً رجلٌ ، أي إذا كان قائماً كما تقول : هذا يسراً أطيبُ منه تمراً [3] .

ردّ المبرّد على سيبويه بقوله : زعم أنّه يقول : هذا قائماً رجلٌ ، فينصب (قائماً) على الحال لأنّه لا يجوز أن يجعل (رجلاً) صفة لـ (قائم) فينصب على جواز (هذا رجلٌ قائماً) إلّا أنّه الوجه لما قدّمه وكذلك : فيها قائماً رجلٌ ، وصدق هذا القياس ولكنّه أجاز أن تقول : هو قائماً رجلٌ ، وهذا مُحال ، وقد ناقض فيه ؛ لأنّه لا يجوز : هو رجلٌ قائماً ، وهو يردُّ هذا وجميع النّاس [4] .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : لم أره جعل بين الرّدِّ وبين كلام صاحبه غير زيادة حرف النّفي وذلك أنّه قال : لا يجوز ، فزاد (ولا) فقط ، ولم يبيّن من أين امتنع ذلك ، وادّعى أنّ سيبويه يردُّ قول نفسه وجميع النّاس كذلك ، وليس الامر كما قال [5] .

وبيان ذلك أنّ الكوفيين بأسرهم يُجيزون هذا الباب ولا يُفرّقونه ، وإنّما سيبويه حكى عن الخليل في المعارف إذا وقعت بعد المضمرات في مثل قولك : هو زيدٌ منطلقٌ ، أنّه لا يجوز ، وليس هذا من ذلك لأنّه ليس كلُّ

---

(1) البيت في ديوان ذي الرّمّة 2 / 1024 . ويصف الشّاعر في هذا البيت نسوة سُبين ، فصرن تحت عوالي الرّماح وعوالي القنا : صدورها والقنا : الرّماح ، والمفرد : قناة ، والعرب تشبّه النّساء بالظّباء في طول الأعناق وانطواء الكشح والجآذر جمع جؤذر وهو ولد البقرة الوحشيّة . انظر : سيبويه : الكتاب 2 / 123 . وأبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 2 / 450 .

/ 451 .2(2) انظر : أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه

/ 451 - 452 . 2(3) انظر : المرجع السّابق

(4) أبوالعبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 134 - 135 .

(5) المرجع السّابق 135 - 136 .

النّاس يعرفُ زيداً إنّما يعرفه بعضٌ ويجهله بعضٌ ، وليس (رجلٌ) كذلك وما أشبهه من النّكرات ، وإنّما صار الكلام مُحالاً في (زيد) ونظائره ؛ لأنّك إذا قلت : هو زيدٌ قائماً ، فإنّما تُعرّف المخاطب إذ كان لا يعرفه ، فحلّ المخاطب عندك محل من لا يعرفه فلم يجز أن تأتي بالحال وأنت تُريدُ هذا المعنى ، أمّا إذا أردت الحال قلت : هو زيدٌ منطلقاً ، فإنّما تنبّه المخاطب على (زيدٍ) وقد تقدّمت معرفة المخاطب به ، فكأنّك قلت : هذا الذي تعرف منطلقاً ، وسبيل (رجلٍ) كسبيل (زيدٍ) مع هذا إذا قلت : هو رجلٌ يفعلُ كذا وفاعلُ كذا ، فلم ترد أن تفيده رجلاً وإنّما أردت أن تفيده فعله ، فجاز أن تصف به الأوّل وأن تجعله حالاً [1] ، وردُّ المبرّد على سيبويه في هذه المسألة هو قوله : هو رجلٌ قائماً ، اعتماداً على أنّ الحال لا تجئ من النكرة دون مسوّغ ولكّنه أجاز ذلك في المقتضب [2] .

قال ابن ولّاد : " وسألت أبا إسحق الزّجّاج عن هذه المسألة ، فأجاب بأنّها لا تجوز إلّا على أن تجعل (رجلاً) في معنى الرُّجلة والشّجاعة ، وهذا الذي ذهب إليه قد جاء به سيبويه في المعرفة ؛ لأنّه قال : إذا قال الرّجلُ : أنا فلانٌ وهو يُريدُ الافتخار حسُنت الحال بعده ، وكذلك إذا قال : أنا عبدُ الله ، وهو يُريدُ التّذلّل والتّصغير لشأنه قال بعده : آكلاً كما يأكلُ العبيدُ ، وهذا التأويل مُنساقٌ في المعرفة والنّكرة " [3] .

المسألة الثّامنة والسّتون [4] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في بابٍ ترجمته : (هذا باب ما لا يكون إلّا على معنى ولكنّ) [5] يعني في الابتداء ، فأوجب ألّا يكون فيه إلّا النّصب .

قال سيبويه : " فمن ذلك قوله تعالى : " لَاْ عَاْصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلّاْ مَنْ رَحِمَ " [6] أي : ولكنّ من رحم ، وقوله عزّ وجلّ : " فَلَوْ كَاْنَتْ قَرْيَةً آمَنَتْ فَنَفَعَهَاْ إِيْمَاْنُهَاْ إِلَّاْ قَوْمَ يُوْنُسَ لَمَّاْ آمَنُوْا " [7] أي : ولكنّ قوم يونس لمّا

---

(1) ابو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 135 - 136 .

(2) أجاز المبرّد مجئ الحال من النّكرة وذلك حين قال : " مررتُ برجلٍ ظريفٍ ، فوجه هذا الخفض ، وإن نصبت على الحال جاز " . انظر : أبوالعبّاس المبرّد : المقتضب 4 / 286 ، 310 ، 397 .

(3) أبوالعبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 136.

(4) المرجع السّابق 161 .

(5) سيبويه : الكتاب 2 / 325 .

(6) سورة هود : آية (43) .

(7) سورة يونس : آية (98) .

(8) سورة الحج : آية (40) .

(9) يمدح النّابغة آل جفنة من ملوك الشّام من غسّان ، الفلول : جمع فلٌّ بفتح الفاء ، وهو كسرٌ في حدِّ السّيف ، وسيفٌ أفلٌّ بيّن الفلل ، ويُقالُ فلّه فانفلّ أي كسره فانكسر ، وهو الثلمْ ، والقراع والمقارعة : المضاربة ، والكتائب : جمع كتيبة وهي القطعة العظيمة من الجيش وقيل من المائة إلى الألف ، وفي البيت ما يسميه البلاغيون تأكيد المدح بما يشبه الذّم فإنّه نفى العيب عن هؤلاء القوم على جهة الاستغراق ، ثُمّ أثبت لهم عيباً وهو تثلُّم سيوفهم من مضاربة الجيوش ، وهذا ليس بعيب بل هو غاية المدح ، فأكّد المدح بما يشبه الذّم ، والشّاهد فيه : لا يجوز في (غير) إلّا النّصب على الاستثناء المنقطع وهذا رأي سيبويه ، أمّا المبرّد فيرى أنّ (غير) يجوز أن تكون مرفوعة أومنصوبة ، فتكون بدلاً من الضمير المستقر في الظّرف . انظر : عبد القادر البغدادي : خزانة الأدب 3 / 328 . وسيبويه : الكتاب 2 / 326.

آمنوا ، وقوله عزّ وجلّ : " الّذِيْنَ أُخْرِجُوْا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلّاْ أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللهُ " [8] أي : ولكنّهم يقولون : ربُّنا اللهُ .... وهذا الضّرب في القرآن كثيرٌ ، ومن ذلك من الكّلام : لا تكوننّ من فلان في شيءٍ إلّا سلاماً بسلامٍ ، ومثل ذلك أيضاً من الكلام فيما حدّثنا أبو الخطّاب : ما زاد إلّا مانقص وما نفع إلّا ما ضرَّ ، فـ (ما) مع الفعل بمنزلة اسم نحو (النّقصان والضّرر) .... .

ومن ذلك من الشّعر قول النّابغة :

وَلَاْ عَيْبَ فِيْهِمْ غَيْرَ أَنَّ سِيُوْفَهُمْ * * * بِهِنَّ فُلُوْلٌ مِنْ قِرَاْعِ الكَتَاْئِبِ [9]

أي : ولكنّ سيوفهم بهنّ فلولٌ " [1] .

فرّق سيبويه بين هذا الباب وبين الذي قبله ؛ لأنّ الذي قبله يجوز فيه الرّفع والنّصب والنّصب أجود ، أمّا هذا الباب فلا يجوز فيه عنده إلّا النّصب لأنّه ليس من الأوّل في شئ ، فخالف الذي قبله في لغة بني تميم ؛ لأنّه لا يمكن فيه البدل ولا حذف الاسم الأوّل منه في التّقدير كما أمكن في لغة بني تميم إذا قلت : ما فيها أحدٌ إلّا حمارٌ ، إذا قُدّر : ما فيها إلّا حمارٌ ، على الوجهين فمن ذلك قوله عزّ وجلّ : " لَاْ عَاْصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلّاْ مَنْ رَحِمَ " [2] فـ (من رحم) يعني : من رحمه الله تعالى ، ومن رحمه الله تعالى معصومٌ ، فكأنّه قال : لكنّ من رحم الله معصومٌ ، وما بعد (إلّا) غير الذي قبله ، ومثله من الكلام لو جاء سيلٌ عظيمٌ يُحافُ منه الغرق أن يقولَ قائلٌ : لا عاصم اليومَ من هذا السّيل إلّا من أقام في الجّبل فالمقيم في الجّبل ليس بعاصم ، ومعناه : ولكنّ المقيم في الجّبل معصومٌ منه ، ولا يُمكن البدل فيه ؛ لأنّه يُقالُ : لا عاصم اليومَ من أمرِ الله إلّا من رحم ، ولو ردّ أيضاً المحذوف منه من خبر (عاصم) لم يجز البدل لو قلتَ : لا عاصم لهم إلّا من رحم ، أو ما لهم عاصم إلّا من رحم ، لم يجز ما لهم إلّا من رحم ولا معنىً لذلك ، وقد قيل : عاصم بمعنى معصوم ، وهذا ضعيفٌ لا يُعتدُّ به ، وأجود من هذا أن يكون (من رحم) هو الله لأنّه الرّاحم ، فكأنّه قال : لا عاصم اليومَ لهم إلّا الله ، كما تقول : لا إله إلّا الله [3] .

ردّ المبرّد على سيبويه بقوله : وقد ذكر في هذا الباب أشياءٌ كثيرة يجوز فيها الرّفع ، وهذا نقضٌ لما صدّر به الباب من ذلك قوله منشداً قول النّابغة :

وَلَاْ عَيْبَ فِيْهِمْ غَيْرَ أَنَّ سِيُوْفَهُمْ * * * بِهِنَّ فُلُوْلٌ مِنْ قِرَاْعِ الكَتَاْئِبِ [4]

---

(1) انظر : سيبويه : الكتاب 2 / 325 - 329.
(2) سورة هود : آية (43) .
(3) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 3 / 70 - 71.
(4) انظر البيت في : عبد القادر البغدادي : خزانة الأدب 3 / 327 - 329.
(5) سورة الحج : آية (40) .
(6) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 165.

ينبغي في (غير) أن تكون موضع رفع على حدّ قوله : ما جاءني أحدٌ إلّا حمارٌ أي : أحدُ الجائين حمارٌ ، ويكون عيبهم هذه الفضيلة ، أي : هذا مكان ذلك ، كما أجاز : عتابُك السّيفُ ، وعلى هذا يجوز أن يكون قول الله عزّ وجلّ : " الّذِيْنَ أُخْرِجُوْا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلّاْ أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللهُ) [5] أي : الذي يقوم مقام ما يجب له الإخراج عند الكّافرين أن يقولوا : ربّنا اللهُ وقد ذكر أشياء كثيرة نحو هذا تركنا ذكرها لاستغنائنا ببعضٍ عن بعض [6] .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : وأمّا قوله : وقد ذكر أشياء كثيرة تركنا ذكرها لاستغنائنا ببعضٍ عن بعض ، فما علمتُ أنّ في الباب مسألة إلّا وسيبويه موافقٌ عليها ، لا تحتمل شيئاً ممّا ذكره المبرّد غير أنّه تأوّل فيها المعنى تأوُّلاً ضعيفاً بعد أن اختار قول سيبويه وبنى التّفسير عليه وهو قوله عزّ وجلّ : " لَاْ عَاْصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إلّاْ مَنْ رَحِمَ " [1] فلا يجوز في قول أحدٍ : إنّ (من رحم) يكون بدلاً من (عاصم) ؛ لأنّه إن أبدل منه صار (من رحم) يُعتصم به من الله وهذا مُحالٌ [2] .

وقد اتّفق أهلُ اللُّغة جميعاً على أنّ تأويل (إلّا) ها هُنا الانقطاع ، وأنّه لا يجوز أن يكون مُبدلاً من الأوّل ، وكذلك قال الفرّاء في كتاب المعاني [3] ، إلّا أنّه زعم في آخر كلامه بعد أن أمضى صدره على ما ذكرنا أنّه تأوّل متأوّلٌ أنّ (عاصماً) في معنى (معصوم) فجاز البدلُ كما كان في قوله تعالى : " فَهُوَ فِي عِيْشَةٍ رَّاْضِيَةٍ " [4] بمعنى : مرضيّة ، و قوله أيضاً : " خُلِقَ مِنْ مَاْءٍ دَاْفِقٍ " [5] بمعنى : مدفوق ، وهذا تأويلٌ فاسدٌ ؛ لأنّ مثل ذا إنّما يكون فيما لا يُلبس ، فما ألبس لا يجوز فيه ذلك ، ألا ترى أنّك لو قلت : لا ضاربَ في الدّارِ ، وأنت تريدُ مضروباً لم يعلم المخاطب حقيقة ما أردت ، وكذلك لو قلت : رأيتُ زيداً ضارباً ، وأنت تُريدُ مضروباً لم يُعلم ما نويت ، وفي هذا اختلاط الكّلام والتباسه ، فـ (العيشة) في (عيشة راضية) لا تكون فاعلة وإنّما تكون مفعولة فلمّا لم تحتمل غير وجهٍ واحد لم يجز فيها لبس وكذلك (دافق) هي بمنزلة (راضية) ، فأمّا (عاصم وضارب) وما أشبههما فلا يجوز فيه أن تضع فاعلاً في موضع

---

(1) 43.) سورة هود : آية (
(2) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 165 .
(3) 2 / 15 - 16 . الفرّاء : معاني القرآن
(4) 21 (سورة الحّاقة : آية (7) . وسورة القّارعة : آية ( )
(5) 6.) سورة الطّارق : آية (
(6) 165 - 166. أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد
(7) انظر : البحث 133 .
(8) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 140 .
(9) 2. 175 / سيبويه : الكتاب

مفعول ؛ لأنّ الرّجل قد يكون عاصماً ومعصوماً وضارباً ومضروباً بحقيقة المعنيين المختلفين و (العيشة) راضية ومرضيّة اللّفظان فيهما معنى واحد [6] .

ثالثاً : **الاستدلال بآراء سيبويه** :

استدلّ ابن ولّاد بآراء سيبويه نفسه الذي انتصر له على المبرّد ؛ وذلك لأنّه مشهودٌ له ببراعته في النّحو فهو إمام النُّحاة ، ومن المسائل التي استدلّ فيها ابن ولّاد بآراء سيبويه بلغت إحدى عشرة مسألة وبيّنت ذلك في الجدول رقم (4) في نهاية هذا المبحث [7] ، ومن هذه المسائل :

المسألة السّادسة والخمسون [8] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في بابٍ ترجمته : (هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلّا مضمراً لأنّهم شرطوا التّفسير) [9] ، قال سيبويه في هذا الباب : إنّهم بدؤا بالإضمار ؛ لأنّهم شرطوا التّفسير ، فممّا يُضمر لأنّه يفسّره ما بعده ولا يكون في موضعه مظهرٌ قول العرب : إنّه كرامٌ من قومك ، وإنّه ذاهبةٌ أمّتك ، فـ (الهاء) في (إنّه) إضمار الحديث الذي ذكرت بعد الهاء ، ولا يكون في موضع الإضمار هنا مُظهرٌ ؛ لأنّهم شرطوا التّفسير ، وهو إضمارٌ مقدّم قبل الاسم لا يجوز السّكوت عليه أمّا الإضمار الذي يجوز السّكوت عليه فإضمارٌ بعد ذكر الاسم مظهراً نحو قولك : زيدٌ ضربته ، وما انتصب في قولهم : نعم رجلاً عبدُ الله فكأنّك قلت : حسبك به رجلاً عبدُ الله ، فـ (حسبك به رجلاً) مثل (نعم رجلاً) في المعنى وفي العمل وذلك لأنّهما ثناءٌ في استيجابهما المنزلة الرّفيعة ، ومثل ذلك : ربّه رجلاً ، وويحه رجلاً ، فلا يجوز لك أن تقول : نعم ولا ربّه وتسكت ؛ لأنّهم إنّما بدؤا بالإضمار على شريطة التّفسير ، ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهرٌ ، فـ (نعم) هنا تكون عاملة في مضمرٍ يفسّره ما بعده ، فتكون هي وهو بمنزلة (ويحه ومثله) ثمّ يعملان في الذي فسّر المضمر عمل (مثله وويحه) ، إذا قلت : لي مثلُه عبداً أمّا قولهم : نعم الرّجلُ عبدُ الله ، فهو بمنزلة : ذهب أخوه عبدُ الله عمل (نعم) في (الرّجل) ولم يعمل في (عبد الله) وإذا قال : عبدُ الله نعم الرّجلُ ، فهو بمنزلة : عبدُ الله ذهب أخوه ، كأنّه قال : نعم الرّجل فقيل له : من هو ؟ فقال : عبدُ الله ، وإذا قال : عبدُ الله ، فكأنّه قيل له : ما شأنه ؟ فقال : نعم الرّجلُ ، فـ (عبد الله) ليس من (نعم) في شئ ، و(الرّجلُ) هو (عبد الله) ولكنّه منفصلٌ منه كانفصال الأخ منه إذا قلت : عبدُ الله ذهب أخوه ، فهذا تقديره وليس معناه كمعناه ، ويدلّك على أنّ (عبد الله) ليس تفسيراً للمضمر أنّه لا يعمل فيه (نعم) بنصبٍ ولا رفعٍ ولا يكون عليها أبداً في شئ ، فتكون (نعم) هنا عملت في مظهرٍ لم تجاوزه ، فهي بمنزلة (

ذهب أخوه) فجرت مجرى المضمر الذي قُدّم لما بعده من التّفسير وسدّ مكانه ؛ لأنّه قد بيّنه وهو نحو قولك : أزيداً ضربته ؟ [1] .

قال المبرّد مستدركاً على سيبويه : ثُمّ قال في موضعٍ آخر من هذا الباب : (ولا يكون في موضع الإضمار مُظهرٌ) ثُمّ نقض ذلك بقوله في هذا الباب : (وأمّا قولهم : نِعم الرّجلُ زيدٌ ، فهو بمنزلة قولهم : ذهب أخوه زيدٌ ، عمل (نِعْمَ) في الرّجل ولم يعمل في عبد الله ، وإذا قال : عبد الله نِعْمَ الرّجل ، فهو بمنزلة : عبد الله ذهب أخوه ، فـ (نِعْمَ) تكون مرّةً عاملة في مُضمرٍ يُفسّره ما بعده وتكون مرّةً أخرى تعمل في مُظهرٍ لا تجاوزه ، وهذا الذي حكيناه عنه أقبح ما يكون من النّقض ، إذ زعم أنّها لا تعمل إلّا في مُضمر ، ثُمّ أطلق لها الإعمال في المُظهر - إذن فوجه إعتراض المبرّد على سيبويه هو في عنوان الباب لأنّ سيبويه عقد الباب لما لا يعمل في المعروف إلّا مُضمراً ، ثُمّ ضمّنه مسائل عملت فيها (نِعْمَ) في المُظهر - ولذلك اقترح تغيير عنوان الباب بقوله : وإنّما كان حدُّ هذا الكلام أن يقول : هذا باب ما يقع ثناءً عامّاً ويعمل في مُضمرٍ على شريطة التّفسير ، أو مُظهرٍ يحتاجُ إلى تسمية من يعني به وجرى هذا المُظهرُ مجرى المُضمر في الاحتياج إلى المعنى بالمدح أو الذّم [2] .

ردّ ابن ولّاد على المبرّد بقوله : قوله : إنّها لاتعمل في المعروف إلّا مُضمراً ، ثُمّ ذكر أنّها تعمل في المُظهر في قولك : نِعْمَ الرّجلُ عبدُ الله ، فهذا الموضع غير ذلك الموضع ، ففي قولك : نِعْمَ رجلاً عبدُ الله ، لا يجوز في هذا البتة أن تعمل (نِعْمَ) في المعروف إلّا مُضمراً ، ألا ترى أنّك لو أتيت مع (رجل) باسم فيه الألف واللّام لم يجز ، وإذا قلت : نِعْمَ الرّجلُ عبدُ الله ، لم تجاوز (الرّجل) إلى نكرة منصوبة فهذا تأويل قوله ، فـ (نِعْمَ) تكون مرّةً عاملة في مُظهرٍ لا تجاوزه أي لا تجاوزه إلى منصوبٍ فالمنصوب لا يكون معه إلّا المُضمر ، والمُظهر لا يكون معه منصوب [1] .

وقوله : إنّها لا تعمل في المعروف إلّا مُضمراً حقٌّ ، وليس عملها في موضعٍ آخر في المُظهر بناقضٍ لذلك القول ؛ لأنّهما موضعان ومسألتان ، ولو كانا موضعاً واحداً أو في مسألة واحدة لكان الكّلام متناقضاً ، وجملة القول في ذلك الموضع أنّ الموضع الذي تعمل فيه (نِعْمَ) في المُظهر غير الموضع الذي لا تعمل فيه إلّا في مُضمر ، والفصل الذي حكيناه عنه هو شاهدٌ لما احتججنا به له ، ومن قوله نُعبّر عنه ونحتج له ؛ لأنّا لمّا رأيناه قال : فـ (نِعْمَ) تكون مرّةً عاملة في مُضمر يُفسّره ما بعده وتكون مرّةً أخرى عاملة في مُظهرٍ لا

---

(1)2 / 175 - 178 . وأبو سعيد السيرافي : شرح كتاب سيبويه 3 / 5 - 7.

(2)140 - 141 . وأبو العبّاس المبرّد : المقتضب 2 / 140 . غيّر المبرّد اسم الباب فسمّاه : ما وقع من الأفعال للجنس على معناه وتلك الأفعال (نِعْمَ وبِئْسَ) وما وقع في معناهما . انظر : أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد

تجاوزه ، علمنا بذلك أنّه جعل لها وجهين في الكلام ، فهي في أحد الوجهين عاملة في مُضمر ، ولا يجوز في تلك الحال أن تعمل في مُظهر وذلك إذا كان معها المفسّر المنصوب وإن لم يكن معها عملت في المُظهر[2] .

المسألة الثّامنة والخمسون [3] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في بابٍ ترجمته : (هذا بابٌ لا يكونُ الوصفُ المفردُ فيه إلّا رفعاً ولا يقع في موقعه غير المفرد) [4] .

قال سيبويه : " وقال الخليل رحمه الله : إذا قُلتَ : يا هذا ، وأنت تُريدُ أن تقف عليه ثُمّ تُؤكّده باسمٍ يكونُ عطفاً عليه ، فأنت فيه بالخيار : إن شئتَ رفعتَ وإن شئتَ نصبتَ ، وذلك قولك : يا هذا زيدٌ ، وإن شئتَ قُلتَ : يا هذا زيداً يصيرُ كقولك : يا تميمُ أجمعون وأجمعين ، فتجرى ما يكون عطفاً على الاسم مُجرى ما يكونُ وصفاً نحو قولك : يا زيدُ الطّويلُ والطّويلَ ، وتقولُ : يا أيُّها الرّجلُ زيدٌ أقبل ، وإنّما تنوِّن لأنّه موضعٌ يرتفعُ فيه المضاف ، وإنّما يُحذفُ التّنوين إذا كان في موضعٍ ينتصبُ فيه المضاف ، وتقولُ : يا زيدُ الطّويلُ ذو الجُمّةِ ، إذا جعلته صفةً لـ (الطّويل) وإن حملته على (زيدٍ) نصبتَ ، فإذا قُلتَ : يا هذا الرّجُلُ ، فأردتَ أن تعطف (ذا الجُمّةِ) على (هذا) جاز فيه النّصب ، ولا يجوزُ ذلك في (أيّ) لأنّه لا تعطف عليه الأسماء ، ألا ترى أنّك لا تقول : يا أيُّها ذا الجُمّةِ ، فمن ثَمّ لم يكن مثله " [1] .

استدرك المبرّد على سيبويه بقوله : ناقض سيبويه ؛ لأنّه يقولُ : يا هذا زيدٌ أقبل ، و (زيداً) على اللّفظ وعلى الموضع فينوّن ، وهذا موضعٌ لا يقعُ فيه المُضاف إلّا نصباً ، لا تقول إلّا : يا هذا ذا المالِ أقبل ،

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 141 - 142 . انظر أيضاً : ابن جنّي : الخصائص 1 / 396 . وابن يعيش : شرح المفصّل للزمخشري 4 / 388 . والأعلم الشنتمري : النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 2 / 140.

(2) منع سيبويه أنّه لا يُقالُ : نِعْمَ الرّجلُ رجلاً زيدٌ ، وكذلك السّيرافي وأبو بكر بن السّراج وأجاز ذلك المبرّد وأبو علي الفارسي ، واحتجّ سيبويه بأنّ المقصود من المنصوب والمرفوع الدّلالة على الجنس ، وأحدهما كافٍ عن الآخر ، وأيضاً رُبّما أوهم بأنّ الفعل الواحد له فاعلان ؛ وذلك أنّك رفعت اسم الجنس بأنّه فاعل وإذا نصبت النّكرة بعد ذلك آذنت بأنّ الفعل فيه ضمير فاعل ؛ لأنّ النّكرة المنصوبة لا تأتي إلّا كذلك ، وحُجّة المبرّد في الجواز الغلو في البيان والتأكيد وقد احتجّ المبرّد بقول جرير :

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيْكَ فِيْنَا * * * فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيْكَ زَادَا

فالشّاهدُ في البيت قوله : فنِعْمَ الزّادُ زاداً ، حيث جمع بين الفّاعل (الزّاد) والتمييز (زاداً) للتوكيد وهذا غير جائز عند البصريين [4] / 396 شرح : ابن يعيش . انظر : وأوضح أظهر سيبويه فرأي ، بالتوكيد وهذا غير جائز عند البصريين . والأشموني : شرح المفصّل للزمخشري . انظر : ابن يعيش : شرح المفصّل للزمخشري على الأشموني ألفيّة ابن مالك المُسمّى منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك ، تحقيق : محمّد محي الدّين عبد الحميد ، النّاشر / دار الكتاب العربي بيروت لبنان ، طبعة (1) 1375 هـ ، 1955 م ، ج 1 ص : 267 / جرير في ديوانه : انظر . والبيت لجرير ديوان جرير ، حقّقه وشرحه وعلّق عليه : كرم البستاني ، النّاشر / دار بيروت للطباعة والنّشر بيروت لبنان طبعة (1) 1406107 هـ ، 1986 م ، ص .

(3) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 143 .

(4) سيبويه : الكتاب 2 / 188 .

على ندائين ، وقد كان قال في أوّل باب النّداء أقولُ : يا زيدُ الطّويلُ والطّويلَ على الموضع والرّفع فعلى انّ (زيداً) وما أشبهه قد اطّرد فيه النّداء وصار بمنزلة ما يرفعه الفّعل والابتداء ونحو ذلك [2] .

ردّ ابن ولّاد على المبرّد بقوله : أمّا قول سيبويه : يا أيُّها الرّجلُ زيدٌ ، إنّ (زيداً) مُنوّنٌ ؛ لأنّه موضعٌ يرتفعُ فيه المضاف فليس يُخالفُ مُحمّدٌ ولا غيره فيه ، وإنّما ألزمه على هذا القول ألّا يُنوّن في الموضع الذي ينتصب فيه المُضاف إذ عارضه بقوله في موضعٍ آخر : يا هذا زيدٌ ، وهو يقول : يا هذا ذا الجُمّةِ ، يُنصبُ على النّعت ، لأنّ (هذا) لا يُنعتُ بالمُضاف وإنّما يُنعتُ بما فيه الألف واللّام ليس إلّا كقولك : يا هذا الرّجلُ ، وليس يلزمه ذلك وذلك لأنّا إذا قُلنا : إنّ الاسم المفرد يكون منوناً في هذا الموضع على كلِّ حالٍ لم يلزمنا بهذا القول أن نترك التّنوين إذا كان في غير ذلك الموضع على كُلِّ حالٍ ، ولكن يحتمل إذا كان في غير ذلك أن يتصرّف في أحوالٍ يكون في بعضها منوناً ، وفي بعضها غير منوّن وإذا كان هذا كذلك فقد اختلف الموضعان ، فتنوين المفرد في الموضع الذي يرتفعُ فيه المُضاف واجبٌ مُطّردٌ مُتّفقٌ عليه ، وليس حذفه في الموضع الذي ينتصب فيه المُضاف مُطّرداً ، بل قد يُحذفُ التّنوين في حالٍ ويثبتُ في أُخرى ، فقوله : إنّما يجوزُ في موضعٍ ينتصب فيه المُضافُ ، أي : إنّما يجوزُ الحذفُ في هذا الموضع ، وغير الحذف أيضاً جائز ، وكذلك إذا قال : يا هذا زيدٌ ، وهو ينوي الوقوف على (هذا) فإن شاء رَفَعَ (زيداً) بتنوين وبغير تنوين ، وإن شاء نصبه منوّناً [3] .

رابعاً : **الاستدلال بآراء المبرّد نفسه** :

أحياناً يقعُ المبرّد في التّناقض دون أن يشعر بذلك التّناقض في آرائه ، وقد يغفل عن بعض آرائه ولكن ابن ولّاد يقوم بتنبيهه على كُلِّ ما غفل وسها عنه ، ويُعدُّ هذا استدلالاً بآرائه نُصرةً لسيبويه وإلزاماً له بما قال ، والمسائل التي استند فيها على آراء المبرّد في ردّه بلغ عددها خمس عشرة مسألة ، وقد بيّنت ذلك في الجدول رقم (4) في نهاية هذا المبحث [1] ومن هذه المسائل :

المسألة الخامسة عشرة [2] :

استدرك المبرّد على سيبويه في بابٍ ترجمته : (هذا بابٌ من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً لأنّك تبتدئه لتنبيه المُخاطب ، ثُمّ تستفهم بعد ذلك) [3] .

---

(1) سيبويه : الكتاب 2 / 192 .

(2) تُعدُّ هذه المسألة من المسائل التي رجع عنها المبرّد فهو يقول : " واعلم أنّ كُلَّ موضعٍ يقعُ فيه المضاف منصوباً في النّداء فهو الموضع الذي يقعُ فيه المفرد مضموماً غير منوّن ، وكُلُّ موضعٍ يرتفعُ فيه المضاف فهو الموضع الذي يقعُ فيه المُفرد مُنوّناً ، تقولُ : يا أيُّها الرّجلُ زيدٌ ، على قولك : يا أيُّها الرّجلُ ذو المالِ ، لأنّ (زيداً) تبيين لـ (الرّجل) كما كان (ذو المال) نعتاً - 220 / 4 . وأبو العبّاس المبرّد : المقتضب 144لـ (الرّجل) . انظر : أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 221.

(3) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 144 - 145 .

قال سيبويه : " وممّا لايكون فيه إلّا الرّفع قوله : أعبدُ الله أنت الضّاربُه ، لأنّك تريد معنى الذي ضربه ، وهذا لا يجري مجرى يفْعَلُ ، ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول : ما زيداً أنا الضّاربُ ، ولا زيداً انت الضّاربُ ، وإنّما تقول : الضّاربُ زيداً ، على مثل قولك : الحسنُ وجهاً ، ألا ترى أنّك لا تقول : أنت المائةَ الواهبُ ، كما تقول : أنت زيداً ضاربٌ ، وتقول : هذا ضاربٌ ، كما ترى ، فيجئ على معنى (هذا يضربُ) وهو يعمل في حال حديثك ، وتقول : هذا ضاربٌ ، فيجئ على معنى (هذا سيضربُ) وإذا قلت : هذا الضّاربُ ، فإنّما تُعرّفه على معنى (الذي ضرب) فلا يكونُ إلّا رفعاً ، كما أنّك لو قلت : أزيدٌ أنت ضاربُهُ ، إذا لم تُرِد بـ (ضاربه) الفعل وصار معرفةً رفعتَ ، فكذلك هذا الذي لا يجئُ إلّا على هذا المعنى فإنّما يكونُ بمنزلة الفعل نكرة " [4] .

ومعنى قول سيبويه أنّ اسم الفاعل (ضارب) إذا كان عاملاً فهو في معنى الفعل المحض إمّا مستقبلاً وإمّا حالاً وكذلك جاز أن يعمل في الاسم مُقدّماً ومُؤخراً ، وإذا قُلتَ (الضّارب) فهو على معنى (الذي ضرب) أو (الذي يضربُ) فلا يعمل فيما قبله ، وكذلك (ضاربه) خرج من أن يكونَ عاملاً إذا جاء في معنى الفعل الماضي ، ويكون الاسم الذي قبله مرفوعاً في نحو قولك : أزيدٌ أنت ضاربُهُ ، وأنت تعني به الفعل الماضي ، وكذلك الذي والألف واللّام ؛ لأنّها لا تكونُ إلّا معرفة فكان رفع ما قبلها في نحو قولك : أزيدٌ أنت الضّاربُه ، كرفع قولك : أزيدٌ أنت ضاربُه ، إذا أردت الماضي بل الألف واللّام في ذلك أقوى ، وكذلك أراد سيبويه بقوله أنّ الفعل في الأصل نكرة ومعنى نكرة يُنعتُ به النّكرات كقولك : مررتُ برجلٍ يضربُ زيداً ، ورأيتُ رجلاً يضربُ زيداً ، وكذلك سائر الجمل كالابتداء والخبر والشّرط والجزاء ، كقولك : مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ ، ومررتُ برجلٍ إنْ تأته يُكرمك ، وإنّما صارت هذه الجّمل تقع نكرات ، ويُنعت بها النّكرات ، من قِبل أنّ كُلَّ جملة تقع بها فائدة ، فوقوع الفائدة بها دليلٌ على أنّها لم تكن معلومة من قبل ، فلذلك لم يعمل من أسماء الفاعلين المشتقة من الأفعال إلّا ما كان منكوراً ، وما كان للحال والاستقبال ، فلا يعمل الاسم عمل الفعل إلّا نكرة [5] .

استدرك المبرّد على سيبويه بقوله : إنّ قول سيبويه الضّارب والشّاتم ، وما أشبه ذلك لا تدخله الألف واللّام إلّا على معنى (الذي فَعَلَ) خطأ ، فلا اختلاف بين النّحويين في أنّه تدخله على الوجهين جميعاً على (

---

(1) انظر : البحث 133 .
(2) ابو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 75 .
(3) سيبويه : الكتاب 1 / 127 .
(4) المرجع السّابق 1 / 130 - 131 .
(5) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 1 / 475 .

الذي فعل) وعلى (الذي يفعلُ) ألا ترى أنّك تقولُ : الضّاربُ زيداً غداً عبدُ الله ، كما تقولُ (الضّاربُ زيداً أمسِ عبدُ الله) [1] قال جرير :

فَبِتُّ وَالْهَمُّ تَغْشَانِي طَوَارِقُهُ * * * مِنْ خَوْفِ رِحْلَةٍ بَيْنَ الظَّاعِنِيْن غَدَاً [2]

وهذا أفشى وأوكد من أن يُحتجّ له [3] .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : الأصل في (الضّارب) ما قاله سيبويه ، وإنّما يعرضُ له أن يأتي على معنى (يفعلُ) على حسب الأفعال التي يقعُ الكّلام فيها ، وقد وافقه المبرّد على أنّه إذا قال : زيدٌ ضاربُ عمروٍ أمسِ ، فهو معرفة لا يعمل في (عمرو) وإنّما كان معرفة لأنّه قد وجب وعُرف ، وليس المستقبل كذلك ؛ لأنّه نكرة إذ لم يقع ويجب فيُعرف فإذا أدخلت الألف واللّام على (ضارب) كان أوكد أن يكون معرفة وأولى ، إذ كُنّا ننوي فيه ذلك ، وليست فيه ألفٌ ولامٌ فلمّا دخلت الألف واللّام للتعريف صار الحدُّ فيه أن يكون معرفة لدخول علم التّعريف ، وقبل دخول الألف واللّام كان محتملاً للأمرين جميعاً بلفظه ، ومن الدّلالة على أنّ ما قاله سيبويه في (الضّارب) أنّه الأصل - أعني أن يكون (الذي فعل) - قولك : هذا الذي يزورنا ويكرمنا ، فيأتي بصلة الذي بالفعل المستقبل وأنت تُريدُ المُضي كأنّك تُريدُ هذا الذي زارنا وأكرمنا ، ولا يجوز أن تتأوّل بالماضي المستقبل فتقول : هذا الذي زارنا ، على معنى (الذي يزورنا) ، فلمّا كان المستقبل ها هُنا يُنوى به الماضي والماضي لا يُنوى به المستقبل وكان أكثر الكّلام على ذلك ، عُلم أنّه الأصل وأنّ غيره داخلٌ عليه لمّا يعرض فيه ، ومثل ذلك المجازاة الأصل فيها أن تكون الأفعال مُستقبلة ، فإن جئتَ معها بفعلٍ ماضٍ فقلتَ : إنْ فعلتَ فعلتُ ، كان معناه الاستقبال ، فالماضي فيها يرجعُ معناه إلى الاستقبال ، والمستقبل لا يرجعُ معناه إلى الماضي لأنّه الأصل وقد جاء على لفظه [4] .

المسألة السّادسة والأربعون [5] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في بابٍ ترجمته : (هذا باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة) [6] .

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 75 .

(2) البيت منسوب إلى جرير في : عبد القادر البغدادي : خزانة الأدب 3 / 443 . أمّا في ديوان جرير فهو بهذه الرواية :
بَأْتَتْ هُمُوْمِي تَغَشَّاْهَا طَوَارِقُهَا * * * مِنْ خَوْفِ رَوْعَةِ بَيْنَ الظَّاعِنِيْنَ غَدَاً
انظر في : ديوان جرير 122 . وقد أشار محقق كتاب (الانتصار) دكتور : زهير عبد المحسن سلطان ، إلى أنّه لم يجد البيت في ديوان جرير . انظر في : أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 75 .

(3) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 76 .

(4) المرجع السّابق 76 .

(5) المرجع السّابق نفسه 121 .

(6) سيبويه : الكتاب 2 / 24 .

قال سيبويه : " وزعم يونس أنّ ناساً من العرب يجرَّون هذا كما يجرَّون ، مررتَ برجلٍ خزٍّ صفتَهَ ، وممّا يقويّك في رفع هذا أنّك لا تقولَ : مررَتَ بخيرٍ منه أبوه ، ولا بسواءٍ عليه الخيرَ والشّرَّ كما تقول : بحسنٍ أبوه " [1] .

ذكر سيبويه في هذا الباب أنّ ما يقع بعد الاسم من الأسماء المفردة أو المضافة أو الموصولة على ضربين أحدهما يكون صفةً للأوّل ، والآخر لا يكون صفةً للأوّل ، وما يكون صفة للأوّل ما كان تحليّةً أو جرى مجرى التّحليّة ، وذلك كقولك : مررتَ برجلٍ قائمٍ ، وأمّا الآخر فلا يكون صفةً له ، نحو : بستان لا تقولَ : مررتَ بملكك البستان ، ولا بملكك ثوب إلّا على البدل ، فإن اتّصل بشيءٍ ممّا لا يكون صفةً له إنّما يكوِّنَ معه جملة مبتدأ وخبر ، نحو : مررتَ برجلٍ ثوبَهَ فاخرٌ جاز وتكونَ الجملة نعت الأوّل [2] .

وأمّا الصّفة إذا اتّصل بها اسمٌ فعلى ضربين أيضاً ، أحدهما : يختار أن يجرى مجرى الاسم الذي يكون صفة فيرفع بالإبتداء والخبر ، وهو قولك : مررتَ برجلٍ خيرٌ منه أبوه ، ومررتَ برجلٍ سواءٌ عليه الخيرَ والشّرَّ ، ومررتَ برجلٍ أبٌ لك صاحبَهَ ، ومررتَ برجلٍ حسبَك به من رجلٍ ، ومررتَ برجلٍ أيَّما رجلٍ هو ، فهذا الضّربَ من الصّفة يَرفعَ كما يَرفعَ ما لايكون صفةً ويكون ما بعده خبراً له ؛ لأنّ (خيرٌ منه وسواءٌ ، وحسبَك ، وأيَّما رجلٍ) إذا انفردت كانت صفةً وإذا كانت ما بعدها أسماءٌ لم تكن صفةً بمنزلة أسماء الجواهر ؛ وذلك لأنّ الصفة تَفرد وتَؤنّث بالهاء وتَثنّى وتَجمع وتدخل عليها الألف واللّام وتَضافَ إلى ما فيه الألف واللّام نحو : حسن وكريم ، وطويل ، فتقول : الحسن الوجه ، وليس ذلك في (خيرٌ منه) وما أشبهه ؛ لأنّه لا تدخله الألف واللّام ولا يَفرد ، وما يَفرد أقرب إلى الفعل ؛ لأنّ الفعل ينفرد ، تقول : مررتَ برجلٍ يضحكَ ويتكلّم ، ويدخله التأنيث فتقول : مررتَ بامرأةٍ تضحك وضحكت فإذا قلت : مررتَ برجلٍ سواءٍ في الخيرِ والشّرِّ ، جررت ؛ لأنّ (سواءٍ) صفة للأوّل وليس بعدها ما يرتفع به ، فإن قلت : مررتَ برجلٍ سواءٌ أبوه وأمَّه رفعت (سواء) بالإبتداء ، ولو خفضت (سواء) لرفعت ما بعده بالفاعل وذلك لا يحسن ، وتقول : مررتَ برجلٍ سَمٌّ شرابَهَ وفِضّةٌ سيفَهَ ، على الإبتداء والخبر ، وليس ذلك كـ (مسموم ومَفضّض) ؛ لأنّ مسموم ومفضّض اسم مفعول جارٍ على الفعل [3] .

قول سيبويه : " وزعم يونس أنّ ناساً يجرَّون هذا كما يجرَّون مررتَ برجلٍ خزٍّ صفتَهَ " ، فكأنّهم يتأوّلون في ذلك تأويل اسم الفاعل ، فيتأوّل (خيرِ منه أبوه) تأويل (فاضلٍ عليه أبوه) و (راجحٍ عليه أبوه) ونحو هذا ، ويتأوّلون في (سواءٍ أبوه وأمَّهَ) (مستوٍ أبوه وأمَّهَ) كما يتأوّلون في (خزٍّ صفتَهَ) (

---

(1) سيبويه : الكتاب 2 / 27 .
(2) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 2 / 355 .
(3) المرجع السّابق 2 / 355 .
(4) المرجع السّابق نفسه 2 / 356 .

ليِّنٍ صفتَهَ) وذكر سيبويه تقوية الرّفع بأنّك لا تقولَ : مررتَ بخيرٍ منه أبوه ، ولا سواءٍ عليه الخيرَ والشّرَّ ، كما تقول : بحسنٍ أبوه [4] .

والضّربَ الآخر من الصّفة ما يجرى على ما قبله في إعرابه ويرتفع به ما بعده كارتفاع الفاعل بفعله وهو قولك : مررتَ برجلٍ شديدٍ عليه الحرَّ والبردَ ، من قِبل أنّ (شديداً) اسم فاعل منه ، و(الحرَّ والبردَ) مرفوعات به ، وهكذا : مررتَ برجلٍ مستوٍ عليه الخيرَ والشّرَّ ؛ لأنّه صار عملاً بمنزلة قولك : مررتَ برجلٍ مَفضّضٍ سيفَهَ ، ومررتَ برجلٍ مسمومٍ شرابَهَ ، وجملة ما يكون صفةً جارياً على الأوّل ويرتفع به ما بعده ما كان من أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبّهة بأسماء الفاعلين [1] .

استدرك المبرّد على سيبويه بقوله : أخطأ سيبويه في وضعه في هذا الباب (مثلك) و (أيَّما رجلٍ) ؛ لأنّ هذا غير مأخوذ من فعلٍ ، ولا يكون بمنزلة ما أُخذ من الفعل وكان فاعلاً في الاشتقاق ولكن مررتَ برجلٍ أيَّما رجلٍ أبوه ومررتَ برجلٍ مثلَك أبوه ، أجود من : مررتَ برجلٍ خزٍّ صفتَهَ لأنّ (خزّاً) لا يكون صفةً إلّا رديئاً مَخرجاً من بابه و (مثلَهَ و أيَّما رجلٍ) لا يكونان إلّا صفةً فبينهما كثير [2] .

ردّ ابن ولّاد على المبرّد بقوله : ليت شعري في أيِّ شيءٍ غلط سيبويه ؟ أفي تركه تكذيب يونس في الرِّواية أم في تركه محاجّة العرب إذا صدق يونس في روايته ؟ ولا أحسبه أراد انّه غلط إلّا في قبول قول يونس ، وأمّا قوله : إنّه أخطأ في وضعه (مثلَك و أيَّما رجلٍ) في هذا الباب ، فكيف يكون مخطئاً وقد اعترف له في آخر الباب ؟ وذلك قوله : لأنّ الوجه فيهما الرّفع إذا كان للآخر كما كان (خيرٌ منك) كذلك ، ألا ترى أنّك إذا قلت : مررتَ برجلٍ خيرٌ منك أبوه ، فالرّفع الوجه في مذهب الجماعة ومذهب محمّد بن يزيد ، وإذا قلت : مررتَ برجلٍ أيَّما رجلٍ أبوه ، فالرّفعَ فيه الوجه كما كان في (خيرٌ) ولو كان هذا الذي ذكره غلطاً لوجب أن يَخالفهم في الرّفع ، ويزعم أنّ إجراء مثل هذا على الأوّل أجود ، وهو لا يقولَ بذلك ، والذي أوقع له هذ الشّك ذكرَ سيبويه لقولهم : مررتَ برجلٍ خزٍّ صفتَهَ ، فظنّ بذكر هذا أنّ سيبويه أنزلهما منزلةً واحدة ، وإنّما جاء بهذا عذراً لمن اجرى الصِّفة على الأوّل وهي للآخر ، إذ كان يجيز ذلك فيما ليس بصفة وهو أردأ [3] .

---

(1) أبو سعيد السّبرافي : شرح كتاب سيبويه 2 / 356 .
(2) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 121 - 122 .
(3) المرجع السّابق 122 - 123 .
(4) المرجع السّابق نفسه 225 .
(5) سيبويه : الكتاب 3 / 455 .

المسألة الرّابعة بعد المائة [4] :

وهذه المسألة من المسائل التي استدلّ فيها ابن ولّاد بآراء المبرّدعندما استدرك على سيبويه في بابٍ ترجمته : (هذا باب تحقير ما كانت فيه تاء التأنيث) [5] .

قال سيبويه : " ولو سميّت امرأةً بـ (ضَرَبَتْ) ثمّ حقّرت لقلت : ضُرِيْبَةٌ ، تحذف التاء وتجئ بالهاء مكانها ؛ وذلك لأنّك لمّا حقّرتها جئت بالعلامة التي تكون في الكلام لهذا المثال ، وكانت الهاء أولى بها من بين علامات التأنيث لشبهها بها ألا ترى أنّها في الوصل تاءٌ ؛ ولأنّهم لا يؤنثون بالتاء شيئاً إلّا شيئاً علامته في الأصل الهاء ، فألحقتَ في (ضَرَبَتْ) الهاء حيث حقّرت ؛ لأنّه لا تكون علامة ذلك المثال التاء ، كما لاتكون علامة ما يجئ على أصله من الأسماء التاء وهذا قول الخليل " [1] .

أراد سيبويه بتاء التأنيث هُنا ، ما كان من الأسماء فيه تاء في الوصل والوقف من المؤنث ، وهي أسماء يسيرة نحو : أُختْ ـ بنتْ ، وغيرها من الأسماء ، فهذه التاء وإن كان قبلها ساكنٌ فهي للتأنيث كالهاء في : عبلة وتمرة ، فإذا صغّرت هذه الأسماء رددتها إلى أصلها ؛ لأنّها في الأصل مزيدةٌ بعد ما بُني الاسم على حرفين للتأنيث ، وعلامة تاء التأنيث لايُعتدُّ بها في تصغيرٍ ولا جمع فتقول : أخيّة وبنيّة ثُمّ قال : ولو سميّت امرأةً بضَرَبَتْ أو رجلاً لقلت : ضُرَيْبَة لأنّك تقول قبل التّصغير : ضَربَة ، كـ (رَقَبَة و وَرَقَة) ثُمّ تُصغِّر على ذلك ، وهذا يُقوِّي تصغير (أخت وبنت) لأنّك لو سميّت بـ (ضَرَبَتْ) جعلت التاء هاء على ما توجبه الاسميّة [2] .

قال المُبرِّد مستدركاً على سيبويه : قوله : ولو سميّت بـ (ضَرَبَتْ) ثُمّ حقّرت لقلت : ضُرَيْبة تحذف التاء وتردّ الهاء ، هذا غلط ؛ لأنّه يقف على الهاء قبل التّحقير ، وذلك أنّه إذا سمّاها (ضَرَبَتْ) قال : هذه ضَرَبَه ، لا يجوز في الوقف إلّا ذاك [3] .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرِّد : أمّا قوله : لا يجوز في الوقف إلّا ذاك يعني أنّه لا يقف إلّا بالهاء إذا سميّت بـ (ضَرَبَتْ) فمخالفٌ لما قد التزمه في غير هذا الموضع ، وذلك أنّه إذا سمّى بـ (ضَرَبَتْ) ففيه

---

(1) سيبويه : الكتاب 3 / 455 ـ 456 .
(2) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 4 / 196 .
(3) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 225 .
(4) البيت لسُحيم بن وئيل في : سيبويه : الكتاب 3 / 207 .
(5) ابن جلا : أي واضح مكشوف لا يخفى مكانه ، الثنايا : جمع ثنيّة وهي الطريق في الجبل ، ويُقالُ لكلّ مضطلعٍ بالشّدائد ركّابٍ لصعاب الأمور : طلّاع الثّنايا وطلّاع الأنجد ، والشّاهد في البيت : أنّ (جلا) غير منصرف عند عيسى بن عمر لأنّه منقولٌ من الفعل ، ولم يشترط عيسى بن عمر غلبة الوزن في الفعل ، أمّا سيبويه فيراه جملةً محكيّة ، وليس العلم هو الفعل بدون ضميره . أنظر : سيبويه : الكتاب 3 / 207 .

وجهان : أحدهما أن يجري فيه الإعراب ويقف بالهاء ، والآخر أن يحكي ، لأنّه قد أجاز ذلك في (ضَرَبَ) وحكاه ولم يعربه ، واستشهد بقول الشّاعر[4] :

أَنَاْ ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنايَا * * * مَتَى أَلْقِ العُمَامَةَ تَعْرِفُوْنِي[5]

فحكى (جلا) ولم يعربه ، ووافق على ذلك المبرِّد ولم ينكره ، فإن حقّر شيئاً من هذا لم تجز الحكاية ولم يكن بُدٌّ من التّعريف ؛ لأنّ التّحقير علمٌ للاسم وسمةٌ من سماته فلا تجوز معه الحكاية ، فلذلك قال سيبويه : إذا حقّرت (ضَرَبَتْ) اسماً قلت (ضُرَيْبَةٌ) تردّ الهاء وتحذف التاء ، فهذا لايجوز غيره البتّة وأمّا قبل التّحقير فكان ذلك فيه الوجهان التّعريف والحكاية ، وكذلك (رَجُلَاْن) لو سميّت بهما كان لك ترك التّثنية على حالها وحكايتها ، فتقول : هذا رَجُلَاْن ، ورأيتُ رَجُلَيْن ، وإن شئت أدخلت الإعراب في النّون فقلت : هذا رَجُلَاْنُ ، برفع النّون ، فعلامة التأنيث كعلامة التّثنية إن شئنا أبقيناها وحكيناها ، وإن شئنا أعربناها ، فهذا قول سيبويه في هذه المواضع كلّها بموافقة من الرّاد له على جميعها إلّا في هذه المسألة التي لو حضره ذكر ما وافقه عليه من نظائرها لما خالف أيضاً فيها إن شاء الله [1] .

خامساً : **الاستدلال بدليل الإلزام** :

يُعدُّ الإلزام من الطّرق التي اتّخذها ابن ولّاد في وجوه استدلاله على ما يذهب إليه من آراءٍ توافق آراء سيبويه في بعضٍ من مسائله التي انتصر فيها لسيبويه على المبرِّد ، فهو يُلزم المبرِّد بقولٍ له أو لسيبويه حتّى تتضح المسألة موضع الخلاف وينجلي ما فيها من غموض ، فيقوم بعد ذلك بإثبات الحُجّة على المبرِّد .

والمسائل التي استخدم فيها ابن ولّاد طريقة الإلزام كثيرة في كتابه الانتصار ، وبلغت هذه المسائل عشرين مسالة وقد بيّنت ذلك في الجدول رقم (4) في نهاية هذا المبحث [2] ومن هذه المسائل :

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 225 - 226 .
(2) انظر : البحث 133 .
(3) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 53 . وانظر البحث 65 .
(4) سيبويه : الكتاب 1 / 54 .
(5) المرجع السّابق 1 / 54 - 55 .
(6) البيت ليس للأخطل وإنّما هو لذي الرُّمّة في ديوانه ، انظر ديوان ذي الرُّمّة 269 . أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 53 .
(7) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 1 / 319 .
(8) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 53 .

المسائل المسألة السّادسة [3] :

هذه المسألة مرّ ذكرها في البحث ، وفيها استدرك المبرِّد على سيبويه في بابٍ ترجمته : (هذا باب ما يخبر فيه عن النّكرة بالنّكرة) [4] ، قال سيبويه : " ولا يجوز لـ (أحدٍ) أن تضعه في موضع واجب ؛ لأنّه وقع في كلامهم نفياً عامّاً " [5] .

وقال المبرّد مستدركاً على سيبويه : " وليس كما قال ، إنّما خلا (أحدٌ) أن يقع موقع الجميع فإن كان في الإيجاب موضعٌ يكون الواحد فيه على معنى الجميع وقع (أحدٌ) فيه كما يقع في النّفي نحو قولك : (جاءني اليوم كلُّ أحدٍ وأوّلُ أحدٍ لقيتُ زيدٌ) وعلى هذا قال الأخطل :

حَتّى بَهَرَتْ فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ * * * إلّا عَلَى أَحَدٍ لَاْ يَعْرِفُ القَمَرَا [6]

وما قاله أبو العبّاس المبرّد في وقوعها موقع كلّ اسمٍ في معنى جماعة ، فليس ذلك بمشهور من كلام العرب ولا يكاد يُعرفُ (جاءني كلُّ أحدٍ) وإن صحّت الرّواية جاز أن يكون (أحدٌ) في معنى (واحد) [7] .

ردّ ابن ولّاد على المبرّد بقوله : قول المبرّد : إنّ (أحداً) يقع في الإيجاب إذا كان واحداً في معنى جميع يلزمه أن يقول : (جاءني مائةُ أحدٍ ولقيتُ عشرين أحداً) فهذا (واحدٌ) في معنى جميع وليس يجيزه أحدٌ ، فقد دلّ ذلك على فساد قوله [8] .

المسألة التّاسعة والثّلاثون [1] :

استدرك المبرِّد على سيبويه في هذه المسألة في بابٍ ترجمته : (هذا باب ما شُبّه من الأماكن المختصّة بالمكان غير المختص ، شُبِّهت به إذ كانت تقع على الأماكن) [2] .

قال سيبويه : " وأمّا قولهم : داري خلفَ دارِك فرسخاً ، فانتصب ؛ لأنّ (خلفَ) خبرٌ لـ (الدّار) وهو كلامٌ قد عمل بعضه في بعض واستغنى ، فلمّا قال : داري خلفَ دارِك ، أبهم ، فلم يُدرَ ما قدرُ ذلك فقال : فرسخاً وذِراعاً وميلاً أراد أن يُبيِّن ، فيعمل هذا الكلام في هذه الغايات بالنّصب كما عمل : له عشرون درهماً ، في الدّرهم ، كأنّ هذا الكلام شيءٌ منوّن يعمل فيما ليس من اسمه ولا هو هو ، كما كان أفضلهم رجلاً ، بتلك المنزلة " [3] .

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 113 .
(2) سيبويه : الكتاب 1 / 417 .
(3) المرجع السّابق 1 / 417 .
(4) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 2 / 306 .

قول سيبويه : (داري خلفَ دارِك فرسخاً) فهو يُريدُ أنّك تنصب (فرسخاً) على التّمييز ؛ لأنّه أُريد به التّقدير فصار كقولك : ما في السّماء قدرُ راحةٍ سحاباً ، لأنّه لمّا قال : داري خلفَ دارِك ، أبهم فلم يُدرَ ما قدرُ ذلك فقال : فرسخاً وذِراعاً وميلاً ، وقوله : (كأنّ هذا الكلام شئٌ منوّن) يعني ، (خلفَ دارِك) ، وهو بمنزلة (عشرين) كأنّه قال : داري عشرون ذراعاً ، وقوله : (يعمل فيما ليس من اسمه ولا هو هو) ، فإنّه يعني بالمنوّن (عشرين) عمل في الدّرهم ، وليس الدّرهم هو العشرين ولا هو من اسم العشرين ، لأنّ العشرين ليست مضافاً إليه ، وما هو من اسمه فهو مضاف إليه ، وذلك قولك : زيدٌ أفضلهم رجلاً [4] .

استدرك المبرِّد على سيبويه بقوله : الدّليل على أنّ (فرسخاً) غير منصوب على التّمييز في قوله : داري خلفَ دارك فرسخاً ، أنّ التّمييز لا يكون أبداً إلّا ومعناه من كذا أوكذا ، إنّ قولك : عشرون درهماً ، إنّما هو من الدّراهم ، وكذلك قولهم : أفضلهم رجلاً ، قد كان يستقيم ان تقول : أفضلهم فارساً وأفضلهم حُرّاً ، وغير ذلك ، فلمّا قلت : رجلاً ، كان التّفضيل من الرِّجال كلّهم ، ولكن لمّا قال : داري خلف دارك ، لم تدرِ على أيّ حالٍ هي منها من البعد ، فلمّا قال : فرسخاً عُلم أنّها تباعدت على هذه الحال لأنّ الحال قد تكون اسماً غير صفة ، نحو قولك : مررتُ بقومك عشرةً [5] .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : إنّ قوله : (فرسخاً) ينتصب على الحال في هذه المسألة خطأ من جهة المعنى لأنّه يجعل (الدّار) حينئذٍ (فرسخاً) في مقدارها ، وذلك أنّ الحال هي الأولى في المعنى ألا ترى أنّك إذا قلت : جاء زيدٌ راكباً ، فـ (الرّاكب) هو (زيدٌ) وكذلك جميع الحالات هي في المعنى الأوّل الذي جرت عليه وكانت حالاً له ، فهذا التأويل الذي تأوّله يُوجب أن تكون (الدّارُ) (فرسخاً) في مقدارها وقياسها ، وإنّما معنى الكلام المراد فيه أنّ بين الدّارين فرسخاً ، وامّا قوله : إنّ الحال قد تكون اسماً غير صفة نحو قولك : مررتُ بخاتمك حديداً ، ومررتُ بقومك عشرةً ، فهذا ممّا ييسّر قولنا ويعسّر قوله ، وذلك أنّ العشرة هم قومه والخاتم هو حديدٌ ، فيلزمه أن يكون (الفرسخ) هو (الدّار) والتأويل ما ذهب إليه سيبويه ، وإنّما كان التّقدير : داري خلفَ فرسخٍ أو بعد فرسخٍ من دارك ، فلمّا أضاف (الخلف) إلى (دارك) وحال بالمضاف إليه بين (الخلف) وبين (الفرسخ) انتصب (الفرسخ) على التّمييز كما حالت النّون بين (العشرين) وبين (الدّرهم) ، وكما حالت الهاء والميم في قولهم : أفضلهم رجلاً ، بين الصّفة وبين (رجلٍ) ، وكما حال الفاعل بين الفعل والمفعول وانتصب المفعول ، وهذا كلّه مُطّرد [1] .

---

(5) ذكر ابن ولّاد أنّ المبرّد رجع عن هذا القول في كتابه الذي وضعه لشرح ما أغفل سيبويه شرحه ، فقال : إنّ من التّمييز مايكون بـ (مِنْ) وما يكون بغير (مِنْ) وذلك أنّك تقول (زيدٌ أحسنُ منك وجهاً وأنظفُ ثوباً) ولا يحسُن دخول (مِنْ) في هذا المنصوب . انظر : أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 113 .

المسألة التّاسعة والتّسعون [2] :

هذه المسألة استدلّ فيها ابن ولّاد بدليل الإلزام ، وذلك عندما استدرك المبرّد على سيبويه في بابٍ ترجمته : (ما يُحذف في التّحقير من بنات الثّلاثة من الزّيادات ؛ لأنّك لو كسّرتها للجمع لحذفتها فكذلك تُحذف في التّصغير) [3] .

قال سيبويه : " وإذا حقّرت (عطوّد) قلت : عُطيِّد ، وعُطيِّيدٌ ؛ لأنّك لو كسّرته للجمع قلت : عطاوِد وعطاويد وإنّما ثقلت الواو التي ألحقت بنات الثّلاثة بالاربعة ، كما ثقلت باء (عدبّس) ونون (عجنّس) " [4] .

ذكر سيبويه أنّك إذا حقّرت (عطوّداً) قلت : عُطيِّد وعُطيِّيد ، والاصل (عُطيْوِد) و (عُطيْوِيْد) وفي جمعه (عطاود وعطاويد) كأنّ سيبويه أسقط الواو الأولى من الواوين ؛ لأنّها مخالفة ، وهي في موضع ألف (عُذَافِر) وياء (حَفِيْد) وياء (سَمَيْدع) وواو (فَدَوْكَس) ، وكأنّه ألحق أوّلاً بنات الأربعة فقيل (عَطْوَدٌ) ثمّ زيدت عليه واو ثالثة ساكنة فصار (عَطَوَّدٌ) كما قيل : (عَدَبّس) و (عَجَنّس) فثقل بزيادةِ حرفٍ أُدخل على ذوات الأربعة [5] .

قال المبرّد مخالفاً لسيبويه : (عُطَيْوِد) لأنّه لم يحذف إحدى الواوين ، وذلك أنّ الواو الثّانية لمّا كانت زائدة وهي رابعة صارت بمنزلة (مُسَرْوِل) وسيبويه يقول : مُسَرْوِل ، مُسَيْرِيْل ، فجعل الواو الزّائدة المتحرّكة بمنزلة الواو السّاكنة ولم يحذفها ، ولذلك قال : نثبت الأولى لأنّها ملحقة ونثبت الثّانية لأنّها كذلك وهي رابعة والملحق بمنزلة الاصلي [6] .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : يلزمه على هذا القول ألّا يحذف التاء من (مختار) ؛ لأنّ بعدها ألفاً وهي رابعة وإذا صغّر على هذا اللّفظ جاء على امثلة التّصغير ، فيجب ان يُقالُ فيه : مُخْتَيِر ، كما قال : عُطَيِّد ، فإن قال : إنّ الواو في (عَطَوّد) للإلحاق ، والتاء في (مُخْتار) ليست كذلك ، قيل له : هذا الباب تحذف فيه الأصلي فضلاً عن الملحق حتّى تردُّه إلى أمثلة التّصغير وقياسه ، والملحق فهو زائد وإنّما نقول : إنّه يجري مجرى الأصلي في وزن الكلمة ومثالها ، وكذلك يلزمه في (مُنقاد) ، فإن احتجّ بأنّ هذا الباب إنّما يُقاسُ على الجميع ، فما حُذف في الجمع حُذف في التّصغير كما قالوا في (مُقدّم) (مُقادم) فصغّر على (مُقَيْدِم) ، وكذلك مُفْتَعِل حذفوا التّاء في الجمع فقالوا في (مُغْتَلِم) : مغالم ، فقيل في التّصغير (مُغَيْلِم) فيقال له : كذلك

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 113 - 114 .
(2) المرجع السّابق 217 .
(3) سيبويه : الكتاب 3 / 426 .
(4) المرجع السّابق 3 / 429 - 430 .
(5) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 4 / 177 .
(6) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 217 . وانظر أيضاً ، أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 4 / 178 .

(عَطَوّد) لمّا كان في الجميع (عطاود) وحُذفت الواو السّاكنة بعد ألف الجميع حُذفت بعد ياء التّصغير فقيل : عُطَيِّد ، ولا يجوز أن تترك الواو مشدّدة بغير ألف الجميع كما كانت في الواحد فيخرج عن أمثلة الجمع [1] .

المسألة الثّانية والعشرون بعد المائة [2] :

وهذه المسألة من المسائل التي استدلاّ فيها ابن ولّاد بدليل الإلزام وذلك عندما استدرك المبرّد على سيبويه في بابٍ ترجمته : (هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم) [3] .

قال سيبويه : " وكذلك : هو أفضلُ من زيدٍ ، إنّما أراد أن يُفضّله على بعضٍ ولا يَعُمَّ ، وجعل (زيداً) الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك : شرٌّ من زيدٍ " [4] .

استدرك المبرّد على سيبويه بقوله : زعم أنّه قال : إذا قلت : أنت أفضلُ من زيدٍ ، فإنّما دخلت (مِنْ) ها هُنا لأنّه موضع تبعيض ؛ لأنّك أردت فضله على بعض الرِّجال ، وهذا غلط ؛ لأنّه قد يجوز أن تقول : انت أفضلُ من جميع النّاس ومعناه : أنت تفضل زيداً وأنت تفضل جميع النّاس ، وإنّما (مِنْ) ها هُنا موصلة ليست على جهة تبعيض ؛ ولكن لإبتداء غاية ، وذلك أنّك تعرف تقدّمه في الفضل من زيد ولولا معرفتك بمقدار فضل زيد لم تدرِ ما فضلُ مَنْ تُفضِّلهُ عليه [5] .

ردّ ابن ولّاد على المبرّد بقوله : أمّا قوله : إنّ (مِنْ) في قولك : هذا أفضلُ مِنْ زيدٍ ، لإبتداء الغاية فلا يصح لأنّ الإبتداء يقتضي إنتهاءً ، ويكون الفضل واقعاً ما بين الغايتين ، ألا ترى أنّك إذا قلت : سرتُ من مكان كذا إلى مكان كذا فالسّير قد وقع على مابين الغايتين ، فأمّا الغايتان فرُبّما دخلتا في الفعل ورُبّما لم تدخلا ، وأمّا ما بينهما فالفعل واقعٌ عليه لا محالة ، ومثال ذلك أنّك إذا قلت : أكلتُ من رأسِ السّمكة إلى ذنبها ، فقد يدخل الرأس والذّنب فيما أكل وقد لا يدخلان فيه فيلزمه من هذا إذا جعل (مِنْ) في قولهم : هو أفضلُ مِنْ زيدٍ ، لإبتداء الغاية أن يكون الفضل واقعاً على غير (زيد) وليس هذا المراد في هذا الكلام ، الا ترى أنّه لو كان معناه ما ذكر ثُمّ جئنا باللّفظ مطابقاً فقلنا : إبتداء فضله من زيد لوجب بهذا أن يكون ها هُنا مفضولٌ غير (زيد) و(زيدٌ) طرفٌ له وغايةٌ ، وليس يريدون ذلك في قولهم : هو أفضلُ مِنْ زيدٍ ، ولا أن يُفضّلوه على سوى (زيدٍ) ، وإذا لم تكن (مِنْ) ها هُنا لإبتداء الغاية ولا زائدة ، فلم يبقَ إلّا ما قاله سيبويه من التّبعيض ؛ لأنّ هذه وُجوهُها في الكلام [1] .

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 217 - 218 .
(2) المرجع السّابق 256 .
(3) سيبويه : الكتاب 4 / 216 .
(4) المرجع السّابق 225 .
(5) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 256 . انظر كذلك , أبو العبّاس المبرّد : المقتضب 1 / 44 .
(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 256 - 257 . انظر معاني (مِنْ) والقول في هذه المسألة : ابن هشام : مُغني اللّبيب 356 وأبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 5 / 101 .

سادساً : **الاستدلال بشرح عبارة سيبويه** :

قد تغمض عبارة سيبويه على المبرّد ، أو يلتبس عليه المعنى الذي أراده سيبويه ، فهذا الغوض أو عدم الفهم يقوده للاستدراك عليه ، فيتصدّى ابن ولّاد للمبرّد ويردُّ عليه منتصراً لسيبويه معتمداً في ردّه عليه على إجلاء هذا الغموض بشرحه لعبارة سيبويه وبيان ما يرمي إليه من كلامه ، فيتّضح عند ذلك معنى كلام سيبويه ويزول عنه ما كان فيه من لبسٍ وغموض، فيردُّ بذلك استدراك المبرّد على سيبويه اعتماداً على هذه الطريقة ، والمسائل التي استدلّ فيها ابن ولّاد بشرح عبارة سيبويه بلغ عددها تسعاً وخمسين مسألة ، وهي كثيرة جدّاً بالنّسبة للمسائل التي استدلّ فيها بالأدلّة الأخرى ، وقد بيّنتها في الجدول رقم (4) في نهاية هذا المبحث [2] ومن هذه المسائل :

المسألة الثّالثة [3] :

مرّ ذكر هذه المسألة في هذا البحث وذلك عندما استدرك المبرّد على سيبويه في بابٍ ترجمته : (الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول) [4] ، قال سيبويه : " وقد قال بعضهم (ذهبتُ الشّام) يُشبّهه بالمبهم ، إذ كان مكاناً يقعُ عليه المكانُ والمذهبُ ، وهذا شاذٌّ ؛ لأنّه ليس في (ذهب) دليلٌ على الشّام ، وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكانِ ، ومثلُ : ذهبتُ الشّامَ : دخلتُ البيتَ " [5] .

ردّ المبرّد على سيبويه بقوله : ومثلُ : ذهبتُ الشّامَ : دخلتُ البيتَ ، حيث ذهب المبرّد إلى أنّ (البيتَ) مفعول به للفعل (دخل) وهو من الأفعال التي تتعدّى مرّة بحرف ومرةً أُخرى بغير حرف [6] .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : (ذهب) أصله ألّا يتعدّى إلّا بحرفٍ ، ويدلُّ على ذلك أنّ مصدره مصدر ما لا يتعدّى وهو (فُعُول) تقول : دخل : دخولاً ، وقعد : قعوداً ، وجلس : جلوساً وذهب : ذهوباً فـ (فُعُول) مصدر ما لا يتعدّى من الأفعال [7] .

ألا ترى أنّ سيبويه قال في بابٍ ترجمته : (بناء الأفعال التي هي أعمالٌ تتعدّاك إلى غيرك ومصادرها) [1] : " إنّ (فعولاً) إنّما يكون لما لا يتعدّى نحو : قعد : قعوداً ، وجلس : جلوساً ، وثبت : ثبوتاً ، وذهب : ذهوباً وقد قالوا : الذّهاب والثّبات ، وأمّا قولهم : دخلتُه : دخولاً ، وولجتُه ولوجاً ، فكان الأصل : ولجتُ فيه ، ودخلتُ فيه إلّا أنّهم حذفوا (في) كما قالوا : نُبئتُ زيداً ، يُريدون : عن زيدٍ فحذفوا (عن) ها

---

(2) انظر : البحث 133 .
(3) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 46 . وانظر البحث 79 .
(4) سيبويه : الكتاب 1 / 34 .
(5) المرجع السّابق 1 / 35 .
(6) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 46 . وأبو العبّاس الميرّد : المقتضب 4 / 337 .
(7) المرجع السّابق 46 .

هُنا " [2] ، هذا معنى قول سيبويه : إنّ (ذهبتُ الشّامَ مثلُ دخلتُ البيتَ) ، أراد به أنّ حرف الجرِّ حُذف مع (ذهبتُ) كما أنّه حُذف مع (دخلتُ) وليس بين واحد من الأمرين وغيره فرقٌ في الأصل [3] .

المسألة الثّالثة عشرة [4] :

في هذه المسألة استدرك المبرّد على سيبويه في بابٍ ترجمته : (هذا باب الأفعال التي تُستعمل وتُلغى) [5] ، حيث قال سيبويه : " فإن قلت : أأنت تقولُ زيدٌ منطلقٌ ، رفعت ؛ لأنّه فُصل بينه وبين حرف الاستفهام ، كما فُصل في قولك : أأنت زيدٌ مررتَ به ، فصارت بمنزلة أخواتها ، وصارت على الأصل وإن شئت رفعت بما نصبتَ فجعلته حكاية " [6] .

ذكر سيبويه أنّ (أنت) فصلت بين الاستفهام وبين (تقول) ، فخرجت (تقول) عن الاستفهام فعادت إلى حُكمها وحكاية ما بعدها ، كما أنّك إذا قلت : أأنت زيدٌ مررتَ به ، فصلت (أنت) بين ألف الاستفهام وبين (زيد) ، فرُفع (زيدٌ) كحكمه في الإبتداء ، وقوله : (إن شئت رفعت بما نصبت وجعلته حكاية) يعني إن شئت حكيت بعد القول في الاستفهام ، ولم تجعله في مذهب (تظنُّ) فقلت : أتقولُ زيدٌ منطلقٌ ، قال المازني : غلط سيبويه في قوله : وإن شئت رفعت بما نصبت ؛ لأنّ الرّفع بالحكاية والنّصب بإعمال الفعل وهو يريد أنّك إذا قلت : أتقولُ زيدٌ منطلقٌ ، فـ (زيدٌ) مرفوع بالإبتداء ، وإذا قلت : أتقولُ زيداً منطلقاً ، فـ (زيدٌ) منصوب بالفعل [7] .

قال السّيرافي : إنّ هذا لا يذهب على من هو دون سيبويه ولم يغزِ سيبويه هذا المغزى إنّما أراد : وإن شئت رفعت في الموضع الذي نصبت ، ولم يعرض لذكر العامل ، كما تقول : زيدٌ بالبصرة ، وإنّما تريد (في البصرة) وقد يجوز أن يكون المعنى : وإن شئت رفعت بما نصبت ، والباء زائدة كما قال تعالى : " تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ " [8] أي تنبت الدُّهنَ [9] .

استدرك المبرّد على سيبويه بقوله : ومن ذلك قوله : تقول في الاستفهام : أتقول زيداً منطلقاً ؟ ومتى تقول عمراً خارجاً ؟ ثُمّ قال : (وإن شئت رفعت بما نصبتَ) ، قال المبرّد : وهذا خطأ ، من قِبَل أنّه إنّما ينصب بـ

---

(1) سيبويه : الكتاب 4 / 5 .
(2) المرجع السّابق 4 / 9 - 10 .
(3) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 46 - 47 .
(4) المرجع السّابق 72 .
(5) سيبويه : الكتاب 1 / 118 .
(6) المرجع السّابق 1 / 123 - 124 .
(7) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 1 / 460 .
(8) سورة المؤمنين : آية (20) .
(9) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 1 / 460 .

(تقول) ، وإذا رفع فإنّما يرفع ما بعد (تقول) بالإبتداء ويحكيه لا ان يقول أحدثتُ شيئاً فما ذكره المبرّد في هذه المسألة هو رأي المازني [1] .

قال ابن ولّاد : لعمري إنّ ما بعدها يرتفع بالإبتداء من قول سيبويه ، علمنا ذلك وعلمه محمّد بن يزيد ، وهو مثل قوله في باب (مَاْ) على لغة تميم ، إذا رفعت فبالإبتداء ، وعلى لغة أهل الحجاز إذا نصبت الخبر فبـ (مَاْ) وليس هذا ممّا يذهب على سيبويه ، وعنه أخذه البّصريون صغيرهم وكبيرهم ممّن أتى بعده ، فأمّا قوله : (رفعت بما نصبتَ به) ، فإنّما أراد رفعت مع الكلمة التي نصبت بها ، وهذا تسمُّحٌ يقع في اللّفظ ممّا يجوز للقائل أن يقوله ، وليس يُعَدُّ مثل هذا خطأ مع علمه بمذهب قائله إلّا مُتحاملٌ ، ألا ترى أنّ جماعة من أهل النّحو منهم سعيد الأخفش وغيره يقولون في كتبهم : باب الحروف التي ترفع الأسماء والأخبار ، نحو قولك : هل زيدٌ منطلقٌ ؟ ، و (هل) ليست برافعة ، ولا (أين) إذا قلت : أين زيدٌ ذاهبٌ ؟ وإنّما أراد أنّ الكلام كذا [2]

المسألة السّابعة والثّلاثون [3] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في باب ترجمته : (هذ باب ما ينتصب من المصادر لأنّه حالٌ صار فيه المذكور) [4] ، قال سيبويه : " وممّا ينتصب من الصّفات حالاً كما انتصب المصدر الذي يوضع موضعه ولا يكون إلّا حالاً قوله : أمّا صديقاً مصافياً فليس بصديقٍ مصافٍ , وأمّا طاهراً فليس بطاهرٍ ، وأمّا عالمٌ فعالمٌ ، فهذا نصبٌ لأنّه جعله كائناً في حال علمٍ وخارجاً من حال طهورٍ ومصادقةٍ , والرّفع لا يجوز هُنا لأنّك قد اضمرت صاحب الصّفة ، وحيث قلت : أمّا العلمُ فعالمٌ ، فلم تضمر مذكوراً قبل كلامك وهو العلم فمن ثمّ حسُن في هذا الرّفع ولم يجز الرّفعُ في الصّفة ولا يكون في الصّفة الألف واللّام ؛ لأنّه ليس بمصدر فيكون جوّاباً لقولك : لِمه ؟ وإنّما المصدرُ تابعٌ له ووُضع في موضعه حالاً ، واعلم أنّ ما انتصب في هذا الباب فالذي بعده أو قبله من الكلام قد عمل فيه ، كما عمل في الحذرِ ما قبله إذا قلت : أكرمته حذرَ أن أُعاب ، وكما عمل في قوله : أتاهُ مشياً وماشياً " [5] .

معنى قول سيبويه أنّ (صديقاً مصافياً) حال ، وقد أضمرت الذي منه الحال ، فقوله : (لأنّك قد أضمرت صاحب الصّفة) أي أنّك قد أضمرت (زيداً) الذي هو (صديقٌ) ويعنى بالصّفة الحال وصارت الصّفة ها هُنا هي الموصوف الذي هو (زيدٌ) وهي ليست بمنزلة المصدر الذي هو غيره نحو (العلم) فـ (صديقاً

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 72 . انظر أيضاً في : أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 1 / 460 .

(2) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 73 .

(3) المرجع السّابق 109 .

(4) سيبويه : الكتاب 1 / 384 .

(5) المرجع السّابق 1 / 387 .

مصافياً) مفارقٌ لقولك : أمّا العلمُ فعالمٌ ؛ لأنّه لمّا لم تضمر شيئاً هو (العلم) رفعت بالإبتداء ، وأنت قد أضمرت (زيداً) في قولك : أمّا صديقاً مصافياً ، وإنّما طرحت (زيداً) بعد أن عُرف وجرى ذكره ، فلذلك أضمرته ، وإذا قلت : أمّا الصديقُ المصافي فليس بصديقٍ مصافٍ ، فليس إلّا الرّفع ؛ لأنّه لمّا كان الألف واللّام لم يكن حالاً فرفعته بالإبتداء [1] .

استدرك المبرّد على سيبويه بقوله : زعم أنّ قوله : أمّا صديقاً مصافياً فليس بصديقٍ مصافٍ وأمّا عالماً فهو عالمٌ ، أنّ هذا ينتصب على الحال ، وإذا مثّل هذا على ما قال لم يصح له معنى ، ألا ترى أنّك لو قلت : أمّا هو فعالمٌ عالماً وأمّا هو فليس بصديقٍ مصافٍ صديقاً مصافياً ، ولكن نصبه على كان ؛ لأنّها تقع ها هُنا ولا يتنقض المعنى عليها ؛ لأنّه قد ذكر قبل (رجلاً) فكأنّه قال : أمّا أن يكون طاهراً فهو طاهرٌ ، أمّا كينونة طهارته فصحيحةٌ ، ولذلك لم يجز في هذا الرّفع وهذا التّفسير مذهب أبي الحسن وليس مذهب أبي الحسن أيضاً بشئ في هذا ، وقد فسّرنا القول في هذا في غير هذا الكتاب [2] .

ردّ ابن ولّاد على المبرّد بقوله : زعم سيبويه في هذا الباب أنّ المصادر والصّفات التي تقع بعد (أمّا) تنتصب بما بعدها أو ما قبلها ، ألا ترى أنّك لو قلت : أمّا علماً فلا علم عنده ، إنّ هذا لا ينتصب بما بعده ، وإنّما ينتصب بما تقدّره قبلُ ، وكذلك الصّفات ، إذا قلت : أمّا صديقاً فصديقٌ ، والتّقدير إذا نصبته بما قبله أن تُضمر ، أمّا المذكور صديقاً فهو صديقٌ ، يدلُّ على ذلك قول سيبويه في ترجمة الباب : (هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنّه حالٌ صار فيه المذكور) [3] ألا ترى أنّك إذا قلت : أمّا علماً فعالمٌ إنّ هذا الكلام إنّما تكلّمت به بعد شئٍ جرى وأوصافٍ تقدّمت لموصوفٍ مذكور ، وأمّا قول سيبويه في أوّل الباب : (وعمل فيه ما قبله وما بعده) فظاهر قوله أنّ المصدر ينتصب بما قبله وما بعده ولكنّه لم يرد بأنّه منصوبٌ بهما جميعاً في حالٍ ، وإنّما أراد معنى (أو) والدّليل على ذلك أنّه قد بيّن ذلك في آخر الباب بإعادة هذا القول فقال : (واعلم أنّ ما ينتصب في هذا الباب فالذي بعده أو قبله من الكلام قد عمل فيه) [4] فهو يعني أنّه ينتصب بما بعده أو ما قبله وجاء بلفظ (أو) ولو لم يرد ذلك لكان الكلام فاسداً لأنّه لا ينتصب بشيئين ، وإنّما جاز إضمار المذكور بعد (أمّا) لتقدّم ذكره [5] .

---

(1) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 4 / 277 - 278 .
(2) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 109 .
(3) سيبويه : الكتاب 1 / 384 .
(4) انظر : المرجع السّابق 1 / 384 - 387 .
(5) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 110 - 111 .
(6) المرجع السّابق 249 .
(7) سيبويه : الكتاب 4 / 78 .

المسالة السّابعة عشرة بعد المائة [6] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في بابٍ ترجمته : (هذا باب مصادر ما لحقته الزّوائد من الفعل من بنات الثّلاثة) [7] ، قال سيبويه : " وأمّا (فَاْعَلْتُ) فإنّ المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً (مُفَاْعَلَةٌ) وجعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أوّل حرفٍ منه ، والهاء عوضٌ من الألف التي قبل آخر حرفٍ ، وذلك قولك : جَاْلَسْتُهُ مُجَاْلَسَة ، وقَاْعَدْتُهُ مُقَاْعَدَة وشَاْرَبْتُهُ مُشَاْرَبَة ، وجاء كالمفعول لأنّ المصدر مفعول ، وأمّا الذين قالوا هذا فقالوا : جاءت مُخالفة الأصل كـ (فَعَلْتُ) وجاءت كما يجئُ (المُفْعَل) مصدراً و (المَفْعَلة) ، إلّا أنّهم ألزموها الهاء لمّا فرُّوا من الألف التي في (قِيْتَاْل) وهو الاصل " [1] .

قال أبو سعيد السّيرافي : كلام سيبويه في هذا مُختلٌّ وقد أُنكِر ؛ وذلك أنّه جعل الميم عوضاً من الألف التي بعد أوّل حرف منه ، وذلك غلط ؛ لأنّ الألف التي بعد أوّل حرف هي موجودة في (مُفَاْعَلَةٌ) ألا ترى انّك تقول : قَاْتَلْتُ ، وبعد القاف ألفٌ زائدة ، وتقول : مُقَاْتَلَة ، في المصدر ، وبعد القاف ألفٌ زائدة ، فالألف موجودةٌ في المصدر والفعل ، فكيف تكون الميم عوضاً من الألف والألف لم تذهب ؟ وأمّا قوله : (جاء كالمفعول) يعني (مُجَاْلَسَة) لُفِظَ كلفظ (مُجَاْلَس) وهو المفعول من (جَاْلَسْتُهُ) ، والجيّد في هذا ما وجدته في نسخة أبي بكر مبرمان وهو انّ هذه المصادر جاءت مُخالفة للأصل كـ (فَعَلْتُ) وذلك انّ (فَعَلْتُ) يجئُ مصدره مُخالفاً لِما يُوجبه قياس الفعل ، وتُزادُ في أوّله الميم ، كما يُقالُ : ضَرَبَهُ مَضْرَباً ، وشَرِبْتُهُ مَشْرَباً ، وقد تُزادُ فيه الميم مع الهاء ، كما يُقالُ (المَرْحَمَة) وألزموا الهاء في هذا لِما ذكره من تعويض الألف التي قبل آخر المصدر [2] .

استدرك المبرّد على سيبويه بقوله : قوله : (فأمّا (فَاْعَلْتُ) فإنّ المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً (مُفَاْعَلَةٌ) وجعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أوّل حرفٍ منه ، والهاء عوضٌ من الألف التي قبل آخر حرفٍ) الاعتلال في هذا خطأ ، فهو خطأ مِنْ قِبل أنّ الألف الزّائدة بعد الفاء في (فَاْعَلْتُ) قد جاءت بعد الفاء في (مُفَاْعَلَة) [3] .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : معنى قول سيبويه أنّ المصدر من (فَاْعَلْتُ) على ضربين : مرّةً تحذف الأولى في أحدهما وهو (الفِعَاْل) نحو : القِتَاْل ، فالألف الأولى محذوفة وفي (المُفَاْعَلَة) التي تُحذف الألف التي قبل آخر حرفٍ وهي الألف التي تلحق قبل أواخر المصادر في مثل (

---

(1) سيبويه : الكتاب 4 / 80 .
(2) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 4 / 455 - 456 .
(3) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 249 .
(4) المرجع السّابق 249 - 250 .

الإفْعَـلْ) و (الافْتِعَـلْ) ومـا أشـبه ذلـك ، فعوّضـوا المـيم مـن الألـف الأولـى التـي تـذهب فـي (الفِعَـلْ) ، وجعلـوا الهـاء عوضـاً مـن الألـف الثّانيـة التـي تـذهب مـن (المُفَاْعَلَـة) فـإن قـال : فلـم أقعـوا العـوض فـي (المُفَاْعَلَــة) دون (الفِعَــلْ) ؟ قِيْــل لــه : لأنّ (المُفَاْعَلَــة) لازمــة مطّــردة فــي (فَاْعَلْــتُ) فجعلــوا العوض في ألزم المصدرين [4] .

المسألة الثّالثة والعشرون بعد المائة [1] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في بابٍ ترجمته : (هذا باب ما لحقته الزّوائد من بنات الثّلاثة من غير الفعل) [2] .

قال سيبويه : " ويكون على (مُفْعَل) نحو : مُصْحَف ، ومُخْدَع ، ومُوْسَى ، ولم يكثر هذا في كلامهم اسماً ، وهو في الوصف كثير ، والصّفة قولهم : مُكْرَمٌ ، ومُدْخَلٌ ، ومُعْطَى " [3] .

قال المبرّد رادّاً على سيبويه : ومن ذلك قوله - ويعني سيبويه - في باب ما لحقته الزّوائد من بنات الثّلاثة من غير الفعل : ويكون على (مُفْعَل) نحو : مُصْحَف ، ومُخْدَع ، ومُوْسَى ، ولم يكثر في كلامهم ، ولا نعلمه صفةً ، ذكر المبرّد أنّ هذا المثال من أكثر ما جاءت عليه الصّفات لما تصرّف من الفعل نحو : مُكْرَم ، ومُخْرَج ، ومُعْطَى ، وكلّ ما كان مفعولاً من أفعل ، وأحسبُ هذا في الكتاب غلطاً عليه ، بل لا أشكُّ في ذلك إن شاء الله [4] .

قال ابن ولّاد : هذا غلطٌ من المبرّد على الكتاب لا على سيبويه ؛ لأنّه قد اعترف بأنّه ليس من كلام سيبويه وإنّما غلطٌ عليه في كتابه ، وقد نظرنا في عدّة نُسخٍ فوجدنا الكلام صحيحاً مستقيماً على غير ما حكى ، وليس هو عندنا ممّن يتعمّد الكذب ، ولكنّه موضع ظنّنا أنّه تجاوزه نظره ؛ لأنّ هذ الكلام الذي ذكره يتلوه بسطرٍ في مثالٍ مُخالفٍ ذلك المثال بحركةٍ وذلك أنّه قال : " ويجوز أن يكون الاسم على (مُفْعَل) نحو : مُصْحَف ، ومُخْدَع ، ومُوْسَى ، ولم يكثر هذا في كلامهم اسماً ، وهو في الوصف كثير والصّفة قولهم : مُكْرَمٌ ، ومُدْخَلٌ ، ومُعْطَى ، ويكون على (مُفْعُل) نحو : مُنْخُل ومُسْعُط ومُدُقٌ ، ومُنْصُل ولا نعلمه صفة " [5] ، فهذا الذي عني سيبويه أنّه لا يعلمه صفة وهو (مُفْعُل) بضمّ العين ، فأمّا (مُفْعَل) بفتح العين فقد ذكر في الكتاب أنّه كثيرٌ في الصّفة ، وهذا ضدُّ ما حكاه عن نصّ الكتاب [6] .

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 258 .
(2) سيبويه : الكتاب 4 / 245 .
(3) المرجع السّابق 4 / 272 .
(4) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 258 .
(5) سيبويه : الكتاب 4 / 272 .
(6) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 258 .
(7) انظر : البحث 133 .

سابعاً : **الاستدلال ببيان منهج سيبويه** :

يحتاج ابن ولّاد في بعض المسائل التي يردُّ فيها على المبرّد منتصراً لسيبويه أن يُبيّن منهج سيبويه في المسألة وذلك لأنّ بيان منهج سيبويه يساعده في ردّه على المبرّد ، وهي طريقة من طرق الاستدلال التي استخدمها ابن ولّاد في انتصاره ، بلغت المسائل التي استند فيها على بيان منهج سيبويه تسع مسائل ، وقد بيّنت ذلك في الجدول رقم (4) في نهاية هذا المبحث [7] ومن هذه المسائل :

المسألة الرّابعة عشرة [1] :

هذه المسألة قد مرّ ذكرها في هذا البحث ، وفيها استدرك المبرّد على سيبويه في بابٍ ترجمته : (الأفعال التي تُستعمل وتُلغى) [2] ، قال سيبويه : " وهي ظننتُ ، وحسبتُ ، وخلتُ ، ورأيتُ وزعمتُ ، وما يتصرّف من أفعالهنّ كـ (أحسبُ وتظنُّ) وهذه الأفعال إنّما دخلت على مبتدأ وخبره ، فلم يجز الاقتصار على أحدهما ، وإذا تقدّمت هذه الأفعال عملت النّصب في المفعولين جميعاً ، ولا يجوز إلغاؤها كقولك : علمتُ زيداً منطلقاً فالمفعول به الثّاني منها خبرٌ للمفعول به الأوّل وإذا توسطت هذه الأفعال أو تأخّرت جاز إلغاؤها وإعمالها كقولك : (زيدٌ حسبتُ منطلقٌ ، وزيداً حسبتُ منطلقاً وزيدٌ منطلقٌ حسبتُ ، وزيداً منطلقاً حسبتُ) " [3] .

قال سيبويه أيضاً : " واعلم أنّ المصدر قد يُلغى كما يُلغى الفعل ، وذلك قولك : (متى زيدٌ ظنّك ذاهبٌ ، وزيدٌ ظنّي أخوك ، وزيدٌ ذاهبٌ ظنّي) وجاز إلغاؤه لأنّه وقع بين الاسم والخبر وليس بمتقدّم وقال : " فإن ابتدأت فقلت : (ظنّي زيدٌ ذاهبٌ) كان قبيحاً ضعيفاً كما قبح (أظنّ زيدٌ ذاهبٌ) " [4] .

وقال أيضاً : " وهو في (أين ومتى) أحسن إذا قلت : (متى ظنّك زيدٌ ذاهبٌ ، ومتى تظنّ زيدٌ منطلقٌ) لأنّ قبله كلاماً ، وإنّما يضعف هذا في الابتداء كما ضعف (غير ذي شكٍّ زيدٌ ذاهبٌ وحقّاً عمروٌ منطلقٌ) " [5] .

أجاز سيبويه في هذا الموضع إلغاء الظّن ، وقد تقدّم الفعل المفعولين ، إذا كان قبل الظّن شئٌ متصل بالمفعول الثّاني ، وذلك أنّه أجاز (متى تظنّ عمروٌ منطلقٌ) فعمرو مبتدأ ومنطلقٌ خبره ومتى ظرفٌ للانطلاق و(متى ظنّك زيدٌ ذاهبٌ) فزيدٌ : مبتدأ وذاهبٌ : خبره ومتى : ظرفٌ للذهاب ، وقد ردّ عليه ذلك أبو العبّاس

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 73 .
(2) سيبويه : الكتاب 1 / 118 .
(3) المرجع السّابق 1 / 118 .
(4) المرجع السّابق نفسه 1 / 124 .
(5) المرجع السّابق نفسه 1 / 124 .
(6) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 1 / 461 .

المبرّد وغيره ، وقالوا : هذا نقض الباب وذلك أنّه شرط : متى تقدّم الفعل لم يُلغ وأعمل فوجب أن يعمل ها هُنا [6] .

قال ابن ولّاد : ليس هذا ينقض شئ من الباب لأنّ سيبويه إنّما يبدأ بجيّد الكلام وأوجهه ثمّ يأتي بما يجوز بعد ذلك والدّليل على جواز إلغاء ظننتُ وهي متقدّمة في الكلام قول العرب : ظننتُ إنّك لقائمٌ ، ومع ذلك إنّ هذه الأفعال غير مؤثرة فاستعملوا ذلك فيها وألغوها في مواضع كثيرة من الكلام ولم يعملوها ألا ترى أنّها تُلغى مع الأسماء المستفهم بها إذا وقعت قبلها في مثل قولهم : قد علمتُ أين زيدٌ ، وقد ظننتُ ومع اللّام إذا قلت : قد علمتُ لزيدٌ خيرٌ منك ، والذي ظنّه محمّد من تأويل قول سيبويه : إنّه لا يُجيزُ إلغاءها إلّا أن يمضي صدر الكلام على اليقين ثمّ يدرك المتكلّم الشّك غلطٌ ، وليس كما ظنّ بل هو يُجيزُ إلغاءها وإن ابتدأ شاكّاً ، وقد أجاز النّحويون - ومحمّد معهم - (أين تظنّ زيدٌ ؟) لا اختلاف بينهم في ذلك فـ (أين) كلامٌ مضى قبل الظّن على اليقين ها هُنا ، وإن لم يذكر المخبر عنه إلّا بعد الظّن ، وإنّما أوقعت حرف الاستفهام على الظّن قبل مجيئك بـ (زيد) فالكلام مبني على الشّك وهو مُلغي [1] .

تمّ المبحث ومن أهمّ نتائجه الجدول الآتي وفيه توضيح وتصنيف لمسائل كتاب الانتصار التي طبّق فيها ابن ولّاد الطُرُق الأُخرى للاستدلال ، وهذه الطرق تمثّلت في أوّلاً : مقتضيات الصناعة النّحويّة التي كان يُجيدُها ، وثانياً : الاستدلال بآراء النُّحاة ، ثُمّ ثالثاً : الاستدلال بآراء سيبويه ، ورابعاً : الاستدلال بآراء المبرّد ، وخامساً : الاستدلال بدليل الإلزام ، ثُمّ سادساً : الاستدلال بشرح عبارة سيبويه وسابعاً : الاستدلال ببيان منهج سيبويه .

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 74 - 75 .

جدول رقم (4) :

طرق أخرى للاستدلال عند ابن ولّاد	أوّلاً : مقتضيات الصناعة النّحويّة	ثانياً : الاستدلال بآراء النُّحاة	ثالثاً : الاستدلال بآراء سيبويه	رابعاً : الاستدلال بآراء المبرّد	خامساً : الاستدلال بدليل الإلزام	سادساً : الاستدلال بشرح عبارة سيبويه	سابعاً : الاستدلال ببيان منهج سيبويه
تصنيف المسائل وتعيينها من خلال كتاب الانتصار وذلك بذكر رقم كلّ مسألة اعتمد فيها ابن ولّاد على الطرق الأخرى في ردّه على المبرّد .	(3) (7) (11) (15) (18) (19) (22) (23) (24) (25) (30) (36) (38) (39) (41) (61) (64) (65) (68) (73) (75) (79) (80) (81) (82) (83) (85) (86) (87) (88) (90) (91) (92) (94) (95) (97) (98) (99) (103) (111) (113) (114) (115) (116) (118) (119) (120) (121) (122) (123) (125) (126) (128) .	(13) (52) (66) (67) (68) (113)	(14) (56) (58) (61) (84) (110) (122) (123) (126) (128) (129)	(8) (14) (15) (46) (58) (72) (73) (85) (98) (100) (104) (113) (121) (123) (125)	(4) (6) (11) (37) (38) (39) (45) (49) (53) (57) (61) (63) (69) (79) (80) (86) (99) (105) (122) (127)	(3) (8) (11) (13) (14) (15) (16) (18) (26) (27) (30) (33) (34) (36) (37) (40) (41) (44) (46) (47) (48) (51) (53) (54) (56) (61) (62) (63) (65) (66) (67) (68) (70) (71) (72) (73) (74) (77) (79) (80) (81) (83) (84) (90) (91) (94) (95) (100) (101) (103) (108) (117) (119) (121) (122) (123) (126) (127) (129) .	(13) (14) (16) (28) (34) (47) (49) (58) (110)
عدد المسائل	(53) مسألة	(6) مسائل	(11) مسألة	(15) مسألة	(20) مسألة	(59) مسألة	(9) مسائل

إنّ المتتبّع لهذا التصنيف في الجدول أعلاه يجد أنّ المسائل التي اعتمد فيها ابن ولّاد على شرح عبارات سيبويه وما غمض من كلامه بلغت تسعاً وخمسين مسألة وهي كثيرة مقارنة بمسائل الطرق الأخرى ممّا يدلّ على أنّ المبرّد قد تغمض عليه عبارة سيبويه أو يلتبس عليه المعنى الذي أراده سيبويه فهذا الغوض يقوده للاستدراك عليه فيتصدّى ابن ولّاد للمبرّد ويردُّ عليه منتصراً لسيبويه معتمداً في ردّه عليه على إجلاء هذا الغموض بشرحه لعبارة سيبويه وبيان ما يرمي إليه من كلامه فيتّضح عند ذلك معنى كلام سيبويه ويزول عنه ما كان فيه من لبسٍ وغموض ، كما أنّ المسائل التي اعتمد فيها ابن ولّاد على إجادته لمقتضيات الصناعة النّحويّة في ردّه على المبرّد بلغت ثلاثاً وخمسين مسألة وهي أيضاً كثيرة ممّا يدلّ على تمكّن ابن ولّاد من الصّناعة النّحْويّة وهذا التمكّن كان له الأثر الأكبر في انتصاره لسيبويه على المبرّد ولا غرابة في ذلك فهو

الذي قيل عنه : إنّه نحْويٌّ ابن نحْويٍّ ابن نحْويٍّ فهو يُرجِعُ المسائل التي يحاور فيها المبرّد إلى أصولها ويُبيّن خطأ المبرّد إذا ما أخطأ في الصّناعة النّحْويّة .

بلغت المسائل التي اعتمد فيها ابن ولّاد على الاستدلال بآراء المبرّد خمس عشرة مسألة ممّا يدلّ على أنّ المبرّد يقعُ في التّناقض في آرائه دون أن يشعر بذلك وقد يغفل عن بعض آرائه ، ولكن ابن ولّاد يقوم بتنبيهه على كُلِّ ما غفل وسها عنه ، وكذلك المسائل التي استند فيها على الإلزام بلغت عشرين مسألة ممّا يدلُّ كذلك على عدم إنعام نظرالمبرّد وتسرعه في بعض المسائل ، فابن ولّاد يُلزمه بقولٍ له حتّى تتضح المسألة موضع الخلاف وينجلي ما فيها من غموض .

من الطُّرق التي سلكها ابن ولّاد في استدلاله ، الاستدلال بآراء النُّحاة الآخرين ، ولم يُكثر من ذلك لأنّ الرأي النّحوي لعالمٍ من العلماء لا يُعدُّ دليلاً يُردُّ به رأي غيره إلّا أن يكون مستنداً إلى دليلٍ من أدلّة النّحو المعروفة كالسّماع والقياس ، ولكن رُبّما ذكر النّحوي رأي عالمٍ آخر من باب الاستئناس أو لترجيح رأيه الذي ذهب إليه ، لذا فقد كانت المسائل التي استند فيها ابن ولّاد على آراء النّحاة ست مسائل وهي قليلة مقارنة بما سبق .

المبحث الثّاني

تطبيق ابن ولّاد لضوابط النّحْو في ردّه على المبرّد

لقد استنبط النّحويون من لغة العرب قواعد وأحكاماً تقوم عليها هذه اللّغة والتزموا هذه القواعد والأحكام في دراساتهم ومنعوا مُخالفتها ، فالضّوابط الكليّة والقواعد العامّة هي التي تحدد مسار النّحو العربي وترسم خطوطه ، وقد اعتمد كثيرٌ من النُّحاة على هذه الضّوابط الكليّة والقواعد العامّة كطريقة من طرق الاستدلال النّحويّ ، فمنها مثلاً الحذف لا يكون إلّا بدليل ، وحذفُ ما يُعلمُ جائزٌ ، والأصل في الأسماء الإعراب ، والأصل في الأفعال البناء ، والحروف مبنيّة ، وقد يُحذفُ الشئ لفظاً ويثبت تقديراً والتّصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها ، ولا يدخلُ عاملٌ على عاملٍ ، والشّذوذ لا يُنافي الفصاحة ، وقد التزم ابن ولّاد هذه الأحكام والضّوابط النّحويّة والقواعد العّامة في بعض مسائله التي ردّ فيها على المبرّد منتصراً لسيبويه تعزيزاً لرأيه وتقويةً لحُجّته ، فمن هذه الضّوابط النّحويّة والقواعد العامّة التي استخدمها كدليلٍ نحويّ كثرة الحذف على قدر كثرة الاستعمال ، والشّاذُّ لا يُعملُ عليه ، والعامُّ قبل الخاصِّ والحملُ على الأكثر أولى والتّحقير سمةٌ من سمات الأسماء ، ولا يجوز تحقير ما كان من الأماكن علماً والحديث في هذا المبحث سيكون عن هذه الضّوابط النّحويّة التي اعتمدها ابن ولّاد في ردّه على المبرّد بشيءٍ من التّفصيل وذلك بذكر نماذج من مسائله التي اعتمد فيها على هذه الطّريقة كطريقة من طرق الرّد .

أوّلاً : **كثرة الحذف على قدر كثرة الاستعمال** :

كثرة الحذف على قدر كثرة الاستعمال من الضّوابط التي استعملها بن ولّاد في ردّه على المبرّد وخيرُ شاهدٍ على ذلك ثلاث مسائل وقد بيّنتها في الجدول رقم (5) في نهاية هذا المبحث [1] ومن هذه المسائل :

المسألة الثّالثة [2] :

هذه المسألة قد مرّ ذكرها في هذا البحث وذلك عندما استدرك المبرّد على سيبويه في بابٍ ترجمته : (هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول) [3] ، قال سيبويه : " وقد قال بعضهم (ذهبتُ الشّام) يُشبّهه بالمبهم ،

---

(1) انظر : البحث 144 .
(2) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 46 . وانظر البحث 79 .
(3) سيبويه : الكتاب 1 / 34 .
(4) المرجع السّابق 1 / 35 .

إذ كان مكاناً يقعُ عليه المكانُ والمذهبُ ، وهذا شاذٌّ ؛ لأنّه ليس في (ذهب) دليلٌ على الشّام ، وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكانِ ، ومثلُ : ذهبتُ الشّامَ : دخلتُ البيتَ " [4] ، وردّ المبرّد على سيبويه بقوله : ومثلُ : ذهبتُ الشّامَ : دخلتُ البيتَ ، حيث ذهب المبرّد إلى أنّ (البيتَ) مفعول به للفعل (دخل) وهو من الأفعال التي تتعدّى مرّة بحرف ومرةً أُخرى بغير حرف [1] .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : هذا معنى قول سيبويه : إنّ ذهبتُ الشّامَ مثلُ دخلتُ البيتَ ، أراد به أنّ حرف الجرِّ حُذف مع (ذهبتُ) كما أنّه حُذف مع (دخلتُ) وليس بين واحد من الأمرين وغيره فرقٌ في الأصل ، إلّا أنّ العربَ ربّما استعملت الحذف في بعض الأشياء أكثر من بعض ، فيتوهّم بذلك المتوهّم أنّ ما أُستعمِل فيه الحذف أكثر أصله التّعدّي وليس الأمرُ كذلك ، وإنّما يكون (كثرةُ الحذف على قدر كثرة الاستعمال) ، وربّما استعمل الشئ محذوفاً ، ولم يُتكلّم بالأصل البتّة فأمّا (ذهب) و (دخل) فقد أُستُعمل معهما الوجهان ، أعني حذف حرف الجرّ وإثباته ، كقولهم : دخلتُ في الدّارِ ، ودخلتُ الدّارَ وذهبتُ الشّامَ ، وذهبتُ إلى الشّامِ ، واستعمالهم حرف الجرّ في جميع المواضع مع (فعلتُ) وأنّه غير ممتنع معها على حالٍ يدلُّ على أنّه الأصل وأنّ الحذف فرعٌ [2] .

ثانياً : **الشّاذُّ لا يُعمل عليه** :

الشّاذُّ لا يُعمل عليه من الضّوابط النّحويّة التي استند عليها ابن ولّاد في ردّه على المبرّد ، ونجد ذلك جليّاً واضحاً في ثلاث مسائل بيّنتها في الجدول رقم (5) في نهاية هذا المبحث [3] منها :

المسألة الثّانية عشرة [4] :

في هذه المسألة استدرك المبرّد على سيبويه في بابٍ ترجمته : (هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل) [5] .

قال سيبويه : " وتقول : أعبدُ الله انت له عديلٌ ، وأعبدُ الله أنت له جليسٌ ؛ لأنّك لا تُريد به مُبالغة في فِعْلٍ ، ولم تقل : (مُجالسٌ) فيكون كـ (فَاعِلٍ) ، فإنّما هذا اسمٌ بمنزلة قولك : أزيدٌ أنت وصيفٌ له أو غلامٌ له ، وكذلك : آلبصرة أنت عليها أميرٌ " [6] .

---

(1) أبو العبّاس المبرّد : المقتضب 4 / 337 .
(2) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 47 .
(3) انظر : البحث 144 .
(4) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 68 .
(5) سيبويه : الكتاب 1 / 108 .
(6) المرجع السّابق 1 / 117 .

معنى قول سيبويه أنّ اسماء الفاعلين الجّارية على أفعالهم نحو : ضاربٌ ، وقاتلٌ ، ومُضاربٌ ومُكسِّرٌ ، وما أشبه ذلك إذا كانت جارية على : ضرب ، وقتل ، وضارب ، وكسّر ، وكذلك أسماء المفعولين نحو : مَكْسُوٌّ ، ومُعْطى ، إذا كانت جارية على : كُسِي ، وأُعْطِي ، تعمل عمل الفعل الذي جرت عليه إذا كان الفعل للحال أو الاستقبال ، وتتصرّف تصرّفِه تقول : هذا ضاربٌ زيداً ، كقولك : هذا يضربُ زيداً ، وكذلك : هو مَكسوٌّ جُبّةً ، ثُمّ أجروا كذلك اسم الفاعل الذي فيه معنى المبالغة مجرى الفعل الذي فيه معنى المبالغة في العمل ، فقالوا : زيدٌ ضرّابٌ عبيده ، وقتّالٌ أعداءه ، كما قالوا : يضرِّب ويقتِّل إذا أكثر ذلك منهم ، فكان (قتّال وضرّاب) بمنزلة : قاتل وضارب ، كما كان : (يُضرِّب ويُقتِّل) بمنزلة : يضرب ويقتل ، وممّا هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى وهو المبالغة : فعولٌ ، وفعّالٌ ومِفعالٌ ، وفعيلٌ ، وفَعِلٌ ، وقد جاء (فعيلٌ) : كـ (رحيمٌ ، وسميعٌ ، وعليمٌ ، وقديرٌ ، وبصيرٌ) يجوز فيهنّ ما جاز في (فاعل) من التّقديم والتأخير والإضمار والإظهار ، كقولك : ضروبٌ زيداً ، وضرّابٌ أخاه ، ومِنحارٌ إبله ، وحَذِرُك أمرك ، ورحيمٌ أباه ، أمّا في قولك : أعبدُ اللهِ أنت له عديلٌ ، وأعبدُ اللهِ أنت له جليسٌ ، فـ (جليسٌ وعديلٌ) لا يجريان مجرى الفعل ولا ينصبان الاسم الأوّل وهو (عبد الله) فهما بمنزلة : وصيفٌ وغلامٌ ، في قولك : أزيدٌ أنت له وصيفٌ له ، أو غلامٌ له ، وكذلك : أميرٌ ، أمّا إذا قلت : أعبدَ اللهِ أنت مُجالسٌ له ، لنصبت (عبد الله) ؛ لأنّ (مُجالس) يجري على (يُجالسُ) فكأنّك قلت : أعبدَ اللهِ أنت تُجالسُهُ على تقدير : أتُجالسُ عبدَ اللهِ أنت تُجالسُهُ ، وقوله : (لأنّك لم ترد به مبالغة في الفعل) أي أنّ (جليساً) ليس للمبالغة كما كان (رحيم) لا تقولُ : هذا جليسٌ زيداً ، كما تقول : هذا رحيمٌ زيداً ، إذا أكثرت منه الرّحمة [1] .

استدرك المبرّد على سيبويه بقوله : ذكر في هذا الباب : أزيدٌ انت له عديلٌ ، وأزيدٌ أنت له جليسٌ ويقول : لأنّ (جليساً وعديلاً) اسمان ولو أراد اسم الفاعل لقال : جالسٌ ، فيُقال له : وكذلك اسم الفاعل إنّما هو في باب (فَعِل) إنّما هو عالمٌ وراحمٌ ، و (فَعِيْل) في باب (فاعل) أيضاً كثير نحو : عادلته فأنا عديل ، وجالسته فأنا جليس ، وعاشرته فأنا عشير وخالطه فأنا خليط ، وشاركته فأنا شريك ، وذا أكثر من أن يُحصى ، وإذا لم نُجْرِهِ في هذا مع هذا الإطِّراد على (فَعِل) فنحو (رَحِمَ) أولى ألّا يجوز [2] .

ردّ ابن ولّاد على المبرّد بقوله : أمّا احتجاجه عليه في قوله : أزيدٌ أنت له عديلٌ ، فـ (عديلٌ) ليست للمبالغة ولا هو الأصل في (فاعل) ولا الاسم الجاري عليه ، فليست فيه واحدةٌ من العلّتين ، وأمّا قوله : (فاعلٌ فهو فعيلٌ) ، نحو : (عادلٌ فهو عديلٌ) و (جالسٌ فهو جليسٌ) فليس هذا بالاسم الجاري على (فاعل) وإنّما

---

(1) أنظر : أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 1 / 435 - 448 .
(2) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 69 - 70 .
(3) المرجع السّابق 72 .
(4) أنظر : البحث 144 .

جاء في حروفٍ محفوظة وليس ذلك بأعرف من (فَعُلَ) فهو (فاعل) نحو : فَرُهَ العبدُ فهو فارهٌ ، ونَضُرَ النّبتُ فهو ناضرٌ ، فهذه كلُّها شواذٌّ (وليس يُعملُ على الشّاذِّ) ، على أنّا قد قُلنا : إنّ (فَعِيْل و فَعِل) لو لم يكونا جاريين على الفعل لكانت المبالغة فيهما مُوجبة لتعدِّيهما [3] .

ثالثاً : العامُّ قبل الخاصِّ :

العامُّ قبل الخاصِّ من الضوابط النّحويّة التي اعتمدها ابن ولّاد في ردّه على المبرّد ، واستند ابن ولّاد على هذا الضّابط في مسألة واحدة وبيّنتها في الجدول رقم (5) في نهاية المبحث [4] وهي :

المسألة الثّالثة والعشرون [1] :

في هذه المسألة استدرك المبرّد على سيبويه في بابٍ ترجمته : (هذا باب وقوع الأسماء ظروفاً وتصحيح اللّفظ على المعنى) [2] ، قال سيبويه : " وجميعُ ما ذكرتُ لك ممّا يكون على (متى) يكون مُجرى على (كمْ) ظرفاً وغير ظرفٍ وبعض ما يكون في (كمْ) لا يكون في (متى) ، نحو اللّيل والنّهار والدّهر ؛ لأنّ (كمْ) هو الأوّل فجُعل الآخر تبعاً له ولا يكون الدّهر واللّيل والنّهار إلّا على العدّة جوّاباً لـ (كمْ) " [3] .

ذكر سيبويه أنّ (كمْ) استفهامٌ عن كلّ مقدار من عددٍ وغيره ، في الأنواع كلّها زماناً كان أو مكاناً أو غيرهما وليس يختصُّ بنوعٍ دون نوعٍ ، و (متى) استفهامٌ عن الزّمان فقط ، فإذا أوقعت (كمْ) استفهاماً عن الزّمان كان القصد فيها المسألة عن مقداره أو عدده ، و (متى) استفهامٌ عن الزّمان فقط من غير اقتضاء مقدار أو عدد ، فإذا أجبت عن (متى) فحكم الجوّاب أن يكون واقعاً على زمانٍ بعينه غير متضمّن لعدد ، كقول القائل : متى سِيْرَ بزيدٍ ؟ فيُقال : يومَ الجمعة ؛ لأنّ مسألته وقعت لتُعرّف الزّمان بعينه ، لا لتُعرّف كميّته ، ولا يجوز أن تقول : يومان ؛ لأنّ يومان إجابةٌ عن كميّة ولا يعرف السّائل الوقت الذي سار فيه بعينه ، وأمّا (كمْ) فقد يكون جوّابها معرفة ونكرة ، وأيّتهما كانت جوّاباً فالفعلُ واقعٌ فيها كُلِّها ، كقولك : كم سِيْرَ عليه ؟ فيقولُ : يومَ الجمعةِ ، فالسّيرُ واقعٌ في يوم الجمعة كلِّه ، وكذلك إذا قِيْل : كم سِيْرَ عليه ؟ فيُقالُ : يومان ، فالسّيرُ واقعٌ فيهما ، وقد تقولُ : كم سِيْرَ عليه ؟ فيُقالُ : يومُ الجمعةِ والسّيرُ واقعٌ في بعضه إذا كان المُجيبُ مُستكثراً للسِّيرِ في السّاعات التي وقع فيها من يوم الجمعة فيُجري اللّفظ على الكُل وهو يُريدُ البعض ، وقول سيبويه : وبعضُ ما يكون في (كمْ) لا يكون في (متى) يعني أنّ الدّهر واللّيل والنّهار قد يكون جوّاباً لـ (كمْ) لِما فيه من التّكثير ، ولا يكون جوّاباً لـ (متى) لأنّه لا دلالة فيه على وقتٍ بعينه ، و (كمْ) هو الأوّل ؛

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 87 .
(2) سيبويه : الكتاب 1 / 216 .
(3) المرجع السّابق 1 / 218 .
(4) انظر : أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 2 / 110 - 113 .

لأنّه دلالة على المقدار في الزّمان وغيره ويقع تحتها المنكور والمعروف ، لوقوع التّقدير عليهما ، فجعل الآخر وهو (متى) تبعاً له [4] .

استدرك المبرّد على سيبويه بقوله : زعم أنّ جميع ما يكونُ جوّاباً لـ (متى) فقد يكونُ جوّاباً لـ (كمْ) ، وقد يكونُ في (كمْ) ما لا يكونُ في (متى) ؛ لأنّ (كمْ) هو الأوّل ، إصابة اللّفظ كما قال في المسألة ، ولكنّ العلّة ليست من ها هُنا إنّما دخلت (كمْ) على الظّروف من الزّمان التي يُستفهم عنها بـ (متى) مِنْ قِبَل أنّ الظّروف إنّما هي أسماءُ أيّامٍ ولياليٍ و (كمْ) إنّما هي للعدد ، فدخلت على عدّة الأيّام واللّيالي كما تدخل على غير ذلك ممّا يُعدُّ ، تقول : كمْ يوماً سِيْرَ عليه ؟ كما تقول : كمْ فرسخاً سِيْرَ عليه ؟ وكمْ مكاناً قُمتَ فيه ؟ فهذه ظروفٌ من المكان وهي لـ (أين) كظروف الزّمان لـ (متى) وكمْ درهماً لك ؟ وكمْ غلاماً لك ؟ في التّمييز بهذه المنزلة ، إنّما هو أجمع من طريق العدد [1] .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : ذكرت أنّ (كمْ) تدخل على الأيّام واللّيالي كلّها لأنّها عددٌ ، وهذا ممّا لا يُجهلُ فهلّا ذكرت لما امتنعت (متى) من الدّخول على جميعها ؛ لأنّ جميعها أوقات و (متى) للوقت ، كما كان جميعها عدداً و (كمْ) للعدد ، فإن قال : لأنّ (متى) إنّما هي للوقت الخاصّ يُستفهم بها عن المعرفة أو ما قارب المعرفة ، و (كمْ) يُستفهم بها عن المعرفة والنّكرة ، قيل له : فقد صارت (كمْ) بذلك أعمّ من (متى) و (العامُّ قبل الخاصِّ) وهذا كقولِ سيبويه في موضعٍ آخر : إنّ المعرفة بعد النّكرة وهو معنى قوله في (كمْ) ، ولو فسّر لنا المبرّد معنى قول سيبويه : إنّ (كمْ) هو الأوّل ، لاستغنى عن ذكر العلّة التي أتى بها ، و (كمْ) إنّما هي للعدد والمقادير ، والعدد معنى في نفس الشئ المعدود وزمانه غيره ، فهي في الرّتبة الأولى [2]

رابعاً : الحَملُ على الأكثر أولى :

كذلك الحمل على الأكثر أولى يُعدُّ من الضوابط النّحويّة التي استند عليها ابن ولّاد في ردّه على المبرّد ، واستند ابن ولّاد على هذا الضّابط في ست مسائل وهي مُبيّنة في الجدول رقم (5) في نهاية هذا المبحث [3] ومن هذه المسائل :

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 87 .
(2) المرجع السّابق 87 - 88 .
(3) انظر : البحث 144 .
(4) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 199 .
(5) سيبويه : الكتاب 3 / 267 .
(6) المرجع السّابق 3 / 267 .

المسألة السّادسة والثّمانون [4] :

في هذه المسألة استدرك المبرّد على سيبويه في بابٍ ترجمته : (هذا بابُ تسميتك الحروف بالظّروف وغيرها من الأسماء) [5] ، قال سيبويه : " وكذلك (قَبْلُ ، و بَعْدُ) تقولُ : قُبَيْلُ ، و بُعَيْدُ ، وكذلك (أَيْنَ ، و كَيْفَ ، و مَتَى) عندنا ؛ لأنّها ظروفٌ ، وهي عندنا على التّذكير ، وهي في الظّروف بمنزلة (مَاْ ، و مَنْ) في الأسماء ، فنيظرهُنّ من الأسماء غير الظّروف مذكّر ، والظروف قد تبيّن لنا أنّ أكثرها مذكّر حيثُ حُقّرت ، فهي على الأكثر وعلى نظائرها " [6] .

جملة قول سيبويه أنّ الظّروف وغيرها فيها مذكّر ومؤنّث ، وقد يجوز أن نذهب لكلّ كلمة منها إلى معنى التأنيث بأن تتأوّل بأنّها (كلمةٌ) وإلى معنى التّذكير بأن تتأوّل أنّها (حرفٌ) وهذه الظّروف ما كان منها على حرفين فهو بمنزلة ما كان على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن ، فمن المذكّر (تَحْتَ وخَلْفَ ، وقَبْلُ ، وبَعْدُ ، وأَيْنَ ، وكَيْفَ ، وثَمَّ ، وهُنَا وحَيْثُ ، وكُلُّ وأيُّ ، ومُنْذُ ، ومُذْ ، وقَطُّ ، وقَطْ ، وعِنْدَ ، ولّدَى ، ولَدُن) وجميع ما ليس عليه دلالة للتأنيث بعلامة أو بفعلٍ له مؤنّث ، ومن الظّروف المؤنّثة (قُدّام ، و وَرَاْء) لأنّه يُقالُ في تصغيرهما : (قُدَيْمة ، و وُرَيْئَة) مثل : وُرَيْعة ، فلمّا أدخلوا الهاء في هذين الحرفين ولم يُدخلوا في (تُحَيْت وخُلَيْف ، ودُوَيْن ، وقُبَيْل ، وبُعَيْد) علمنا أنّ ما دخل عليه الهاء مؤنّث والباقي مُذكّر ، وإن قائلٌ قال : وكيف جاز دخول الهاء في التّصغير على ما هو أكثر من ثلاثة أحرف ؟ قِيلَ له : المؤنّث قد يدلُّ فعله على التأنيث ، وإن لم يُصغّر ، ولم يكن فيه علامة التأنيث كقولنا : لسبت العقربُ وطارت العقاربُ والظّروف لا يُخبر عنها بأفعالٍ تدلُّ على التأنيث ، فلمّا لم يُدخلوا عليها الهاء في التّصغير لم يكن على تأنيثها دلالة [1] .

استدرك المبرّد على سيبويه بقوله : زعم أنّ أحدَ ما يُستدلُّ به على أنّ (أَيْنَ) مذكّر أنّه بمنزلة جوّابه ، وجوّابه مذكّر كـ (خلف زيدٍ) ونحوه ، ولكن جوّاب (أَيْنَ) قد يكونُ مؤنّثاً كقولك : (ناحيةَ عبد الله ، وقُبالةَ زيدٍ) ، ونحو ذلك [2] .

ردّ ابن ولّاد على المبرّد بقوله : لو قِيلَ للرّادِّ : ما تقولُ في اسمٍ لا نعلم أمؤنّثٌ هو أم مُذكّر ؟ ما الأولى عندك فيه التأنيث أم التّذكير ؟ فإنّه لا يجدُ بُدّاً على حسب ما تُوجبهُ صناعته من أن يحمله على التّذكير قبل التّأنيث ولأنّ التّذكير أكثر من التأنيث ، ولأنّا نردُّ المؤنّث إلى المُذكّر ، فنُذكّر ما

---

(1) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 4 / 35 .
(2) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 199 .
(3) المرجع السّابق 199 - 200 .
(4) انظر : البحث 144 .

كـان مؤنّثـاً مسـموعاً ولا نُؤنّـث مـا كـان مُـذكّراً ، فجـوّاب (أَيْـنَ) وإن وقـع مؤنّثـاً فلـيس بـالأكثر ، وإنّمـا هـي أسـماءٌ يسـيرة مـن الظّـروف ، وأكثـر الظّـروف مُـذكّر ، وجوّابهـا ظـرفٌ و (الحمـلُ علـى الأكثـر أولـى) ، كمـا قـال سـيبويه فـي هـذا البـاب ، وقـد بـيّن لنـا أنّ اكثـر الظّـروف مُـذكّر حيـثُ حُقِّـرتْ فهـي علـى الأكثـر ، وهـذا مـن أصـولهم فـإن كـان الحمـل علـى الاكثـر لـيس بـالأولى ، فلـيكن الحمـل علـى الأقـل عنـده أولـى ، وقـد وافقـه علـى مثـل ذلـك فـي مواضـع كثيـرة منهـا أنّـه زعـم أنّ الهمـزة واليـاء إذا وقعتـا فـي أوّل اسـمٍ علـى وزن الفعـل المضـارع إنّـه يُحكـمُ عليـه بالزّيـادة ويمنـع الصّـرف ، وإن لـم يُعلـم اشتقاقه ؛ لأنّ الأكثر الأغلب أن يقعا زائدتين في هذا الموضع [3] .

خامساً : التّحقير سِمةٌ من سِمات الأسماء :

التّحقير سِمةٌ من سمات الأسماء من الضّوابط النّحويّة التي استند عليها ابن ولّاد في ردّه على المبرّد ، ولكنّه استند على هذا الضّابط في مسألة واحدة وبيّنت ذلك في الجدول رقم (5) في نهاية هذا المبحث [4] وهي :

المسألة الرّابعة بعد المائة [1] :

وهذه المسألة أيضاً قد مرّ ذكرها في هذا البحث ، واستدرك فيها المبرّد على سيبويه في بابٍ ترجمته : (هذا باب تحقير ما كانت فيه تاء التأنيث) [2] .

قال سيبويه : " ولو سميّت امرأةً بضَرَبَتْ ثمّ حقّرت لقلت : ضُرَيْبَةٌ ، تحذف التاء وتجئ بالهاء مكانها ؛ وذلك لأنّك لمّا حقّرتها جئت بالعلامة التي تكون في الكلام لهذا المثال ، وكانت الهاء أولى بها من بين علامات التأنيث لشبهها بها ألا ترى أنّها في الوصل تاءٌ ولأنّهم لا يؤنثون بالتاء شيئاً إلّا شيئاً علامته في الأصل الهاء ، فألحقتَ في ضَرَبَتْ الهاء حيث حقّرت ؛ لأنّه لا تكون علامة ذلك المثال التاء ، كما لاتكون علامة ما يجئ على أصله من الأسماء التاء وهذا قول الخليل " [3] .

أراد سيبويه بتاء التأنيث هُنا ، ما كان من الأسماء فيه تاء في الوصل والوقف من المؤنث ، وهي أسماء يسيرة نحو : أُختْ ـ بنتْ ، وغيرها من الأسماء ، فهذه التاء وإن كان قبلها ساكنٌ فهي للتأنيث كالهاء في : عبلة وتمرة ، فإذا صغّرت هذه الأسماء رددتها إلى أصلها ؛ لأنّها في الأصل مزيدةٌ بعد ما بُني الاسم على حرفين

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 225 .
(2) سيبويه : الكتاب 3 / 455 .
(3) المرجع السّابق 3 / 455 - 456 .
(4) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 4 / 196 .
(5) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 225 .
(6) البيت لسُحيم بن وئيل في : سيبويه : الكتاب 3 / 207 . وأبو هلال العسكري : جمهرة الأمثال ، ضبطه وكتب هوامشه ونسّقه : الدكتور أحمد عبد السّلام ، خرّج أحاديثه : أبو هاجر محمّد سعيد بن بسيوني زغلول ، النّاشر / دار الكتب العلميّة بيروت لبنان ، طبعة (1) 1408 هـ 1988 م ج1 / 34 - 35 .

للتأنيث ، وعلامة تاء التأنيث لايُعتدُّ بها في تصغيرٍ ولا جمع فتقول : أخيّة وبنيّة ثُمّ قال : ولو سميّت امرأةً بضَرَبَتْ أو رجلاً لقلت : ضُرَيْبَة لأنّك تقول قبل التّصغير : ضَرَبَة ، كـ (رَقَبَة ووَرَقَة) ثُمّ تُصغِّر على ذلك ، وهذا يُقوِّي تصغير (أخت ، وبنت) لأنّك لو سميّت بـ (ضَرَبَتْ) جعلت التاء هاء على ما توجبه الاسميّة [4] .

قال المُبرِّد مستدركاً على سيبويه : قوله : ولو سميّت بـ (ضَرَبَتْ) ثُمّ حقّرت لقلت : ضُرَيْبة تحذف التاء وتردّ الهاء ، هذا غلط ؛ لأنّه يقف على الهاء قبل التّحقير ، وذلك أنّه إذا سمّاها (ضَرَبَتْ) قال : هذه ضَرَبَه ، لا يجوز في الوقف إلّا ذاك [5] .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرِّد : أمّا قوله : لا يجوز في الوقف إلّا ذاك يعني أنّه لا يقف إلّا بالهاء إذا سميّت بـ (ضَرَبَتْ) فمخالفٌ لما قد التزمه في غير هذا الموضع ، وذلك أنّه إذا سمّى بـ (ضَرَبَتْ) ففيه وجهان : أحدهما أن يجري فيه الإعراب ويقف بالهاء ، والآخر أن يحكي ، لأنّه قد أجاز ذلك في (ضَرَبَ) وحكاه ولم يعربه ، واستشهد بقول الشّاعر :

أَنَاْ ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنايَا * * * مَتَى أَلْقِ العُمَامَةَ تَعْرِفُوْنِي [6]

فحكى (جلا) ولم يعربه ووافق على ذلك المبرِّد ولم ينكره ، فإن حقّر شيئاً من هذا لم تجز الحكاية ولم يكن بُدٌّ من التّعريف ؛ لأنّ (التّحقير علمٌ للاسم وسمةٌ من سماته) فلا تجوز معه الحكاية ، فلذلك قال سيبويه : إذا حقّرت (ضَرَبَتْ) اسماً قلت : (ضُرَيْبَةٌ) تردّ الهاء وتحذف التاء فهذا لايجوز غيره البتّة [1] .

سادساً : لا يجوز تحقير ما كان من الأماكن علماً :

لا يجوز تحقير ما كان من الأماكن علماً من الضّوابط النّحويّة التي التزمها ابن ولّاد واعتمد عليها في ردّه على المبرّد ، ولكنّه استند على هذا الضّابط في مسألة واحدة وقد بيّنتها في الجدول رقم (5) في نهاية هذا المبحث [2] وهي :

المسألة السّابعة بعد المائة [3] :

في هذه المسألة استدرك المبرّد على سيبويه في بابٍ ترجمته : (هذا باب ما يُحقّر لدنوِّه من الشئ وليس مثله) [4] .

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 225 - 226 .
(2) انظر : البحث 144 .
(3) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 229 .
(4) سيبويه : الكتاب 3 / 477 .
(5) المرجع السّابق 3 / 480 .
(6) انظر : الزمخشري : المفصّل 3 / 434 . وأبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 4 / 219 - 220 .

قال سيبويه : " و (أمسِ ، و غدٍ) لم يتمكّنا تمكُّن هذه الأشياء ، فكرهوا أن يُحقِّروهما كما كرهوا تحقير (أيْنَ) واستغنوا عن تحقيرهما بالذي هو أشدُّ تمكُّناً وهو (اليوم ، واللّيلة والسّاعة) وكذلك : (أوّل من أمسِ ، والثّلاثاء والأربعاء ، البارحة) لما ذكرنا وأشباههُنّ " [5] .

ذكر سيبويه أنّ (الثّلاثاء ، والأربعاء ، والبارحة) وأشباههُنّ لا يُحقّرن ، وكذلك أسماء الشّهور نحو (المُحرّم وصفر) إلى آخر الشّهور ؛ وذلك لأنّها أسماء اعلام تتكرّر على هذه الأيّام ، ولم تتمكّن وهي معارف كتمكّن (زيد) و (عمرو) وسائر أسماء الأعلام ؛ لأنّ الاسم العلم إنّما وُضع للشئ على أنّه لا شريك له فيه ، وهذه الأسماء وُضعت على الإسبوع وعلى الشّهور ، ليُعلم أنّه الشّهر الأوّل من السّنة ، واليوم الأوّل أو الثّاني من الإسبوع ، وذلك لا يختلف فيُصغّر بعضها عن بعض ، وذهب الكوفيون وأبو عثمان المأزني وأبو عمرو الجرمي إلى جواز تصغير ذلك [6] .

استدرك المبرّد على سيبويه بقوله : زعم أنّه لا يُحقّر (الثّلاثاء ، والأربعاء) لأنّهما وما أشبههما أعلام ، وإنّما يُحقّر من أسماء الزّمان ما كان نكرة ، وهذا خطأٌ فاحش ؛ لأنّه أجاز تحقير (يوم ، و ليلة) لأنّ ذلك بمنزلة : (رجلٍ ، وامرأةٍ) فكذلك يلزمه أن يكون (السّبت والأحد) كـ (زيدٍ ، و عمرو) ولا اختلاف بين النّحويين في إجازة تحقير اسم المكان معرفة كان أو نكرة ، فما ذهب إليه المبرّد في هذه المسألة هو رأي الكوفيين والمازني والجرمي [1] .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : أمّا ادّعاؤه الإجماع في مسألة خالف فيها سيبويه فمخالفته تُبطل الإجماع الذي ذكره لو كان كلّ من سواه يوافق المبرّد ، فكيف والأمر على خلاف ما ذكر ، ولكّنا نُبيّن حُجّة سيبويه ونُبطل الإعتلال في تخطئته ، فنقول : إنّما امتنع تحقير الأعلام من أسماء الزّمان ؛ لأنّها ليست بموضوعة على مقادير كما وُضع (يوم) على مقدار من الزّمان وعدد من السّاعات ، ألا ترى أنّ (يوماً) يكون جوّاباً لـ (كَمْ) يقولُ القائلُ : كَمْ سرتَ ؟ فيقولُ المُجيبُ : يوماً أو يومين ، فإذا كان مقداراً جاز تحقيره وتقليله ، وأمّا (السّبت ، والأحد) وما يجري مجراهما فلم يوضع للمقادير وإنّما هي أعلامٌ وسمات لأوقاتٍ لا يُرادُ بها المقدار ، وهي تكون في جوّاب (متى) كقول السّائل : متى سرتَ ؟ فيقولُ المُجيبُ : السّبت ، فلمّا أريد بها ذلك لم يجز فيها التّقليل ؛ لأنّ التّحقير في المقادير إنّما هو كتقصير الشئ أو تقليل عدده فأمّا (زيدٌ) وما أشبهه فهو وإن كان علماً فقد يُسمّى به غير واحد ، ولم يجرِ (السّبت) في كلامهم هذا المجرى ، ولا سمّوا به غيره من الأيّام [2] .وأمّا قوله : إنّ المكان يجري مجرى الزّمان فهو كذلك ، ألا ترى أنّه (لا

---

(1) بقي المبرّد على رأيه في هذه المسألة ، انظر : أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 229 - 230 . وانظر أيضاً : أبو العبّاس المبرّد : المقتضب 2 / 275 - 276 ، والشيخ رضي

يجوزُ تحقير ما كان من الأماكن علماً) كـ (مكّة) و (عمّان) ؛ لأنّه ليست هُناك (مكّة) أخرى تكون هذه أصغر منها ؛ لأنّ الصّغر والكبر من باب الإضافة إلى ما هو أكبر منه فإن لم يكن ثمّ أكبر منه لم يجز أن تنسبه إلى الصّغر [3] .

تمّ المبحث وقد كان لتطبيق ضوابط النّحو عند ابن ولّاد ، إذ أنّه قام بتوظيف ضوابط النّحو وجعل منها إلزاماتٍ وأدلّة ، ومن أهمّ نتائج هذا المبحث الجدول الآتي وفيه توضيح وتصنيف لمسائل كتاب الانتصار التي طبّق فيها ضوابط النّحو في ردّه على المبرّد :**جدول رقم (5) :**

ضوابط النّحو	أوّلاً : كثرة الحذف على قدر كثرة الاستعمال	ثانياً : الشّاذ لا يُعمل عليه	ثالثاً : العام قبل الخاص	رابعاً : الحمل على الأكثر اولى	خامساً : التّحقير سمة من سمات الأسماء	سادساً : لا يجوز تحقير ما كان من الأماكن علماً
تصنيف المسائل وتعيينها من خلال كتاب الانتصار وذلك بذكر رقم كلّ مسألة اعتمد فيها ابن ولّاد على ضوابط النّحو في ردّه على المبرّد .	(3) (18) (29)	(12) (18) (124)	(23)	(86) (98) (103) (118) (120) (124)	(104)	(107)
عدد المسائل	(3) مسائل	(3) مسائل	(1) مسألة واحدة	(6) مسائل	(1) مسألة واحدة	(1) مسألة واحدة

إنّ المتتبّع لهذا التصنيف في الجدول أعلاه يجد أنّ ابن ولّاد قد جعل من ضوابط النّحو العامّة إلزاماتٍ وأدلّة ولكنّه لم يكثر من ذلك فمسائله التي اعتمد فيها على هذه الطريقة قليلة جدّاً إذا ما قارناها بالمسائل التي استند فيها على الأدلّة الأخري ممّا يدلُّ على طبيعة المسائل التي ردّ فيها ابن ولّاد على المبرّد منتصراً لسيبويه ، فهي مسائل اعتمد فيها أساساً على أصول النّحو السّماع والقياس ، ثُمّ من بعد ذلك الأدلّة الجدليّة والأدلّة الأخرى .

الدّين محمّد بن الحسن الاسترابازي : شرح شافية ابن الحاجب تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ، الناشر / دار الكتب العلميّة بيروت ، 1402 هـ 1982 م ، ج1 / 293 . وابن يعيش : شرح المفصّل للزمخشري 3 / 434 . والأعلم الشنتمري : النُّكت في نفسير كتاب سيبويه 3 / 47 .

(2) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 230 .

(3) المرجع السّابق 230 .

الفصل الخامس

استدلال ابن ولّاد بقضايا النّحْو في ردّه على المبرّد

- **المبحث الأوّل** : **الاستدلال بنظريّة العامل وقضيّة اللّفظ والمعنى وقضيّة المعنى والإعراب في الرّد على المبرّد** .
  - **أوّلاً** : **نظريّة العامل** .
  - **ثانياً** : **قضيّة اللّفظ والمعنى** .
  - **ثالثاً** : **قضيّة المعنى والإعراب** .
- **المبحث الثّاني** : **استدلال ابن ولّاد بقضيّة المنطق في النّحو وتطبيقه لقضيّة المعياريّة والوصفيّة** .
  - **أوّلاً** : **قضيّة المنطق في النّحو** .
  - **ثانياً** : **قضيّة المعياريّة والوصفيّة** .

المبحث الأوّل

استدلال ابن ولّاد بنظريّة العامل وقضيّة اللّفظ والمعنى
وقضيّة المعنى والإعراب في الرّد على المبرّد

أوّلاً : **نظريّة العامل** :

تُعدُّ نظريّة العامل من القضايا المهمّة في النّحوالعربيّ وذلك لأنّها الأساس الذي قام عليه الدّرس النّحويّ فالإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدّل بتبدّل التّركيب على نظامٍ فيه شئٌ من الاضطراد ، وعلى هذا نشأت نظريّة العامل عند نُحاة العرب لتفسير ظاهرة تغيُّر أواخر بعض الكلم لفظيّاً ومعنويّاً لاختلاف مواقعها في الجمل ، فالعلامة الإعرابيّة في آخر الكلمة هي عرضٌ حادثٌ لابُدّ له من مُحدِث وأثرٌ لابُدّ له من مؤثّر ، ولم يكن عندهم من المقبول أن يكون المتكلّم مُحدِث هذا الأثر؛ لأنّه ليس حُرّاً فيه يُحدِثُه متى شاء ، ولذا طلبوا لهذا الأثر عاملاً مُقتضياً وعلّةً مُوجبة ، إذن فالإعراب عندهم أثرٌ يجلبه العامل فكلّ حركة من حركاته أو علامة من علاماته إنّما تجئُ تبعاً لعاملٍ في الجملة ، إن لم يكن مذكوراً ملفوظاً فهو مقدّرٌ ملحوظٌ ، ومنها ما يكون زائداً أو غير زائد ، فـ (مِنْ) الزّائدة في قولنا : ما قام من رجلٍ ، أحدثت كسرة (رجل) وللكسرة تعلّقٌ بالمعنى التّركيبي من حيثُ إنّها علامة على أنّ مدخولها محلٌّ لما دلّ عليه الحرف من نصوصيّة الاستغراق وكذا الباء في نحو : ما زيدٌ بقائمٍ ، فإنّها زائدة للتأكيد وقد أحدثت الكسرة التي هي علامة على أنّ مدخولها متعلّقُ ما دلّت عليه من التأكيد الحادث بالتّركيب ، والفعل من (جاء محمّدٌ) أحدث الضمّة في (محمّد) وللضمّة تعلّقٌ بالمعنى الحادث بالتّركيب من حيثُ كونها علامة على فاعليّة (محمّد) ، و (لَمْ) في (لم يضربْ محمّدٌ) أحدثت السّكون في (يضرب) والسّكون علامة على أنّ الفعل مُتعلّقُ ما دلّت عليه (لَمْ) من النّفي وقلب زمن المستقبل إلى الماضي [1] .

وعلى أنّ النّحو هو الإعراب والإعراب هو أثرٌ للعامل أُلِّفت على هذا الكثير من الكتب التي تجمع قواعد النّحو حاملةً عنوان (العوامل) ، وبحث النُّحاة عن هذه العوامل في الكّلام فعدّدوها ورسموا قوانينها ووضعوا للعامل شروطاً وأحكاماً منها :

- كلُّ علامة من علامات الإعراب فهي أثرٌ لعامل إن لم نجده في الجملة وجب تقديره ، وقد يكون هذا العامل واجب الحذف لا يصحّ أن يُنطق به في كلام ولكنّه من المحتوم أن يُقدّر ، وقد يُقدّر في الجملة عاملان مُختلفان .

---

(1) د. عبد العزيز عبده أبو عبد الله : المعنى والإعراب عند النّحْويين ونظريّة العامل ، من منشورات الكتاب والتّوزيع والإعلان والمطابع طرابلس الجماهيريّة العربيّة الليبيّة الشّعبيّة الاشتراكيّة ، طبعة (1) 1391 هـ 1982 م ، ص 29 - 30 .

- لا يجتمع عاملان على معمولٍ واحد ، فإذا وُجِد ما ظاهره أنّه سُلّط عاملان على معمولٍ واحد فإنّ لأحد العاملين التأثير في اللّفظ وللآخر التّأثير في الموضع .
- الأصل في العمل للأفعال ، وهي تعمل في الأسماء فقط ، فترفعها وتنصبها ، ولكنّها لا تجرُّ ولا ترفع إلّا اسماً واحداً ، وتنصب اسماً أو أكثر ، وتعمل الرّفع والنّصب معاً .
- كُلّما كان الفعلُ أمكن في باب الفعليّة كان أوفر من العمل حظّاً ، فالفعل الجّامد عاملٌ ضعيفٌ لا يعمل فيما تقدّمه وقد لا يعمل إلّا بشروطٍ تحدُّ من عمله ، كفعل التّعجّب و (نِعْمَ وبِئْسَ) ولا يرفع فعل التّعجّب إلّا ضميراً مستتراً واجب الاستتار ، ولمرفوع (نِعْمَ وبِئْسَ) من الشّروط ما هو مُبيّنٌ في بابه ، كذلك الفعل النّاقص محدود العمل لا يعمل إلّا في المبتدأ والخبر وبشروطٍ تضبط عمله كسبق النّفي وغيره .
- يكون الاسم عاملاً ويُحملُ في ذلك على الفعل ، فيجب أن يتحقّق له شبهٌ بالفعل يُقرِّبُه منه ويُؤهله لحكمه ، كما في اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر ، ونصيبه من العمل بحظّه من شبه الفعل فيكون أقوى عملاً إذا اتّصل به ما يُقرّبه من الفعل ويُتمم شبهه به كاعتماد اسم الفاعل على نفي أو استفهام ، أو وقوعه صلةً لـ (ال) ويكون أضعف إذا طرأ له ما يُبعده عن الفعل ، كاسم التّفضيل ، فإنّه لمّا قُرن بـ (مِنْ) كان بمنزلة المضاف فضعُف شبهه بالفعل وقلّ عمله ، واقتصر على رفع الضّمير وامتنع أن يرفع الظّاهر ، وكالمصدر إذا صُغّر أبعده التّصغير عن شبه الفعل فحُرم العمل ، والاسم يعمل في الاسم وفي الفعل ، فيرفع الاسم وينصبه ويجزم الفعل ولكن لا ينصبه .
- وللحرف طريقتان في العمل الأولى منهما أن يكون أصلاً فيه غير محمول على الفعل والأخرى أن يعمل حملاً على الفعل ، وهو أبعد في العمل مسلكاً ، يعمل في الاسم وفي الفعل ، فيرفع الاسم وينصبه ويجرُّه ، ويجزم الفعل وينصبه ، ويعمل الجزمين معاً كما في أدوات الشرط ، ولا يعمل الرّفع إلّا إذا عمل النّصب معه ، وإذا عمل الحرف حملاً على الفعل كان نصيبه من العمل بمقدار ما فيه من مشابهة الفعل معنى ولفظاً ، فـ (إنْ) تعمل لأنّها تدلُّ على التأكيد فأشبهت الفعل معنى ولأنّها ثلاثيّة فأشبهته صورةً فإذا خُفّفت ضعُف شبهها به فقلّ عملُها وذلك لبعدها عن شبه الفعل في اللّفظ بتخفيفها .

- الحـرف لا يعمـل فـي نـوع مـن الكلمـات حتّـى يكـون مُختصّـاً بـه ، فـ (لـمْ ولـنْ) عاملتـان فـي المضـارع لاختصاصـهما بـه ، و (قـد) لـم تعمـل لـدخولها علـى الماضـي والمضـارع ، و (هلْ) الاستفهاميّة حُرِمت العمل لأنّها قد تدخل على الاسم كما تدخل على الفعل [1] .
- يعمل الحرف في موضع عملاً وفي غيره عملاً آخر ، مثل (لا) تُحمل على (ليس) فتعمل عملها ، وعلى (إنْ) فتكون مثلها .
- مرتبة العامل التّقدّم ، وإذا كان العامل قويّاً أمكن أن يعمل متقدّماً ومتأخراً فإذا كان ضعيفاً لم يعمل إلّا متقدّماً .
- الأصل ألا يُفصل العامل من معموله ويُمكن تجاوز هذا في الفعل لقوّته ، وفي الاسم حملاً عليه أمّا الحرفُ فلا يجوز الفصل بينه وبين معموله .
- العوامل في الأفعال أضعف من العوامل في الأسماء ، فعوامل الأسماء متى توفّرت شروطها وجب إعمالها أمّا عوامل الأفعال فقد تُلغى وكلّ شروطها مُستو فاة كأدوات الشّرط وواو المعيّة وفاء السّببيّة .
- يمكن ألا تكون الكلمة عاملة ومعمولة معاً ولكن الكلمتين لا تتبادلان العمل فتكون كلّ منهما عاملة في الأُخرى معمولة لها .
- جزء الكلمة لا يكونُ عاملاً فيها .
- قد يعترض العامل ما يلغي عمله أو يكفّه عنه ، وقد يعترضه ما يعلّقه عن العمل فيكون عاملاً في المحل وليس له من أثرٍ في اللّفظ ، فللعامل ثلاثُ حالاتٍ هي : الإعمال والتّعليق والإلغاء ولكلٍّ موضع .
- كلُّ جماعة من العوامل تشابهت في العمل تكوِّنُ أسرةً واحدة ، كباب (إنّ) وباب (كان) وتكون أداة من هذه الأدوات أوسع عملاً فتُسمّى أُمّ الباب ، ولها من الحقوق في العمل والتّصرّف في الباب ما ليس لغيرها من أدواته فـ (كان) أُمُّ الأفعال النّاقصة ، و (إنْ) أُمُّ الأدوات التي تنصب الأوّل وترفع الثّاني ، وإن تباعد ما بينهما في المعنى ، لأنّ اتّفاق العمل وحده هو الأصل في تقسيم هذه الأسر ، وتحديد أبوابها [1] .

---

(1) أنظر : السيوطي : الأشباه والنّظائر 1 / 514 - 540 .

(1) انظر : السيوطي : الأشباه والنّظائر 1 / 514 - 540 . وإبراهيم مصطفى : إحياء النّحو ، طبعة (2) 1413 هـ ، 1992 ، القاهرة ، مصر ص 23 - 29 .

(2) السيوطي : الأشباه والنّظائر 1 / 518 . وأبو البركات ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف 1 / 44 .

جعل نُحاة العربيّة هذه الأسس والقواعد ميزاناً لِما بينهم من جدلٍ في المذاهب ومُناقشة للآراء يُؤيدون بها مذهب على مذهب ، فإذا قال الكسائي : إنّ عامل الرّفع في الفعل المضارع حرف المضارعة ردّوا عليه ذلك بقولهم : إنّ حرف المُضارعة صار كالجزء من الفعل ، وإنّ جزء الكلمة لا يعمل فيها فيرفضون مذهبه مستندين على تلك القواعد والأسس ويقولُ الكوفيون : إنّ المبتدأ رُفِع بالخبر ، والخبر رُفِع بالمبتدأ ، فيردُّ البصريون بقولهم : إنّ الكلمتين لا تتبادلان العمل حتّى يكون كُلٌّ منهما عاملاً معمولاً [2] .

واعتماداً على هذه الأصول أيضاً يفضّلون لغة من لغات العرب على أخرى فيفضلون لغة بني تميم على لغة أهل الحجاز في (مَاْ) وذلك لأنّ الحجازيين يُعملون (ماْ) عمل (ليس) كما جاء في القرآن الكريم : (مَاْ هَذَاْ بَشَراً) [1] ، وبنو تميم يُهملونها ويرفعون ما بعدها ، فيقولُ النُّحاة : إنّ لغة بني تميم أقيس لأنّ (ماْ) لا تختصّ بالدّخول على الاسم ، فليس من قياسها أن تكون عاملة فيه [2] .

نظريّة العامل عند الخليل وسيبويه والخالفين :

بُني النّحو العربي على قواعد تمّ استقراؤها من كلام العرب والقرآن الكريم ، كما هو الحال في كتاب سيبويه وقد مهّد هذا الجمع لتكوين ما اصطلح على تسميته بالعامل النّحويّ ، الذي عُدّ الركيزة الأساسيّة في دراسة علم النّحو العربي فالنّحو قد مرّ منذ نشأته بمراحل متعددة متأثراً بغيره من العلوم ولا سيّما بعد سيادة سلطان الفلسفة والمنطق وعلم الكلام فالعامل النّحويّ عند الخليل وسيبويه عنصر بناء وربط لعناصر التّركيب داخل الجملة ، ومن هُنا فهو مكوِّن داخل في عنصر التّركيب وليس خارجاً عن هذه العناصر ، ولا شكّ أنّ هذا الفهم يُمثّلُ الفهم الصّافي النّقي للعامل قبل أن يُخلط بمفاهيم وأفكار لا علاقة للغة بها ، أمّا العامل النّحويّ عند الخالفين للخليل وسيبويه فلم يعُد عندهم عنصر بناء وربط وإنّما تحوّل إلى شيءٍ مُنتج خارج التّركيب ، وكُتبت السيادة لهذا الفهم على حساب السّابق ، فالتّيارات والمذاهب الكثيرة اسهمت في تغذية هذا الفهم وتكوينه ، وقد ذهب الكثير من العلماء القدماء منهم والمُحدثين إلى الانحراف الذي أصاب فهم العامل وما يترتّب عليه من عملٍ متأثرين بالعلوم الأخرى الخارجة عن طبيعة اللُّغة والنّحو مثل الفلسفة والمنطق وعلمي الكلام وأصول الفقه التي ظهرت آثارها واضحة في مصطلحات النّحو وأبوابه وتقسيماته وهو ما ادّى إلى صعوبة النّحو ووعورته ونفور المتعلمين منه [3] .

---

(1) سورة يوسف : آية (31) .
(2) السيوطي : الأشباه والنّظائر 1 / 525 .
(3) انظر : تمّام حسّان : الأصول في النّحو 51 - 52 .
(4) السيوطي : الأشباه والنّظائر 1 / 170 . و د. عبد العزيز عبده أبو عبد الله : المعنى والإعراب عند النّحْويين ونظريّة العامل 307 .

ومن أوائل نحاة العصر القديم الذين انحرفوا عن فهم العامل وما يترتّب عليه من عملٍ محمّد بن المستنير المعروف بقطرب المتوفى سنة 206 هـ فهو يرى أن لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي فالمتكلم يلجأ للحركة الإعرابيّة عندما يصعب عليه التّسكين في الوصل فحسب ، دون أن يكون لها أثر في المعنى فسُئل فهلّا لزموا حركة واحدة ؟ فقال : لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم فأرادوا الاتّساع في الحركات وألّا يحظرواعلى المتكلم الكلام إلّا بحركة واحدة فهو يحاول بذلك أن يرد كلّ ما يتعلّق بالحركات الإعرابيّة إلى التوسيع على المتكلّم في نطقه والتّخفيف عليه ، واعطائه فرصة الاختيار بين عددٍ من الحركات [4] .

أمّا أبو اسحق الزجّاج المتوفى سنة 311 هـ فكان يجعل العامل في المبتدا ما في نفس المتكلّم من معنى الإخبار قال : لأنّ الاسم لمّا كان لا بُدّ له من حديثٍ يُحدّثُ به عنه صار هذا المعنى هو الرّافع للمبتدأ [1] .

ويتوسع ابن جنّي المتوفى سنة 392 هـ بأنّ العامل عنده غير العامل عند سيبويه ومن تلاه من النُّحاة فعامله المتكلّم وهو الذي يرفع وينصب ويخفض ويجزم ولا دخل للألفاظ بذلك ومن ثمّ فهو الذي يُحدثُ الأثر في أواخر الكلم في الجملة ، قال في كتابه الخصائص : " وإنّما قال النّحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أنّ بعض العمل يأتي سبباً عن لفظٍ يصحبه كـ (مررتُ بزيدٍ) و (ليت عمراً قائمٌ) وبعضه يأتي عارياً من مصاحبةِ لفظٍ يتعلّقُ به كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم هذا ظاهر الأمر وعليه صفة القول ، فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيءٍ غيره ، وإنّما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامة اللّفظ إلى اللّفظ أو باشتمال المعنى على اللّفظ وهذا واضح " [2] .

يلتقي ابن جنّي والزجّاج في أنّ المتكلّم قادرٌ على إحداث التغييرات المطلوبة في الكلام ومن ثمّ سلب الألفاظ القدرة على إحداث مثل هذه التغييرات لأنّها في نظر المعتزلي عاجزة عن إحداثها ، فقد ثبت أنّ ابن جنّي كان معتزليّاً قال السيوطي : " كان هو وشيخه أبو علي الفارسيّ معتزليين " [3] .

ما قاله ابن جنّي يتناغم وما قال به المعتزلة فكما نُفيت قدرة القضاء والقدر على خلق الأفعال عندهم في العقيدة ، كذلك نُفيت قدرة الألفاظ على إحداث التغييرات المطلوبة في الكلام [4] .

---

(1) السيوطي : الأشباه والنّظائر 1 / 517 .
(2) ابن جنّي : الخصائص 1 / 110 - 111 .
(3) السيوطي : المزهر 1 / 14 .
(4) د . فاضل صالح السّامرائي : ابن جنّي النّحوي ، النّاشر / جامعة بغداد العراق ، طبعة (1) 1389 هـ ، 1968 م ص 197 - 198 . وابن مضاء القرطبي : الرّد على النُّحاة ، دراسة وتحقيق : د. محمّد إبراهيم البنّا لنّاشر / دار الإعتصام طبعة (1) 1399 هـ ، 1979 م ، ص 69 .
(5) سورة النّور : آية (33) .
(6) ابن جنّي : المحتسب 2 / 108 - 109 .

ما سبق يوضّح أنّ ابن جنّي في ما قاله لا يأخذ بمقالة النّحاة في العامل إلّا أنّه في كتبه المختلفة ظهر موافقاً لهم فهو لم يخرج عن مألوف النُّحاة في العامل النّحويّ ، حتّى أنّه صرّح بالعامل في قرآءة قوله تعالى : " مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُوْرٌ رَحِيْمٌ " [5] فقال : اللّام في (لَهُنَّ) متعلّقة بـ (غفور) لأنّها أدنى إليها ، فإذا كانت اللّام في (لَهُنَّ) متعلّقة بـ (رحيم) وإنّما يجوز أن المعمول بحيث يجوز وقوع العامل أفتُقدِّم (رحيماً) على (غفور) وهو تابعٌ له ؟ فقال معقّباً : فإن جعلت (رحيم) صفة لـ (غفور) لم يجز أن تُعلّق في (لَهُنَّ) بنفس (رحيم) لا متناع تقدّم الصّفة على موصوفها لأنّه إنّما يجوز أن يقع العمول بحيث يجوز أن يقع العامل فيه " [6] .

وفي ما عمل فيه العامل محذوفاً ما ذكره في قوله تعالى : " فَتَبَسَّمَ ضَاْحِكَاً مِنْ قَوْلِهَاْ "[1] قال : " (ضحكاً) منصوب على المصدر بفعل محذوف يدلُّ عليه (تبسّم) كأنّه قال (ضحك ضحكاً) " [2] .

ومن خلال تصنيفات ابن جنّي نجده لم يخرج على منهج سيبويه في فكرة العامل ، ولكنّه خالفه في عدد قليل من القضايا المتعلّقة بتطبيق فكرة العامل وظهور أثره على أواخر الكلم في الجملة ، فهو لم يكن وفيّاً لمقولته بل كان وفيّاً لأسلافه النُّحاة أكثر ممّا كان وفيّاً لفكرته إذ لم يشأ الخروج عن مألوفٍ قرّروه [3] .

ثُمّ جاء ابن مُضاء القرطبيّ المتوفى سنة 592 هـ [4] ومثّل حلقة مُهمّة في تأريخ تيسير النّحو العربيّ لما قدّمه من أفكارٍ حاول من خلالها تنقية النّحو العربيّ ممّا لصق به من أفكار ومُعتقدات لا تمتّ إليه بصلة ففي موقفه الرّافض للعامل وما تبعه من حذفٍ وتقدير وتعليل وتأويل كان مدفوعاً بتأثير من مذهبه الذي ينتمي إليه وهو المذهب الظّاهري الذي ساد الأندلس وقت كان ابن مُضاء قاضياً فيها فالمذهب الظّاهري قام على إهدار القياس والتّعليل وعدم الخوض في التّفاصيل والجزيئات والاعتماد على ظاهر القرآن والسّنّة في استنباط الأحكام الفقهيّة والشّرعيّة ، لذا استمدّ ابن مُضاء دعوته في ردِّه على النُّحاة من فقه مذهبه الذي يقف عند ظاهر النّص ولا يتجاوزه إلى الخوض في التّفاصيل والجزيئات فالنّحويّ في نظر ابن مُضاء يجب أن ينظر إلى النّحو على أنّه صيانةٌ وحفظٌ لكلام العرب من اللّحن دون البحث في علله وأحكامه وعوامله ، والاكتفاء في كلّ ذلك بما نطقت به العرب وعلى هذا الأساس بنى رفضه للعامل ، فهو مُنطلق في رفضه له من رفضه للتّعليل والاكتفاء بتصوير النّحو وصفاً للكلام المنطوق وقد أكّد هذه الحقيقة في صدر كتابه قائلاً : " فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النّصب والخفض والجزم لا يكون إلّا بعاملٍ لفظي ، وإنّ الرّفع منها يكونُ بعاملٍ لفظي وبعاملٍ

---

(1) سورة النّحل : آية (19) .
(2) ابن جنّي : المحتسب 2 / 139 .
(3) خليل احمد عمايرة : العامل النّحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التّحليل اللّغوي 68 - 69 .
(4) ابن مضاء القرطبي المتوفى سنة 592 هـ ، انظر ترجمته : السّيوطي : بغية الوعاء 1 / 323 .
(5) سيبويه : الكتاب 1 / 13 .
(6) ابن مُضاء القرطبي : الرّد على النُّحاة 77 .

معنوي وعبّروا عن ذلك بعباراتٍ توهم في قولنا : (ضرب زيدٌ عمراً) إنّ الرّفع الذي في (زيد) والنّصب الذي في (عمر) إنّما أحدثه (ضرب) ألا ترى أنّ سيبويه ـ رحمه الله ـ قال في صدر كتابه : " إنّما ذكرتُ ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل وليس شئٌ منها إلّا وهو يزول عنه وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيءٍ أحدث ذلك فيه ؟ " [5] فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعراب وذلك بيّن الفساد " [6] .

وأراد ابن مُضاء أن يتّخذ من موقف ابن جنّي في العامل سنداً في دعواه فقال : " وقد صرّح بخلاف ذلك أبو الفتح ابن جنّي " [1] وقد غالى ابن مُضاء في رأيه هذا الذي استند فيه على مذهبه إذ لاعلاقة بين ما أراده النُّحاة وما يُريده هو من العامل ، فالعامل عندهم ليس شيئاً مُشخّصاً يعمل بطبعٍ أو إرادة وإنّما هو مؤثّر وجالبٌ للعلامة الإعرابيّة ولا علاقة له بالخلق أوالإيجاد فمجال الخلق والإيجاد غير النّحو [2] ، كما يرى الكتور إبراهيم مصطفى من المُحدثين أنّ العامل أثرٌ من آثار الفلسفة الكلاميّة ، قال : " والنُّحاة في سبيلهم هذا متاثرون كلّ التأثُر بالفلسفة الكلاميّة التي كانت شائعة بينهم غالية على تفكيرهم آخذة حكم الحقائق المُقرّرة لديهم " [3] .

ممّا تقدّم يتّضح لنا أنّ انحرافاً واضحاً قد حصل عند النُّحاة الذين جاءوا بعد سيبويه في فهم ماهيّة العامل وذلك الانحراف هوالذي أفضى إلى حصول قصور في فهم عمل العامل ، وذلك لم يكن لولا تأثُر النُّحاة والمشتغلين في النّحو بعلومٍ أخرى خارجة عن طبيعة اللُّغة والنّحو [4] .

استدلال ابن ولّاد بنظريّة العامل في ردّه على المبرّد :

يرى ابن ولّاد وجود العامل في الجملة وأنّ له تأثيراً في عمليّة الإعراب ، فموقف ابن ولّاد من العامل لا يختلف عن موقف سيبويه ومن سار على نهجه من النّحاة ، فهو يردد القوانين التي تحكم نظريّة العامل مثل : أنّه لا يدخل عامل على عامل والمسائل التي استدلّ فيها بنظريّة العامل عددها مسألتان اثنتان وقد بيّنت ذلك في الجدول رقم (6) في نهاية هذا المبحث [5] وهما :

---

(1) ابن مُضاء القرطبي : الردُّ على النُّحاة 77 .
(2) المرجع السّابق 70 .
(3) إبراهيم مصطفى : إحياء النّحو 31 .
(4) ابن مُضاء القرطبي : الرّد على النُّحاة 73 ـ 74 .
(5) انظر : البحث 174 .
(6) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 48 .
(7) سيبويه : الكتاب 1 / 34 .
(8) هو جرير بن عبد المسيح الضبعي ، شاعر جاهلي مُقِل . ترجمته في : ابن قتيبة : الشعر والشعراء 1 / 179 . وعبدالقادر البغدادي : خزانة الأدب 1 / 446 .
(9) البيت في : ديوان المتلمس 180 .

المسألة الرّابعة [6] :

استدرك المبرّد على سيبويه في الباب الذي ترجمته : (هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول) [7] ، قال سيبويه : " وذلك قولك : أعطى عبد الله زيداً درهماً ، وكسوتُ بشراً الثّيابَ الجيادَ ، ومن ذلك : اخترت الرّجالَ عبدَ الله .... وإنّما فُصِلَ هذا أنّها أفعالٌ توصلُ بحروف الإضافة ، فتقول : اخترتُ فلاناً من الرّجالِ ، وسميّته بفلان ، كما تقول : عرّفته بهذه العلامة ، وأوضحته بها ، واستغفرُ الله من ذلك فلمّا حذفوا حرف الجرّ عمل الفعل ، ومثل ذلك قول المتلمّس [8] :

آلَيْتُ حَبَّ اَلْعِرَاْقِ اَلْدَّهْرَ أَطْعَمُهُ * * * وَاَلْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِيْ اَلْقَرْيَةِ اَلْسُوْسُ [9]

يريدُ (على حبِّ العراقِ) " [1] .

اشتمل باب سيبويه على نوعين من التّعدّي أحدهما : أن يتعدّى الفعل إلى مفعولين ، وأحد المفعولين فاعلٌ بالآخر فعلاً يصل إليه من غير توصّل حرف الجّرِّ ، وذلك قولك : أعطى عبدُ الله زيداً درهماً ، فـ (زيدٌ) قد أخذ الدّرهم وهو فاعلٌ به الأخذ ووصل الأخذ منه إلى الدّرهم من غير توسّط حرف الجّرّ ، وكان الأصلُ : أخذ زيدٌ درهماً ، فأردت أن تبيّن من الذي أوصل إليه الأخذ ، فلمّا ذكرته لم يكن بُدٌّ من رفعه لأنّهما أدخلا الفاعل في فعله وهو (زيدٌ) فرفعته بفعله الذي فعله بالفاعل من ايصاله إلى فعله بالمفعول وهو (الدّرهم) فاكتفى الفعل بالفاعل وارتفع به ، ونصب ما سواه لأنّ الفعل لا يرفع أكثر من واحد ، والثّاني : أن يتعدّى الفعل إلى مفعول بغير حرف جرٍّ ، ولم يكن المفعول فاعلاً بالّذي فيه حرف الجرّ فنُزِع حرف الجرّ من الثّاني فوصل الفعل إليه ، وذلك قولك : اخترتُ الرّجالَ عبدَ الله ، والأصل : اخترتُ عبدَ الله من الرّجالِ وحذفت (مِنْ) فوصل الفعل إلى (الرّجال) ولم يكن (عبد الله) فاعلاً بـ (الرّجال) شيئاً كما فعل (زيدٌ) بـ (الدّرهم) الأخذ ، أمّا ما أورده سيبويه من قول للمتلمّس فهو شاهدٌ لجواز حذف حرف الجرّ ، لا للذي يتضمّنه الباب من تعدّي الفعل إلى مفعولين وهو مُتّصلٌ بقوله : " فلمّا حذفوا حرف الجرّ عمل الفعلُ " كما عملت (آليتُ) في (حبِّ) لمّا حذفت (على) وقال بعضُ النّحويين : (الحبُّ) منصوبٌ بإضمار فعل كأنّه قال : آليتُ أطعمُ حبَّ العراقِ الدّهرَ أطعمه ، ومعناه (لا أطعم حبَّ العراقِ لا أطعمه) لأنّ (آليتُ) بمعنى (حلفتُ) وجوّاب اليمين إذا كان فعلاً منفيّاً جاز حذف النّفي كما قال تعالى : " تَاَللهِ تَفْتَأُ تَذْكُر يُوْسُفَ " [2] يُريدُ : والله لا تفتأ تذكر يوسف [3] .

---

(1) سيبويه : الكتاب 1 / 37 - 38 .
(2) سورة يوسف : آية (85) .
(3) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 1 / 275 - 277 .

استدرك المبرّد على سيبويه بقوله : ومن ذلك قوله في باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين ويقتصر على أحدهما إن شاء ، قال : وممّا حُذِفَ فيه حرف الجرّ قول المتلمّس :

آلَيْتُ حَبَّ اَلْعِرَاْقِ اَلْدَّهْرَ أَطْعَمُهُ * * * وَاَلْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِيْ اَلْقَرْيَةِ اَلْسُوْسُ [4]

قال : يريد (على حبِّ العراقِ) وهذا خطأ إنّما هو : آليتُ أطعمُ حبَّ العراقِ ، أي لا أطعمُ حبَّ العراقِ كما تقول : والله أبرحُ من هُنا أي لا أبرحُ [5] .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : آليتُ وحلفتُ وأقسمتُ ، أفعالٌ تتعدّى إلى المحلوف عليه بحرف الجرّ ، فتقول : حلفتُ على زيدٍ لا أكلّمُهُ ، وإن شئتَ قلت : حلفتُ على زيدٍ ، ولم تأتِ بجوّاب ؛ لأنّ حلفتُ جملة مُكتفى بها غير مُحتاجة إلى سواها ، وإذا قلت : حلفتُ لا أفعلُ ، فهو كقولك : والله لا أفعلُ ، إلّا أنّك إذا قلت : والله فلا بُدّ من جوّاب القسم ، وإلّا لم يكن كلاماً ، فلو جاز أن تقول إذا حذفنا حرف الجرّ من حلفتُ وآليتُ وما أشبههما : إنّ الاسم الذي يليهما انتصب أو ارتفع بفعلٍ يُفسّره جوّاب القسم ؛ لأنّ الكلام تمّ دونه ، لكان الإضمار مع ما يلزم الكلام أوجب ، فيلزمه أن يقول فيما يتعدّى بغير حرف كما يلزمه فيما يتعدّى بحرفٍ ، فيجوز : إن تضربْ زيدٌ ينتهِ ، وإنْ تزُرْ عمروٌ يكرمْك ، فيبطل عمل (تضرب وتزُور) ولا تعملهما في مفعوليهما وهما يليانهما بغير حائلٍ ، وتضمر لهما فعلين يرفعانهما ؛ لأنّ لهما في آخر الكلام ضميرين فاعلين وهذا لا يجوز من قولٍ آخر ، ويجوز أيضاً على قوله (رأيتُ زيدٌ يضربُ) على أن ترفع (زيد) بفعل يفسّره (يضرب) ولا تنصبه بـ (رأيت) وتبطل عمل (رأيت) كما أبطل عمل (آليت) ونصب (حبّ العراق) بفعلٍ يفسّره (لا أطعم) ، ولا فرق بينهما إلّا أنّ هذا فعل يتعدّى بحرف الجرّ ، وذاك بلا حرفٍ ، فإذا حذفنا الحرف استويا جميعاً وتعدّى الفعل فنصب ما كان مجروراً ، ولكن جميع ما يجوز من هذا الباب فيما ينتصب ويرتفع على إضمار فعل يفسّره الظّاهر مبني من جملة واحدة ، كقولك : أزيداً ضربته ؟ فلو حذفت الهاء لتسلّط الفعل فعمل فقلت : أزيداً ضربت ؟ ولا يكون ذلك من جملتين ، ولو جاز إعمال الاسم الآخر في الاسم المُعرّض للفعل الأوّل لجاز (إدخال عامل عامل) ، ولجاز على هذا أن تقول : حلفتُ بزيدٍ لأمُرّنّ ، على أن تكون الباء مُتعلّقة بـ (لأمُرّنّ) وهذا خطأ من غير وجه [1] .

---

(4) كان عمرو بن هند قد أقسم ألّا يطعم المتلمّس حبّ العراق ، لما خافه على نفسه ، وفرّ المتلمّس إلى الشّام ومدح ملوكها فقال لعمرو : آليت على ذلك وقد أمكنني منه بالقرية ـ يعني الشّام ـ ما يغني عمّا عندك وما يأكله السّوس من كثرته . انظر : سيبويه : الكتاب 1 / 38 . وعبد القادر البغدادي : خزانة الأدب 3 / 75 .

(5) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 48 .

المسألة التّاسعة والأربعون [2] :

وفي هذه المسألة يبيّن ابن ولّاد موقفه من نظريّة العامل على أكمل وجه وأنصع بيان ثُمّ يُردّد بعض القوانين التي تحكم هذه القضيّة ويعلّل لها ، وذلك عندما استدرك المبرّد على سيبويه في بابٍ ترجمته : (هذا ما ينتصب فيه الخبر لأنّه خبرٌ لمعروفٍ يرتفعُ على الإبتداء قدّمته أو أخّرته) [3] .

قال سيبويه : " وذلك قولك : فيها عبدُ الله قائماً ، وعبدُ الله فيها قائماً ، فـ (عبد الله ارتفع بالإبتداء لأنّ الذي ذكرت قبله وبعده ليس به ، وإنّما هو موضعٌ له ، ولكّنه يجري مجرى الاسم المبني على ما قبله ألا ترى أنّك لو قلت : فيها عبدُ الله ، حسُن السّكوت وكان كلاماً مستقيماً ، كما حسُن واستغني في قولك : هذا عبدُ الله ، وتقول : عبدُ الله فيها فيصير كقولك : عبدُ الله أخوك ، إلّا أنّ (عبد الله) يرتفع مقدّماً أومؤخراً بالإبتداء ، ويدلّك على ذلك أنّك تقول : إنّ فيها زيداً ، فيصير بمنزلة قولك : إنّ زيداً فيها ، لأنّ (فيها) لمّا صارت مُستقرّاً لـ (زيد) يُستغنى به السّكوت ، وقع موقع الأسماء كما أنّ قولك : عبدُ الله لقيته ، فيه بمنزلة الاسم ، أنّك قلت : عبدُ الله مُنطلقٌ ، فصار كقولك فيها كقولك : استقرّ عبدُ الله ، ثُمّ أردت أن تخبر على أيّة حالٍ استقرّ فقلت : قائماً ، فـ (قائم) حال مستقرٌّ فيها ، وإن شئت ألقيت (فيها) فقلت : فيها عبدُ الله قائمٌ " [1] .

ذهب سيبويه إلى أنّ الاسم يرتفعُ بالإبتداء ، أخّرت الظّرف أو قدّمته ، وقال الكوفيون : إذا تقدّم الظّرف ارتفع الاسم بضميرٍ له مرفوعٌ في الظّرف المتأخّر ، ومن حُجّة سيبويه في ذلك أنّا إذا أدخلنا (إنّ) نصبنا الاسم ، وإن كان قبله ظرف كقولنا : إنّ في الدّارِ زيداً ، فلو كان (في الدّارِ) يرفعُ (زيداً) قبل دخول (إنّ) لما غيّرتها (إنّ) عن العمل ، فلمّا كانت العربُ تنصب ذلك مع تقديم الظّروف علمنا أنّ ارتفاعه بالإبتداء ، وهذا في القرآن كثير وسائر الكلام أكثر من أن يُحصى ، قال الله تعالى : " إِنَّ لَدَيْنَاْ أَنْكَالاً وَ جَحِيْمَاً " [2] و " إِنَّ لَنَاْ لَأَجْرَاً " [3] ، وما أشبهه ، وممّا يدلّ على بطلان ما قالوه إجماعهم على جواز : في داره زيدٌ ، فإن كان (زيد)

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 48 - 50 .
(2) المرجع السّابق 127 .
(3) سيبويه : الكتاب 2 / 88 .
(1) سيبويه : الكتاب 2 / 88 - 89 .
(2) سورة المزمّل : آية (12) .
(3) سورة الأعراف : آية (113) .
(4) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 2 / 414 - 415 .
(5) سورة الجن : آية (3) .
(6) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 127 . وقد ذهب الأخفش إلى ذلك في أحد قوليه . انظر : ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف 51 . وابن هشام : مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب 495 .
(7) أبو العبّاس بن ولّاد : الانتصار لسيبويه على الميرّد 128 .

مرفوعاً بالظّرف فلا يجوز إضماره قبل الذّكر ، وليس النيّة التأخير وإنّما يُجوّز سيبويه وأصحابه : في داره زيدٌ ، لأنّ النيّة : زيدٌ في داره [4] .

استدرك المبرّد على سيبويه مستنداً على رأي الكوفيين والأخفش في هذه المسألة بقوله : والقول في هذا أنّك إذا قلت : في الدّارِ عبدُ الله ، فأردت بـ (عبد الله) التّقديم رفعته بالإبتداء كما قال ، والدّليل على ذلك أنّك تقول : في داره عبدُ الله ، وفي بيته يؤتى الحكمُ ، أضمرت لأنّك أردت التّقديم وأضمرت فيه التأخير ، وكذلك حيثُ قلت : في الدّارِ عبدُ الله أضمرت في قولك (في الدّارِ) اسماً مرفوعاً يرجع إلى (عبد الله) ؛ لأنّه خبره ، فلا يكون خبره ولا صفته إلّا شيئاً هو هو أو فيه ما يرجع إليه ، ألا ترى أنّك تقول : رأيتُ رجلاً في الدّارِ ، فيكون (في الدّارِ) وصفاً لـ (رجل) وتقول : زيدٌ في الدّارِ ، فيكون خبراً عن (زيد) ، وإن لم ترد بـ (زيد) التّقديم كان رفع (زيد) بقولك (في الدّارِ) لأنّ معناه استقرّ وحلّ محل المُضمر فرفعه ما كان يرفع المُضمر ، وأمّا قوله : إنّ في الدّارِ زيداً ، فإنّما هذا على مذهب من جعل في قوله (في الدّارِ) ضميراً كما وصفتُ لك ، فإن لم تفعل فينبغي ان تقول : إنّه في الدّارِ زيدٌ فترفع (زيداً) بقولك (في الدّارِ) وتشغل (إنّ) بضمير شيءٍ هو القصّة كما تقول : إنّه قام زيدٌ ، كما قال تعالى : " وَأَنَّهُ تَعالَى جَدُّ رَبُّنَاْ " [5] وهذا قول أبي الحسن الأخفش الذي لا يجوز غيره [6] .

ردّ ابن ولّاد على المبرّد بقوله : هذه مسألة فيها خلاف بين أهل الكوفة والبصرة ، وقد خالف الأخفش فيها أيضاً سيبويه وهي تقتضي الكلام في بعض أحوال العربيّة ومبانيها لينكشف وجه الصواب فيها [7] ، فأمّا الأخفش والمبرّد فقد وافقا سيبويه في جواز الرّفع بالإبتداء إذا قلت : في الدّارِ زيدٌ ، وادّعيا جواز الرّفع بالظّرف وجعلا هذا وجهاً ثانياً في المسألة ، فيُقالُ لمن ادّعى ذلك ، خبّرنا عن هذه العوامل التي جعلتها العربُ تُوجبُ وجوه الإعراب ، كالفعل وما يُبنى منه واشتقّ وشُبّه به ، وإنّ وأسماء العدد وحروف الجرّ ، وعوامل الأفعال الجازمة والنّاصبة ، من أين علم النّحويون علل هذه الضروب من الإعراب ؟ والعرب لم تُخبرنا عن ضمائرها ولا أنبأتنا عن إرادتها ، فإذا قال : علمنا ذلك من جهة الاستقراء لكلامها والمراعاة لألفاظها ، فلمّا رأيناها تأتي بعد كلّ عاملٍ من هذه العوامل بنوعٍ من الإعراب تُلزمه معه وجهاً واحداً وصورةً لا تتغيّر مع ذلك العامل علمنا أنّه الموجب لذلك الضّرب من الإعراب ، وهذا من أكبر أصول النّحويين في استخراج العلل التي تجمع هذه الأشياء قطعة قطعة وتُحيط بها باباً باباً فقيل له : فهل يجوز أن يدخل بعض هذه العوامل الملفوظ بها على بعض ؟ فإذا قال : لا ، قيل له : فمن أين علمت أنّ ذلك لا يجوز ؟ فإذا قال : من جهة أنّها استُقرئت في كلام العرب فلم يجد ذلك في شيءٍ من كلامها ، قيل له : فإذا رفعت الاسم بالظّرف فقد نقضت ما قدّمته من هذه الأصول المُجمع عليها وذلك أنّك زعمت أنّا إنّما نعلم أنّ العامل هو علّة الإعراب الواقع في المعمول فيه إذا لزم في الكلام وجهاً واحداً مع عامله ، ولسنا نرى أنّ الاسم مع الظّرف يلزم وجهاً

واحداً لأنّا نجده مرفوعاً مرّةً ومنصوباً أخرى في التقديم والتأخير جميعاً ، ألا ترى أنّك تقول : في الدّارِ أخوك ، وإنّ في الدّارِ أخاك وأخوك في الدّارِ ، وإنّ أخاك في الدّارِ ، فلا أرى الظّرف ألزمه وجهاً واحداً فيُعلم أنّه الفاعل فيه من حيثُ علمنا سائر العوامل ، فأعطيت العوامل وصفاً واحداً رفعته عنها ها هُنا بجعلك الظّرف عاملاً وهو بغير ذلك الوصف ونفيت عن العوامل أيضاً وصفاً آخر ، وهو أنّه لا يدخل عاملٌ على عامل ، ثُمّ أوجبت لها هذا الوصف المنفي عنها هُناك بجعلك الظّرف عاملاً وإدخالك (إنّ) والعامل عليه ، فنقضت الوصفين جميعاً وأوجبت من أوصاف العوامل ما كان منفيّاً ونفيت ما كان موجباً ، وهذا فسادٌ لمباني الصناعة وأصولها ، وهذا الإلزام بعينه يلزم من زعم أنّ المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر بالمبتدأ ، وذلك أنّهما عاملا لفظٍ فيما يزعم أهل الكوفة ، فينبغي أن لا يلحقهما شئٌ من العوامل ، نحو (إن) والفعل وغير ذلك ، ليس يدخل عاملٌ على عامل ، لأنّا قد نرى هذا الخبر الذي كان مرفوعاً بالإبتداء على ما قالوا منصوباً ورافعه موجود : ألا ترى أنّك تقول : زيدٌ قائمٌ ، فإن كان (زيد) هو الرّافع لـ (قائم) فينبغي ألّاتقول : كان زيدٌ قائماً ، ونحن إنّما نعلم أنّ (زيداً) هو الرّافع لـ (قائم) إذا ألزم (قائماً) الرّفع مع وجود (زيد) معه ، وإلّا فمن أين يعلم ذلك والعرب لم تخبرنا باعتقادها فيه ، وإنّما دلّنا عليه الاستقراء ، وهذا ظنٌّ لا دليل معه وتحكُّمٌ لا حُجّة تصحبه ، فأمّا ما ذهب إليه سيبويه فعلى الأصول المُجمع عليها ، وذلك أنّه يُرفعُ بالإبتداء والإبتداء معنى وليس بلفظ فيكون قد أدخل عامل على عامل مثله ويكونان معاً موجودين ، فلا يلزمه ما لزم هؤلاء وإذا أتيت بعامل لفظ فقد ارتفع بالإبتداء وهو قوله : ولا تصلُ إلى الإبتداء مع ما ذكرت لك [1] .

ثانياً : **قضيّة اللّفظ والمعنى** :

مصطلح اللّفظ هو المقابل المادي أو الحسّي المنطوق لمصطلح المعنى ، فالمعنى فكرة ذهنيّة مُجرّدة وما يُقابل هذه الفكرة الذهنيّة المُجرّدة هو اللّفظ ، وعلى هذا فاللّفظ هو المنطوق الذي يتكلّم به اللّسان أيّاً كان قدره و كمّه وهو شكلٌ يُقابلُ المعنى ، وبناءً على ذلك أيضاً فإنّ اللّفظ هو أداة الإشارة إلى هذه الفكرة الذهنيّة المُجرّدة والحامل لها والمُعبّر عنها أي إنّه أداة أداء الدّلالة أو المعنى ، وأهمّ سمة له أنّه منطوق وأنّه شكل [1] .

إقترن مُصطلح اللّفظ بمعنى (النُّطق) من استعمال سيبويه له في كثير من مواضع كتابه منها الباب الذي جعل عنوانه : (هذا باب إرادة اللّفظ بالحرف الواحد) [2] ، كما قابل أيضاً بين اللّفظ والمعنى في مواضع

---

(1) انظر : أبو العبّاس بن ولّاد : الانتصار لسيبويه على الميرّد 128 - 130 .

(1) د. عبد السّلام السيّد حامد : الشّكل والدّلالة دراسة نحويّة للّفظ والمعنى النّاشر / دار غريب للطباعة والنّشر والتّوزيع القاهرة مصر ، طبعة (1) 2002 م ، ص 17 .

(2) سيبويه : الكتاب ج3 / 320 .

(3) المرجع السّابق ج1 / 216 .

(4) المرجع السّبق نفسه 1 / 216 .

(5) د. عبد السّلام السيّد حامد : الشّكل والدّلالة دراسة نحويّة للّفظ والمعنى 19 .

مختلفة منها الباب الذي صدره بقوله : (هذا باب وقوع الأسماء ظروفاً وتصحيح اللّفظ على المعنى) [3] ، وفي هذا الباب يُقارن بين النّصب والرّفع في بعض التّراكيب المُتعلّقة باستعمال ما يدلُّ على الزّمان والمكان ، ومن أمثلة ذلك ما يُقالُ في جوّاب نحو : متى يُسارُ عليه ؟ فقد بيّن أنّه يُمكن أن يُجاب على هذا بالنّصب على الظّرفيّة فيُقالُ : اليومَ أو غداً أو ما شابه ذلك ، كما بيّن أنّه يجوز أن يأتي الجوّاب بالرّفع أيضاً فيُقالُ مثلاً : سِيرَ عليه اليومُ ، ووجه الرّفع على اتّساع الكلام كما يُقالُ : اللّيلةُ الهلالُ أي اللّيلةُ ليلةُ الهلال [4] .

فسيبويه يقصد باللّفظ هُنا العلامة الإعرابيّة أو الإعراب ؛ لأنّ معنى كلامه أنّ الشّكل اللّفظي المتمثّل في النّصب يتبع معنى معيّناً ، كما أنّ الشكل اللّفظي المتمثّل في الرّفع يتبع معنى معيّناً آخر وهذا يؤّكدُ بأنّ مفهوم اللّفظ يُقصد به المنطوق أيّاً كان شكله وكمّه كبيراً أو صغيراً ، وهذا اللّفظ أو المنطوق لا يقتصر على الوحدات الكبيرة المستقلّة فقط كالجملة أو الكلمة ، بل إنّه يشتمل أيضاً ما هو أقلّ وأكثر ضآلة من الكلمة نفسها كالعلامة الإعرابيّة التي تكاد تكون أصغر الوحدات الصّرفيّة غير المُستقلّة من النّاحية الكميّة [5] .

جمع النّحو العربي في معالجة قواعده كثيراً بين الشّكل والمعنى غير أنّه أولى جانب المعنى اهتماماً كبيراً في التّحليل ، فاللّفظ والمعنى يُمثلان معاً أو مُفردين ظاهرتين أو جهتين من الجهات التي يُعتمدُ عليها بوصفها معايير ومقاييس في مفردات المسائل واستنباط الآراء ، أو ما يمكن أن يكون من قبيل وسائل التأويل في النّصوص ، وهذه القواعد أو الوسائل التي تقوم على اللّفظ والمعنى تتمثّل في :

- الحمل على المعنى والحمل على اللّفظ .
- إصلاح اللّفظ .
- الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى [1] .

أوّلاً : الحمل على المعنى والمشهور فيه أنّه إعطاء الشئ الحكم اللّفظي لما يشبهه في معناه ، ومن أمثلة ذلك وقوع الاستثناء المُفرّغ في الإيجاب نحو قوله تعالى : " وَيَأْبَى اللهُ إِلّا أَنْ يُتِمَّ نُوْرَهُ " [2] ، فالّذي سوّغ ذلك في هذا الموضع أنّ معنى (ويأبى الله) هو (ولا يُريدُ اللهُ) وعلى هذا يدخل في باب الحمل على المعنى أيضاً التّضمين ، والغرض من التّضمين هو إعطاء اللّفظ مجموع معنيين ، وذلك أقوى من إعطاء معنى واحد [3] .

والشواهد على ظاهرة التّضمين كثيرة ومنها على سبيل المثال قوله تعالى : " أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ اَلْصِيَامِ اَلْرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ " [4] ، فأنت لا تقول : رفثتُ إلى المرأة ، ولكن تقول : رفثتُ بها أو معها ، لكّنه لمّا كان (الرّفث) هُنا في معنى (الإفضاء) وكنت تعدّي (أفضيتُ) بـ (إلى) كقولك : أفضيتُ إلى المرأة جئت بـ (إلى) إيذاناً وإشعاراً أنّه معناه [5] .

ومنه كذلك قوله تعالى : " مَاْ نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَاْ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَاْ أَوْ مِثْلِهَاْ " [6] ، فإنّ (مَاْ) تضمّن معنى (إنْ) الشّرطيّة ولذلك جزم الفعل (ننسخ) والفعل (نأتِ) [7] .

وقد يتوجه معنى الحمل على اللّفظ لما يُقابل المفهوم السّابق للحمل على المعنى فيكون المقصود به إعطاء الشئ حكم ما أشبهه في لفظه ، ومن أمثلة ذلك عند ابن هشام زيادة (إنْ) بعد (مَاْ) المصدريّة الظّرفيّة حملاً لها على (مَاْ) النّافية التي يجوز فيها هذا ومثال ذلك قول الشّاعر :

وَزُجَّ اَلْفَتَى لِلْخَيْرِ مَاْ إِنْ رَأَيْتَهُ * * * عَلَىْ اَلْسَّنِّ خَيْرَاً لَاْ يَزَاْلُ يَزِيْدُ [8]

وهُنالك معنى آخر لكُلٍّ من الحمل على المعنى والحمل على اللّفظ ، وهو أن يكون للشئ حكمٌ من حيثُ ظاهر اللّفظ وحكمٌ آخر من حيثُ المعنى ، فإذا رُوعي في الاستعمال حكم ظاهر اللّفظ سُمّي هذا حملاً على اللّفظ ، وإذا رُوعي حكم المعنى سُمّي هذا حملاً على المعنى ، ومثال ذلك الكلمات التي تُستعمل بصيغةٍ واحدة للمُفرد والمُثنّى والجمع والمذكّر والمؤنّث ، ذلك نحو (مَنْ) و (مَاْ) اسمي موصول ومن أمثلة ذلك في (مَنْ) قوله تعالى : " وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ " [1] وقوله تعالى : " وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُوْنَ إِلَيْكَ " [2] ، فقد ورد الضّمير في الآية الأولى بالإفراد وهذا هو الأصل حملاً على لفظ (مَنْ) وورد في الآية الثّانية بالجمع حملاً على معناها ، وقد حاول النُّحاة وضع ضوابط لهذا [3] .

---

(1) ابن السّراج : الأصول في النّحو 209 .
(2) سورة التوبة : آية (32) .
(3) السيوطي : الأشباه والنّظائر 1 / 13 . ابن هشام الأنصاري : مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب 2 / 674 . ابن جنّي : الخصائص 2 / 413 و 467 .
(4) سورة البقرة : آية (187) .
(5) ابن جنّي : الخصائص 2 / 308 .
(6) سورة البقرة : آية (106) .
(7) عبّاس حسن : النّحو الوافي ، النّاشر / دار المعارف بالقاهرة مصر ، طبعة (3) 1974 م ، ص 2 / 565 .
(8) البيت من شواهد سيبويه ولم يُعرف قائله ، والشّاهد فيه : زيادة (إنْ) بعد (مَاْ) للتوكيد ، و (مَاْ) ها هُنا مؤدية عن معنى الزّمان ، فموضعها نصبٌ على الظّرفيّة ، والمعنى : وجّه للخيرِ ما رأيته يزيدُ خيره بزيادة سنّه ، ويكفّ عن صباه وجهله ، انظر : سيبويه : الكتاب 2 / 306 . وأبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 5 / 513 . وابن جنّي : الخصائص 1 / 110 . وابو حيّان الأندلسي : ارتشاف الضّرب 383 . والسّكّاكي : مفتاح العلوم ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه / نعيم زرزور ، النّاشر / دار الكتب العلميّة بيروت لبنان ، طبعة (1) 1403 هـ ، 1983 م . ص99 . وابن يعيش : شرح المفصّل للزمخشري 8 / 130 .وابن السّراج : الأصول في النّحو 2 / 206 . وابن هشام الأنصاري : مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب 2 / 679 .
(1) سورة الأنعام : آية (25) .
(2) سورة يونس : آية (42) .
(3) د. عبد السّلام السيّد حامد : الشّكل والدّلالة دراسة نحويّة للّفظ والمعنى 20 .
(4) سورة الكهف : آية (32) .
(5) سورة النّجم : آية (26) .
(6) ابن جنّي : الخصائص 1 / 313 . وابن يعيش : شرح المفصّل للزمخشري 9 / 11 .
(7) ابن جنّي : الخصائص 1 / 315 .
(8) أنظر : المرجع السّابق 1 / 301 - 318 .

ويقع هذا النّوع من جواز الحمل على اللّفظ والحمل على المعنى في ما لفظه مُفرد ومعناه مُثنّى وهو (كِلَاْ وكِلْتَاْ) وفي ما لفظه مُفرد ومعناه جمع وهو (كَمْ) خبريّة واستفهاميّة ، ففي (كِلَاْ وكِلْتَاْ) يجوز أن تقول : كلا الرّجلين جاء وكلاهما جاءا ، والأكثر الحمل على اللّفظ في هذا ، كما جاء في قوله تعالى : " كِلْتَاْ اَلْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَاْ " [4] ، وفي (كَمْ) تقولُ : كم رجلاً جاءك ؟ ويجوز : كم رجلاً جاؤوك ؟ وقد ورد الضّمير بالجمع في قوله تعالى : " وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا " [5] .

ثانياً : إصلاح اللّفظ وقد أفرده ابن جنّي ببابٍ مُستقل وجعله من قبيل تهيئة اللّفظ من أجل العناية بالمعنى ، ومعظم أمثلة هذه القاعدة تدخل في باب التّعليل ، ومن ذلك قولهم : أمّا زيدٌ فمنطلقٌ ، فمعناه : مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ مُنطلقٌ ، وأصل هذه الفاء أن تدخل على مبتدأ كما تكون في الجزاء كذلك ، من نحو قولك : إنْ تُحسن إليّ فالله يُجازيك ، وإنّما أُخّرت إلى الخبر مع (أمّا) لضربٍ من إصلاح اللّفظ وذلك أنّ (أمّا) فيها معنى الشّرط وأداته ، وأداة الشّرط كما هو معلوم يقع بعدها فعل الشّرط ثُمّ الجزاء بعده فلمّا حُذف فعل الشّرط هُنا وأداته تضمنّت (أمّا) معناهما وكرهوا أن يليها الجزاء من غير واسطة بينهما فقدّموا أحد جزئ الجوّاب وجعلوه كالعوض من فعل الشّرط [6] .

كذلك قولهم : إنّ زيداً لقائمٌ ، هذه اللّام لام الإبتداء وموضعها أوّل الجملة وتقديرها : لئن زيداً قائمٌ ولم يقولوا هذا كراهة اجتماع حرفين لمعنى واحد وهو التّوكيد [7] .

وفي تأخير المبتدا إذا كان نكرة كما في نحو : لك مالٌ ، وعليك دينٌ إصلاحٌ للّفظ ؛ لأنّه يقبح الإبتداء بالنّكرة في الإثبات ؛ لأنّ المتقدّم ينبغي أن يكون معلوماً يُستفادُ الخبر منه ، والذي حسّن تأخُر المبتدأ هُنا أنّه لمّا تأخّر وقع موقع الخبر الذي من شرطه أن يكون نكرة ؛ فلذلك صلَح اللّفظ به وإن كان معروفاً أنّه المبتدأ [8] .

ومن هذا الباب أيضاً أنّهم لمّا أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النّكرة ولم يجز أن يجروها عليها لكونها نكرة ، أصلحوا اللّفظ بإدخال (الذي) لتباشر بلفظ حرف التّعريف المعرفة فقالوا : مررتُ بزيدٍ الذي قام أخوه ونحوه [1] ، كما قيل : إنّ المُختار في الفاء في قوله تعالى : " بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ "

---

(1) ابن جنّي : الخصائص 1 / 322 .
(2) سورة الزمر : آية (66) .
(3) ابن هشام الأنصاري : مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب 1 / 166 .
(4) المرجع السّابق 2 / 539 .
(5) ابن جنّي : الخصائص 1 / 280 - 281 .
(6) المرجع السّابق 1 / 280 - 281 .
(7) سورة الطّارق : آية (8) و (9) .
(8) سورة غافر : آية (10) .
(9) ابن جنّي : الخصائص 1 / 280 - 281 .

[2] أن تكون عاطفة جملة على جملة ، والأصل (تنبّه فاعبد الله) ، ثُمّ حُذِفَ (تنبّه) وقُدّم المنصوب على الفاء كيلا تقع الفاء صدراً [3] .

ثالثاً : الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى وقد ذكر ابن جنّي هذه القاعدة في أكثر من موضع تصريحاً أو ضمناً ، كما تعرّض لها ابن هُشام ضمن حديثه عن الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ، وهذه بعض النّماذج ممّا أورده على أساس هذه القاعدة ، فإنّ جملة : اهلك واللّيل ، معناها : إلحق أهلك قبل اللّيل ، ولكن تقديرها : إلحق أهلك وسابق الليل ، وذلك حتّى لا يتوهّم أحدٌ أنّ لفظ (اللّيل) يُمكن أن يُجر [4] .

وكذلك جملة قولنا : زيدٌ قائمٌ ، رُبّما يُظنُّ أنّ (زيداً) هُنا فاعلٌ في الصّنعة كما هو فاعلٌ في المعنى ، وليس كذلك لأنّ الفاعل من يقع بعد الفعل ويُسندُ إليه ، وكذلك قولنا : سرّني قيامُ هذا وقعود ذاك معناه سرّني أن قام هذا وأن قعد ذاك ، ولا ينبغي أن يُعتقد أنّ (هذا) و (ذاك) في موضع رفعٍ ؛ لأنّهما فاعلان في المعنى [5] .

كذلك إذا قيل : أنت ظالمٌ إنْ فعلت ، معناه إنْ فعلت فأنت ظالمٌ ، ولكن تقديره على أنّ جوّاب (إنْ فعلت) محذوف لدلالة الأوّل عليه وسدّ مسده فأمّا أن يكون (أنت ظالمٌ) هو الجوّاب فممنوع ، وعليك زيداً ، معناه خُذْ زيداً ، ولكن تقدير الإعراب على أنّ (زيداً) منصوب بـ (عليك) لأنّه اسم فعل متعدّي لا أنّه منصوب بـ (خُذْ) [6] .

وقوله تعالى : " إنّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى اَلْسَرَاْئِرُ " [7] فالظّاهرُ فيه أنّ (يوم) مُتعلّقٌ بالمصدر (رجعه) والمعنى على هذا ، ولكن في ذلك فصلٌ بين المصدر ومعموله بأجنبي وهو الخبر (قادر) لذا فالظّرف في التّقدير مُتعلّقٌ بمحذوف أي يُرجعه يوم تُبلى السّرائر ، ومثل هذا يُقالُ في قوله تعالى : " إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ " [8] فهُنا أيضاً الظّرف (إذْ) ليس مُتعلّقاً بالمقت الأوّل كما يبدو ويستدعي المعنى ولا مُتعلّقاً بالثّاني أيضاً لاختلاف الزّمن ، بل هو مُتعلّقٌ بمحذوف تقديره (يمقتكم إذ تدعون) ، وذلك للسبب السّابق ذكره في الموضع الأوّل أيضاً [9] .

وقد عقّب ابن جنّي على مثل هذه الأمثلة بقوله : " فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مُخالفاً لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصحّحت طريق تقدير الإعراب حتّى لا يشذّ شيءٌ منها عليك ، وإيّاك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر صلاحه " [1] .

---

(1) ابن جنّي : الخصائص 1 / 284 .
(2) د. عبد السّلام السيّد حامد : الشّكل والدّلالة دراسة نحويّة للّفظ والمعنى 35 .
(3) إبراهيم مصطفى : إحياء النّحو 1 .
(4) انظر : البحث 174 .

وقاعدة ابن جني إذا طُبّقت دون مُبالغة أو اسراف يمكن أن تحلّ كثيراً من التّعارض الذي يبدو بين المعنى وظاهر اللّفظ أو التّركيب ، كما أنّها من الممكن أيضاً أن تردّ على كثير من الاعتراضات التي وُجّهت لتقديرات النُّحاة في مواضع مُختلفة ، وبالتنبه أيضاً لقاعدة ابن جنّي التي يُفهم منها أنّ النّحو صناعة ومحاولة طردها وجعلها مستقيمة لا تغيّر المعنى كما أنّ تطبيق هذا المبدأ يضمن للطرفين هُنا أي الإعراب والمعنى سلامتهما [2] .

ورد على لسان الكثير من المُحدثين أنّ النحو العربيَّ مغرق في الشكليات ولا يعنى بالمضمون أو المعنى , وكلّ ما يقوم به النحو هو دراسة الجانب اللفظيّ وتعليم شكليّات في اللغة لا يتوقَّف عليها الفهم والإدراك , ولذلك يكثر تعسُّف النحاة وتكلُّف التخريجات والبحث عن التأويلات ولو بعُدت , وإنّ هذا الإغراق في الشكليات يحرم النحو العربيّ من أهمِّ مزايا موضوعه وهو دراسة المعنى ، وغُمِسَ النحو في العصور المتأخرة في شكليّات وأغرق في الجانب اللفظي ، فقُصر بحثه في العصور المتأخرة على الحرف الأخير من الكلمة بل على خاصة من خواصه وهي الإعراب والبناء ، فأصبحت غاية النحو عندهم بيان الإعراب وتفصيل أحكامه حتّى سمّاه بعضهم علم الإعراب ، وفي هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوي وتقصير لمداه وحصر له في جزء يسير ممّا ينبغي أن يتناوله ، وهذا التعريف هو الذي سوّغ لدعاة تجديد النحو في العصر الحديث أن يدعوا للتجديد ، فدعوا إلى العناية بالمعنى وبإعادة تصنيف النحو على المعاني النحوية فإن النحو هو قانون تأليف الكلام وبيان لكلِّ ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة , أوالجملة مع الجمل , حتّى تتّسق العبارة ويمكن أن تؤدِّي معناها [3] .

استدلال ابن ولّاد بقضيّة اللّفظ والمعنى في ردّه على المبرّد :

ما سبق كان بمثابة مُقتطفاتٍ مُختصرة حاولت من خلالها بيان ما يتعلّق بقضيّة اللّفظ والمعنى إذ أنّ ما قيل فيها كثير ولكن هدفي ليس هو الحديث عنها بالتّفصيل ولكن بيان موقف ابن ولّاد من الاستدلال بها وتطبيقه لهذه القضيّة في ردّه على المبرّد ويتجلّى استدلال ابن ولّاد وتطبيقه لقضيّة اللّفظ والمعنى في ردّه على المبرّد في تسع وثلاثين مسألة ، وهي كثيرة إذا قارناها بالمسائل التي طبّق فيها القضايا الأخرى وقد بيّنت هذه المسائل في الجدول رقم (6) في نهاية هذا المبحث [4] ، ومن هذه المسائل :

المسألة الرّابعة [1] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في بابٍ ترجمته : (هذ ا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول) [2] .

قال سيبويه : " وكما تقول : نُبِّئتُ زيداً يقول ذاك ، أي : عن زيدٍ ، وليست (عن وعلى) ها هُنا بمنزلة الباء في قوله تعالى : " وَكَفَى بِاَللّهِ شَهِيْدّاً " [3] ، وليس بزيدٍ ، لأنّ (عن وعلى) لا يُفعل بها ذاك ولا بـ (مِنْ) في الواجب ، قال الفرزدق [4] :

نُبِّئتُ عَبْدَ اللهِ بِاَلْجَوِّ أَصْبَحَتْ * * * كِرَاْماً مَوَاْلِيْهَاْ لَئِيْمَاً صَمِيْمُهَاْ " [5]

قول سيبويه : نُبِّئتُ زيداً ، في معنى : نُبِّئتُ عن زيدٍ ، حُذف حرف الجرّ منه فانتصب (زيد) على المفعول واستشهد لذلك بقول الفرزدق : (نُبِّئتُ عبدَ الله ....) وقد أنكر قومٌ هذا فقالوا : نُبِّئتُ زيداً فعل كذا ، بمعنى : أُعلمتُ زيداً فعل كذا ، ونحن إذا قلنا : أعلمته زيداً قائماً ، فليست (عن) مُقدّرة وكذلك هي غير مُقدّرة في قولك : نُبِّئتُ زيداً [6] .

قال أبو سعيد السِّيرافي : فالجوّاب في هذا أنّ (نُبِّئتُ) وإن كانت تجري مجرى (أُعلمتُ) في العمل ولتقارب معناهما ، فليست هي (أُعلمتُ) وذلك أنّ (نُبِّئتُ) مأخوذ من النّبأ والنّبأ هو الخبر لا العلم ، بإجماع أهل اللغة ، والخبر يتعدّى بـ (عن) ألا ترى انّك تقول : هذا خبرٌ عن زيدٍ ، إذا أخبرك به مُخبر عنه بخبرٍما ، فكذا : هذا خبرٌ عن دارك وعن أمرك ، وما أشبه ذلك فأصل النّبأ يصل بـ (عن) وإن حذفت في بعض المواضع [7] .

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 48 .
(2) سيبويه : الكتاب 1 / 34 .
(3) سورة النّساء : آية (79) . وسورة الفتح : آية (28) .
(4) هذا البيت غير موجود في ديوان الفرزدق ، انظر : حاشية الكتاب لسيبويه 1 / 39 .
(5) هذا البيت غير موجود في ديوان الفرزدق ، ويرى سيبويه أنّ (نُبئتُ) يتعدّى بالحرف فقط مع أنّه يتعدّى بنفسه وبالحرف كما في لسان العرب لابن منظور مادة (نبأ) 4315 . وأراد بـ (عبد الله) القبيلة وهم عبد الله بن دارم ، والجو : اسم موضع ، والصّميم : الخالص نسبه . انظر : حاشية الكتاب لسيبويه 1 / 39 . و سيبويه : الكتاب 1 / 38 - 39 .
(6) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 1 / 280 .
(7) المرجع السّابق 1 / 280 .
(8) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 48 . وينظر رأي المبرّد في (نبّأتُ) حيث قال : " فقد أقولُ : دخلتُ فيه ، قيل : هذا كقولك : عبد الله نصحتُ له ونصحتُهُ ، وخشّنتُ صدره وخشّنتُ بصدره ، فتعديه إن شئت بحرفٍ وإن شئت أوصلت الفعل ، كما تقول : نبّأتُ زيداً يقول ذاك ، ونبّأتُ عن زيدٍ ، فيكون نبّأتُ زيداً ، مثل أعلمتُ زيداً ، ونبّأتُ عن زيدٍ ، مثل خُبّرتُ عن زيدٍ . انظر : المبرّد : المقتضب 4 / 338 .

استدرك المبرّد على سيبويه بقوله : وقال في هذا الموضع : (نُبِّئتُ زيداً) أي عن زيدٍ ، وليس كذلك لأنّ نبأتُ زيداً معناه : أعلمتُ زيداً ، وإن قال قائلٌ : نُبِّئتُ عن زيد ، فإنّما وضعه موضع (حُدّثتُ) فمبني على ضربين لا يُحملُ الكلام إلّاعلى وجهه [8] .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : أمّا قوله : إنّ معنى (نُبِّئتُ عن زيد) غير معنى (نُبِّئتُ زيداً) لأنّ نبأتُ زيداً معناه أعلمتُ زيداً ، فهذا المفعول إذا رُدّ الفعل إلى ما لم يسمَّ فاعله قام مقام الفاعل وتعدّى عن أن يدخل في المفعول الثّاني إذا سميّت الفاعل ، وفي المفعول الأوّل إذا لم يُسمَّ الفاعل ، فتقول : نبّأتُ زيداً عن عمرو بكذا وكذا ، ونُبِّئتُ عن زيد بكذا وكذا وكذلك إذا عدّيتها وحذفت (عن) قلت : نُبِّئتُ زيداً كذا وكذا ، ونبأتُ زيداً عمراً يفعل كذا وكذا ، وأعلمتُ زيداً يفعلُ كذا وكذا ، فإن كان دخول الحرف مع (أعلمتُ) يجعل لها وجهاً غير وجهها إذا تعدّت بغير حرف كان الأمر كذلك في (نُبِّئتُ) لأنّه زعم أنّ معناهما واحدٌ ، وإن كان معناهما واحداً في وجهيهما ، أعني دخول الحرف وخروجه منهما ، فكذلك هو في (نُبِّئتُ) فلا تجد لها معنى غير ما ذكره سيبويه ، لأنّ الإنباء هو الإخبار ونحوه ، ولم يوجدنا المبرّد غير قوله في معنى (حُدّثْتُ) إذا جئت بالحرف – أعني حرف الجرّ – فهل حُدّثتُ وأُخْبِرْتُ وخُبِّرْتُ وأُنْبِئتُ وأُعْلِمْتُ إلّا مُتقاربة المعاني وإن كانت العرب قد خالفت بين ألفاظها وعدّت بعضها بغير حرف وبعضها بحرف ، وكيفما صرّفت هذه الكلمة أعني (نُبِّئت) فلا وجه للإنباء غير الإخبار والإعلام فقولك : نُبِّئتُ زيداً يفعل ، و نُبِّئتُ عن زيدٍ أنّه يفعل ، واحدٌ في المعنى وإن اختلف اللّفظ والتّقدير ، وكذلك (أُعلمتُ عن زيدٍ أنّه يفعلُ وأُعلمتُ زيداً يفعلُ) [1] واهتمام ابن ولّاد بالمعنى في ردّه على المبرّد في نصّه السّابق يتمثّل في قوله : فكذلك هو في (نُبِّئتُ) فلا تجد لها معنى غير ما ذكره سيبويه ، لأنّ الإنباء هو الإخبار ونحوه ، وأيضاً في قوله : فهل حُدّثتُ وأُخْبِرْتُ وخُبِّرْتُ وأُنْبِئتُ وأُعْلِمْتُ إلّا مُتقاربة المعاني .

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 50 - 51 .
(2) المرجع السّابق 93 .
(3) سيبويه : الكتاب 1 / 258 .
(4) هو من عُكلٍ ويُسمّى الكيِّس لحسن شعره ، وهو جاهليّ وأدرك الإسلام فأسلم ، وذكر الأصمعي عن حمّاد بن ربيعة بن النّمْر ، أنّه قال : أظرفُ النّاس النَّمْرُ في قوله :
أَهِيْمُ بِدَعْدٍ مَاْ حَيِيْتُ فَإِنْ أَمُتْ * * * أُوَصِّ بِدَعْدٍ مَنْ يَهِيْمُ بِهَاْ بَعْدِي
انظرترجمته : ابن قتيبة : الشّعر والشّعراء 1 / 309 .
(5) مذهب سيبويه في هذا البيت أنّ الشّاعر أراد (وإمّا من خريفٍ) وخولف فيه ، فالشّاعر يذكر وعلاً نعته بأنّه لا ينجو من الحتف ، والرواعد : جمع راعة وهي السحابة ذات الرّعد ، والصيّف : المطر الذي يجئ في الصّيف ، ويقول أيضاً : إنّه لا يعدم ماء الخريف ، فهو في ريٍّ دائم ، والشّاهدُ في البيت : حذف (إمّا) قبل (من صيِّفٍ) ، وحذف (ماْ) بعد (إنْ) أمّا حذف (إمّا) في أوّل البيت فضرورة ؛ لدلالة (إمّا) الثّانية عليها ؛ لأنّ (إمّا) لا تقع إلّا مكررة في الكلام ، وكذلك حذف (ماْ) بعد (إنْ) ضرورة أيضاً . انظر : عبد القادر البغدادي : خزانة الأدب 4 / 434 . وابن جنّي : الخصائص 2 / 441 . ابن يعيش : شرح المفصّل للزمخشري8 / 102 . ابن جنّي : المنصف شرح لتصريف المازني 3 / 115 . سيبويه : الكتاب 1 / 267 .

المسألة السّابعة والعشرون [2] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في بابٍ ترجمته : (هذا باب ما يُضمر فيه الفعل المُستعمل إظهاره بعد حرفٍ) [3] ، قال سيبويه : " ولو قلت : فإن جزعٌ وإن إجمالُ صبرٍ ، كان جائزاً كأنّك قلت : فإمّا أمري جزعٌ وإمّا إجمالُ صبرٍ لأنّك لو صححتها فقلت : إمّا جاز ذلك فيها ، ولا يجوز طرح (مَاْ) من (إمّا) إلّا في الشّعر ، قال النّمر بن تولب [4] :

سَقَتْهُ اَلرَّوَاْعِدُ مِنْ صَيِّفٍ * * * وَإِنْ مِنْ خَرِيْفٍ فَلَنْ يَعْدَمَاْ [5]

وإنّما يريد : وإمّا من خريفٍ ، ومن أجاز ذلك في الكلام دخل عليه أن يقول : مررتُ برجلٍ إن صالحٍ وإن طالحٍ ، يريد (إمّا) وإن أراد (إنْ) الجزاء فهو جائزٌ ؛ لأنّه يُضمرُ الفعل " [1] .

أنكر الأصمعي قول سيبويه : وإنّما يُريدُ : وإمّا من خريفٍ ، حيثُ حذف الشّاعر (مَاْ) بعد (إنْ) كما حذف (إمّا) في أوّل البيت للضرورة ، وزعم الأصمعي أنّ (إنْ) في قول النّمر بن تولب هي للجزاء ، وإنّما أراد : وإن سقته من خريفٍ فلن يعدم الرّي ، ولم يحتج إلى ذكر (سقته) لذكره في أوّل البيت ، وإنّما يصفُ وعلاً ، وإبتداؤه : فلو كان من حقّه ناجياً ، لكان هو الصّدع الأعصما ، يصف أنّه وإن كان في الجبل لا يعدم معاشاً به ، قال أبو سعيد السّيرافي مرجّحاً قول سيبويه : والوجه قول سيبويه في بيت النّمر بن تولب وذلك أنّه لا ذكرى للرّي ، وإنّما المعنى : سقته الرّواعد في الصّيف ، وأمّا في الخريف فلن يعدم السّقي أيضاً ، أي هو يُسقى من الصّيف ومن الخريف ، والبيت الأوّل دلّ دلالة واضحة على أنّ معنى (إنْ) معنى (إمّا) وأنّه لا يجوز أن تكون معنى التي للجزاء ، ومع ذلك فلا تُحذف (مَاْ) من (إمّا) إلّا في الشّعر [2] .

قال المبرّد مستدركاً على سيبويه : ومن ذلك في هذا الباب زعم أنّ قوله : سقته الرّواعد من صيَّفٍ ، قال : يُريدُ به : وإمّا من خريفٍ فلن يعدم السّقي ، فيُقالُ له : (مَاْ) لا يجوز إلغاوها من (إن) إلّا في غاية الضّرورة ، و (إمّا) يلزمها أن تكون مُكرّرة ، وإنّما جاءت ها هُنا مرّةً واحدة ، ولا ينبغي أن يُحمل الكلام الضّرورة وأنت تجد إلى غيرها سبيلاً ولكن الوجه في ذلك ما قال الأصمعي : هي (إنْ) الجزاء ، وإنّما أراد : إن سقته من خريفٍ فلن يعدم الرّي ، ولم يحتج إلى ذكر (سقته) لقوله أوّلاً : سقته الرّواعدُ من صيِّفٍ [3] .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : هذا الوجه الذي حكاه المبرّد عن الأصمعي ، وهو أن تجعل (إنْ) في البيت بمعنى الجزاء قد أجازه سيبويه بعقب البيت ، وذلك قوله في إثره : وإن أراد الجزاء فهو جائزٌ لأنّه يُضمرُ فيها الفعل إلّا أنّه أخّره لأنّه لم يكن الوجه عنده ولا مُراد الشّاعر عليه ، ألا تراه قال في تفسير البيت : وإنّما يُريدُ ،

---

(1) سيبويه : الكتاب 1 / 267 - 268 .
(2) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 2 / 165 - 166 .
(3) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 93 - 94 .

وإمّا من خريفٍ ، فحمل المعنى على إرادة الشّاعر ، وذلك أنّ الشّاعر ذكر وعلاً يردُ هذا الماء متى شاء وانّه غزيرٌ موجودٌ ، فقال : إذا شاء طالع مسجورة – ترى حولها النّبع والساسحا فقال : مسجورة أي مملوءة من صيفٍ أو خريفٍ فلن يعدم الوعلُ ريّاً على كلّ حالٍ فأعلم أنّ ذلك ثابتٌ له وليس للجزاء في هذا البيت معنى يحسن في الشّعر ويليق بمُراد الشّاعر لأنّه إذا حملها على الجزاء فإنّما يُريدُ : إن سقته فلم يعدم الرّي وإن لم تسقه عدم الرّي ، ولا فائدة في هذا يحسن معها الشّعر ولا يشبه قول إذا شاء طالع مسجورة ، فقد جعل ذلك له متى شاء وجعلها مملوءة ، فلذلك أخّر سيبويه معنى الجزاء ولم يُرد أنّ الجزاء مُراد الشّاعر ، وإنّما أراد أنّ مثل هذا لو وقع في كلامٍ غير هذا البيت لجاز فيه هذا التأويل لا أنّه مُراد الشّاعر ؛ لأنّه قد قال : وإنّما يُريدُ و (إمّا) يعني الشّاعر ، وأمّا قوله : لا يجوزُ إلقاء (مَاْ) من (إمّا) إلّا في غاية الضرورة ، فكذا قال سيبويه : إنّه لا يجوز إلّا في الشّعر للضرورة ، وقد وافقه على ذلك ، وليس بين القولين فرقٌ غير زيادة (غاية) ومع ذلك فالعرب تحذف من نفس الكلمة للضرورة مع زوال اللّبس ، فما بالها لا تحذف الزائد للضرورة مع زواله ؟ و (مّاْ) ها هُنا زائدة في (إنْ مَاْ) وقد دلّ على صحّة ذلك وجوازه في الشّعر [1] .

وأمّا قوله : إنّ التّكرار يلزمها ، فليس الأمرُ على ذلك ، لأنّ الأولى إنّما هي زائدة ليُبادر إلى المُخاطب بأنّ الكلام مبنيٌّ على الشّك أو التّخيير ، والعمل على الثّانية ، والأولى زائدة ، وليست تُوجب في الكلام معنى غير معنى الثّانية وسبيلها في ذلك سبيل (لا) إذا قلت : ما قام لا زيدٌ ولا عمروٌ ، فإن شئت أكّدت النّفي وزدت (لا) أوّلاً ، وإن شئت حذفتها إلّا أنّ الحذف في (لا) الأولى أكثر في كلامهم منه في (إمّا) ولا أعلمُ أحداً من النّحويين المتقدّمين يمتنع من إجازة حذفها في قولك : خذ الدّرهم وإمّا الدّينار ، وجالس زيداً وإمّا عمراً ، فقياسها ما ذكرت لك في (لا) والكلام لا يلتبس بطرحها ، ومعناها بنقصانها كمعناه بزيادتها ، فما الذي منع مع هذا كلّه من تجويز طرحها ؟ وقد يُطرح في الكلام ما هو الأولى بالإثبات منها ، ومعناه يؤول إلى معنى (أو) و (أو) لا تأتي مُكرّرة ، فإذا قلت : جالس إمّا زيداً وإمّا عمراً فمعناه كمعنى جالس زيداً أو عمراً ، وكذلك إذا كانت شكّاً [2] .

المسألة الثّلاثون [3] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في بابٍ ترجمته : (هذا باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأوّل إلّا أنّها تعطف الاسم هنا على ما لا يكون مابعده إلّا رفعاً على كلّ حال) [4] .

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 94 - 95 .
(2) المرجع السّابق نفسه 95 - 96 .
(3) المرجع السّابق نفسه 100 .
(4) سيبويه : الكتاب 1 / 299 .
(5) المرجع السّابق 1 / 303 - 304 .

قال سيبويه : " وزعموا أنّ ناساً يقولون : كيف أنت وزيداً ، وما أنت وزيداً ، وهو قليلٌ في كلام العرب ولم يحملوا الكلام على (مّاْ) ولا (كَيْفَ) ولكنّهم حملوه على الفعل ، على شيءٍ لو ظهر حتّى يلفظوا به لم ينْقُضْ ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على (مَاْ) و (كَيْفَ) كأنّه قال : كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد ، وما كنت وزيداً ؛ لأنّ كنت وتكون يقعان ها هُنا كثيراً ولا ينقصان ما تريد من معنى الحديث ، فمضى صدرُ الكلام وكأنّه قد تكلّم بها وإن كان لم يلفظ بها لوقوعها ها هُنا كثيراً ، لأنّهم يقولون (ما كنت) هُنا كثيراً ولا ينقض هذا المعنى ، وفي (كَيْفَ) معنى يكون ، فجرى (ما انت) مجرى (ما كُنت) كما أنّ (كَيْفَ) على معنى (يكون) " [5] .

حكى سيبويه النّصب في حرفين ، قالوا : ما أنت وعبدُ الله ، وما أنت وعبدَ الله ، وكيف أنت وعبدُ الله ، وكيف أنت وعبدَ الله ، فإذا رُفع (عبد الله) فبالعطف على (أنت) وإذا نصب بإضمار (كنت أو تكون) فيكون تقديره : كيف كنت وعبدَ الله ، وكيف تكون أنت وعبدَ الله ، وما كنت أنت وعبدَ الله ، وما تكون أنت وعبدَ الله ، على ما ذكر في جواز النّصب في الباب قبله ، وقد ردّ عليه المبرّد لفظه في تقديره النّاصب في (كيف و ما) وذلك أنّ سيبويه قدّر فقال : كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد ، وما كنت أنت وزيداً ، فقال المبرّد : ولم جعل (كيف) مختصّةً بـ (تكون) و (ما) مُختصّةً بـ (كنت) ؟ [1] .

قال السّيرافي : لم يذهب سيبويه إلى اختصاص (كيف) بالمستقبل و (ما) بالماضي ، وإنّما أراد التّمثيل على الوجه الذي يُمكن أن يُمثّل به وبيّن هذا بقوله : كأنّه قال : والتّمثيل بحدٍّ لا يُتجاوزُ ، وإنّما جاز عنده في (كيف وما) في لغة من حكى عنه ذلك ، وهم ناسٌ من العرب ، لأنّ (كنت و تكون) يقعان ها هُنا كثيراً وما كثُر في الكلام حُذفَ تخفيفاً كأنّه قد نُطَق به [2] .

استدرك المبرّد على سيبويه بقوله : ومن ذلك قوله في باب يلي هذا الباب : إذا قلت : ما أنت وزيداً ؟ فإنّما معناه ما كنت ، فإذا قلت : كيف أنت وزيداً ؟ فإنّما معناه : كيف تكون ، فذكر أنّ (ما) لا يكون بعدها في النيّة إلّا الفعل الواجب ولا يكون بعد (كيف) في النيّة إلّا ما لم يقع ، ولا أرى هذا في القياس إلّا سواء ، لأنّ حروف الاستفهام إذا كُنّ للفعل فإنّما نضمر فيهنّ على قدر ما كان ظاهراً ، وأنت قد تقول ، ما تكون وزيداً ، وما تصنع وزيداً ؟ كما أقول : ما صنعت وزيداً ؟ وأقول : كيف كنت وزيداً ؟ كما أقول : كيف تكون وزيداً ؟ فالماضي والمستقبل فيهما سواء في القياس [3] .

---

(1) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 2 / 198 - 199 .
(2) المرجع السّابق 2 / 198 - 199 .
(3) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 100 - 101 .
(4) المرجع السّابق 101 .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : أمّا تمثيله الفعل في الماضي والاستقبال مع حروف الاستفهام إذا كانت استفهاماً على الباب مجرّدة ، فهو كما قال يقع بعدها الماضي والمستقبل ، وإنّما وقع عليه الغلط لأنّ هذه الحروف وإن كانت في الأصل للاستفهام ، فقد تدخلها معانٍ غير استفهام نحو ما ذكر سيبويه في هذه المسألة ، أمّا إذا قلت : ما أنت وزيداً ؟ فهذا كلامٌ قد دخل معناه الإنكار وإن كان على لفظ الاستفهام وإنّما يُنكر عليه ما قد فعل ، ولذلك قال سيبويه : إنّ معنى : ما أنت وزيداً : ما كنت ، فأنكر عليه ما قد فعل ، ولا يجوز إذا دخله هذا المعنى من الإنكار أن يُتأوّل على الاستقبال ، وإذا قلت : كيف أنت وزيداً ؟ وأنت مُستفهمٌ ، فإنّما تسأله عن أمرٍ لم يستقرّ عندك ، فهو مُستأنفٌ محمولٌ على (يكون) وسبيل الكلام إذا أدخلته معاني ليست من أصله ، فهذا معنى قول سيبويه في : ما أنت وزيداً ؟ بمعنى الماضي [4] ويتّضح جليّاً في نص ابن ولّاد السّابق عنايته بالمعنى دون اللّفظ في قوله : (وإنّما وقع عليه الغلط ، لأنّ هذه الحروف وإن كانت في الأصل للاستفهام فقد تدخلها معانٍ غير استفهام) ، وقوله أيضاً : (ولا يجوزُ إذا دخله هذا المعنى من الإنكار أن يُتأوّل على الاستقبال) .

ثالثاً : **قضيّة المعنى والإعراب** :

إنّ الإعراب جانبٌ من الجوانب المهمّة في لغتنا العربيّة ، وهوخاصّةٌ من خصائص هذه اللّغة المتميّزة عن بقيّة لغات العالم ، فأنت لا ترى أثراً من آثار هذه الظّاهرة في لغةٍ ما حتّى في أخوات العربيّة السّاميّات فلا ترى في العبريّة ولا في السريانيّة ولا في الحبشيّة ولا في الآراميّة شيئاً يُقالُ له الإعراب إلّا إشاراتٍ قليلة جدّاً في بعضها كالعبريّة ، وقضيّة الإعراب وأثره في المعنى في اللّغة العربيّة من القضايا التي شغلت علماء هذه اللّغة قديماً وحديثاً ، وذهبت آراؤهم فيها مذاهب شتّى ، فمنهم من يرى أهميّة الإعراب وأثره في المعنى ، ومنهم من لا يرى أهميّة له في الجملة وإنّما يأتي من باب تزيين الجملة أو تعاقُب الحركات لا غير [1] .

وممّا لا شكّ فيه أنّ الإعراب هو فرع المعنى ، فاللّغة العربيّة ذات حسٍّ يتأثّر معناها بما يدخل الكلمات والأساليب ممّا يكشف عن المعاني ، فالنّحوي يلمس المعنى من غير أن يُصرّح به بل يلفتُ إليه بالإعراب ، ففي مثل قولك : يسّر اللهُ ، بدل أن تقول : إنّ لفظ الجلالة هو فاعلُ التّيسير ، استغنيت عن ذلك برمزٍ صغير اصطلح عليه النُّحاة وهو الضمّة التي في آخر لفظ الجلالة ، وفي ذلك توفيرٌ للوقت والجهد ، وهذا اصطلاحٌ مُوحّدٌ بأقلّ إشارة ، وقولنا : سجّل الطّالبُ البحثَ ، استغنينا بالفتحة عن عبارة : إنّ البحث قد وقع عليه التّسجيل ، والذي أرشدنا لذلك هو (سجّل والطّالب) فهما أصلٌ في إيجاد العلامة والمرشد إلى المعنى [2] .

---

(1) انظر : السيوطي : الأشباه والنّظائر 1 / 170 - 174 .
(2) عبد العزيز عبده أبو عبد الله : الإعراب وأثره في المعنى عند النّحويين ونظريّة العامل 31 - 32 .
(3) سورة الكهف : آية (23) .
(4) ياقوت الحموي : معجم الأدباء 13 / 177 .

وفي مجالس العلماء ومناظراتهم في حلقات الدّرس أو في حضرة الخلفاء شواهد على أنّهم كانوا يعلمون أنّ الإعراب قد يوجه المعنى ويؤثّر فيه ، إذ كانوا يديرون عليه ويربطون به بعض مسائل الفقه وأحكام التّشريع ، رُوي أنّ الكسائي سأل أبا يوسف في حضرة الرّشيد حين ذمّ النّحو : ما تقولُ في رجلٍ قال لرجلٍ : أنا قاتلُ غلامِك ، وقال له الآخر : أنا قاتلٌ غلامَك بالتّنوين ، أيُّهما كنت تأخذ به ؟ فقال أبو يوسف : آخذهما جميعاً ، فقال له الرّشيد : أخطأت وكان له علمٌ بالعربيّة ، فاستحيا وقال : كيف ذلك ؟ قال الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال : أنا قاتلُ غلامِك ، بالإضافة ؛ لأنّه فعل ماضي ، وأمّا الذي قال : أنا قاتلٌ غلامَك بالنّصب فلا يؤخذ ؛ لأنّه مُستقبل لم يكن بعد ، كما قال الله عزّ وجلّ : " وَلَاْ تَقُوْلَنَّ لِشَيءٍ إِنِّيْ فَاْعِلٌ ذَلِكَ غَدَاً إِلَّاْ أَنْ يَشَاْءَ اللهُ " [3] ، فلولا أنّ التّنوين مُستقبلٌ ما جاز فيه (غداً) [4] .

عقد ابن جنّي باباً في تجاذب المعاني والإعراب فقال : " هذا موضعٌ كان أبو علي – رحمه الله – يعتاده ويلمُّ كثيراً به ، ويبعث على المراجعة له وإلطاف النّظر فيه وذلك أنّك تجد في كثيرٍ من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى مُتجاذبين ، هذا يدعوك إلى أمرٍ وهذا يمنعك منه ، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب " [1] .

استدلال ابن ولّاد بقضيّة المعنى والإعراب في ردّه على المبرّد :

أولى ابن ولّاد جانب المعنى كثيراً في ردّه على المبرّد ، واعتمده في التّرجيح بين إعرابٍ وآخر فلا يكون الإعراب عنده مستقيماً إلّا إذا استقام المعنى ، بغض النّظر عن الصّناعة النّحويّة التي رُبّما قدّمها بعض النُّحاة على المعنى واعتسف العبارة وأوّلها حتّى تستقيم الصّناعة لديه ، والمسائل التي تدلُّ على عناية ابن ولّاد بجانب المعنى كثيرة ، وقد بلغ عددها خمس عشرة مسألة ، وقد بيّنت ذلك في الجدول رقم (6) في نهاية هذا المبحث [2] ، ومن هذه المسائل :

---

(1) ابن جنّي : الخصائص 3 / 255 .
(2) انظر : البحث 174 .
(3) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 48 . وانظر البحث 152 .
(4) سيبويه : الكتاب 1 / 34 .
(5) سورة النّساء : آية (79) . وسورة الفتح : آية (28) .
(6) هذا البيت غير موجود في ديوان الفرزدق ، انظر : حاشية الكتاب لسيبويه 1 / 39 .
(7) سيبويه : الكتاب 1 / 38 - 39 .
(8) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 1 / 280 .
(9) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 48 .

المسألة الرّابعة [3] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في باب ترجمته : (الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين) [4] ، قال سيبويه : " وكما تقول : نُبِّئتُ زيداً يقول ذاك ، أي : عن زيدٍ ، وليست (عن وعلى) ها هُنا بمنزلة الباء في قوله : " وَكَفَى بِاَللهِ شَهِيْدّاً " [5] ، وليس بزيدٍ ، لأنّ (عن وعلى) لا يُفعل بها ذاك ولا بـ (مِنْ) في الواجب ، قال الفرزدق [6] :

نُبِّئتُ عَبْدَ اللهِ بِاَلْجَوِّ أَصْبَحَتْ * * * كِرَاْمَاً مَوَاْلِيْهَاْ لَئِيْمَاً صَمِيْمُهَاْ " [7]

قول سيبويه : نُبِّئتُ زيداً ، في معنى : نُبِّئتُ عن زيدٍ ، حُذف حرف الجرّ منه فانتصب (زيد) على المفعول واستشهد لذلك بقول الفرزدق : (نُبِّئتُ عبدَ الله ....) وقد أنكر قومٌ هذا فقالوا : نُبِّئتُ زيداً فعل كذا ، بمعنى : أُعلمتُ زيداً فعل كذا ، ونحن إذا قلنا : أعلمته زيداً قائماً ، فليست (عن) مُقدّرة وكذلك هي غير مُقدّرة في قولك : نُبِّئتُ زيداً [8] .

استدرك المبرّد على سيبويه بقوله : وقال في هذا الموضع : (نُبِّئتُ زيداً) أي عن زيدٍ ، وليس كذلك لأنّ نبأتُ زيداً معناه : أعلمتُ زيداً ، وإن قال قائلٌ : نُبِّئتُ عن زيد ، فإنّما وضعه موضع (حُدّثتُ) فمبني على ضربين لا يُحملُ الكلام إلّاعلى وجهه [9] .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : وجميع ما يجوز من هذا الباب فيما ينتصب ويرتفع على إضمار فعل يُفسّره الظّاهر مبني من جملة واحدة كقولك : أزيداً ضربته ؟ فلو حذفت الهاء لتسلّط الفعل فعمل فقلت : أزيداً ضربت ؟ ولا يكون ذلك من جملتين ، ولو جاز إعمال الاسم الآخر في الاسم المُعرّض للفعل الأوّل لجاز إدخال عامل على عامل ، ولجاز على هذا أن تقول : حلفتُ بزيدٍ لأمُرّنّ ، على أن تكون الباء مُتعلّقة بـ (لأمُرّنّ) وهذا خطأ من غير وجه ، ولا يكون حينئذٍ ها هُنا فرقٌ بين المحلوف به والمحلوف عليه ، لأنّ الباء يُحتمل أن تكون مُتعلّقة بـ (حلفتُ) فيكون ما يليها مُقسماً به لا عليه ، ألا ترى أنّك تقول : حلفتُ على زيدٍ ، وحلفتُ بزيدٍ ، فيختلف المعنى ، ومن الدّليل على أنّ الباء مُتعلّقة بـ (حلفتُ) لا بـ (مررتُ) قولك : حلفتُ بزيدٍ (لأمرّنّ به) ، وحلفتُ على زيدٍ لأمرّنّ به ، فلو كانت الباء مُتعلّقة بـ (مررتُ) لم تقل : به ، لأنّ الفعل لا يتعدّى ببائن ، ألا ترى أنّك إذا قلت : بزيدٍ مررتُ ، استغنيت عن أن تقول : به ، وكذلك إذا قلت : أزيداً مررت به ؟ لم تأتِ بالباء في (زيد) [1] ، واهتمام ابن ولّاد بالمعنى في ردّه على المبرّد في نصّه السّابق واضحٌ وجلي ، فقد كان يعني بالمعنى ويراعيه ويعتمده في بيان الموقع الإعرابي للكلمة .

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : النتصار لسيبويه على المبرّد 50 - 51 .
(2) المرجع السّابق 51 .
(3) سيبويه : الكتاب 1 / 45 .

المسألة الخامسة [2] :

استدرك المبرّد على سيبويه في باب : (هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحدٍ) [3] ، قال سيبويه : " وقد يكون لـ (كان) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه ، تقول : قد كان عبدُ الله ، أي : قد خُلق عبدُ الله ، وقد كان الأمرُ ، أي : وقع الأمرُ ، وقد دام فلانٌ ، أي : ثبت ، كما تقول : رأيتُ زيداً ، تريدُ رؤية العين ، وكما تقول : أنا وجدته ، تريدُ وُجدان الضّالة ، وكما يكون (أصبح ، وأمسى) مرّةً بمنزلة (كان) ومرّةً بمنزلة قولك : استيقظوا وناموا وقال عمر بن شاس [4] :

بَنِيْ أُسْدٍ هَلْ تَعْلَمُوْنَ بَلَاْءَنَاْ * * * إِذَاْ كَاْنَ يَوْمَاً ذَاْ كَوَاْكِبَ أَشْنَعَا " [5]

أراد سيبويه أنّ (كان) لها ثلاثة معانٍ ، أحدها : تدخل على مبتدأ وخبر فتفيد فيها زماناً محصّلاً أو نفياً أو انتقالاً أو دواماً ، كقولك : كان زيدٌ عالماً ، وكان الأصلُ : زيدٌ عالمٌ ، فدخلت (كان) لتوجب أنّ ذلك في زمانٍ ماضٍ ، وكذلك : يكون زيدٌ منطلقاً ، والمعنى الثّاني من معاني (كان) : أن تكون في معنى حدث ووقع ، كقولنا : كان الأمرُ ، أي : حدث والوجه الثّالث : أن تكون زائدة ، وليس معنى زائدة أنّ دخولها كخروجها ، وإنّما يعني بذلك أنّه ليس لها اسمٌ ولا خبرٌ ، ولا هي لوقوع شيءٍ مذكور ، ولكّنها دالّةٌ على زمانٍ وفاعلها مصدرها ، وذلك قولك : زيدٌ كان قائمٌ ، وزيدٌ قائمٌ كان ، تريدُ ذلك الكون ، وقد دلّت (كان) على الزّمان الماضي ، لأنّك لو قلت : زيدٌ قائمٌ ، ولم تقل (كان) لوجب أن يكون ذلك في الحال وأمّا قول الشّاعر : " إِذَاْ كَاْنَ يَوْمَاً ذَاْ كَوَاْكِبَ أَشْنَعَا " فهو يُريدُ : إذا كان اليومُ يوماً ذا كواكب أشنعا وإنّما أضمر لعلم المُخاطب ، ومعناه : إذا كان الذي يقع فيه القتال ، وبعض العرب يقول : إذاكان يومٌ ذو كواكب أشنعاً ، فيجعل (كان) بمعنى (وقع) ويجعل (أشنعاً) على الحال [1] .

استدرك المبرّد على سيبويه بقوله : ومن ذلك قوله في باب كان وأخواتها قال : " وقد يكون لـ (كان) موضع آخر يقتصر فيه على الاسم ، تقول : قد كان عبدُ الله ، أي : خُلق ، وقد كان الأمرُ ، أي : وقع ، واحتجّ بقول الشّاعر : إِذَاْ كَاْنَ يَوْمَاً ذَاْ كَوَاْكِبَ أَشْنَعَا ، ولا حُجّة له في هذا لو رفع لأنّ (أشنعاً) خبر ، وتكون (كان) مُتعديّة [2] .

---

(4) هو : أبوعرار عمرو بن شأس الأسدي شاعر مخضرم شهد القادسيّة . انظر ترجمته : ابن قتيبة : الشعر والشّعراء 1 / 425 .

(5) سيبويه : الكتاب 1 / 46 - 47 .

(1) انظر : أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 1 / 296 - 303 .

(2) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 51 - 52 .

(3) سورة الكهف : آية (5) .

(4) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 52 - 53 . ويُنظر في هذه المسألة أيضاً : أبو علي الفارسي : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديّات ، دراسة وتحقيق : صلاح الدّين عبد الله السنكاوي النّاشر / وزارة الأوقاف والشؤون الدّينيّة العراق ، ص 545 . والأعلم الشنتمري : النّكت في تفسير كتاب سيبويه 1 / 270 .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : روى سيبويه هذا البيت على وجهين : إذَاْ كَاْنَ يَوْمَاً ذَاْ كَوَاْكِبَ أَشْنَعَا ، فأضمر (اليوم) في (كان) كأنّه قال : إذا كان اليومُ يوماً ذا كواكب أشنعا وزعم أنّ بعضهم يرويه : إذَاْ كَاْنَ يَوْمٌ ذُو كَوَاْكِبَ أَشْنَعَا ، ومعنى (كان) في الوجهين معنى (وقع) و (يوماً) منصوب على الحال ، لأنّ الاسم المنكور لمّا كان يجوز أن يكون حالاً صلُح أن يقع في موضع الحال ، تقول : جاء زيدٌ رجلاً صالحاً ، ومثله قول الله عزّ وجل : " كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاْهِهِمْ " [3] ، والتّقدير : كبرت الكلمةُ كلمةٌ خارجةً ، والوجه الآخر الذي وقع فيه يومٌ ذو كواكب ، فهذا أيضاً على (وقع) و (أشنعا) حال ، فأمّا قول المُبرّد : إنّه ينصب (أشنعا) على أنّه خبر (كان) فهو غلط ، لأنّه لم يخبر بـ (كان) ها هُنا عن أمرٍ ثابت مُستقر به ، ألا ترى أنّك إذا قلت : كان اليوم الذي تعلم عظيماً ، فقد أخبرت عن (يوم واقع معلوم) قال والشّاعر لم يُرد هذا ، إنّما أراد به : إذا وقع يومٌ هذه حاله فعل وصنع ، ولم يخبرنا عن أمرٍ واقع ، لأنّ (إذا) في معنى الجزاء و (يوم) زمان يحدث ، ولم يُخالفه المبرّد أنّ هذا الوجه قسمٌ من أقسام (كان) ولا في أنّ الشّاهد يحتمل ذلك وإنّما فسّر البيت على ما رآه مُحتملاً غيره ، وعلى انّه ليس بشاهدٍ قاطعٍ على المعنى الذي اراده سيبويه دون غيره ، لمّا رأى (اشنعا) منصوباً ، وكان غيره مُحتملاً ان يكون خبراً لا حالاً ، ولعمري لو أخبر به عن أمرٍ مُستقر ثابت ، ولكنّه أخبر به عن أمرٍ يُمكن حدوثه وفيه حرف الشركة ، فمن ها هُنا جعله سيبويه حالاً ولم يجعله خبراً [4] .

المسألة الثّانية والعشرون [1] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في بابٍ ترجمته : (هذا باب الصّفة المُشبّهة بالفاعل فيما عملت فيه) [2] ، قال سيبويه : " وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعولٍ ولم يقو قوّة غيره ممّا قد تعدّى إلى مفعولٍ ، وذلك قولك : امتلأتُ ماءً ، وتفقّأتُ شحماً ، ولا تقول : امتلأتُهُ ، ولا تفقّأتُهُ ، ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يُقدّم المفعول فيه فتقول : ماءً امتلأتُ ، كما لا يُقدّم المفعول فيه في الصّفة المُشبّهة ، ولا في هذه الأسماء ، لأنّها ليست كالفاعل ، وذلك لأنّه فعلٌ لا يتعدّى إلى مفعول ، وإنّما هو بمنزلة الانفعال ، لا يتعدّى إلى مفعول ، نحو : كسرتُهُ فانكسر ، ودفعته فاندفع ، فهذا النّحو إنّما يكون في نفسه ولا يقع في شيءٍ ، فصار امتلأتُ من هذا الضّرب ، كأنّك قلت : ملأني فامتلأتُ ، ومثله : دحرجته فتدحرج ، وإنّما أصله : امتلأتُ من الماء ، وتفقّأتُ من الشّحم ، فحُذف هذا استخفافاً ، وكان الفعل أجدر أن يتعدّى إن كان هذا ينفذ وهو – في أنّهم ضعّفوه – مثله " [3] .

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 85 .

أراد سيبويه في مثل قولك : تفقّأتُ شحماً ، أنّ (تفقّأتُ) قد يكتفي بنفسه ، فيُقالُ : تفقّأتُ ، ويُسكت عليه ، غير أنّ التّفقُّؤ يكون من أشياء ، فصار (تفقّأتُ) بمنزلة (عشرين) لأنّك تتفقّأ من أشياء كثيرة فلمّا كان إبانة العشرين بنكرة الجنس على طريق التّمييز ، وجب أن يكون إبانة التّفقّؤ بنكرة على طريق التّمييز ، ولا يجوز إدخال الألف واللّام ، ولا التّقديم ولا الإضمار في ذلك عند سيبويه ، لا يجوز أن تقول : شحماً تفقّأتُ ، ولا : عرقاً تصبّبتُ ، ولا : تصبّبتُ العرقَ ولا : عرقٌ تصبّبتُهُ ، كما لم يجز في (العشرين) ومن أبواب التّمييز شئٌ من ذلك [4] ، وزعم المازني وأبو العبّاس المبرّد أنّه يجوز تقديم التّمييز في هذا الباب ، فتقول : عرقاً تصبّبتُ ونفساً طبتُ وشحماً تفقّأتُ ، واحتجّوا لذلك بأن قالوا : العامل في التّمييز شيئآن : أحدهما : اسمٌ جامد والآخر : فعلٌ مُتصرّف ، فالاسم الجامد نحو (العشرين درهماً) و (أفضلُ منك أباً) ، وهذا الضّرب لا يجوز تقديم التّمييز فيه على الاسم المُميّز والضّرب الثّاني : وهو ما كان العامل فيه مُتصرّفاً وذلك كـ (تفقّأتُ شحماً) وقالوا هذان الضّربان في التّمييز يشبهان الحال وذلك أنّ العامل في الحال على ضربين : فعلٌ مُتصرّف ، وشئٌ في معنى فعل غير مُتصرّف ، فما كان فعلاً مُتصرّفاً جاز التّقديم فيه والتّأخير كقولك : قام زيدٌ ضاحكاً وضاحكاً قام زيدٌ ، وما كان العامل فيه معنى الفعل ، لم يجز تقديم الحال عليه وذلك قولك : هذا زيدٌ قائماً ، وخلفك زيدٌ قائماً ، ولا يجوز : قائماً هذا زيدٌ ، وقائماً خلفك زيدٌ ، واحتجُّوا في ذلك أيضاً ببيتٍ أنشدوه وهو قول الشّاعر[5] :

أَتَهْجُرُ سَلْمَىْ لِلْفِرَاْقِ حَبِيْبَهَاْ * * * وَمَاْكَاْنَ نَفْساً بِاَلْفِرَاْقِ يَطِيْبُ

أراد الشّاعر : وما كان يطيبُ نفساً بالفراقِ ، وكأنّ الحُجّة لسيبويه في ذلك أنّ هذه الأشياء المنصوبة قد كانت فاعلة نُقل عنها الفعل ، فجُعل الأوّل في اللّفظ ، ولو نصبناها وقدّمناها لأوقعناها موقعاً لايقع فيه الفاعل ، لأنّ الفاعل متى تقدّم الفعل لم يرتفع به ، وكذلك إذا قدّمناه لم يصح أن يكون في تقدير فاعل نُقل عنه الفعل ، إذ كان موضعاً لا يقع فيه الفاعل ، ووجه ثانٍ وهو أنّ هذا الباب لا يعمل إلّا في نكرة ، فهو أضعف من باب الصّفة المُشبّهة باسم الفاعل ، فلمّا كانت الصّفة المُشبّهة باسم الفاعل لا يجوز تقديم ما عملت فيه عليها ، كان هذا أحرى بالامتناع من ذلك [1] .

---

(2) سيبويه : الكتاب 1 / 194 .
(3) المرجع السّابق 1 / 204 - 205 .
(4) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 2 / 77 .
(5) قائله المخبّل السّعدي ، واسمه ربيع بن ربيعة بن مالك ، ويُقالُ إنّه لأعشى همدان ، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله ونُسب لقيس بن الملوّح العامري . انظر : ابن جنّي : الخصائص 2 / 384 . و ابن يعيش : شرح المفصّل للزمخشري 2 / 73 .
(1) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 2 / 77 - 78 .
(2) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 86 .
(3) يُنظر : أبو العبّاس المبرّد : المقتضب 3 / 36 . و ابن عصفور الإشبيلي : شرح جُمل الزّجّاجي ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : فوّاز الشّعّار وإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب ، النّاشر / محمّد علي بيضون دار الكتب العلميّة بيروت لبنان ،

استدرك المبرّد على سيبويه بقوله : زعم أنّه لا يقول هُنا : شحماً تفقّأتُ ، ولا : عرقاً تصبّبتُ على حدّ قوله : تصبّبتُ عرقاً ، وتفقّأتُ شحماً ، وأنّه لا يُجيز التّقديم في شيءٍ من التّمييز البتّة ، وقد أجاز في الحال التّقديم إذا كان العاملُ فعلاً ، وإنّما عنده وعند غيره بمنزلة التّمييز ، فيلزمه على هذا أن يُجيز تقديم التّمييز إذا كان العامل فعلاً ، وإلّا ترك قوله في الحال ، وأبو عثمان المازني يُجيزُ التّقديم إذا كان العاملُ فعلاً ، وجاء في الشّعر تصديق هذا القياس وهو قوله :

أَتَهْجُرُ سَلْمَىْ لِلْفِرَاْقِ حَبِيْبَهَاْ * * * وَمَاْكَاْنَ نَفْساً بِاَلْفِرَاْقِ تَطِيْبُ [2]

ذهب بعضُ الكوفيين إلى جواز تقديم التّمييز إذا كان عامله فعلاً ، ووافقهم على ذلك المازني والمبرّد من البصريين ، وذهب أكثرُ البصريين إلى أنّه لا يجوز [3] .

ردّ ابن ولّاد على المبرّد بقوله : وإنّما منع سيبويه تقديم التّمييز في هذه المسألة وأشباهها ؛ لأنّ لفظها جاء على غير معناها ، وذلك أنّ اللّفظ لفظ المفعول وهو في المعنى فاعل ، لأنّك إذا قلت : زيدٌ حسنٌ وجهاً ، فالحسن في المعنى للوجه ، وكذلك تصبّبتُ عرقاً ، إنّما التّصبُّب في المعنى للعرق ، فلمّا كان معناه على غير لفظه ، لم يجز تصرّفه وكان أصعب ممّا لفظه على معناه ، ولم يمنع سيبويه من إجازة ذلك في الشّعر فيكون هذا البيت حُجّةً عليه ، بل ليس يُوجد كثيراً في الشّعر ، وأمّا قوله : إنّه ترك قياسه في الحال ؛ لأنّه شبّه الحال بالتّمييز ، فليست الحال مُشبّهة للتّمييز في كُلِّ حال وإنّما شبّهها به في أنّ الحال لا تكون إلّا نكرة ، كما أنّ التّمييز لا يكون إلّا نكرة ، وإلّا فالحال مُخالفٌ للتّمييز في معانٍ كثيرة أحدها ما ذكرناه من أنّ معناها على لفظها ، والفعل العامل فيها لفاعله لا لها ، وليس هو في التّمييز كذلك فعمل الفعل فيها أقوى من ذلك ، فجاز تقدّمها ، ولو كان الفعل المُتعدّي إلى التّمييز يجري مجرى الأفعال التي تعمل في الحال والمفعولين في القوّة والتّصرّف لجاز أن نقدّمه مع أسماء الفاعلين منها وهي الصّفات كما قدّمنا المفعول مع أسماء الفّاعلين في الباب الآخر فنقول : هو وجهاً حسنٌ ، وهو عرقاً تصبّب ، إذ كُنّا نقول : هو زيدٌ ضاربٌ ، وهو مُسرعاً راكبٌ [1] .

طبعة (11) 1419 هـ ، 1998 م ج2 / 283 - 284 . وابن السّراج : الأصول في النّحو 1 / 223 - 224 وديوان المخبّل السّعدي 124 . وابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف 828 .

المسألة الخامسة والخمسون [2] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في بابٍ ترجمته : (هذا باب ما ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة ، انتصابه إذا صار ما قبله مبنيّاً على الإبتداء) [3] ، قال سيبويه : " وقال الخليل : إنّ من أفضلهم كان زيداً على إلغاء (كان) وشبّهه بقول الشّاعر وهو الفرزدق [4] :

فَكَيْفَ إِذَاْ رَأَيْتَ دِيَاْرَ قَوْمٍ * * * وَجِيْرَاْن لَنَاْ كَاْنُوْاْ كِرَاْم " [5] .

ذكر سيبويه أنّ كان تأتي زائدة ليس لها اسمٌ ولا خبرفي الكلام المذكور ودلّل على ذلك بقول الخليل : إنّ من أفضلهم كان زيداً ، على إلغاء (كان) ، وذكر كذلك قول الفرزدق : " وَجِيْرَاْن لَنَاْ كَاْنُوْاْ كِرَاْم " ولكن زعم المبرّد أنّ (كانوا) في البيت لها اسمٌ وخبر ، واسمها الواو التي فيها ، وخبرها (لنا) التي قبلها ، كأنّه قال : وجيران كانوا لنا ، ولكن الأظهر هو قول الخليل : (لنا) من صلة (جيران) و (كانوا) دخولها غير مُغيّر للكلام ، كأنّه قال : وجيران لنا كرامٌ وأدخل (كانوا) وجعل فيها ضمير الجيران ، كما يُجعل في الموحّدة ضمير ما جرى ذكره في معنى : كان الأمرُ وخُلق ولا تدخل شيئاً من الكلام في اسم لها ولا خبر [6] .

استدرك المبرّد على سيبويه بقوله : وممّا أصبناه في العاشر ، من ذلك قوله في بابٍ ترجمته : هذا باب ما ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة ، قال : وقال الخليل : إنّ من أفضلهم كان زيداً ، على إلغاء (كان) ، وشبّهه بقول الشّاعر وهو الفرزدق :

فَكَيْفَ إِذَاْ رَأَيْتَ دِيَاْرَ قَوْمٍ * * * وَجِيْرَاْن لَنَاْ كَاْنُوْاْ كِرَاْم

ولا حَجّة له في هذا البيت ، لأنّه يجوز أن يكون (لنا) خبر (كان) ، كانّه قال : وجيران كانوا لنا كرام ، وقد بقي المبرّد على هذا الرأي [7] .

ردّ ابن ولّاد على المبرّد بقوله : إذا كانت (لنا) من صلة (جيران) مُعلّقة بها فليس يجوز أن يكون (لنا) خبراً لـ (كان) ، ومثال ذلك أنّك لو قلت : مررتُ برجلٍ راغبٍ فينا كان ، لم يجز أن تجعل (فينا)

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 86 - 87 .
(2) المرجع السّابق 139 .
(3) سيبويه : الكتاب 2 / 147 .
(4) بيت الفرزدق في ديوانه 835 . وانظر أيضاً : أبو العبّاس المبرّد : المقتضب 4 / 116 . وعبد القادر البغدادي : خزانة الأدب 4 / 37 . و الشيخ خالد الأزهري : التّصريح على التّوضيح (شرح لأوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك لابن هشام) تحقيق : محمّد باسل عيون السُّود النّاشر / دار الكتب العلميّة بيروت لبنان ، طبعة (1) 1421 هـ 2000 م ، ج1 / 192 والأشموني : شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك 1 / 240 . والرّواية المشهورة فيه (إِذَاْ مَرَرْتَ بِدَاْرِ قَوْمٍ) .
(5) سيبويه : الكتاب 2 / 153 .
(6) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 2 / 479 - 480 .
(7) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 139 . وأبو العبّاس المبرّد : المقتضب 4 / 116 - 117 .

وهو مُعلّق بـ (راغب) خبراً عن (كان) ، وكذلك : مررتُ برجلٍ نازلٍ علينا كان ، فإن جعلت (علينا و فينا و لنا) خبراً عن (كان) فهو سوى ذلك المعنى ، ولم تكن الرغبة فينا ولا النزول علينا ولا المجاورة لنا ، وكأنّك قلت : مررتُ برجلٍ راغبٍ ، ولا تذكر فيمن رغب ، ثُمّ قلت : كان فينا ، كما تقول : كان معنا ، وكذلك نازلٌ وما أشبهه ممّا يقتضي حرفاً من الحروف ، وكأنّه قال في البيت : وجيران ، ولم يبيّن لمن هم جيران ، ثُمّ قال : كانوا لنا ، أي كانوا نملكهم ، وهذا المعنى غير ما ذهب إليه الشّاعر وهو مُتكلّفٌ [1] .

جدول رقم (6) :

قضايا النّحو	أوّلاً : نظريّة العامل	ثانياً : قضيّة اللّفظ والمعنى	ثالثاً : قضيّة : المعنى والإعراب
تصنيف المسائل وتعيينها من خلال كتاب الانتصار وذلك بذكر رقم كلّ مسألة اعتمد فيها ابن ولّاد على نظريّة العامل أو اللّفظ والمعنى أو المعنى والإعراب في ردّه على المبرّد .	**(4) (49)**	**(4) (5) (11) (17) (20) (22) (24) (27) (30) (32) (33) (34) (35) (38) (39) (42) (43) (45) (48) (49) (51) (52) (53) (54) (56) (59) (60) (63) (64) (65) (66) (67) (68) (75) (76) (80) (82) (83) (89)**	**(4) (5) (17) (19) (20) (22) (32) (33) (39) (42) (55) (64) (66) (67) (68)**
عدد المسائل	**(2) مسألتان**	**(39) مسألة**	**(15) مسألة**

يجد المتتبّع لتصنيف المسائل في الجدول أعلاه أنّ المسائل التي استدلّ فيها ابن ولّاد بنظريّة العامل مسألتان اثنتان فقط ، الأولي منهما مسألة خلافيّة بين مدرستي البصرة والكوفة ، وهذا يدلُّ على أنّ المبرّد في تفكيره النّحوي يدور في فلك المدرسة البصريّة سوى أنّه نبّه على مواضع السؤال كما أشار إلى ذلك ابن ولّاد الذي تتضح ميوله إلى مدرسة البصرة فموقفه من العامل لا يختلف عن موقف سيبويه ومن سار على نهجه .

كذلك يجد المتتبّع أنّ المسائل التي استند فيها ابن ولّاد على قضيّة اللّفظ والمعنى كثيرة بلغت تسعاً وثلاثين مسألة ، وخمس عشرة مسألة استند فيها كذلك على قضيّة المعنى والإعراب ، ممّا يدلُّ على أنّه كان في بعض مسائله يعتمد على المعنى لا الإعراب فالمعنى هو الرّائد والحكم عنده ، فإذا ما دار الأمر بين مقتضيات الصناعة النّحويّة وبين المعنى فإنّه يلتزم المعنى في التّرجيح ، وذلك بتقديره للإعراب على تفسير المعنى .

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 140 . يُنظر أيضاً في هذه المسألة : أبو على الفارسي : المسائل البصريّات875 - 876 . والأعلم الشنتمري : النّكت في تفسير كتاب سيبويه 523 . وابن هشام : مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب 316 . وعبد القادر البغدادي : خزانة الأدب 4 / 37 . وابن مالك : شرح الكافية الشّافية 421 .

المبحث الثّاني

تطبيق ابن ولّاد لقضيّة المنطق في النّحو
وقضيّة المعياريّة والوصفيّة

أوّلاً : **قضيّة المنطق في النّحْو** :

نشأ النّحو العربي نشأة عربيّة خالصة بعيداً عن المنطق الأرسطي ، وذلك لأنّ من اهمّ عوامل نشأته خدمة النّص القرآني فكان من المستبعد في مرحلة نشأته الأولى أن يأخذ علماء اللّغة بمنطق اليونان وعلومهم عامّة لأنّها كانت تمتزج بالإلهيات والديانة اليونانيّة التي تخالف الدّين الإسلامي ، ثُمّ إنّ الأدلّة النقليّة تنفي تأثر اللغويين الأوائل بمنطق أرسطو حتّى مجئ القرن الرّابع الهجري فقد أسّس المأمون بيت الحكمة سنة 215 هـ ، ومنذ ذلك التأريخ بدأت الترجمة من السريانيّة واليونانيّة إلى العربيّة ، وكان النّحو في تلك الفترة قد بلغ مكانة عظيمة فقد أرسى علماء العربيّة الأوائل كالخليل وسيبويه والكسائى والفرّاء أسس معالمه قبل دخول المنطق والفلسفة عن طريق الترجمة إلى الديار العربيّة ، بل وتوفوا قبل ذلك بعدّة سنوات [1] .

استتطاع المفكر اليوناني أرسطو أن يُقرّب بين منطقه واللّغة اليونانيّة إن لم يكن قد جعلهما منطبقين تمام الانطباق متآلفين تمام التآلف ، وأُعجب المفكرون في الأمم الأخرى بمنطق أرسطو وحاولوا صبّ لغاتهم في تلك القوالب ، موفقين في هذا تارةً وبعيدين عن التّوفيق تارةً أخرى ، يجدون من لغتهم ما يواتيهم ويطاوعهم حيناً ويتعثّرون ويتكلّفون حيناً آخر لذلك لا نعجب حين نرى اللّغويين والنّحويين بعد القرن الرّابع الهجري قد سلكوا هذا المسلك من الرّبط بين اللّغة والمنطق الأرسطاليسي ، وأن نشهد في بحوثهم اللّغويّة من الأقيسة والاستنباط ما لا يمتُّ لروح العربيّة بصلةٍ ما ، فنُحاة العربيّة في تلك الفترة منهم من تأثّر بالمنطق الأرسطي وأُعجبوا به وترسّموا خطاه ، ولكن بعضهم نفر من مسايرة المناطقة في بحوثهم ممّا أفرز نوعاً من المساجلات والمناظرات بين أهل المنطق وبعض النُّحاة في حضرة الخلفاء والوزراء ، فالقرن الرّابع الهجري قد شهد صراعاً بين أولئك الذين أُعجبوا بعلوم اليونان وثقافاتهم إعجاباً بلغ بهم أن كانوا لا يأبهون بغيرها ولا يرون فضلاً إلّا لها ، وآخرون يرون الاقتصاد في هذا والإعتدال لا يُنكرون فضل اليونان ولكّنّهم لا يرونه كلّ الفضل فثارت لذلك بينهم المناظرات [2] .

---

(1) أبو الحسين أحمد بن فارس : الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، علّق عليه ووضع حواشيه : أحمد حسن بسج النّاشر / من منشورات محمّد على بيضون دار الكتب العلميّة ، بيروت لبنان ، طبعة (1) 1418 هـ ، 1997 م ، ص 43 .

(2) انظر : إبراهيم أنيس : من أسرار اللّغة 133 - 135 .

وخير شاهدٍ على ذلك المناظرة التي جرت في حضرة الوزير أبي الفتح الفضل بن جعفر ابن الفرات بين متّى بن يونس المنطقي وأبي سعيد السّيرافي ، قال أبو سعيد السّيرافي لمتّى : " أسألك عن حرفٍ واحدٍ هو دائرٌ في كلام العرب ، ومعانيه متميّزة عند أهل العقل ، فاستخرج أنت معانيه من ناحية منطق أرسطاطاليس الذي تدلّ به وتباهي بتفخيمه وهو الواو ، ما أحكامه ؟ وكيف مواقعه ؟ وهل هو على وجهٍ واحدٍ أو وجوهٍ ؟ فبهت متّى وقال : هذا نحوٌ والنّحو لم أنظر فيه ؛ لأنّه لا حاجة بالمنطقي إلى النّحو وبالنّحوي حاجةٌ إلى المنطق ؛ لأنّ المنطق يبحث عن المعنى والنّحو يبحث عن اللّفظ ، فإنْ مرّ المنطقي باللّفظ فبالعرض ، وإن عبر النّحوي بالمعنى فبالعرض ، والمعنى أشرف من اللّفظ واللّفظ أوضع من المعنى ، ردّ أبو سعيد بقوله : النّحو منطقٌ ولكنّه مسلوخٌ من العربيّة ، والمنطق نحوٌ ولكنّه مفهومٌ باللّغة وإنّما الخلافُ بين اللّفظ والمعنى ، أنّ اللّفظ طبيعي والمعنى عقلي ؛ ولهذا كان اللّفظ بائداً على الزّمان يقفو أثر الطّبيعة بأثرٍ آخر من الطّبيعة ؛ ولهذا كان المعنى ثابتاً على الزّمان ؛ لأنّ مستملي المعنى عقلٌ والعقل إلهي ومادّة اللّفظ طينيّة ، وكُلّ طيني مُتهافت ، فقال متّى : يكفيني من لغتكم هذه الاسم والفعل والحرف ، فإنّي أتبلّغ بهذا القدر إلى أغراضٍ قد هذّبتها لي يونانُ قال أبو سعيد : أخطأت ؛ لأنّك في هذا الاسم والفعل والحرف فقيرٌ إلى وضعها وبنائها ، على الترتيب الواقع في غرائز أهلها ، وكذلك أنت مُحتاجٌ بعد هذا إلى حركات هذه الأسماء والأفعال والحروف ، فإنّ الخطأ والتّحريف في الحركات كالخطأ والفساد في المتحركات ، وهذا بابٌ أنت وأصحابك ورهطك عنه في غفلةٍ ، وهو أن تعلم أنّ لغة من اللُّغات لا تُطابق لغة أخرى من جميع جهاتها ، ومع هذا فحدّثني عن الواو وما حكمه ؟ فإنّي أُريدُ أن أُبيّن أنّ تفخيمك للمنطق لا يُغني عنك شيئاً ، وأن تجهل حرفاً واحداً من اللُّغة التي تدعو بها إلى الحكمة اليونانيّة ، ومن جهل حرفاً واحداً أمكن أن يجهل آخر أو اللُّغة بكاملها ، وإن كان لا يجهلها كلّها وإنّما يجهل بعضها فلعلّه يجهل ما يحتاج إليه ولا ينفعه فيه علمٌ بما لا يحتاج وهذه رتبة العامّة ، أوهي رتبة من هو فوق العامّة بقدرٍ يسير ، وإنّما سألتك عن معاني حرفٍ واحدٍ فكيف لو نثرتُ عليك الحروف كلّها وطالبتك بمعانيها ؟ ومع هذا فهَهُنا مسألة علاقتها بالمعنى العقلي أكثر من علاقتها بالشكل اللّفظي ، ما تقولُ في قول القائل : زيدٌ أفضلُ الإخوةِ ؟ ، قال متّى : صحيح ، قال : أبو سعيد : فما تقولُ إن قال : زيدٌ أفضلُ إخوتهِ ؟ ، قال متّى : صحيح ، قال أبو سعيد : فما الفرقُ بينهما مع الصّحّة ؟ فبلح متّى وعصب وجنح ، فقال أبو سعيد : أفتيت على غير بصيرةٍ ولا استبانة ، فالمسألةُ الأولى جوّابك عنها صحيح وإن كنت غافلاً عن وجه صحّتها ، والمسألة الثّانية جوّابك عنها غير صحيح وإن كنت ذاهلاً عن وجه بطلانها قال متّى : بيّن ماهذا التّهجين ؟ ، قال ابو سعيد : الجماعة تعلم أنّك أخطأت فلم تدّعي أنّ النّحو إنّما ينظر في اللّفظ لا في المعنى والمنطقي ينظر في المعنى لا في اللّفظ ؟ ، هذا كان يصحُّ لو كان المنطقي يسكت ويجيل فكره في المعاني ويرتّب ما يُريد في الوهم السّيّاح ، إذ لا بُدّ له من اللّفظ الذي يشتمل على مُراده

ويكونُ طباقاً لغرضه وموافقاً لقصده ، ولتوضيح المسألة إذا قلت زيدٌ أفضلُ إخوته ، لم يجز ، وإذا قلت : زيدٌ أفضلُ الإخوةِ جاز ، والفصل بينهما إنّ إخوة زيد هُم غير زيد وزيد خارج من جملتهم ، ودليل ذلك أنّه لو سأل سائلٌ فقال : من إخوة زيد ؟ لم يجز أن تقول : زيدٌ وعمروٌ وبكرٌ وخالدٌ ، وإنّما تقول : بكرٌ وعمروٌ وخالدٌ ، ولا يدخل زيد في جملتهم ، فإذا كان زيدٌ خارجاً عن إخوته صار غيرهم ، فلم يجز أن يكون أفضل إخوته ، كما لم يجز ان يكون حمارك أفضل البقال ؛ لأنّ الحمار غير البقال ، كما أنّ زيداً غير إخوته ، فإذا قلت : زيدٌ أفضل الإخوة ، جاز ؛ لأنّه أحدُ الإخوةِ ، فالاسم يقع عليه وعلى غيره ، فهو بعض الإخوة ، ألا ترى لو قيل : مَنْ الإخوة ؟ عددته فيهم ، فقلت زيدٌ وعمروٌ وبكرٌ وخالدٌ ، فيكون بمنزلة قولك : حمارك أفره الحمير ، فلمّا كان على ما وصفنا ، جاز أن يُضاف إلى واحدٍ منكور يدلُّ على الجّنس ، فتقول : زيدٌ أفضلُ رجلٍ ، وحمارك أفره حمارٍ ، فيدلّ رجلٌ على الجنس كما دلّ الرّجال ، وكما في عشرين درهماً ومائة درهمٍ فقال ابن الفرات : ما بعد هذا البيان مزيد ولقد جلّ علم النّحو عندي بهذا الاعتبار وهذا الانقياد " [1] .

ففي مثل هذه المناظرات والمساجلات كان الانتصار فيها لأصحاب الاعتدال في غالب الأحيان أو على الأقل ظهروا لنا في تلك الرّوايات التي وصلتنا بمظهر المنتصر القوي الحجّة ، وقد امتدّ ذلك الصّراع إلى مُحيط المنطق واللّغة ، أو بعبارة أدقّ إلى قومٍ من المناطقة أرادوا النّاس في عصرهم على صبّ أساليب اللّغة العربيّة في قوالب المنطق اليوناني ، وآخرين استمدوا في بحوث العربيّة بعضاً ممّا ذكره أرسطو من مبادئ لغويّة ، ولكنّهم استمسكوا بخصائص لغة العرب ، وأخضعوا ما اقتبسوه إلى روح اللّغة العربيّة مدركين أنّ لكلّ لغة خصائصها ولا يصحّ أنْ تُقيّد العربيّة بقيود اليونانيّة ، ومثل الفريقين مثل ما قد تراه الآن بين قومٍ اقتصرت ثقافتهم على الثّقافة الغربيّة ففتنوا بها وخصُّوها بكلّ فضل ، وأرادوا حملنا على انتهاجها ، وآخرين نهلوا من الثّقافتين الغربيّة والشّرقيّة ، وأخذوا من هذه وتلك ، فاعتدلوا في أحكامهم ولم يُسرفوا في تقليد غيرهم [2] .

استدلال ابن ولّاد بقضيّة المنطق في النّحو في ردّه على المبرّد :

وابن ولاَّد أَحد المتأَثِّرين بالمنطق , ويظهرُ ذلك في تفكيره النَّحوي , وفي معالجته لبعض المسائل التي ردَّ فيها على المبرِّدُ , فانظرْ إليه في تطبيقه لقضيّة المنطق في النّحو في ردِّه على المبرِّد في بعض

---

(1) أنظر : ياقوت الحموي : معجم الأدباء 8 / 202 - 214 .
(2) إبراهيم أنيس : من أسرار اللّغة 135 - 136 .
(3) انظر : البحث 194 .
. وانظر البحث 79 و135 .46(4) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد
(5) سيبويه : الكتاب 1 / 34 .

المسائل من كتابه ، وقد بلغت المسائل التي استند فيها على المنطق خمس مسائل ، وقد بيّنت ذلك في الجدول رقم (7) في نهاية هذا المبحث [3] ومن هذه المسائل :

المسألة الثّالثة [4] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في باب ترجمته : (**الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول**) [5] ، قال سيبويه : " وقد قال بعضهم (ذهبتُ الشّام) يُشبّهه بالمبهم ، إذ كان مكاناً يقعُ عليه المكانُ والمذهبُ ، وهذا شاذٌّ ؛ لأنّه ليس في (ذهب) دليلٌ على الشّام ، وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكانِ ومثلُ : ذهبتُ الشّامَ : دخلتُ البيتَ " [1] .

ردّ المبرّد على سيبويه بقوله : ومثلُ : ذهبتُ الشّامَ : دخلتُ البيتَ ، حيث ذهب المبرّد إلى أنّ (البيتَ) مفعول به للفعل (دخل) وهو من الأفعال التي تتعدّى مرّة بحرف ومرةً أُخرى بغير حرف وقال أيضاً : " ألا ترى أنّ (دخلتُ) إنّما هو عملٌ فعلته ، وأوصلته إلى (الدّار) لا يمتنع منه ما كان مثل الدّار ، تقولُ : دخلتُ المسجدَ ، ودخلتُ البيتَ ، قال الله عزّ وجلّ : " لَتَدْخُلُنَّ المَسْجِدَ الحَرَاْمَ إِنْ شَاْءَ اللهُ " [2] فهو في التّعدّي كقولك : عمرتُ الدّارَ ، وهدمتُ الدّارَ ، وأصلحتُ الدّارَ لأنّه فعلٌ وصل منك إليها مثل : ضربتُ زيداً ، فعلى هذا تجري هذه الأفعال في المخصوص والمُبهم [3] .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : هذا معنى قول سيبويه : إنّ ذهبتُ الشّامَ مثلُ دخلتُ البيتَ ، أراد به أنّ حرف الجرِّ حُذف مع (ذهبتُ) كما أنّه حُذف مع (دخلتُ) وليس بين واحد من الأمرين وغيره فرقٌ في الأصل ، إلّا أنّ العربَ ربّما استعملت الحذف في بعض الأشياء أكثر من بعض ، فيتوهّم بذلك المتوهّم أنّ ما أُستعمِل فيه الحذف أكثر أصله التّعدّي وليس الأمرُ كذلك ، وإنّما يكون كثرةُ الحذف على قدر كثرة الاستعمال ، وربّما استعمل الشئ محذوفاً ، ولم يُتكلّم بالأصل البتّة ، فأمّا (ذهب ، ودخل) فقد أُستُعمل معهما الوجهان ، أعني حذف حرف الجرّ وإثباته ، كقولهم : دخلتُ في الدّارِ ودخلتُ الدّارَ وذهبتُ الشّامَ ، وذهبتُ إلى الشّامِ ، واستعمالهم حرف الجرّ في جميع المواضع مع (فعلتُ) وأنّه غير ممتنع معها على حالٍ يدلُّ على أنّه الأصل وأنّ الحذف فرعٌ [4] .

---

(1) سيبويه : الكتاب 1 / 35 .
(2) سورة الفتح : آية (27) .
(3) انظر : أبو العبّاس المبرّد : المقتضب 4 / 337 - 339 .
(4)46 . 47 - أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد
(5) المرجع السّابق 57 . وانظر البحث 80 .
(6) سيبويه : الكتاب 1 / 84 .

وأَثر المنطق في قول ابن ولّاد واضحٌ وصريح ، وذلك عندما ذكر الضَّابط الكلِّي وهو " أَنَّ كثرة الحذف على قدر كثرة الاستعمال " فهنا النَّزعة المنطقيَّة واضحة , فالشَّيء إذا كثر استعماله فإنَّه يكثر الحذف فيه , وهذا مشاهد في الحياة اليوميَّة , وفي الاستخدامات اللغويَّة ، وكذلك قوله : " واستعمالهم حرف الجرِّ في جميع المواضع مع فعلتُ وأَنَّه غير ممتنع معها على حالٍ يدلُّ على أَنَّه الأَصل , وأَنَّ الحذف فرعٌ " فهنا أَيضاً تتمثَّل النَّزعة المنطقيَّة ويكون تطبيقه واضحاً لقضيّة المنطق في النّحو ، وذلك عندما بيَّن الأَصل من الفرع عن طريق الاستعمال اللغوي .

المسالة الثّامنة [5] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في باب ترجمته : (ما يجرى ممّا يكون ظرفاً هذا المجرى) [6] ، قال سيبويه : " وذلك قولك : يومُ الجمعةِ ألقاك فيه ، وأقلّ يوم لا ألقاك فيه ، وأقلّ يوم لا أصوم فيه ، وخطيئة يوم لا أصيد فيه ، ومكانُكُم قمتُ فيه ، فصارت هذه الأحرف ترتفعُ بالابتداء كارتفاع (عبدالله) وصار ما بعدها مبنيّاً عليها كبناء الفعل على الاسم الأوّل ، فكأنّك قلت : يومُ الجمعة مُباركٌ ومكانُكُم حسنٌ ، وصار الفعلُ في موضع هذا " [1] ، وقال سيبويه أيضاً : " ولا يحسُن في الكلام أن تجعل الفعل مبنيّاً على الاسم ، ولا تذكر علامة إضمار الأوّل حتّى يخرج من لفظ الإعمال في الأوّل ، ومن حال بناء الاسم عليه ، وتشغله بغير الأوّل حتّى يمتنع من أن يكون يعمل فيه ولكنّه قد يجوز في الشّعر ، وهو ضعيفٌ في الكّلام " [2] .

ومعنى قوله أنّك إذا جعلت الاسم مبتدأً وجعلت الفعل خبراً فالوجه أن يظهر الضمير الذي يعود إلى الاسم ، يعني أنّه قبيحٌ أن تقول : (زيدٌ ضربتُ) لحذفك الضّمير في اللّفظ ولا بُدّ من تقديره حتّى يصحَّ أن يكون خبراً للاسم الأوّل ، ولا يصح أن يكون الفعل خبراً له ، حتّى يكون فيه ما يعود إليه ، إذن فإضمار الهاء إذا قلت : زيدٌ ضربتُ ، قبيح ولكن مع قبحه هو جائزٌ في الكّلام ، وقد أنشد سيبويه مع هذا القياس أبياتاً منها قول امرئ القيس : فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَينِ * * * فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَــوْبٌ أَجُرُّ [3]

فلم يقل الشّاعرُ (أجرّه) ولم ينصب (الثّوبَ) ، وقال النّمْر بن تولب : وسمعناه من العرب كما قال سيبويه :

فَيَــوْمٌ عَلَيـْنَا وَيَـوْمٌ لَنَــا * * * وَيَــوْمٌ نِسَــاءٌ وَيَــوْمٌ نُسَرُّ [4]

---

(1) سيبويه : الكتاب 1 / 84 .

(2) المرجع السّابق 1 / 85 .

/ 1 . وعبد القّادر البغدادي : خزانة الأدب 314 / 1(3) البيت ورد في : الأعلم الشنتمري : النُّكت في تفسير كتاب سيبويه . 380 / 1 . و أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 219 / 1 . وابن مالك : ألفيّة ابن مالك شرح بن عقيل 373 / 1 . و أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 315 / 1(4) البيت في : الأعلم الشنتمري : النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 379 - 380.

(5) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 1 / 379 - 380 .

(6) سيبويه : الكتاب 1 / 86 - 87 .

(7) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 1 / 381 - 382 .

أراد : يومٌ نساءُ فيه ، أو نساؤه ، فأضمر الهاء ولم ينصب (يوم) ، فهو بمنزلة قولك : يومُ الجمعة أقومُ وضعُف هذا كلّه مع جوازه ؛ لأنّ الشّاعر لو نصب في ذلك كلّه لم ينكسر الشّعر ولم يختل [5] .

قال سيبويه : " فهذا ضعيفٌ ، والوجه الأكثر الأعرفُ هو النّصب ، وإنّما شبّهوه بقولهم : الذي رأيتُ فلانٌ حيثُ لم يذكروا الهاء وهو في هذا أحسن ؛ لأنّ (رأيت) تمام الاسم به يتمّ وليس بخبر ولا صفة ، فكرهوا طوله حيثُ كان بمنزلة اسمٌ واحدٌ " [6] .

ما يرمي إليه سيبويه هو أنّ حذف الهاء يكون في ثلاثة مواضع : في الصّلة والصّفة والخبر فالصّلة قولك : الذي رأيتُ زيدٌ ، في معنى : الذي رأيته ، فأمّا حذفها في الصّلة فحسن وليس بدون إثباتها وفي كتاب الله تعالى حذفها وإثباتها ، والصّفة قولك : مررتُ برجلٍ أكرمتُ - أي : أكرمته - فحذفها في الصّفة دون حذفها في الصّلة وإثباتها أحسن من حذفها والخبر قولك : زيدٌ أكرمتُ ، في معنى : أكرمته أمّا الخبر فحذفها قبيحٌ فيه [7] .

قال المبرّد رادّاً على سيبويه : ومن ذلك قوله في باب : (ما يجري ممّا يكون ظرفاً مجرى (زيدٌ ضربتُهُ) قال : ويجوز في الشّعر (زيدٌ ضربتُ) وهو ضعيفٌ ، ثمّ احتجّ بأبياتٍ ليس في واحدٍ منها ضرورة ، والجواز فيها بمنزلته في الكّلام ؛ لأنّه لا يكسر الشّعر ، وذكر في الكّلام مثل ذلك ووثّقه على أنّ الشّعر في هذا والكّلام واحدٌ [1] .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : وأمّا طريق المقايسة فإذا أجازت العرب أن تنصب المفعول إذا تقدّم وقد شغلت الفعل عنه بالهاء كقولهم : زيداً ضربتُهُ ، فعديل هذا في الحاشية الأخرى أن تجيز (زيدٌ ضربتُ) فترفعه ولم تشغل الفعل عنه بالهاء في اللّفظ كما نصبته وقد شغلت الفعل بالهاء ؛ لأنّهما حاشيتان متحاذيتان في الجواز ، وإن كانت إحداهما أكثر في كلام العرب من الأخرى ، فأمّا في المقايسة فهما سواءٌ ؛ لأنّ سبيل الكّلام ووجهَه أن يُرفع المفعول إذا تقدّم وقد شغلت عنه الفعل ونصبه ليس بالوجه وكذلك وجه الكّلام أن تنصب المفعول المقدّم إذا لم تشغل عنه الفعل ، ورفعه ضعيفٌ على نيّة الهاء [2] .

فأثر المنطق واضحٌ جداً , فابن ولاَّد هنا يعتمد على القياس في تبيين حُجَّته , وكما هو معلوم أَنَّ القياس يعدُّ من الأُصول التي قام عليها المنطق النَّحوي .

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 57 .
(2) المرجع السّابق 58 .
(3) المرجع السّابق نفسه 117 .
(4) سيبويه : الكتاب 1 / 437 .
(5) المرجع السّابق 1 / 438 .

المسألة الثّانية والأربعون [3] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في بابٍ ترجمته : (هذا باب ما أُشرك بين الاسمين في الجّار فجريا عليه ، كما أُشرك بينهما في النّعت فجريا على المنعوت) [4] ، قال سيبويه : " وقد تقولُ : مررتُ بزيدٍ وعمروٍ ، على أنّك مررت بهما مرورين ، وليس في ذلك دليلٌ على المرور المبدوء به كأنّه يقولُ : ومررتُ أيضاً بعمروٍ ، فنفي هذا : ما مررتُ بزيدٍ ، وما مررتُ بعمروٍ " [5] .

ساق سيبويه في هذا الباب حروف العطف ، فبدأ بالواو لأنّها أقوى حروف العطف ، من حيثُ عُطف بها في الإيجاب والجّحد ، وفي كُلِّ ضربٍ من الفعل ، تقول في الجّحد : ما قام زيدٌ وعمروٌ ، وفي الإيجاب : قام زيدٌ وعمروٌ وتقول فيما تنفرد به الواو من ضروب الفعل ، وهو ما كان يقتضي من الفعل إثنين فصاعداً : اختصم زيدٌ وعمروٌ ، تشاتم بكرٌ وخالدٌ ، ولو قلت : اختصم زيدٌ أو عمروٌ ، أو : اختصم زيدٌ لا عمروٌ ، لم يجز هذا كلُّه ، لأنّ هذه الحروف إنّما تعطف بها على فاعلٍ واحدٍ في الفعل الذي يكتفي بفاعلٍ واحدٍ كقولك : قام زيدٌ ، فإذا كان الفعل لا يكتفي لم يكن بدٌّ من الواو ، وذلك في (اختصم) وبابه لأنّك لا تقول : اختصم زيدٌ ، إذا كان الاختصام لا يكون من واحدٍ ، ولو فلت : اختصم الزّيدان ، أو العمران جاز ، لأنّك قد جئت للفعل بما اكتفى به ، وحروف العطف عملها الاشتراك بين الثّاني والأوّل في الإعراب وتختلف معانيها ، فأمّا الواو مع اشراكها بينهما في الإعراب تُشرك بينهما في المعنى حتّى يكون الثّاني داخلاً فيما دخل الأوّل فيه من المعنى المذكور للأوّل في الجمع والتّفريق ، فالجمع : مررتُ بزيدٍ وعمروٍ ، وقد مررتُ بأحدهما في وقتٍ وانقطع مرورك ، ثُمّ مررتُ بالآخر بعد حين ، وهذا الذي يسميه سيبويه : (مرورين) فذكر سيبويه أنّك إذا قلت : مررتُ بزيدٍ وعمروٍ ، جائز أن يكون وقع عليهما في حالٍ واحدة ، وجائز أن يكون مرّ بهما مرورين في حالين ، فإذا كان المرور لهما واحداً فنفيه أن تقول : ما مررتُ بهما ، وإن كانا مرورين قلت : ما مررتُ بزيدٍ ، وما مررتُ بعمروٍ [1] .

وقال المازني رادّاً على سيبويه : ففي هذا – وإن أراد مرورين – ما مررتُ بزيدٍ وعمروٍ ، قال : والذي قاله سيبويه خطأ [2] ، تبع المبرّد رأي المازني في هذه المسألة ، فقال مستدركاً على سيبويه : ليس كما ذكر لأنّ النّفي إنّما يكون على قدر الإيجاب ، وإنّما نفي هذا ، ما مررتُ بزيدٍ ولا عمروٍ ، أدخلت الحرف النّافي على كلام المُبتدئ ، وهو قول أبي عثمان المازني [3] .

---

(1) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 2 / 329 - 330 .
(2) الأعلم الشنتمري : النّكت في تفسير كتاب سيبويه 2 / 32 - 33 .
(3) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 117 .
(4) المرجع السّابق 117 .
(5) تمّام حسّان : اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة 9 .

ردّ ابن ولّاد على المبرّد بقوله : لو كان نفيه على ما ذكر المبرّد والمازني ، لاحتمل الكلام إذا قال : مررتُ بزيدٍ وعمروٍ ، أن يكون قد مرّ بأحدهما ، وإنّما ينبغي أن يأتي بكلامٍ فيه نفي المرور عنهما جميعاً لا عن أحدهما ، كما أنّ الموجب إنّما أوجب المرور لهما جميعاً ، وإنّما النّفي رفع ما أوجب المتكلّم فالمتكلّم أوجب أن يكون مرّ بهما في حالٍ أو حالين ، فالسّبيل ان ينفي ذلك أجمع بكلامٍ لا يحتمل غير هذا المعنى ، فإن احتمل نفي المرور عن أحدهما دون الآخر لم يكن ذلك بنفي لما أوجب المُتكلّم [4] .

ثانياً : **قضيّة المعياريّة والوصفيّة** :

يُعتبر موقف الإنسان من اللّغة في حالي الدّرس والاستعمال هو ما يُطلق عليه بالمعياريّة والوصفيّة ، فلقد كان السّلف يقولون : إنّ النّحو قياسٌ يُتّبع ، فيجعلنا نتكلّم كما تكلّمت العرب ، وقالوا ذلك بعد أن اكتمل بناء النّحو في أيديهم فكان وسيلة لتعليم اللُّغة ، أمّا قبل ذلك فكانت العبارة الشّائعة أثناء العمل في إنشاء بناء هذا العلم – أي علم النّحو – هي : العرب تقولُ كذا ، فكانوا في المرحلة الأولى باحثين فأصبحوا في المرحلة الثّانيّة معلمين ، حيث كان الكسائي الذي رأى أنّ النّحو قياسٌ يُتّبع مُعلّماً لأبناء هارون الرّشيد ، فكان الفرق بين وجهتي النّظر في المرحلتين هو فرقٌ ما بين المعياريّة والوصفيّة فالمعيار هو أداة التّعليم ، والوصف اداة البحث [5] .

فالنشاط اللّغوي بناءً على ما تقدّم يعتمد على ناحيتين هُما الاستعمال اللّغوي والبحث اللّغوي فالاستعمال اللّغوي وظيفة المتكلّم ، والبحث اللّغوي وظيفة البّاحث ، والاستعمال تطبيق لأسس معيّنة غير واضحة عند المتكلّم ، والبحث تفتيش عن هذه الأسس حتّى تكون واضحة عند الدّارس ، والاستعمال باعتباره تطبيقاً يتوخّى معايير معيّنة ولكن البحث باعتباره تفتيشاً يستخدم الاستقراء ليصل منه إلى وصف الحقائق التي يصل إليها الباحث ، فمن أوضح وسائل الاستعمال المعيار ، ومن أوضح وسائل البحث الوصف ، والاختلاف ما بين الاستعمال والوصف هو أختلافٌ ما بين المعياريّة والوصفيّة ، فالمتكلّم صاحب عادات نطقيّة معيّنة يحددها العرف وله استجابة لقواعد يُراعيها في الكلام ، ولا يستطيع إدراكها لا جملةً ولا تفصيلاً فهو خاضعٌ للعرف ، واللّغة بالنّسبة له عبارة عن معايير تُراعى ، إذن فالمتكلّم نشاطه معياري أمّا الباحث فهو صاحب منهج معيّن تُحدّده عوامل تتّصل بطبيعة المادة المدروسة وله طريقة يصل بها إلى استخراج القواعد ، فهو خاضعٌ للمنهج واللّغة بالنسبة له عبارة عن ظواهر تُلاحظ فنشاطه وصفي [1] .

---

(1) تمّام حسّان : اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة 13 .

(2) المرجع السّابق 11 - 12 .

(3) المُسْحت : المُهلَك ، والمُجلَّفُ : الرجل الذي جلفته السّنون ، أي أذهبت أمواله ، وأراد : (إلّا مُسحتاً أو هو مُجَلَّفٌ) وقد جعل لم يدع بمعنى (لم يترك) ، ورفع قوله : (أو مُجلَّفٌ) بإضمارٍ ، وكأنّه قال : (أو هو مُجلَّفٌ) وقال الأزهري : وهذا هو قول الكسائي ، انظر : ابن منظور : لسان العرب ، مادة (جلف) 660 - 661 ، ومادة (سحت) 1949 .

يقول الدكتور تمّام حسّان لقد اتّجهت نفسي إلى دراسة المعياريّة والوصفيّة حين رأيت النّاس في معظمهم يشكون داءً في النّحو العربي لا يستطيعون تشخيصه ، ولكنني حين نظرت في كتب اللّغة العربيّة فطنت إلى أنّ أساس الشكوى هو تغلُّب المعياريّة في منهجٍ حقّه أن يعتمد على الوصف ، وإنّ هذه المعياريّة لتتضح في جمهرة كتب النّحو والصّرف لا نكاد نستثني منها إلّا قلّة ظهرت في أوّل عهد العرب بهذه الدّراسات ، فقامت على الوصف في الكثير من أبوابها ، ولم تقع في المعياريّة حين وقعت فيها إلّا من قبيل التّوسّع في التّعبير من ذلك كتاب سيبويه ، فلمّا انتهى عصر الاستشهاد وكان على اللّغويين أن يستمرُّوا في دراسة اللّغة دون أن تتجدّد الشّواهد في أيديهم ، وجدوا أنفسهم بموضع اضطروا فيه إلى أن يدوروا حول ما وضعه السّلف من قواعد ، فجعلوا كلامهم عنها لا عن مادة اللّغة ولم يعد ثمّة مكان للاستقراء ؛ لأنّ السّلف في نظرهم كانوا قد أتمُّوا هذه العمليّة ، وأوقفوا العمل فيها برفض الجّديد من الشّواهد ، وهُنا بدأ فرض القواعد على الأمثلة وبدأت التّمرينان العقليّة في تركيب الجمل ، وبدأ القول بالوجوب والجواز وأصبحت القواعد سيّدة النّصوص [2] .

إنّ المعايير التي يبدأ المتكلّم في مراعاتها هي الطرق العرفيّة التي ارتضاها المجتمع للصياغة اللّغويّة وجعل من جملتها مقياساً للصواب والخطأ ، وجعل محاكاتها ومطابقتها في الاستعمال صوغاً قياسيّاً ، وما حدث من شعراء السّلف يُعدُّ دليلاً على ذلك فقد رُوي أنّ الفرزدق حين أورد في قصيدةٍ له بيتاً يقولُ فيه :

وَعَضَّ زَمَانٌ يَابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ * * * مِنْ اَلْمَالِ مُسْحَتَاً أَوْ مُجَلَّفٌ [3]

فقال له عبد الله بن اسحق الحضرمي معترضاً على هذا البيت : علام رفعت (مُجَلَّفٌ) ؟ ، فردّ الفرزدق عليه بقوله : على ما يسوؤك وينوؤك علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا ، قال أبو عمرو بن العلاء : فقلتُ للفرزدق : أصبت وهو جائزٌ على المعنى أي أنّه لم يبق سواه [1] .

إنّ الذوق لا يُمكن أن يكون موضوعيّاً يخضع للقواعد وإنّما هو ذاتي يخضع للأهواء الشخصيّة فتقعيد النّقد في هذه الصورة اللّغويّة لهو حصرٌ للذوق في دائرة الشّكل ، فالنّص حسن الأسلوب قوي النسج متين السّبك ولا يكاد النّقد يشمل على شيءٍ يتّصل بنفس الأديب ولا محتويات أدبه بل المهم في كلّ ذلك هو الشّكل اللّغوي الذي صيغ فيه النّص ، فعلى الباحث أن ينظر للّغة بأنّها موضوع من موضوعات الوصف

---

(1) ابن الأنباري : نزهة الألبّاء 27 - 28 .
(2) تمّام حسّان : اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة 21 - 22 .
(3) المرجع السّابق نفسه 12 .
(4) انظر : البحث 194 .
(5) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 54 . وانظر البحث 67 .
(6) سيبويه : الكتاب 1 / 57 .
(7) المرجع السّابق 1 / 59 .

كالتّشريح لا مجموعة من القواعد كالقانون فالباحث في تشريح جسم الإنسان لا يُتوقّع منه أن يُعبّر عن أفكاره بقوله يجب أن تكون العضلة الفلانيّة بهذا الوضع ، أو يجب أن يكون العظم الفلاني بهذا الحجم أو الصورة ، كذلك الباحث في تشريح اللّغة لا ينبغي أن يعبّر عن موقفه من موضوعه بالنّص على ما يجوز وما لا يجوز فهمُ اللّغوي يجب أن يقتصر على وصف الحقائق لا أن يفرض القواعد [2] .

نجد أنّ الكاتب تمّام حسّان قد اتّهم النّحاة الأوائل بأنّهم انصرفوا للنّاحية المعياريّة في اللّغة ووضع الضّوابط الصّارمة وأهملوا الجانب الوصفي ، واستثنى من النّحاة سيبويه وذلك لأنّه كان يميل في كتابه إلى العمل الوصفي للّغة ، وزاوج ما بين المعياريّة والوصفيّة [3] .

استدلال ابن ولّاد بقضيّة المعياريّة والوصفيّة في ردّه على المبرّد :

سار ابن ولّاد في كتابه على منهج سيبويه قي الكتاب مزاوجاً ما بين المعياريّة والوصفيّة والنّصوص الدّالة على ذلك كثيرة وقد بيّنت بعض هذه المسائل إلّا أنّني وجدت عسراً ومشقّة في تصنيف المسائل تصنيفاً دقيقاً فاكتفيت بما عدّته اثنتان وثلاثون مسألة في الجدول رقم (7) في نهاية المبحث [4] ومن مسائله الدّالة على أنّه سلك منهجاً وصفيّاً :

المسألة السّابعة [5] :

استدرك المبرّد على سيبويه في باب : (ماْ) [6] ، قال سيبويه : " فإذا قلت : ما منطلقٌ عبدُالله وما مسئٌ من أعتب ، رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدّماً مثله مؤخراً ، كما أنّه لا يجوز أن تقول : إنّ أخوك عبدالله ، على حدّ قولك : إنّ عبدالله أخوك ، لأنّها ليست بفعل ، وإنّما جُعلت بمنزلته ، فكما لم تتصرّف (إنّ) كالفعل ، كذلك لم يجز فيها كلّ ما يجوز فيه ، ولم تقو قوّته وكذلك (ما) " [7] .

يريدُ سيبويه من قوله أنّ (ما) إذا تقدّم الخبر لم تعمل وإن كانت مشبّهة بـ (ليس) كما أنّ (إنّ) مشبّهة بالفعل واسمها مشبّهٌ بالمفعول وخبرها مشبّهٌ بالفاعل ومع ذلك فلا يجوز أن يتقدّم الخبر على الاسم كما تقدّم الفاعل على المفعول لأنّها حرفٌ لا يبلغ من قوّتها أن تكون بمنزلة ما شُبّهت به [1] .

قال سيبويه أيضاً : " وزعموا أنّ بعضهم قال : وهو الفرزدق [2] :

فَأَصْبَحُوْا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ * * * إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَاْ مِثْلَهُمْ بَشَرُ " [3]

حكى سيبويه أنّ بعض النّاس نصب (مثلهم) وجعله على وجه الخبر في هذا البيت ثمّ استبعد وقال : " هذا لا يكادُ يُعرفُ " إلّا أنّه حكى ما سمع ، وهذا التأويل في هذه الرّواية يُوجبُ جواز (ما قائماً زيدٌ) وهذا بعيدٌ جدّاً [4] .

وقد رُدّ هذا التأويل على سيبويه فقيل له : " قد علمنا أنّ الفرزدق من بني تميم ، وقد علمنا أنّ بني تميم يرفعون الخبر مؤخراً فكيف ينصبونه مقدّماً ؟ " .

فقال المحتج عن سيبويه : " يجوز أن يكون الفرزدق قد سمع أهل الحجاز ينصبونه مؤخراً وفي لغة الفرزدق لا فرق بين التّقديم والتّأخير ، لأنّه يرفع مقدّماً ومؤخراً ، فظنّ الفرزدق أنّ أهل الحجاز لا يفرّقون بين الخبر مقدّماً ومؤخراً فاستعمل لغتهم فأخطأ " [5] .

قال المبرّد : وليس هذا موضع ضرورة ، والفرزدق لغته الرّفع في التّأخير ، ومن نصب الخبر مؤخراً رفعه مقدّماً ، ولكّنه نصبه على قوله : (فيها قائماً رجلٌ) وهو قول أبي عثمان المازني ، والخبر مُضمرٌ [6].

ردّ ابن ولّاد على المبرّد بقوله : قول المبرّد : وليس هذا موضع ضرورة ، لا حجّة فيه على سيبويه ، إنّما هي رواية عن العرب ، والمحاجّة في مثل هذا على العرب ، أن يقول لهم : لم أعربتم الكلام هكذا من غير ضرورة لحقتكم ؟ أو يكذّب سيبويه في روايته ، وهو عنده بخلاف هذه الحال ، وإذا كان غير مُكذّب عنده فيما يرويه ، وكانت العرب غير مدفوعة عمّا تقوله مضطرّة بالوزن أو غير مضطرّة فعلى النّحوي أن ينظر في علّته وقياسه ، فإن وافق قياسه وإلّا رواه على أنّه شاذٌّ ، ولم يكن للاحتجاج بالضرورة وغيرها معنى إذا كان النّاقل ثقةً [7] .

فأمّا قوله : والفرزدق لغته رفع الخبر مؤخراً فكيف يُنصب مقدّماً ؟ فليس ذلك بحجّة ، لأنّ الرّواة عن الفرزدق وغيره من الشّعراء قد تغيّر البيت على لغتها وترويه على مذاهبها ممّا يُوافق لغة الشّاعر ويُخالفها ولذلك كثرت الرّوايات في البيت الواحد ، ألا ترى أنّ سيبويه قد يستشهد ببيتٍ واحدٍ لوجوهٍ شتّى وإنّما ذلك على حسب ما غيّرته العربُ بلغاتها ، لأنّ لغة الرّاوي من العرب شاهدٌ كما أنّ قول الشّاعر شاهدٌ إذا كانا فصيحين [1] .

---

(1) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 1 / 322 .
(2) البيت ورد في ديوان الفرزدق 167 .
(3) سيبويه : الكتاب 1 / 60 .
(4) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 1 / 328 .
(5) المرجع السّابق 1 / 328 - 329 .
(6) عبد الرّحمن بن اسحق الزجّاجي : مجالس العلماء ،تحقيق : عبد السّلام محمّد هارون ، النّاشر / وزارة الإعلام بالكويت ، طبعة (2) 1984 م ص 113 .
(7) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه 54 .
(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 54 - 55 .
(2) المرجع السّابق 59 . وأنظر البحث 84 .
(3) سيبويه : الكتاب 1 / 91 .
(4) المرجع السّابق 1 / 91 .

وتطبيق ابن ولّاد للجانب الوصفي في هذه المسألة واضحاً وجليّاً ، وهو يتمثّل في قوله : (إنّما هي رواية عن العرب ، والمحاجّة في مثل هذا على العرب ، أن يقول لهم : لم أعربتم الكلام هكذا من غير ضرورة لحقتكم ؟) ، وقوله أيضاً : (فعلى النّحوي أن ينظر في علّته وقياسه ، فإن وافق قياسه وإلّا رواه على أنّه شاذٌّ ، ولم يكن للاحتجاج بالضرورة وغيرها معنى إذا كان النّاقل ثقةً) ، فاعتراضه يبيّن تأييده للجانب الوصفي في هذه المسألة .

المسالة التّاسعة [2] :

استدرك فيها المبرّد على سيبويه في باب ذكره سيبويه بقوله : " هذا بابٌ يُحملُ فيه الاسم على اسم يُبنى عليه الفعل مرّة ويُحملُ مرّة أخرى على اسمٍ مبني على الفعل " [3] ، قال سيبويه في هذا الباب : " أيُّ ذلك فعلت جاز ، فإذا حملته على الفعل الذي بُني عليه الفعل كان بمنزلته إذا بنيت عليه الفعل مبتدأ يجوز فيه ما يجوز فيه ، إذا قلت : زيدٌ لقيته ، وإن حملته على الذي بُني على الفعل اختير فيه النّصب كما اختير فيما قبله ، وجاز فيه ما جاز في الذي قبله ، وذلك قولك : عمرٌو لقيته وزيدٌ كلّمته ، إن حملت الكلام على الأوّل وإن حملته على الآخر قلت : عمرٌو لقيته وزيداً كلّمته " [4] .

قال أبو سعيد السّيرافي : إذا قلت : زيدٌ لقيته وعمرٌو كلّمته ، ففيها جملتان إحداهما مبنيّة على الاسم ولا موضع لها من الإعراب وهي (زيدٌ لقيته) لأنّ زيداً مبتدأ ولقيته خبره والجملة الأخرى مبنيّة على فعل وهي (لقيته) لها موضع من الإعراب فهي فعل وفاعل خبرلـ (زيد) ، أمّا قول سيبويه : أنت في عمرو بالخيار إن شئت نصبته وإن شئت رفعته في مثل قولك : زيدٌ لقيته وعمرٌو كلّمته ، فذلك لأنّه قد تقدّمته جملتان فإن عطفته على جملة (زيدٌ لقيته) رفعت ؛ لأنّ صدر الجملة اسم ، وإن عطفته على جملة (لقيته) نصبت ؛ لأنّ صدر الجملة فعل فيصير بمنزلة قولك : لقيت زيداً وعمراً كلّمته [5] .

أنكر الزيادي وغيره من النّحويين هذا على سيبويه فقالوا : إذا قلنا (زيدٌ لقيته وعمرو كلّمته) لم يجز حمل (عمرو) على (لقيته) ؛ وذلك أنّ (لقيته) جملة لها موقع فهي خبر لـ (زيد) وكلُّ شئ عطفت عليها وقع موقعها وصار خبراً لـ (زيد) كما هي خبر له ، و (عمرو كلّمته) لا يجوز أن تكون خبراً لـ (زيد) ألا ترى أنّك تقول : زيدٌ عمرٌو كلّمته ، فالهاء تعود على (عمرو) ولا شئ يعود إلى (زيد) من الجملة ، فإن جعلت في (عمرو كلّمته) ما يعود إلى (زيد) جاز حينئذٍ ما قال سيبويه من الوجهين جميعاً ، وذلك قولك : زيدٌ لقيته وعمرو كلّمته عنده لأنّك في هذا الوجه إذا عطفت (عمرو كلّمته عنده) على (لقيته) الذي هو خبر (زيد) جاز وصار خبراً له أيضاً ، ألا ترى أنّك تقول : زيدٌ عمرٌو كلّمته عنده ، فتصير الجملة

---

(5) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 1 / 390 .

خبراً لـ (زيد) وأظنُّ سيبويه إنّما أراد ذلك إذ جعل في الجملة الثّانية ضميراً يعود إلى (زيد) واشتغل بأن أرانا جواز ردّ الجملة الثّانية إلى المبتدأ مرّةً ، وإلى المفعول به مرّةً أخرى ولم يشتغل بتصحيح المسألة [1] .

تبع المبرّد الزيادي ، والأخفش ، في رأيهما أنّه لا يجوز (زيدٌ لقيته وعمراً كلّمته) لا يكون في (عمرو) إلّا الرّفع فتبعهم بقوله : فالقياس الذي لا يجوز غيره ما قالا ؛ لأنّه لا يجوز أن تعطف جملة لا موضع لها على جملةٍ لها موضع والمعطوف على الشئ في مثل حاله [2] .

قال ابن ولّاد : أمّا قول المبرّد : إنّه لا يجوز أن تعطف جملة لا موضع لها فهذه دعوى لم يأتِ معها بحجّةٍ تبيّنها وليس الأمرُ في ذلك على ما ذكر ، ونحن نجد في الكلام جملة لا موضع لها معطوفة على جملة لها موضع ، يُجمع النّحويون على إجازتها ولا يمتنع الرّاد من ذلك فيها ، وهو قولك : مررت برجلٍ قام أبوه وقعد عمرو ، فـ (قام أبوه) جملة في موضع جرٍّ ؛ لأنّها نعتٌ لـ (رجل) و (قعد عمرو) معطوفة عليها وليست في موضع جرٍّ ؛ لأنّك لا تقول : مررت برجلٍ قعد عمرو ، إذ ليس في الجملة الثّانية ضمير يعود على (رجلٍ) فيكون نعتاً له ، وليس يذهب سيبويه إلى أن يعطف (عمراً) على الهاء وإنّما مذهبه أن يكون بناء الجملة الثّانية كبناء الجملة التي قبلها ، فهم متّفقون على جواز ذلك ، وإنّما الفرق بينهم قول سيبويه : إنّ جواز النّصب فيها إذا كانت معطوفةً أحسن من جوازه في الابتداء ، ولم يرد أن يحمل اسماً على اسم ولا إعراباً على إعراب ، ألا ترى أنّه يقول : (قام زيدٌ وعمراً كلّمته) أحسن في الإعراب ؛ لأنّه يجعل الاسم محمولاً على الفعل في الجملة الثّانية كما جعله في الأولى ، وإن كان الفعل الأوّل رافعاً والثّاني ناصباً [3] .

ما يدلُّ على أنّ ابن ولّاد قد سلك جانباً وصفيّاً في هذه المسألة قوله : (ونحن نجد في الكلام جملة لا موضع لها معطوفة على جملة لها موضع ، يُجمع النّحويون على إجازتها ولا يمتنع الرّاد من ذلك فيها وهو قولك : مررت برجلٍ قام أبوه وقعد عمرو ، فـ (قام أبوه) جملة في موضع جرٍّ ؛ لأنّها نعتٌ لـ (رجل) و (قعد عمرو) معطوفة عليها وليست في موضع جرٍّ ؛ لأنّك لا تقول : مررت برجلٍ قعد عمرو ، إذ ليس في الجملة الثّانية ضمير يعود على (رجلٍ) فيكون نعتاً له) .

---

(1) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 1 / 391 .

(2) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 60 - 61.

(3) المرجع السّابق61 - 62 .

المسألة الخامسة والعشرون [1] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في باب ترجمته : (هذا بابٌ من الفعل سُمّي الفعل فيه بأسماء مضافة ليست من أمثلة الفعل الحادث ولكّنها بمنزلة الأسماء المفردة التي كانت للفعل نحو : رُوَيْد وحَيَّهَل ، ومجراهُنّ واحد وموضعهنّ من الكلام الأمر والنّهي إذا كانت للمخاطب المأمور والمنهي) [2] .

قال سيبويه : " وإنّما استوت هي و (رُوَيْدَ) وما أشبه (رُوَيْدَ) كما استوى المفرد والمضاف إذا كانا اسمين نحو : عبد الله وزيدٍ ، مجراهما في العربيّة سواءٌ ، ومنها ما يتعدّى المأمور إلى مأمور به ومنها ما يتعدّى المنهي إلى المنهي عنه ، ومنها ما لا يتعدّى المأمور ولا المنهيّ ، فأمّا ما يتعدّى المأمور إلى مأمور به فهو قولك : عليك زيداً ، ودونك زيداً ، وعندك زيداً تأمره به ، حدّثنا بذلك أبو الخطّاب وأمّا ما تعدّى المنهي إلى منهي عنه فقولك : حذرك زيداً وحذارك زيداً ، سمعناه من العرب " [3] .

ذكر سيبويه في هذا الباب أسماء الأفعال التي وُضعت موضع فعل الأمر ، أي أنّها لاتقع إلّا في الأمر والنّهي وهذه الأسماء التي سُمّي الفعل بها نوعان : مفردةٌ ومضافةٌ ، ومنها ما يتعدّى وما لا يتعدّى فالمفرد المتعدّي كـ (رُوَيْدَ زيداً ، وهَلُمَّ زيداً ، وحَذَارِ من زيدٍ ، ونَعاءِ زيداً أي بمعنى انعَ زيداً) ، أمّا المفرد غير المتعدّي فهو مثل : (مهٍ مهٍ ومعناها كُفّ ، وصهٍ صهٍ ومعناها اسكت ، وإيه ومعناها استزد) وتحدّث سيبويه أيضاً عن الأسماء التي سُمّي الفعل بها المضافة وذكر أنّها تُخالفُ ما قبلها لأنّها قد اشتملت على ظروف وحروف جرٍّ ومصادر مضافات كلُّهُنّ ، والفرق بين هذا الفصل والذي قبله ، أنّ هذا مُضاف والذي قبله مُفرد ، وهو أيضاً ينقسم إلى قسمين قسمٌ يتعدّى وقسمٌ لا يتعدّى ، أمّا ما يتعدّى فنحو قولك : (عليك زيداً ، وعندك زيداً ، ودونك زيداً ، فأمّا عليك فحرفٌ من حروف الجرِّ ، وأمّا دونك وعندك فظرفان ، وقد جُعلن بمنزلة قولك : خُذْ زيداً ، وكذلك من المضاف المتعدّي قولك : حَذَرَك زيداً وحَذَارِك زيداً [4] .

استدرك المبرّد على سيبويه بقوله : ترك سيبويه القياس من وجهين : أحدهما : قوله : حَذَرَك إنّما معناه احْذَرْ ، وهذا أمرٌ ، فإن قال قائلٌ : معنى احْذَرْ : لا تدنُ منه ، فكذلك عليك معناه : لا يفوتنّك وكلُّ أمرٍ أمرت به فأنت في المعنى ناهٍ عن خلافه ؛ لأنّ قولك : اضرب زيداً ، نهيٌ عن ترك ضربه ، فإذا نهيت عن الشئ فقد أمرت بخلافه وذلك أنّ قولك : لا تشتم زيداً ، إنّما أمرته بترك شتمه والوجه الآخر : أنّه إنّما وضع في هذا الباب ما لم يُؤخذ من أمثلة الفعل ، وحَذَرَك من أمثلة الفعل وحَذَرَك مأخوذٌ من احْذَرْ ، فهو خارجٌ عن هذا الباب ، لأنّ هذا باب : عليك ، ودونك وإليك ، وأمامك ، وصهٍ ، ومهٍ وما أشبه ذلك [1] .

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 90 . وانظر البحث 106 .
(2) سيبويه : الكتاب 1 / 248 .
(3) المرجع السّابق 1 / 248 - 249 .
(4) انظر : أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 2 / 141 - 150 .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : الذي يبيّن فساد ما أتى به المبرّد أن نبيّن ما معنى الأمر ؟ وما معنى النّهي ؟ فنقول : إنّ الأمر هو تزجيتك المأمور إلى فعلٍ يفعله ومحاولتك ذلك منه والنّهي محاولتك أن يترك فعلاً ، والدّليل على ذلك أنّك إذا قلت آمراً : اضربْ أو قُمْ ، كان الجوّاب من المأمور إذا انصاع لأمرك أن يقول : أنا أفعلُ ، وإذا نهيت عن شيءٍ كقولك : لا تفعلْ فالجوّاب عن ذلك ، أن يقول : لستُ أفعل فجوّاب الأمر بالإيجاب ، وجوّاب النهي بالنّفي وإذا كان الأمرُ على ذلك نظرنا فيما أتى به سيبويه ممّا أنكره المبرّد ، فقلنا : لا يخلو قوله : حَذَرَك ، من أن يكون حمله على أمرٍ يفعله ، أو نهيٍ يتركه ، فإن كان حمله على التّرك فهو نهيٌ لا محالة ، وهذا معنى التّحذير ، فأمّا ما تأتي به العربُ على لفظ الأمر وهو في معنى النّهي ، وعلى لفظ النّهي وهو في معنى الأمر فكثيرٌ ، إنّما قرب الشئ إلى حقيقة معناه نحوقولهم : انته عن كذا ، قال تعالى : " انْتَهُوْا خَيْرَاً لَكُمْ " [2] ، فهذا على الحقيقة نهيٌ وإن كان على بناء الأمر فلا وجه لقولك : إنّ حَذَرَك في معنى احْذَرْ ، فهو لو قال : احْذَرْ ، لكان ناهياً في المعنى ، فأمّا قوله : وكلُّ أمرٍ أمرت به فأنت في المعنى ناهٍ عن خلافه ، فليس كما قال ، قد يخرج الأمر مخرج التّخيير كقوله تعالى : " وَإذَاْ حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوْا " [3] ، ولم يُنهوا عن ترك الصّيد إذا أُمروا بالصّيد ، وليس الأمرُ نهياً من حيث كان أمراً ، ولا النّهيُ أمراً من حيث كان نهياً ، وإذا أُمرنا بالشئ فإنّا نعلمُ أنّا نُهينا عن خلافه باستدلال لا بنفس لفظ الأمر ، ولو جاز أن يكون الأمرُ نهياً والنّهيُ أمراً لكان المأمور به هو المنهي عنه والمأمور هو المنهي ، وهذا غلط [4] .

يتضح الجانب الوصفي في قول ابن ولّاد رادّاً على المبرّد في هذه المسألة في قوله : (الذي يبيّن فساد ما أتى به المبرّد أن نبيّن ما معنى الأمر ؟ وما معنى النّهي ؟ فنقول : إنّ الأمر هو تزجيتك المأمور إلى فعلٍ يفعله ومحاولتك ذلك منه والنّهي محاولتك أن يترك فعلاً ، والدّليل على ذلك أنّك إذا قلت آمراً : اضربْ أو قُمْ ، كان الجوّاب من المأمور إذا انصاع لأمرك أن يقول : أنا أفعلُ ، وإذا نهيت عن شيءٍ كقولك : لا تفعلْ فالجوّاب عن ذلك ، أن يقول : لستُ أفعل فجوّاب الأمر بالإيجاب ، وجوّاب النهي بالنّفي) .

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 90 .
(2) سورة النّساء : آية (171) .
(3) سورة المائدة : آية (2) .
(4) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 90 - 91 .

المسألة الرّابعة والأربعون [1] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في بابٍ ترجمته : (هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها) [2] ، قال سيبويه : " والمضاف إلى المعرفة يُوصف بثلاثة أشياء : بما أُضيف كإضافته ، أو بالألف واللّام ، والأسماء المُبهمة ، وذلك : مررتُ بصاحبك أخي زيدٍ ، ومررتُ بصاحبك الطّويلِ ، ومررتُ بصاحبك هذا ، فأمّا الألف واللّام فتُوصف بالألف واللّام ، وبما أُضيف إلى الألف واللّام ، لأنّ ما أُضيف إلى الألف بمنزلة الألف واللّام فصار نعتاً ، كما صار المُضاف إلى غير الألف واللّام صفةً لما ليس فيه الألف واللّام ، نحو : مررتُ بزيدٍ أخيك ، وذلك قولك : مررتُ بالجميل النّبيل ، ومررتُ بالرّجلِ ذي المالِ ، وإنّما منع (أخاك) أن يكون صفةً لـ (الطّويل) أنّ (الأخ) إذا أُضيف كان أخصّ ؛ لأنّه مُضاف إلى الخّاص وإلى إضماره ، فإنّما ينبغي لك أن تبدأ به ، وإن لم تكتفِ بذلك زدت من المعرفة ما تُزاد به معرفة " [3] .

مذهب سيبويه في هذه المسألة أنّ نعت المعرفة إذا كان أخصّ من المنعوت لم يجُز ، وإنّ حقّ الكلامِ أنْ يُجعل الأخصُّ هو الذي يُبدأُ به ، فإن اكتفى به المُخاطبُ لم يحتجْ إلى أن يأتي بنعت وإلّا زدت من المعرفة ما يزدادُ به المُخاطبُ معرفةً ، ومن مذهبه : أنّهما إذا كانا مُستويين في الإختصاص وطريق التّعريف ، جاز أن يكون أحدهما نعتاً للآخر كنعت ما فيه الألف واللّام ، مثله ما فيه الألف واللّام ؛ لأنّه يراهُ أخصّ منه ، فيرى أنّ (أخاك) أخصّ من (الرّجُل) ومن (الطّويل والنّبيل) ونحوه ، والحُجّة له أنّ ما فيه الألف واللّام أبهم المعارف ، وأقربها من النّكرات ؛ لأنّ منها ما يُنعت بالنّكرات ، كقولك : إنّي أمرُّ بالرّجلِ عندك فيُكرمُني ، وإنّ من المعرفة بالألف واللّام ما يستوي في معناه بالألف واللّام وتركها وذلك نحو قولك : شربتُ ماءً ، وشربتُ الماءَ ، وأكلتُ خبزاً ، وأكلتُ الخبزَ ، وذكر المبرّد فيما ردّ على سيبويه أنّ ما ذكره سيبويه في الصّفات : أنّ الأخصّ يُوصف بالأعم ، وما كان معرفةً بالألف واللّام فهو أخصُّ ممّا أُضيف إليه الألف واللّام ، فلا ينبغي على هذا القياس : رأيتُ غلامَ الرّجُلِ الظّريفِ ، ذلك على البدل وما ذكره المبرّد لا يلزم ؛ لأنّ سيبويه يقولُ : إنّ (غلام الرّجل) أعمُّ من (الرّجل) بل عنده أنّ المُضاف إلى ما فيه الألف واللّام مثل ما فيه الألف واللّام ولمّا نعتت العربُ بذلك وكثر في كلامهم علمنا أنّه لا فرق بينهما عنده [4] .

قال المبرّد مستدركاً على سيبويه : وممّا أصبناه في السّابع قوله في بابٍ ترجمته : هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها ، قال : والمضاف إلى المعرفة يُوصف بثلاثة أشياء : بما أُضيف كإضافته أو بالألف واللّام ، والأسماء المُبهمة قال محمّد أي المبرّد : أصل ما ذكر في الصّفات أنّ الأخصّ يُوصف بالأعمّ ، وما

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 119 .
(2) سيبويه : الكتاب ج2 / 5 .
(3) المرجع السّابق 2 / 7 .
(4) انظر : أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 2 / 340 - 342 .

كان معرفة بالألف واللّام والأسماء المُبهمة ، فهو أخصّ ممّا أُضيف إلى الألف واللّام ، فلا ينبغي على هذا القياس أن يقول : رأيتُ غلامَ الرّجُلِ الظّريفِ ، إلّا على البدل [1] .

ردّ ابن ولّاد على المُبرّد بقوله : قوله : إنّ أصل ما ذكر في الصّفات أنّ الأخصّ يُوصفُ بالأعم فهو يُوصفُ بالأعمّ كما ذكر ، ويُوصفُ بما كان مثله ، ألا أنّك تقول : مررتُ بالرّجُلِ الظّريفِ ، فليس (الظّريف) بأعمّ من (الرّجُل) لكنّه مثله ، فإذا قلت : مررتُ بزيدٍ الظّريفِ ، فقد وصفته بما هو أعمّ منه فالصّفة تكون على نحوين : تكون أعمّ من الموصوف ، وتكون مثل الموصوف ، ولا تكون أخصّ من الموصوف ، ولذلك قال سيبويه : والمضاف إلى المعرفة يُوصفُ بما أُضيف كإضافته ، أي بما هو مساوٍ له ، وبالألف واللّام ، أي بما هو أعمّ منه ، وأمّا قوله : إنّ ما كان معرفةً بالأف واللّام أخصُّ ممّا أُضيف إلى الألف واللّام كما ذكر ؛ لأنّ ما أُضيف إلى الألف واللّام إنّما يُعرّف ويُخصّص بما فيه الألف واللّام وليس أحدهما بأخصّ من الآخر لأنّ الألف واللّام عرّفتهما جميعاً ، فهما متساويان فلذلك تقول : رأيتُ غلامَ الرّجلِ الظّريفَ ، ألا ترى بينهما فرقاً ، وكذلك نِعْمَ الرّجُلُ فلانٌ ، ونِعْمَ أخو الرّجُلِ فلانٌ ، فما أضفته إلى ما فيه الألف واللّام بمنزلة ما فيه الألف واللّام [2] .

يتضح الجانب الوصفي في قول ابن ولّاد : (إنّ أصل ما ذكر في الصّفات أنّ الأخصّ يُوصفُ بالأعم ، فهو يُوصفُ بالأعمّ كما ذكر ، ويُوصفُ بما كان مثله ، ألا أنّك تقول : مررتُ بالرّجُلِ الظّريفِ فليس (الظّريف) بأعمّ من (الرّجُل) لكنّه مثله ، فإذا قلت : مررتُ بزيدٍ الظّريفِ ، فقد وصفته بما هو أعمّ منه ، فالصّفة تكون على نحوين : تكون أعمّ من الموصوف ، وتكون مثل الموصوف ، ولا تكون أخصّ من الموصوف ، ولذلك قال سيبويه : والمضاف إلى المعرفة يُوصفُ بما أُضيف كإضافته ، أي بما هو مساوٍ له ، وبالألف واللّام ، أي بما هو أعمّ منه) .

فهذه النّصوص السّابقة تدلُّ دلالة واضحة على أنّ ابن ولّاد لم يقتصر على الجانب المعياري فقط في كتابه بل إنّه كان يميل إلى العمل الوصفي أحياناً ، فهو قد زاوج ما بين المعياريّة والوصفيّة في ردوده على المبرّد ، وهذه الطريقة هي نفسها التي سار عليها سيبويه في كتابه ، كما يُقرّرُ ابن ولّاد في كتابه الانتصار بعض المعايير النّحويّة التي ارتضاها عمّن سبقه من النُّحاة الأوائل في كثير من مسائله ، ومن المسائل التي استدلّ فيها بقضيّة المعياريّة :

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 119 .
(2) المرجع السّابق 119 - 120 .
(3) المرجع السّابق نفسه 154 .
(4) سيبويه : الكتاب 2 / 233 .

المسألة الرّابعة والسّتون [3] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في بابٍ ترجمته : (هذا بابٌ من الإختصاص يجري على ما جرى عليه النّداء) [4] ، قال سيبويه : " وإنّما دعاهم لهم تعجّباً ؛ لأنّه قد تبيّن لك أنّ المُنادى يكون فيه معنى (أَفْعِلْ بِهِ) يعني (يا لك فارساً) وزعم الخليل – رحمه الله – أنّ هذا البيت مثل ذلك للأخطل [1] :

أَيَّامَ جُمْلٍ خَلِيْلاً لَوْ يَخَافُ لَهَا * * * صُرْمَاً لَخُوْلِطَ مِنْهُ اَلْعَقْلُ وَاَلْجَسَدُ " [2] .

العربُ تستعمل حذف فعل التّعجُّب وتكتفي باللّام كقولك : يا لك فارساً ، كأنّه نادى وأضمر معه لعلم المُخاطب كأنّه قال : يا هذا أعجبُ لك فارساً ، ومعناه : أعجبُ بك فارساً ، وقال سيبويه : زعم الخليل أنّ هذا البيت مثل ذلك ، وقال المبرّد في هذا قولان : أحدهما : إنّ (خليلاً) مفعول به ، وتقديره : أعني خليلاً ، والآخر : أن يكون (خليل) حالاً وتجعل (أيّام) مُضافة إلى (جُمْلٍ) وفي إضافتها إليها يحدثُ معنى فعل لها ، وشبّهه بقولك : لقيتُهُ يومَ عبد الله قائماً ، إذا عرفت (اليومَ) لـ (عبد الله) وكان له فيه أثرٌ ، فقد يكون له يوم يُذكر به قائماً ، ويكون له يوم يُذكرُ به راكباً ، فالشّاهدُ في البيت على قول المبرّد نصب (خليلاً) وقال غيره " إنّما أراد بإنشاده البيت أنّه اختصّ (أيّام جمل) دون غيرها ، والتّقدير : أعني أيّام جملٍ ، فأشبه هذا البيت ما ذكره من المنصوب على الإختصاص " [3] .

استدرك المبرّد على سيبويه بقوله : ومن ذلك قوله في هذا الباب ، زعم عن الخليل أنّ قوله :

أَيَّامَ جُمْلٍ خَلِيْلاً لَوْ يَخَافُ لَهَا * * * صُرْمَاً لَخُوْلِطَ مِنْهُ اَلْعَقْلُ وَاَلْجَسَدُ

قال هذا بمنزلة قولك : حسبُك به رجلاً ، ولله درُّه فارساً ، قال محمّد : وإنّما هذا كقولك : أتيتُهُ يومَ عبدِ اللهِ قائماً ، إذا عُرف اليوم به ، ولم تضفه إلى الإبتداء والخبر [4] .

قال ابن ولّاد رادّاً على المبرّد : قوله يُوجب أنّه يذهب إلى أنّ نصبه على الحال ، والحال غير جائزة هاهُنا والمسألة التي مثّل بها غير جائزة على ما ذهب إليه ، وإنّما تجوز على وجهٍ آخر ، والحُجّة في فساد الحال ها هُنا أنّه لا يعمل في الحال إلّا ما عمل في صاحب الحال ، كقولك جاء زيدٌ راكباً ، فهذا الفعل عمل في (زيدٍ) وفي حاله ، ولو قلت : جاء غلامُ هندٍ راكبةً ، لم يجز لأنّ الفعل عمل في (غلام) ولم يعمل في (

---

(1) البيت نسبه الأعلم الشنتمري للأخطل وأيضاً منسوب للأخطل في النسخة المحققة لكتاب سيبويه ، وغير موجود في ديوان الأخطل ، والصُرْم القطيعة والهجران ، وخُوْلط : اختلّ وتغيّر ، وأضاف الأيّام إلى (جُملٍ) على تقدير (أيّام حال جُمل) والشّاهد فيه نصبه (خليلاً) على الاختصاص والتّعجّب ، أي : أعجب بها خليلاً ، وما أعجبها خليلاً . انظر : سيبويه : الكتاب 2 / 238 . والأعلم الشنتمري : النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 2 / 180 .

(2) سيبويه : الكتاب 2 / 238 .

(3) الأعلم الشنتمري : النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 2 / 180 .

(4) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 154 .

(5) المرجع السّابق 155 .

هندٍ) وكذلك هذا الذي ذكره ؛ لأنّ الفعل عاملٌ في (أيّام جملٍ) وليس بعاملٍ في (جُملٍ) وكذلك المسألة التي مثّل بها ، وهو قولك : لقيتُكَ يومَ عبدِ اللهِ قائماً ، فإنّما الفعل عمل في (اليوم) ولم يعمل في (عبد الله) ولو جعلت (قائماً) حالاً من الكاف أو التاء في (لقيتُكَ) جاز ، لأنّ الفعل قد عمل فيهما فحسُن أن يعمل في حالهما ، ولا يكونُ (قائمٌ) حالاً من (عبد الله) في هذه المسألة ، فإذا أردت أن تجعله لـ (عبد الله) قلت : لقيتُك يومَ عبدُ اللهِ قائمٌ [5] .

تتضح المعياريّة في قوله : (والحُجّة في فساد الحال ها هُنا أنّه لا يعمل في الحال إلّا ما عمل في صاحب الحال كقولك جاء زيدٌ راكباً ، فهذا الفعل عمل في (زيدٍ) وفي حاله ، ولو قلت : جاء غلامُ هندٍ راكبةً ، لم يجز لأنّ الفعل عمل في (غلام) ولم يعمل في (هندٍ) وكذلك هذا الذي ذكره) .

المسألة التّاسعة والسّتون [1] :

استدرك المبرّد على سيبويه في هذه المسألة في بابٍ ترجمته : (هذا باب ما يكون فيه إلّا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل وغير) [2] .

قال سيبويه : " وذلك قولك : لو كان معنا رجلٌ إلّا زيدٌ لَغُلِبنا ، والدّليل على أنّه وصفٌ أنّك لو قلت : لو كان معنا إلّا زيدٌ لَهلكنا ، وأنت تُريدُ الاستثناء لكنت قد أحلت ، ونظيرُ ذلك قوله تعالى : " لَوْكَانَ فِيْهِمَآ آلِهَةٌ إِلَّا اَللَّهُ لَفَسَدَتَا " [3] ونظير ذلك من الشّعر قوله وهو ذي الرُّمّة :

أُنِيْخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ * * * قَلِيْلٌ بِهَا الأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا [4]

كأنّه قال : قليلٌ بها الأصواتُ غير بغامُها ، إذا كانت (غيرُ) استثناءً ، ومن ذلك قوله تعالى[5] : " لَا يَسْتَوِيْ اَلْقَاْعِدُوْنَ مِنْ اَلْمُؤْمِنِيْنَ غَيْرُ أُوْلِيْ اَلْضَّرَرِ " " [6] .

---

(1) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 166 .
(2) سيبويه : الكتاب 2 / 331 .
(3) سورة الأنبياء : آية (22) .
(4) البيت في ديوان ذي الرُّمّة 638 ، وعبد القادر البغدادي : خزانة الأدب ج2 / 51 ، والسيوطي : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 229 والأشموني : شرح الأشموني 2 / 156 ، يذكرُ الشّاعرُ ناقة أناخها في فلاةٍ لا يسمع فيها صوت إلّا صوت هذه النّاقة ؛ لما بها من وحشةٍ وجدبٍ والبلدة الأولى : ما يقع على الأرض من صدرها إذا بركت ، والثّانيةُ : الفلاة والبُغام : أصله للظبي فاستعاره للنّاقة ، والشّاهدُ فيه : وصف الأصوات بقوله : (إلّا بُغامُها) عل تأويل (غير) ومعناه : قليلٌ بها الأصواتُ غير بُغامُها ، أي الأصوات التي هي غير صوت النّاقة ، قال الأعلم الشنتمري : ويجوز أن يكون (البُغام) بدلاً من الأصوات ، على أن يكون (قليلٌ) بمعنى النّفي ، فكأنّه قال : ليس بها صوتٌ إلّا بُغامُها . انظر ايضاً : سيبويه : الكتاب 2 / 332 .
(5) سورة النّساء : آية (95) .
(6) سيبويه : الكتاب 2 / 331 - 333 .
(7) سورة الأنبياء : آية (22) .

ذكر سيبويه أنّه لا يكون في (لو) بدلٌ بعد (إلّا) لأنّها في حكم اللّفظ تجري مجرى المُوجب وذلك أنّها شرطٌ بمنزلة (إنْ) ولو قلت : إنْ أتاني رجلٌ إلّا زيدٌ خرجت ، لم يجز ، لأنّه يصير في التّقدير (إنْ أتاني إلّا زيدٌ خرجت) كما لا يجوز : أتاني إلّا زيدٌ ، فهذا وجهٌ من الفساد فيه ، وفيه وجهٌ آخر من فساده : أنّه إذا قال : لو كان معنا إلّا زيدٌ لهلكنا وهو يُريدُ الاستثناء لكان مُحالاً ، لأنّه يصيرُ في المعنى (لو كان معنا زيدٌ فهلكنا) لأنّ البدل بعد (إلّا) في الاستثناء مُوجب ، وكذلك قوله تعالى : " لَوْكَانَ فِيْهِمَآ آلِهَةٌ إِلَّا اَللَّهُ لَفَسَدَتَا " [7] ، لو كان على البدل لكان التّقدير : لو كان فيهما الله لفسدتا وهذا فاسدٌ ، وأمّا قوله : قَلِيْلٌ بِهَا الأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا ، ففيه وجهان : أحدهما ما قاله سيبويه ، وإذا كان على ما قاله فقد أثبت بها أصواتاً قليلة ، وجعل (إِلَّا بُغَامُهَا) نعتاً للأصوات ، والوجه الثّاني : أن يكون (قليلٌ) بمعنى النّفي فيكون بمعنى : ما بها أصواتٌ إلّا بغامها ، وهو استثناء وبدل صحيح ، كما تقول : أهَلْ رجلٌ يقولُ ذاك إلّا زيدٌ ؟ [1] .

استدرك المبرّد على سيبويه بقوله : قولك في الاستثناء : لو كان معنا إلّا زيدٌ ، وما جاءني إلّا زيدٌ أنّك إذا قلت : لو معنا أحدٌ إلّا زيدٌ لهلكنا ، فزيدٌ معك ، كما قال تعالى : (لَوْكَانَ فِيْهِمَآ آلِهَةٌ إِلَّا اَللَّهُ لَفَسَدَتَا) والله عزّ وجلّ فيهما وتقول : لو كان إلّا زيداً أحدٌ لهلكنا ، كما تقول : ما جاءني إلّا زيداً أحدٌ ، والدّليل على جودة الاستثناء أيضاً أنّه لايجوز أن تكون (إلّا) وما بعدها وصفاً إلّا في موضع لو كانت فيه استثناءً لجاز ، ألا ترى أنّك تقول : ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ ، على الوصف إن شئت ، وكذلك : جاءني القومُ إلّا زيدٌ ، على ذلك ، ولو قلت : جاءني رجلٌ إلّا زيدٌ ، تريدُ (غير زيد) على الوصف لم يجز ، لأنّ الاستثناء ها هُنا مُحالٌ [2] .

ردّ ابن ولّاد على المبرّد بقوله : وسبيل (إلّا) التي للاستثناء فقط أن تأتي بعد تمام الكلام وليست تدخل على خبر ولا مُخبر عنه ، وهي نحو قولك : جاءني القومُ إلّا زيداً ، ولا يجوز حذف المستثنى منه مع هذه كما جاز مع تلك ، وهذا أصلٌ مُتّفقٌ عليه بل يعتبر صحّة ما قال من فساده ، وإنّما حذفوا في النّفي لأنّك إنّما تنفي نفياً عامّاً ، فليس يقع فيه لبسٌ فتقول : ما أتاني إلّا زيدٌ ، وما رأيتُ إلّا زيداً ، فالحذف لا يكون إلّا مع هذه التي للتّحقيق في النّفي ، ولو كان الحذف جائزاً مع (لو) كما قال محمّد بن يزيد وكان الكلام يجري مجرى النّفي لجاز أن تجعلها في خبر (كان) بعد (لو) كما جعلناها في خبر (كان) بعد (ما) فتقول : لو كان زيدٌ إلّا قائماً لقُمنا ، ولو كان عمرو إلّا عندنا لذهبنا ، كما تقول : ما كان زيدٌ إلّا ذاهباً ، وما كان هل في الدّارِ إلّا زيدٌ ، على معنى الاستفهام ، وأنت إذا قلت : هل في الدّارِ إلّا زيدٌ ، وهل عمرو إلّا عندنا ، فيستوي هذا والنّفي كما زعم ، وإنّما جئنا بـ (لقُمنا ولذهبنا) جوّاباً لـ (لو) و (ما) ليس يُحتاجُ فيها إلى

---

(1) أبو سعيد السّيرافي : شرح كتاب سيبويه 3 / 77 - 78 .
(2) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 166 - 167 . وأبو العبّاس المبرّد : المقتضب 4 / 408 - 409 .
(3) أبو العبّاس ابن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد 168 - 169 .

ذلك ، وليس يجوز أن تدخل (إلّا) هذه إلّا مع حرف النّفي ، كقولك : هل زيدٌ إلّا قائمٌ بمعنى : ما زيدٌ إلّا قائمٌ ، ولو كان هذا استفهاماً في المعنى لما جاز دخول (إلّا) ولكنّه لفظه لفظ الاستفهام ومعناه الإخبار ، ومن الدّليل على أنّها إنّما تكون في النّفي ، أنّا إذا أدخلناها في غير الخبر المنفي أحالته إلى معنى الخبر المنفي ، ألا ترى أنّك تقول : هل زيدٌ قائمٌ ؟ فيكون استفهاماً صحيحاً ، وإذا قلت : هل زيدٌ إلّا قائمٌ ، بطل معنى الاستفهام ، وصار معنى الكلام إلى النّفي ، فكأنّك قلت : ما زيدٌ إلّا قائمٌ ، وأمّا قوله : إنّه لا يكون الوصفُ إلّا في موضع لو كان فيه استثناء لجاز ، فليس الأمرُ على ما ذكر لأنّا نقولُ : جاءني رجلٌ غيرُ زيدٍ ، فهذا وصفٌ وليس باستثناء ، لأنّه لا تقول : جاءني رجلٌ إلّا زيدٌ ، فقد يجوز الوصف في موضع لا يجوز فيه الاستثناء كما جاز الاستثناء في موضع لا يجوز فيه الوصف [3] .

وجانب المعياريّة في هذه المسألة يتّضح في قوله : (وسبيل (إلّا) التي للاستثناء فقط أن تأتي بعد تمام الكلام وليست تدخل على خبر ولا مُخبر عنه ، وهي نحو قولك : جاءني القومُ إلّا زيداً ، ولا يجوز حذف المستثنى منه مع هذه كما جاز مع تلك ، وهذا أصلٌ مُتّفقٌ عليه بل يعتبر صحّة ما قال من فساده) .

جدول رقم (7) :

قضايا النّحو	أوّلاً : قضيّة المنطق في النّحو	ثانياً : قضيّة : المعياريّة والوصفيّة
تصنيف المسائل وتعيينها من خلال كتاب الانتصار وذلك بذكر رقم كلّ مسألة اعتمد فيها ابن ولّاد على المنطق في النّحو أو المعياريّة والوصفيّة في ردّه على المبرّد .	**(3) (8) (18) (42) (43)**	**(1) (4) (6) (7) (9) (10) (11) (14) (15) (16) (25) (44) (45) (52) (63) (64) (66) (67) (69) (75) (76) (77) (79) (81) (87) (88) (95) (97) (113) (122) (127) (130)**
عدد المسائل	**(5) مسائل**	**(32) مسألة**

يجد المتتبّع لهذا التصنيف في الجدول أعلاه أنّ المسائل التي طبّق فيها ابن ولّاد قضيّة المنطق قليلة ممّا يؤكّد أنّه من المتأثّرين بالمنطق , ولكنّه كان من أصحاب الاعتدال لا الانقياد في هذا الجانب ويظهرُ ذلك في تفكيره النَّحوي وفي معالجته لبعض المسائل التي ردَّ فيها على المبرِّدُ ، كما يلحظ أيضاً أنّ المسائل التي طبّق فيها قضيّة المعياريّة والوصفيّة كثيرة ومتداخلة ممّا يؤكّد أنّ ابن ولّاد في كتابه الانتصار سار على منهج سيبويه في الكتاب مزاوجاً ما بين المعياريّة والوصفيّة فنصوصه الدّالة على ذلك كثيرة .

تمّ بحمد الله وتوفيقه .....

الخاتمة

قام ابن ولّاد بعملٍ جليل في كتابه " الانتصار لسيبويه على المبرّد " وذلك لأنّه دافع عن كتاب سيبويه الذي عُدّ المرجع الأساس لعلم النّحو ، وقد قمتُ ببيان أدلّة ابن ولّاد التي اعتمد عليها في ردّه على المبرّد في هذه الدّراسة المختصرة وخلصت الدّراسة إلى النتائج الآتية :

- كان المبرّد يردُّ على سيبويه بالتّرتيب الموجود في كتاب سيبويه ، فقد قسّم الكتاب إلى أجزاء ، يذكر الجزء ثُمّ الباب ثُمّ يقوم بالنّقد .
- كانت انتقادات المبرّد لسيبويه متنوعة بين الاستشهاد والرواية وفي اللّفظ والإعراب وتضمّنت انتقاداته بعض المسائل الخلافيّة بين مدرستي البصرة والكوفة .
- يغيّر المبرّد تارةً في نص سيبويه ، وتارةً يوهم في بعض المسائل ، وتارةً يُخطئ الهدف وتارةً يستعجل فيقع في الخطأ ، وتارةً يُكرّر كلام سيبويه .
- اعتمد ابن ولّاد في ردّه على المبرّد على الدّليل النّحوي ، بل إنّه رُبّما استخدم أكثر من دليل في المسألة الواحدة ، وقد بيّنت ذلك خلال البّحث .
- تعدّدت الطرق التي استخدمها ابن ولّاد في ردّه على المبرّد ، ممّا يدلُّ على تمكّنه في الصّناعة النّحويّة وتمتّعه بعقليّةٍ نحويّةٍ فذّة ، وذلك لأنّه عاش في بيت علمٍ وأدب .
- استخدم ابن ولّاد في ردّه على المبرّد الأدلّة النّحويّة المعروفة من سماع ، وقياس ، وإجماع واستصحاب حال ، إلّا أنّه كان يعتمدُ اعتماداً كثيراً على السّماع ، محاولاً السّير على الطريق الذي سنّته العربُ في كلامها ، فلذلك نجد أنّ المسائل التي استشهد فيها بالسّماع كثيرة ، وقد بلغ عددها إحدى وستين مسألة .
- المسائل التي استشهد فيها ابن ولّاد بالقياس قليلة مقارنة بالمسائل التي استشهد فيها بالسّماع ؛ وذلك لأنّه قدّم السّماع على القياس ، فلذلك نجد أنّ المسائل التي استشهد فيها بالقياس بلغ عددها ثلاثاً وأربعين مسألة .
- بلغت المسائل التي اعتمد فيها ابن ولّاد على الإجماع ثماني مسائل ، وهي قليلة وذلك يرجع إلى طبيعة المسائل التي ردّها المبرّد على سيبويه ، كذلك المسائل التي اعتمد فيها على الاستصحاب بلغت خمس مسائل وهي قليلة أيضاً ، وذلك لأنّ بعض النُّحاة يرون أنّه من أضعف الأدلّة النّحويّة .

- المسائل التي استند فيها ابن ولّاد على بيان العلّة بلغت تسعاً وعشرين مسألة أكثر من المسائل التي اعتمد فيها على الاستدلال بالعكس أو الاستحسان أو بعدم الدّليل في الشئ على نفيه ، وهذا يبيّن أنّ العلل التي ردّ بها المبرّد بعض المسائل على سيبويه كانت ضعيفة وواهية وغير مُحكمة .
- المسائل التي استند فيها ابن ولّاد على الأصول في ردّه على المبرّد بلغت إحدى وعشرين مسألة ، وهي كثيرة مقارنة بالأدلة الجدليّة الأخرى ممّا يؤكّد حداثة سنّه وعدم ثبوت قدمه في التّفكير النّحوي في ذلك الوقت الذي ألّف فيه كتابه المفقود مسائل الغلط .
- المسائل التي اعتمد فيها ابن ولّاد على إجادته لمقتضيات الصناعة النّحويّة في ردّه على المبرّد بلغت ثلاثاً وخمسين مسألة وهي كثيرة ، ممّا يدلّ على تمكّن ابن ولّاد من الصّناعة النّحْويّة ، وهذا التمكّن كان له الأثر الأكبر في انتصاره لسيبويه على المبرّد .
- بلغت المسائل التي اعتمد فيها ابن ولّاد على الاستدلال بآراء المبرّد خمس عشرة مسألة ممّا يدلّ على أنّ المبرّد يقعُ في التّناقض في آرائه دون أن يشعر بذلك ، وقد يغفل عن بعض آرائه ، ولكن ابن ولّاد يقوم بتنبيهه على كُلِّ ما غفل وسها عنه .
- المسائل التي استند فيها على الإلزام بلغت عشرين مسألة ، ممّا يدلُّ كذلك على عدم إنعام نظرالمبرّد وتسرعه في بعض المسائل ، فابن ولّاد يُلزمه بقولٍ له حتّى تتضح المسألة موضع الخلاف وينجلي ما فيها من غموض .
- من الطُّرق التي سلكها ابن ولّاد في استدلاله ، الاستدلال بآراء النُّحاة الآخرين ، ولم يُكثر من ذلك لأنّ الرأي النّحوي لعالمٍ من العلماء لا يُعدُّ دليلاً يُردُّ به رأي غيره إلّا أن يكون مستنداً إلى دليلٍ من أدلّة النّحو المعروفة كالسّماع والقياس ، ولكن رُبّما ذكر النّحوي رأي عالمٍ آخر من باب الاستئناس أو لترجيح رأيه الذي ذهب إليه ، لذا فقد كانت المسائل التي استند فيها ابن ولّاد على آراء النّحاة ست مسائل وهي قليلة مقارنة بالأدلّة الأخرى .
- استفاد ابن ولّاد من القواعد والضّوابط الكليّة في النّحو العربي ، فوظّفها توظيفاً دقيقاً وجعل منها إلزاماتٍ وأدلّة ردّ بها على المبرّد ، ولكّنه لم يُكثر من استخدامها ، فقد بلغت المسائل التي استند فيها على الضوابط الكليّة خمس عشرة مسألة .
- موقف ابن ولّاد من العامل لا يختلف عن موقف سيبويه ومن سار على نهجه ، فهو يرى وجود العامل وأنّ له تأثيراً في الجملة ويردد القوانين التي تحكم هذه القضيّة ، والمسائل التي استدلّ فيها ابن ولّاد بنظريّة العامل مسألتان اثنتان فقط ، الأولي منهما مسألة خلافيّة بين مدرستي البصرة والكوفة وهذا يدلُّ

على أنّ المبرّد في تفكيره النّحوي يدور في فلك المدرسة البصريّة سوى أنّه نبّه على مواضع السؤال كما أشار إلى ذلك ابن ولّاد .

- المسائل التي استند فيها ابن ولّاد على قضيّة اللّفظ والمعنى كثيرة بلغت تسعاً وثلاثين مسألة ممّا يدلُّ على أنّه كان في بعض مسائله يعتمد على المعنى لا الإعراب فالمعنى هو الرّائد والحكم عنده ، فإذا ما دار الأمر بين مقتضيات الصناعة النّحويّة وبين المعنى فإنّه يلتزم المعنى في التّرجيح ، وذلك بتقديره للإعراب على تفسير المعنى .
- الإعراب هو فرع المعنى عند النّحاة فالنّحوي يلمس المعنى من غير ان يَصرّح به بل يلفتُ إليه بالإعراب وعلى هذا النّهج سار ابن ولّاد ، فالمسائل التي استند فيها على قضيّة المعنى والإعراب بلغت خمس عشرة مسألة .
- المسائل التي طبّق فيها ابن ولّاد قضيّة المنطق قليلة بلغت ثلاث مسائل ممّا يؤكّد أنّه من النُّحاة المتأثرين بالمنطق ولكنّه كان من أصحاب الاعتدال لا الانقياد في هذا الجانب ، ويظهر ذلك جليّاً في تفكيره النّحوي ومعالجته لبعض المسائل التي استشهدتُ بها في ردّه على المبرّد .
- استند ابن ولّاد على قضيّة المعاريّة والوصفيّة في بعض ردوده على المبرّد وهي من القضايا النّحويّة الحديثة ، فقد كان سيبويه يميل إلى العمل الوصفي للغة ، وزاوج ما بين المعياريّة والوصفيّة ، وهذه الطريقة نفسها هي التي سار عليها ابن ولّاد في كتابه ، فالمسائل التي طبّق فيها قضيّة المعياريّة والوصفيّة كثيرة ومتداخلة ممّا يؤكّد أنّه سار على منهج سيبويه في الكتاب مزاوجاً ما بين المعياريّة والوصفيّة فنصوصه الدّالة على ذلك كثيرة .
- كان ابن ولّاد يحاور المبرّد بصورةٍ هادئة بعيداً عن التّعصُّب الذي لا فائدة منه في الحجاج النّحوي .
- كان ابن ولّاد في انتصاره لسيبويه على المبرّد يُصدرُ آراءه التي تدلُّ فكره النّحويّ الواعي ، وعن بصيرته النّافذة لا عن غرضٍ أو هوى .
- أكثر المسائل في كتاب ابن ولّاد كانت انتصاراً لسيبويه على المبرّد .
- غياب كتاب ابن ولّاد (الانتصار) عن شُرّاح كتاب سيبويه وعدم إفادتهم من مسائله .

توصيات الدّراسة :

لقد قام ابن ولّاد بعملٍ جليل في كتابه (الانتصار) ؛ وذلك لأنّه دافع عن كتاب سيبويه الذي عُدّ المرجع الأساس لعلم النّحو ، رادّاً على المبرّد الذي يُعدُّ جبلاً في العلم ، ولكن بالرّغم من المجهود الجبّار الذي بذله إلّا أنّ هذا الكتاب القيّم لم يجد حظّه من الاهتمام خاصّة من شُرّاح كتاب سيبويه لذلك توصي الدّراسة بهذا الكتاب الذي حوى أكثر قضايا ومسائل الخلاف والاستدراك بين النُّحاة الأوائل وسيبويه وتعدد طرق الرّدِّ عليها ، فلا يزال هذا الكتاب القيّم بحاجة إلى المزيد من البحث في مسائله وقضاياه .

هذه خاتمة الرّحلة التي كانت عبر انتصار ابن ولّاد لسيبويه على المبرّد ، وهذه هي أهمّ النتائج التي وفّقني الله تعالى إليها ، فأسأله التّوفيق والسّداد ، والهداية إلى سواء السّبيل ، وصلّى الله على نبينا محمّد ، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين ..

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- د. إبراهيم أنيس : من أسرار اللّغة ، النّاشر / مكتبة الأنجلو المصريّة القاهرة مصر ، طبعة (6) 1978 م .
- إبراهيم بن السّري بن سهل الزّجّاج : مجالس العلماء ، تحقيق : عبد السّلام محمّد هارون ، النّاشر / مطبعة حكومة الكويت ، طبعة (2) 1984 .
- إبراهيم بن السّري بن سهل الزّجّاج : الإيضاح في علل النّحو ، تحقيق : د. مازن المبارك ، النّاشر / دار النّفائس ، بيروت لبنان ، طبعة (3) 1399 هـ ، 1979 م .
- إبراهيم مصطفى : إحياء النّحْو ، طبعة (2) 1413 هـ ، 1992 ، القاهرة ، مصر .
- أبو اسحق إبراهيم بن موسي الشاطبي : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، تحقيق : د . محمد إبراهيم البنّا ، الناشر / معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الاسلامي جامعة أم القري مكة المكرمة المملكة العربيّة السّعوديّة ، طبعة (1) 1428 هـ ، 2007 م .
- أبو بكر محمّد بن الحسن بن مذحج الزبيدي الأندلسي : الاستدراك علي سيبويه في الأبنية والزيادات ، بإعتناء المستشرق الإيطالي اغناطيوس كويدي ، طبع بروما 1980 م .
- أبو بكر محمّد بن الحسن بن مذحج الزبيدي الأندلسي : طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر / دار المعارف بمصر ، طبعة (2) 1392 هـ ، 1973 م .
- أبو بكر محمّد بن السّري ابن السّراج : الأصول في النّحو ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، النّاشر / مؤسسة الرسالة بيروت لبنان طبعة (3) 1417 هـ ، 1996 م .
- أحمد بن عبد الرحمن اللخمي ابن مُضاء القرطبي : الرّدّ على النُّحاة ، دراسة وتحقيق : د. محمّد إبراهيم البنّا النّاشر / دار الإعتصام طبعة (1) 1399 هـ ، 1979 م .
- أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، تحقبق : الدكتور بشّار عوّاد معروف ، النّاشر / دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان ، طبعة (1) 1422 هـ ، 2001 م .
- أبو الحسين أحمد بن فارس : الصّاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، علّق عليه ووضع حواشيه : أحمد حسن بسج ، النّاشر / من منشورات محمّد على بيضون دار الكتب العلميّة ، بيروت لبنان ، طبعة (1) 1418 هـ ، 1997 م .
- أحمد بن محمّد بن أبي بكر بن خلكان : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق : د. إحسان عبّاس الناشر / دار صادر بيروت لبنان 1398 هـ ، 1978 م .
- أبو العبّاس أحمد بن محمد بن ولّاد : الانتصار لسيبويه على المبرّد ، دراسة وتحقيق : د. زهير عبد المحسن سلطان ، النّاشر / مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ، طبعة (1) 1416 هـ ، 1996 م .
- أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق : د. أحمد محمد الخرّاط ، النّاشر / دار القلم دمشق سوريا .

- أبو إبراهيم اسحق بن إبراهيم الفارابي : ديوان الأدب ، تحقيق : د . أحمد مختار عمر ، ومراجعة : د . إبراهيم أنيس ، النّاشر / مجمع اللغة العربيّة القاهرة 1974 م .
- إسماعيل بن حمّاد الجوهري : تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطّار ، النّاشر / دار العلم للملائيين بيروت لبنان طبعة (4) 1990 م .
- د. تمّام حسّان : الأصول دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللّغوي عند العرب ، النّاشر / عالم الكتب القاهرة مصر طبعة (1) 1420 هـ ، 2000 م .
- د. تمّام حسّان : اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة ، النّاشر / عالم الكتب القاهرة مصر ، طبعة (4) 1421 هـ 2001 م .
- جرير : ديوان جرير ، حقّقه وشرحه وعلّق عليه : كرم البستاني ، النّاشر / دار بيروت للطباعة والنّشر بيروت لبنان ، طبعة (1) 1406 هـ ، 1986 م .
- حاجي خليفة : كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، عني بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف : محمّد شرف الدّين يالتقايا ورفعت بيلكه الكليسي ، النّاشر / دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان .
- الحسن ين أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي : الإغفال ، تحقيق وتعليق : عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، تمّ اصداره من قبل المجمع الثقافي ومركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بالسعوديّة 1420 هـ .
- الحسن ين أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي : التكملة ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب بيروت لبنان طبعة (2) 1419 هـ ، 1999 م .
- الحسن ين أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي : الحجّة للقرّاء السبعة : تحقيق : بدر الدّين قهوجي ، وبشير حويجابي ، وراجعه : عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف الدقّاق ، النّاشر / دار المامون للتراث دمشق سوريا .
- الحسن ين أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، دراسة وتحقيق : صلاح الدّين عبد الله السنكاوي ، النّاشر / وزارة الأوقاف والشؤون الدّينيّة العراق .
- الحسن ين أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي : التعليقة علي كتاب سيبويه ، تحقيق : د. عوض بن حمد القوزي ، النّاشر / جامعة الملك سعود بالرياض طبعة (1) 1414 هـ ، 1993 م .
- أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي : شرح كتاب سيبويه ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيّد علي الناشر / دار الكتب العلميّة بيروت لبنان ، طبعة (1) 1429 هـ ، 2008 م .
- أبو سعيد الحسن بن عبد الله السّيرافي : أخبار النّحويين البّصريين ، تحقيق : طه محمّد الزّيني ومحمّد عبد المنعم خفاجي ، النّاشر / مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، طبعة (1) 1374 هـ ، 1955 م .
- أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري : كتاب الحكم والأمثال ، ضبطه وكتب هوامشه ونسّقه : الدكتور أحمد عبد السّلام ، خرّج أحاديثه : أبو هاجر محمّد سعيد بن بسيوني زغلول ، النّاشر / دار الكتب العلميّة بيروت لبنان ، طبعة (1) 1408 هـ 1988 م .
- د. حسن عون : تطورالدّرس النّحوي ، النّاشر / معهد البحوث والدّراسات العربيّة قسم البحوث والدّراسات الأدبيّة واللّغويّة ، طبعة (1) 1970 م .

- الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المعروف بابن أم قاسم : شرح التسهيل ، تحقيق : د. ناصر حسين علي الناشر / دار سعد الدّين دمشق ، طبعة (1) 1428 هـ ، 2008 م .
- الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المعروف بابن أمّ قاسم : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، النّاشر / دار الفكر العربي القاهرة ، طبعة (1) 1422هـ ، 2001 م .
- أبوعبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه : إعراب القراءات السّبع وعللها ، حقّقه وقدّم له : الدكتور عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين ، النّاشر / مكتبة الخانجي بالقاهرة مصر ، طبعة (1) 1413 هـ ، 1992 م .
- خالد بن عبد الله الأزهري : التّصريح على التّوضيح (شرح لأوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك لابن هشام) تحقيق : محمّد باسل عيون السُّود ، النّاشر / دار الكتب العلميّة بيروت لبنان ، طبعة (1) 1421 هـ 2000 م .
- د. خديجة الحديثي : أبنية الصّرف في كتاب سيبويه ، النّاشر / مكتبة النهضة بغداد العراق طبعة (1) 1385هـ ، 1965 م .
- د. خديجة الحديثي : الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه ، النّاشر / مطبوعات جامعة الكويت رقم (37) طبعة (1) 1394 هـ ، 1974 م .
- د. خليل أحمد عمايرة : العامل النّحْوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التّحليل اللّغوي ، دراسات وآراء في ضوء علم اللّغة المعاصر .
- خليل بن أيبك بن عبد الله الصّفدي : الوافي بالوفيات ، تحقيق : أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، النّاشر / دار إحياء التراث العربي ببيروت لبنان ، طبعة (1) 1420 هـ ، 2000 م .
- خير الدّين الزركلي : الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرّجال والنّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين النّاشر / دار العلم للملايين بيروت لبنان ، طبعة (15) مايو 1422 هـ ، 2002 م .
- سعيد الأفغاني : في أصول النّحو ، النّاشر / مديريّة الكتب والمطبوعات الجامعيّة ، دمشق سوريا 1414 هـ ، 1994 م .
- د. سعيد جاسم الزبيدي : القياس في النّحو العربي نشأته وتطوره ، النّاشر / دار الشّروق للنّشر والتوزيع عمّان الأردن ، طبعة (1) 1997 .
- شوقي ضيف : المدارس النحويّة ، النّاشر / دار المعارف بالقاهرة مصر ، طبعة (8) 1968 م .
- عبّاس حسن : اللغة والنحو بين القديم والحديث ، النّاشر / دار المعارف بالقاهرة مصر 1966 م .
- عبّاس حسن : النّحو الوّافي ، النّاشر / دار المعارف بالقاهرة مصر ، طبعة (3) 1974 م .
- عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني : إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، تحقيق : د. عبد المجيد دياب الناشر / مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية السعودية ، طبعة (1) 1406 هـ ، 1986 م .
- الإمام شهاب الدّين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد المشهور بابن العماد : شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، تحقيق ومراجعة : محمّد الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط النّاشر / دار ابن كثير بدمشق وبيروت سوريا لبنان ، طبعة (1) 1408 هـ ، 1988 .

- عبد الرّحمن بن كمال الدّين جلال الدّين السيوطي : الإتقان في علوم القرآن ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم من إصدارات وزارة الشؤون الإسلاميّة والأوقاف والدّعوة والإرشاد بالمملكة العربيّة السّعوديّة .
- عبد الرّحمن بن كمال الدّين جلال الدّين السيوطي : الاقتراح في علم أصول النّحو ، قرأه وعلّق عليه : د. محمود سليمان ياقوت ، النّاشر / دار المعرفة الجامعيّة مصر 1426 هـ ، 2006 م .
- عبد الرّحمن بن كمال الدّين جلال الدين السيوطي : بغية الوعاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر / دار الفكر طبعة (2) 1399 هـ 1979 م .
- عبد الرّحمن بن كمال الدّين جلال الدين السيوطي : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق وشرح : د. عبد العال سالم مكرم النّاشر / دار البحوث العلميّة بالكويت 1400 هـ ، 1980 م .
- عبد الرّحمن بن كمال الدّين جلال الدّين السّيوطي : الأشباه والنّظائر في النّحو ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم النّاشر / مؤسسة الرّسالة دمشق سوريا 1407 هـ ، 1987 م .
- عبد الرّحمن بن كمال الدّين جلال الدّين السيوطي : المزهر في علوم اللّغة وأنواعها ، شرحه وضبطه وصحّحه وعنون موضوعاته وعلّق عليه : محمّد أحمد جاد المولى بك ، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمّد البجاوي ، النّاشر / المكتبة العصريّة بيروت لبنان ، طبعة (1) 1406 هـ ، 1986 م .
- عبد الرّحمن بن محمّد أبو البركات بن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق : محمد محي الدّين عبد الحميد ، النّاشر / مكتبة السعادة ، طبعة (4) 1961 م .
- عبد الرّحمن بن محمّد أبو البركات بن الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق : د . إبراهيم السامرائي ، الناشر / مكتبة المنار الزرقاء الأردن ، طبعة (3) 1405 هـ ، 1985 م .
- عبد الرّحمن بن محمّد أبوالبركات بن الأنباري : لمع الأدلة في أصول النّحو ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، النّاشر / مطبعة الجامعة السوريّة سوريا 1377 هـ ؛ 1957 م .
- د. عبد السّلام السيّد حامد : الشّكل والدّلالة دراسة نحويّة للّفظ والمعنى ، النّاشر / دار غريب للطباعة والنّشر والتّوزيع ، القاهرة مصر ، طبعة (1) 2002 م .
- د. عبد العزيز عبده أبو عبد الله : المعنى والإعراب عند النّحْويين ونظريّة العامل ، من منشورات الكتاب والتّوزيع والإعلان والمطابع طرابلس الجماهيريّة العربيّة الليبيّة الشّعبيّة الاشتراكيّة ، طبعة (1) 1391 هـ 1982 م .
- عبد القّادر بن عمر البغدادي : خزانة الأدب ، تحقيق وشرح : عبد السّلام محمّد هارون ، النّاشر / مكتبة الخانجي بالقاهرة مصر ، طبعة (4) 1418 هـ ، 1997 م .
- عبد الله بن أسعد المشهور باليافعي : مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، وضع حواشيه : خليل المنصور ، النّاشر / دار الكتب العلميّة بيروت لبنان ، طبعة (1) 1417 هـ ، 1997 م .
- أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري : اللّباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق : غازي طليمات ، والدكتور عبد الإله نبهان ، النّاشر / مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي ، وأصدرته دار الفكر المعاصر بيروت بلبنان ، ودار الفكر دمشق بسوريا طبعة (1) 1416هـ ، 1995م .

- عبد الله بن مسلم ابن قتيبة : الشّعر والشُّعراء ، تحقيق وشرح : أحمد محمّد شاكر ، النّاشر / دار المعارف بالقاهرة مصر ، طبعة (2) 1377 هـ ، 1958 م .
- أبو محمّد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق : محمّد محي الدّين عبد الحميد ، النّاشر / المكتبة العصريّة بيروت لبنان ، طبعة (1) 1411 هـ ، 1991 م .
- عبد الملك بن محمّد أبو منصور الثّعالبي : فقه اللّغة وسرّ العربيّة ، قرأه وقدّم له وعلّق عليه : خالد فهمي النّاشر / مكتبة الخانجي بالقاهرة مصر ، طبعة (1) 1418 هـ ، 1998 م .
- د. عبد الهادي الفضلي : دراسات في الإعراب ، النّاشر / تُهامة للنشر جدّة المملكة العربيّة السّعوديّة طبعة (1) 1405 هـ ، 1984 م .
- أبو الطيّب عبد الواحد بن علي اللُّغوي : مراتب النّحويين ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، النّاشر / مكتبة نهضة مصر ومطبعتها الفجالة القاهرة مصر .
- أبو الفتح عثمان بن جنّي : اللمع في العربيّة ، تحقيق : د . سميح أبو مُغلي ، الناشر / دار مجدلاوي للنشر عمان 1988 هـ .
- أبو الفتح عثمان بن جِنّي : الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، النّاشر / دار الكتب المصرية 1376 هـ ، 1957م .
- أبو الفتح عثمان بن جنّي : المنصف شرح لتصريف المازني ، تحقيق : الأستاذين إبراهيم مصطفي ، و عبد الله أمين ، الناشر / إدارة إحياء التراث القديم القاهرة مصر طبعة (1) 1373 هـ ، 1954 م .
- أبو الفتح عثمان بن جنّي : سر صناعة الإعراب ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، الناشر / دار القلم دمشق طبعة (2) 1413 هـ 1993 م .
- أبو الفتح عثمان بن جنّي : المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، و د. عبدالفتاح إسماعيل الشبلي ، ود. عبد الحليم النّجّار النّاشر / دار سركيز للطباعة والنّشر ، طبعة (2) 1406 هـ ، 1986 م .
- علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي : شرح جُمل الزّجّاجي ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : فوّاز الشّعّار وإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب ، النّاشر / محمّد علي بيضون دار الكتب العلميّة بيروت لبنان ، طبعة (11) 1419 هـ ، 1998 م .
- علي النجدي ناصف : سيبويه إمام النحاة ، تأليف : الناشر / عالم الكتب بالقاهرة مصر ، طبعة (2) 1399 هـ ، 1979 م .
- الوزير جمال الدّين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي : انباه الرواة علي انباه النحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر / دار الفكر العربي القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت لبنان ، طبعة (1) 1406 هـ ، 1986 م .
- عمرو بن بحرٍ الجاحظ : الحيوان ، تحقيق وشرح : عبد السّلام محمّد هارون ، النّاشر / مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، طبعة (2) 1384 هـ ، 1965 م .

- عمرو بن عثمان بن قمبر سيبويه : الكتاب ، شرح وتحقيق ، عبد السلام محمد هارون ، الناشر ، مكتبة الخانجي بالقاهرة مصر ، طبعة (3) 1408 هـ ، 1988 م .
- د. فاضل صالح السّامرائي : ابن جنّي النّحوي ، النّاشر / جامعة بغداد العراق ، طبعة (1) 1389 هـ ، 1968 م .
- فخر سليمان قدارة : مسائل خلافيّة بين الخليل وسيبويه ، النّاشر / دار الأمل للنّشر والتّوزيع إربد الأردن ، طبعة (1) 1410 هـ ، 1990 م .
- الفرزدق : ديوان الفرزدق ، شرحه وضبطه وقدّم له : الأستاذ علي فاعور ، النّاشر / دار الكتب العلميّة بيروت لبنان ، طبعة (1) 1407 هـ ، 1987 م .
- أبو زيد محمّد بن أبي الخطّاب القرشي : جمهرة أشعار العرب في الجاهليّة والإسلام ، حقّقه وضبطه وزاد في شرحه : علي محمّد البجاوي ، النّاشر / مكتبة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع .
- أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري : تهذيب اللغة المجلّد الأوّل ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ومراجعة : محمد علي النجّار ، النّاشر / المؤسسة المصريّة العامّة للتأليف والأنباء والنّشر القاهرة مصر ، طبعة (1) 1384 هـ ، 1964 م .
- أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان الحافظ الذهبي : العبر في خبر من غبر ، تحقيق : أبو هاجر محمّد السّعيد بن بسيوني زغلول ، النّاشر / دار الكتب العلميّة بيروت لبنان ، طبعة (1) 1405 هـ ، 1985 م .
- أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان الحافظ الذّهبي : سير أعلام النبلاء ، حقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه : الدكتور بشّار عوّاد معروف : النّاشر / مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ، طبعة (11) 1417 هـ ، 1996 م .
- محمّد أحمد عرفة : النّحو والنُّحاة بين الأزهر والجامعة .
- أبو الفرج محمد بن اسحق النديم : الفهرست للنديم ، قابله علي أصوله وقدّم له : د. أيمن فؤاد سيّد ، الناشر مؤسسة الفرقان للتراث الاسلامي . رقم النشر 116 . لندن 1430 هـ 2009 م .
- محمد بن الحسن الشيخ رضي الدين الاستراباذي : شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ، الناشر / دار الكتب العلميّة بيروت لبنان ، 1402 هـ ، 1982 م .
- محمّد بن عبد الله ابن مالك : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، حقّقه وقدّم له : محمد كامل بركات ، النّاشر / دار الكاتب للطباعة والنّشر القاهرة مصر 1387 هـ ، 1967 م .
- محمّد بن عبد الله ابن مالك : شرح الكافية الشافية ، تحقيق : د. عبد المنعم أحمد هريدي ، النّاشر / دار المامون للتراث مكة المكرمة المملكة العربيّة السّعوديّة ، طبعة (1) 1402 هـ ، 1982 م .
- محمّد بن عبد الله ابن مالك : ألفيّة ابن مالك شرح ابن عقيل ، تأليف : محمد محي الدّين عبد الحميد ، النّاشر / دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان .
- محمّد بن عبد الله ابن مالك : شرح التّسهيل ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيّد ود. محمّد بدوي المختون ، النّاشر / هجر للطباعة والنّشر القاهرة مصر ، طبعة (1) 1410 هـ ، 1990 م .

- د. محمد المختار ولد اباه : تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ، الناشر / دار الكتب العلمّية بيروت لبنان طبعة (2) 1429 هـ ، 2008 م .
- محمد مرتضي الحسيني الزبيدى : تاج العروس من جواهر القاموس ، ج (23) تحقيق : د. عبد الفتّاح الحلو مراجعة : مصطفى حجازي ، من منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت طبعة (1) 1418 هـ ، 1997 م . وتاج العروس من ، تحقيق : عبد الكريم الغرباوي ، راجعه : عبد الستّار أحمد فرج ، النّاشر / مطبعة حكومة الكويت 1406 هـ ، 1986 م ، ج18 ، وتاج العروس ، ج (37) تحقيق : مصطفي حجازي ، ومراجعة : د. محمد حماسة عبد اللطيف ، طبعة (1) 1422 هـ ، 2001 م .
- الحافظ أبو الخير محمّد بن محمّد الدّمشقي المشهور بابن الجزري: النّشر في القراءات العشر ، أشرف على تصحيحه ومراجعته الأستاذ : علي محمّد الضّباع ، النّاشر / دار الكتب العلميّة ببيروت لبنان .
- محمّد بن مكرّم بن علي ابن منظور : لسان العرب ، تحقيق : عبد الله علي الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله ، و هاشم محمد الشّاذلي النّاشر / دار المعارف القاهرة مصر .
- أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد : الكامل قي اللّغة والأدب ، تحقيق : د. محمد أحمد الدّالي ، النّاشر / مؤسسة الرسالة بيروت لبنان طبعة (3) 1418 هـ ، 1997 م .
- أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد : المقتضب ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، الناشر / مكتبة عالم الكتب القاهرة مصر طبعة (3) 1415 هـ ، 1994 م .
- أبو حيّان محمّد بن يوسف الأندلسي : ارتشاف الضَّرب من لسان العرب ، تحقيق وشرح ودراسة : د. رجب عثمان محمد مراجعة : د. رمضان عبد التوّاب ، النّاشر / مكتبة الخانجي بالقاهرة مصر ، طبعة (1) 1418 هـ ، 1998 م .
- مصطفى صادق الرّافعي : تاريخ آداب العرب ، ضبطه وصحّحه وحقّق أصوله : محمّد سعيد العريان ، النّاشر / المكتبة التجاريّة الكبرى القاهرة مصر ، طبعة (2) 1359 هـ ، 1940 م .
- النّابغة الذّبياني : ديوان النّابغة ، شرح وتقديم : عبّاس عبد السّاتر ، النذاشر / دار الكتب العلميّة ، بيروت لبنان طبعة (3) 1416 هـ ، 1996 م .
- النّمر بن تولب : ديوان النّمر بن تولب ، جمع وشرح وتحقيق : الدّكتور محمّد نبيل طريفي ، النّاشر / دار صادر للطباعة والنّشر ، بيروت لبنان طبعة (1) 1421 هـ ، 2000 م .
- نور الدّين بن محمّد الأشموني : شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك المُسمّى منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك تحقيق : محمّد محي الدّين عبد الحميد ، النّاشر / دار الكتاب العربي بيروت لبنان ، طبعة (1) 1375 هـ ، 1955 م .
- ياقوت بن عبد الله الحموي : معجم الأدباء ، داوُد صمويل مرجليوث بمراجعة وزارة المعارف العمومية المصرية ، النّاشر / مكتبة دار المامون طبعة (2) 1355 هـ ، 1936 م .
- أبو زكريا يحي بن زياد الفرّاء : معاني القرآن ، تحقيق : محمّد علي النجّار وأحمد يوسف نجاتي ، النّاشر / عالم الكتب بيروت لبنان طبعة (3) 1403 هـ ، 1983 م .

- أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش : شرح المفصّل للزمخشري ، تحقيق : د. إميل بديع يعقوب ، النّاشر / منشورات محمّد علي بيضون دار الكتب العلميّة بيروت لبنان ، طبعة (1) 1422 هـ ، 2001 م .
- يوسف بن أبي بكر السكّاكي : مفتاح العلوم ، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه / نعيم زرزور ، النّاشر / دار الكتب العلميّة بيروت لبنان ، طبعة (1) 1403 هـ ، 1983 م .
- أبو الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري : النكت في تفسير كتاب سيبويه ، تحقيق : رشيد بلحبيب ، النّاشر / وزارة الأوقاف والشؤون الاسلاميّة بالمغرب طبعة (1) 1420 هـ ، 1999 م .

فهرس الآيات القرآنيّة

الآيـــــــــــــــة	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
❖ قال تعالى : " مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا " .	البقرة	(106)	158
❖ قال تعالى : " إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ " .	البقرة	(161)	57
❖ قال تعالى : " أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ اَلْصِيَامِ اَلرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ " .	البقرة	(187)	158
❖ قال تعالى : " ثلاثة قروء " .	البقرة	(228)	88
❖ قال تعالى : " رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا " .	البقرة	(286)	29
❖ قال تعالى : " وَاتَّقُوْا اللهَ الَّذِي تَسَآءَلُوْنَ بِهِ وَ الأَرْحَامَ " .	النّساء	(1)	31
❖ قال تعالى : " وَكَفَى بِاَللهِ شَهِيْدَاً " .	النّساء	(79)	162 168
❖ قال تعالى : " لَاْ يَسْتَوِيْ اَلْقَاْعِدُوْنَ مِنْ اَلْمُؤْمِنِيْنَ غَيْرُ أُوْلِيْ اَلْضَّرَرِ " .	النّساء	(95)	192
❖ قال تعالى : " لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا " .	النّساء	(162)	55
❖ قال تعالى : " اِنْتَهُوْا خَيْرَاً لَكُمْ " .	النّساء	(171)	188
❖ قال تعالى : " وَإِذَاْ حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوْا " .	المائدة	(2)	188
❖ قال تعالى : " مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ " .	المائدة	(32)	57

❖ قال تعالى : " إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ " .	المائدة	(69)	55
❖ قال تعالى : " وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ " .	الأنعام	(25)	159
❖ قال تعالى : " وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيْرٍ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ " .	الأنعام	(137)	31 56
❖ قال تعالى : " وَلَقَدْ مَكَّنَاكُمْ فِي الأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيْهَا مَعَايِشَ قَلِيْلاً مَا تَشْكُرُوْن " .	الأعراف	(10)	35 55
❖ قال تعالى : " إِنَّ لَنَا لَأَجْرَاً " .	الأعراف	(113)	155
❖ قال تعالى : " وَيَأبَى اللهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُوْرَهُ " .	التوبة	(32)	158
❖ قال تعالى : " وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُوْنَ إِلَيْكَ " .	يونس	(42)	159
❖ قال تعالى : " فَلَوْ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُوْنُسَ لَمَّا آمَنُوْا " .	يونس	(98)	111
❖ قال تعالى : " لَا عَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ " .	هود	(43)	111 112 113
❖ قال تعالى : " إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ " .	هود	(46)	65
❖ قال تعالى : " مَا هَذَا بَشَراً " .	يوسف	(31)	149
❖ قال تعالى : " وَاسْأَلِ القَرْيَةَ " .	يوسف	(82)	65
❖ قال تعالى : " تَاللهِ تَفْتَأ تَذْكُر يُوْسُفَ " .	يوسف	(85)	153
❖ قال تعالى : " وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ " .	إبراهيم	(22)	55
❖ قال تعالى : " فَتَبَسَّمَ ضَاحِكَاً مِنْ قَوْلِهَا " .	النحل	(19)	151

❖ قال تعالى : " كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ " .	الكهف	(5)	170
❖ قال تعالى : " وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْه بِالوَصِيْد " .	الكهف	(18)	96
❖ قال تعالى : " وَلَاْ تَقُوْلَنَّ لِشَئٍ إِنِّيْ فَاْعِلٌ ذٰلِكَ غَدًا إِلَّاْ أَنْ يَشَاْءَ اللهُ " .	الكهف	(23)	167
❖ قال تعالى : " كِلْتَاْ اَلْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَاْ " .	الكهف	(32)	159
❖ قال تعالى : " فَأَلقَاهَا فَإِذَاْ هِي حَيَّةٌ تَسْعَي " .	طه	(20)	11
❖ قال تعالى : " قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى " .	طه	(63)	55 56
❖ قال تعالى : " لَوْكَاْنَ فِيْهِمَاْ آلِهَةٌ إِلَّا اَللّٰهُ لَفَسَدَتَاْ " .	الأنبياء	(22)	192
❖ قال تعالى : " الَّذِيْنَ أُخْرِجُوْا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّاْ أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللهُ " .	الحج	(40)	111 112
❖ قال تعالى : " فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى القُلُوْبُ التِي فِي الصُّدُوْرِ " .	الحج	(46)	16
❖ قال تعالى : " تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ " .	المؤمنون	(20)	127
❖ قال تعالى : " مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُوْرٌ رَحِيْمٌ " .	النور	(33)	150
❖ قال تعالى : " فَألقَي عَصَاه فَإِذَاْ هِي ثُعْبَانٌ مُبِيْنٌ " .	الشُّعراء	(32)	11
❖ قال تعالى : " وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَاْ هِي بَيْضَاءُ لِلنَاظِرِيْن " .	الشُّعراء	(33)	11
❖ قال تعالى : " فَكُلًا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ " .	العنكبوت	(40)	29
❖ قال تعالى : " وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ " .	الرُّوم	(36)	41
❖ قال تعالى : " قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ " .	سبأ	(24)	38
❖ قال تعالى : " بَلِ اللّٰهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ " .	الزمر	(66)	160
❖ قال تعالى : " إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ " .	غافر	(10)	160

❖ قال تعالى : " إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ * وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ * وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ " .	الجاثية	(3) (4) (5)	38
❖ قال تعالى : " لَتَدْخُلُنَّ المَسْجِدَ الحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ " .	الفتح	(27)	40 178
❖ قال تعالى : " وَكَفَى بِاللهِ شَهِيْدَاً " .	الفتح	(28)	162 168
❖ قال تعالى : " وَكَمْ من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم " .	النّجم	(26)	159
❖ قال تعالى : " إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ " .	القمر	(49)	45
❖ قال تعالى : " عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيْمٍ " .	القلم	(13)	59
❖ قال تعالى : " عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِنْهَا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا رَاغِبُونَ " .	القلم	(32)	77
❖ قال تعالى : " فَهُوَ فِي عِيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ " .	الحاقة	(21)	113
❖ قال تعالى : " وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبُّنَا " .	الجن	(3)	155
❖ قال تعالى : " إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً وَ جَحِيْماً " .	المزمّل	(12)	155
❖ قال تعالى : " خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ " .	الطارق	(6)	113
❖ قال تعالى : " إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ " .	الطارق	(8) (9)	160
❖ قال تعالى : " مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى " .	الضّحى	(3)	78
❖ قال تعالى : " فَهُوَ فِي عِيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ " .	القارعة	(7)	113
❖ قال تعالى : " قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ " .	الإخلاص	(1)	66

فهرس الأشعار

البيـــــت	الشّاعر	الصفحة
➢ أَنِيْخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَـــلْدَةٍ * * * قَلِيْلٌ بِهَا الأَصْـــوَاتُ إِلّاَ بُغَامُهَا	ذو الرُّمَّة	192
➢ نُبِّئْتُ عَبْدَ اللهِ بِالْجَـــوِّ أَصْبَحَتْ * * * كِرَاماً مَوَالِيْهَا لَئِيْـــمَاً صَمِيْمُهَا	نُسب للفرزدق وغير موجود في ديوانه	162 168
➢ تَذَكَّرْتُ أَرْضَاً بِهَـــا أَهْلُهَـــاَ * * * أَخْوَالَهَا فِيْهَا وَأَعْمَـــــــامَهَا	عمرو بن قميئة	57
➢ وَلَا عَيْبَ فِيْهِمْ غَيْرَ أَنَّ سِيُوْفَهُمْ * * * بِهِنَّ فُلُوْلٌ مِنْ قِـــــرَاعِ الكَتَائِبِ	النّابغة	111 112
➢ ذَهَـبَ المُبَرِّدُ وانْقَضَـتْ أَيَّـامُهُ * * * وَلَيـــذْهَبَنْ إِثْـــرَ المبرّدِ ثَعْلَبُ بَيْتٌ مِنْ الآدَابِ أَضْحَى نِصْـفُهُ * * * خَرِباً وَبَـاقِي النِّصْفِ مِنْهُ سَيَخْـرَبُ فَابْكُوْا لِمَا سَلَبَ الزَّمَانُ وَوَطِّنُوْا * * * لِلدَّهْـــــرِ أَنْفُسَـكُمْ عَلَى مَا يَسْلُبُ وَتَزَوَّدُوْا مِنْ ثَعْلَبٍ فَبِكَأْسِ مَـــاْ * * * شَرِبَ المُبَرِّدُ عَـــنْ قَرِيْـبٍ يَشْـرَبُ أُوْصِيـكُم أَنْ تَكْتُبُوْا أَنْفَـــاسَهُ * * * إِنْ كَانْـتِ الأَنْفَـــــاسُ مِمَّـا يُكْتَبُ	أبوبكر بن العلّاف	19
➢ أَتَهْجُرُ سَـــلْمَىْ لِلْفِرَاْقِ حَبِيْبَهَاْ * * * وَمَاْكَاْنَ نَفْسَـــــاً بِاَلْفِرَاْقِ يَطِيْبُ	قائله المخبّل السّعدي ونُسب لأعشى همدان كما نُسب أيضاً لقيس بن الملوّح	172
➢ تَزَوَّدْ مِثْـلَ زَادِ أَبِيْـــــكَ فِيْنَا * * * فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيْـــــــــكَ زَادَاً	جرير	115
➢ فَبِتَّ وَالْهَمُّ تَغْشَاَنِـــْنِي طَوَاْرِقُهُ * * * مِنْ خَوْفِ رِحْلَةٍ بَيْنَ الظَاعِنِيْن غُدَاً	جرير	118
➢ يَدَيَان بَيْضَـــــاوان عِنْدَ مُحَلِّمٍ * * * قَدْ يَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَـــــامَ وتُضْهَدَا	مجهول	96
➢ أَيَّأْمَ جُمْلٍ خَلِيْلاً لَوْ يَخَاْفُ لَهَـاْ * * * صُرْمَاً لَخُوْلِطَ مِنْهُ اَلْعَقْلُ وَاَلْجَسَدُ	الأخطل	191
➢ وَزُجَّ اَلْفَتَى لِلْخَيْرِ مَاْ إِنْ رَأَيْتَهُ * * * عَلَىْ اَلسِّنِّ خَيْـــــراً لَاْ يَزَاْلُ يَزِيْدُ	مجهول	158
➢ أَيُّهَا الشَّـــامِتُ المُعَيِّرُ بالشَّيْبِ * * * أَقِلَنَّ بالشَّبَـــابِ افْتِخـــــــارا قَدْ لَبِسْتُ الشَّبَابَ غَضّاً طَرِيْفَاً * * * فَوَجَدْتُ الشَّبَابَ ثَوْباً مُعَـــارَا	رؤبة ابن العجّاج	22

➢ حَتّى بَهَرَتْ فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ * * * إِلّا عَلَى أَحَدٍ لَاْ يَعْرِفُ القَمَرَا	نُسب للأخطل ولكّنه لذي الرُّمّة	66 122
➢ أَبْلِغْ أَلنّعْمَانَ عَنّي مَأْلُكَـــــــاً * * * أَنّهُ قَدْ طَـــالَ حَبْسِي وَانْتِظَارِ	عدي بن زيد العبادي	41
➢ قَدْ جَعَلَتْ مَيُّ عَلَى الظّـــــرَارِ * * * خَمْسَ بَنَانٍ قَانِئِ الأَظْفَـــــارِ	مجهول	88
➢ فَأَصْبَحُوْا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ * * * إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَاْ مِثْلَهُمْ بَشَرُ	الفرزدق	67 184
➢ فَأَقْبَلْتُ زَحْفَـــاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ * * * فَثَـــــوْبٌ لَبِسْتُ وَثَـــوْبٌ أَجُرُّ	امرؤ القيس	81 179
➢ وَتَحْتَ العَوَالِي فِي القَنَا مُسْتَظِلّةً * * * ظِبَاءٌ أَعَارَتْها العِيُوْنَ الجَآذِرُ	ذو الرُّمّة	110
➢ فَيَـــوْمٌ عَلَيـْنَا وَيَـوْمٌ لَنَـــــــا * * * وَيَـــوْمٌ نِسَـــاءٌ وَيَـــوْمٌ نُسَـرّ	النّمْر بن تولب	81 179
➢ كَأَنّهَا بَعْدَ كَـــــــــــلَاْلِ الزّاْجِرِ * * * وَمَسْحِي مَرٌّ عُقَـــــاْبٍ كَاْسِرِ	مجهول	102
➢ بَطَلَ النّحْوُ جَمِيْعَاً كُلّـــــــه * * * غَيْرَ مَاْ أَحْدَثَ عِيْسَى بنُ عُمَر ذَاْكَ إِكْمَالٌ وَهَذَاْ جَـــــاْمِعٌ * * * وَهُمَا لِلْـنّـاسِ شَمْسٌ وَقَـمَـر	الخليل بن أحمد الفراهيدي	9
➢ أَبِالأَرَاجِيْزِ يَا بْنَ اللّؤْمِ تُوْعِدُنِي * * * وَفِي الأَرَاجِيْزِ خِلْتُ اللّؤْمُ وَالخَوَرُ	اللّعين المنقري	69
➢ اَلَيْتُ حَبَّ اَلْعِرَاْقِ اَلذَّهْرَ أَطْعَمُهُ * * * وَاَلْحَبُّ يَاْكُلُهُ فِيْ اَلْقَرْيَةِ اَلسُوْسُ	المتلمّس	152 153
➢ فَكَـــرَّتْ تَبْتَـــغِيْه فَـــــوَاْفَتْهُ * * * عَلَىْ دَمِهِ وَمِصْرَعَةِ اَلسِّبَاْعَـــاْ	القطامي	58
➢ بَنِيْ أَسْدٍ هَلْ تَعْلَمُـــوْنَ بَلَاْءَنَاْ * * * إِذَاْ كَاْنَ يَوْمَاً ذَاْ كَوَاْكِبَ أَشْنَـــعَا	عمرو بن شاس	169
➢ زَنِيْمٌ تَدَاْعَاْهُ الرِّجَاْلُ زِيَـــاْدَةً * * * كَمَاْ زِيْدَ فِيْ عَرْضِ الأَدِيْمِ الأَكَاْرِعُ	حسّان بن ثابت الأنصاري	59
➢ إِنّمَاْ النّحْـــوُ قِيـــاْسٌ يُتّبَع * * * وَبِهِ فِيْ كُلِّ عِلـــــمٍ يُنْتَـــفَعْ	الكسائي	75
➢ فَبِتُّ كَأَنّيْ سَـــاْوَرَتْنِيْ ضَئِيْلَة * * * مِنْ الرُّقْشِ فِيْ أَنْيَـــاْبِهَاْ السُّمُّ نَاْقِعُ	النّابغة الذبياني	60
➢ اَلْحَاْفِظُوْ عَـــــوْرَةَ اَلْعَشِيْرَةِ لَاْ * * * يَاْتِيْهِمْ مِنْ وَرَاْئِنَـــــــاْ نَطْفُ	لرجلٍ من الأنصار ومنسوب أيضاً لعمرو بن امرؤ القيس الخزرجي	39
➢ وَعَضَّ زَمَاْنٌ يَابْنَ مَرْوَاْنَ لَمْ يَدَعْ * * * مِنْ اَلْمَاْلِ مُسْحَتَاً أَوْ مُجَلَّفٌ	الفرزدق	182

➢ فَٱلْيَوْمَ اشْـــــرَب غَيْر مُسْتَحْقِب * * * إِثمـــاً مِنْ اللهِ وَلَاْ وَاْغِـــلُ	امرؤ القيس	92
➢ كَأنّ خِصِيَّيه مِنْ التَدَلـــــــدُلِ * * * ظَرْفُ عَجُوْزٍ فِيْه ثِنْتَا حَنْـــظَلِ	خطام المُجاشعي	88
➢ إِنَّ اَلْكَرِيْمَ وَأبِيـــــــكَ يَعْتَمِلْ * * * إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمَاً عَلَى مَنْ يَتّـــكِلْ	مجهول	42
➢ سَقَتْهُ اَلرَّوَاْعِـــــدُ مِنْ صَيِّفٍ * * * وَإِنْ مِنْ خَرِيْفٍ فَلَنْ يَعْدَمـــاَ	النّمْر بن تولب	163
➢ وَأطْرَقَ إِطْرَاْقَ الشَّجَاْعِ وَلَوْ يَرَى * * * مَسَاقَاً لِنَاْبَاْه الشَّجَاْع لَصَمَّمَاْ	مجهول	56
➢ فَكَيْفَ إِذَاْ رَأيْتَ دِيَـــــاْرَ قَوْمٍ * * * وَجِيْرَاْن لَنَاْ كَاْنُوْاْ كِـــرَاْم	الفرزدق	173
➢ أَظْلُوْمُ إِنَّ مُصَابَكُم رَجُلَاً * * * أَهْدَى السّلامَ تحيّةً ظُلْـــــــــمُ	العرجي	35
➢ فَزَجَجْتُهَاْ بِمَزَجّـــــــــةٍ * * * زَجَّ القَلُوْصَ أبِي مُـــــزَاْدَةَ	مجهول	31
➢ لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيْلِي مَاْ الّذِي * * * غَاْلَهُ فِيْ اَلْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ	أبو الأسود الدُّوْلي	78
➢ أَهِيْمُ بِدَعْدٍ مَاْ حَيِيْتُ فَإِنْ أمُتْ * * * أوَصِّ بِدَعْدٍ مَنْ يَهِيْمُ بِهَاْ بَعْدِي	النّمْر بن تولب	163
➢ أَنَاْ ابْنُ جَلَا وَطَـــلّاعُ الثنايَا * * * مَتَى أَلْقِ العُـــمَامَةَ تَعْرِفُوْنِي	سحيم بن وئيل	86 121 141